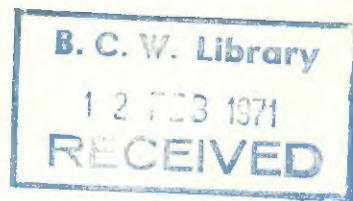


A
962.05
B221m



مكتبة الدراسات التاريخية

مِصْر وأزمة السويس

صلاح بسيوني

المستشار بوزارة الخارجية

٧٧٠



دار المغارف بمصر

فهرس

رقم الصفحة		
٧	تقديم	
	القسم الأول	
	الفصل الأول	نظرة إلى الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط قبل
١١	التأميم	
٣١	التأميم	الفصل الثاني
٤١	رد الفعل	الفصل الثالث
٧٠	مؤتمر لندن الأول	الفصل الرابع
١٠٦	مؤتمر لندن الثاني (جمعية المنتفعين)	الفصل الخامس
١٣٠	في مجلس الأمن	الفصل السادس
١٥٧	المؤامرة	الفصل السابع
١٩٠	العدوان	الفصل الثامن
	القسم الثاني	
٢٢٥	الأمم المتحدة	الفصل الأول
٢٣٧	الجمعية العامة	الفصل الثاني
٢٤٥	القوة الدولية	الفصل الثالث
٢٥٢	وقف إطلاق النار	الفصل الرابع
٢٦٥	تشكيل قوات الطوارئ الدولية	الفصل الخامس
٢٨٨	الانسحاب البريطاني الفرنسي	الفصل السادس
٣٠٤	الانسحاب الإسرائيلي	الفصل السابع
٣٢٤	التطهير	الفصل الثامن
٣٣٢	التسويات النهائية	الفصل التاسع
٣٤١	ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧	خاتمة
٣٥٣	قائمة بالمراجع	

ولقد انتهت صفحات السويس بنصر لمصر . . ومع اختلاف الظروف الدولية التي تحكممت في مسار الأزمة خلال سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ عن الظروف الدولية الحالية ، إلا أن ما تعرضت له مصر لم يكن هينا يسيراً ، ولكن تلك المعركة المجيدة مكنت شعبنا من أن يكتشف قدراته وإمكاناته وبالتالي يوجه هذه القدرات ثورياً لتحقيق الحرية .

ونفس الشعب الذي يتعرض اليوم للعدوان ، هو نفس الشعب الذي صمم وحقق النصر من قبل . .

ولذلك فإن معركة السويس كانت وستظل على الدوام شعاراً لنا على طريق النصر . .

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

الفصل الأول

نظرة إلى الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط قبل التأميم

منذ بدأت الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي في عام ١٩٤٧ واستراتيجية الغرب تقوم على فكرة حصار الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له داخل نطاق الأحلاف والتكتلات المعادية للشيوعية والموالية للغرب ، وبذلك أصبحت سياسة إنشاء الأحلاف مكونة للخط الرئيسي في سياسة الغرب في قيام توازن للقوى في مصلحته عن طريق هذه الأحلاف التي تسمح بإحاطة وعزل الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وعلى ضوء هذه السياسة قام حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا .

وقد كان طبيعياً ومنطقياً لسياسة الغرب النظر إلى منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية وخاصة البترول ، كمنطقة تخدم سياسة توازن القوى المرسومة وتشكل حلقة رئيسية فيها .

ولقد كان توازن القوى - بالصورة السابقة - يتطلب من القوى الغربية :

١ - السيطرة على هذه المنطقة وإخضاعها لتنفيذها ضماناً للمحافظة على مصالحها الاقتصادية وأهمها البترول .

٢ - إنشاء حلف يضم دول المنطقة لتكامل حلقة الحصار المضروبة حول الاتحاد السوفيتي . وسعى الغرب إلى وسائل معينة لتحقيق أهداف استراتيجيته في الشرق الأوسط كان أهمها :

(أ) تحطيم القوى القومية الموجودة في المنطقة والتي تمثل أكبر خطر يهدد مشروعاته .
(ب) منح الاستقلال لدول المنطقة في الإطار الذي لا يتعارض والمصالح الغربية حتى لا تسبب هذه الدول إزعاجاً مستمراً للغرب وتقف في طريقه .

(ج) إدخال إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، كعامل أساسي في توازن القوى داخل منطقة الشرق الأوسط والعمل عن طريقها إما إلى ازدياد الخلافات العربية، إذا ما اقتضت المصلحة ذلك، أو التظاهر بالوحدة، إذا حتمت ذلك الظروف، ولكن في كلا الحالتين، فإن النتيجة المطلوبة هي ألا تجور قوة عربية على أخرى وألا يتوافر الاستقرار في هذا الجزء من العالم.

العقبات التي واجهها الغرب :

ولم يكن من السهل على الغرب تحقيق ما تقدم من أهداف لأنه واجه عدة عقبات رئيسية نستطيع أن نحدد فيها يلي :

١ - فقد حدث إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة أن قامت حركات التحرر من جانب الشعوب العربية للتخلص الكامل من سيطرة الاستعمار البريطاني والفرنسي، وكان التيار القومي الذي اكتسح المنطقة جارفاً وأقوى من أن تتجاهله بريطانيا وفرنسا، إلا أنهما لم تساهرا وأصرتا على اتباع الأساليب الاستعمارية التقليدية مما أدى إلى صدام عنيف بينها وبين القوى الشعبية النامية في المنطقة، وولد هذا بالضرورة الشعور بعدم الثقة في أي مشروعات يقدمها الغرب وارتبط ذلك بشعور من التحدي والعناد ظهرت آثاره في أن الاستعمار الذي تمثله بريطانيا وفرنسا أصبح العدو الأول لشعوب الشرق الأوسط، ولم يكن من الممكن إذن في ظل هذه الظروف إقناع الشعوب العربية بأن هناك عدواً آخر - وهو الاتحاد السوفيتي - يهددها وأن من صالحها التحالف مع الغرب عليه.

٢ - قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وأثرها في قضيتين رئيسيتين :

أولاهما: بعث القومية العربية بين شعوب المنطقة، وأصبحت اتجاهاً قومياً واضح المعالم يتطلع إلى تحرير الوطن العربي من كافة ما يقيد ويستهدف تحقيق الوحدة العربية في إطار من الاستقلال الكامل عن كل ما يحد حرية العمل المصري.

ثانيتهما: أن مصر اتخذت منذ قامت الثورة اتجاهاً جديداً في سياستها الخارجية يقوم على الحياد الإيجابي بين المعسكرين على أساس عدم وجود مصلحة لدول

الشرق الأوسط في الدخول في ميدان الصراع الدولي وفي الانضمام إلى إحدى الكتلتين، وجاء مؤتمر باندونج ليؤكد تصميم مصر على انتهاز هذه السياسة ونجاح تطبيقها، وكان لذلك صدها بين الشعوب العربية التي رأت لأول مرة اتجاهاً سياسياً ذاتياً يبرز في المنطقة وبدأت تدرك مدى ملاءمة هذا الاتجاه السياسي لأوضاعها وتحقيقه لمصالحها.

٣ - المشاكل السياسية القائمة في المنطقة وعلى رأس هذه المشاكل إسرائيل وقد خلقها الغرب وتولى بعد ذلك تأييدها ومدها بأسباب الحياة.

ولما كانت إسرائيل بحكم أوضاعها وظروفها قاعدة عسكرية للغرب وجزءاً من خطته لإبقاء سيطرته على المنطقة والمحافظة على أوضاع سياسية بها فقد أدى ذلك إلى ازدياد حدة الصراع بين الشعوب العربية والغرب وبين هذه القوى وحكامها وصارت المعركة محتدمة بين القومية العربية وقوى الاستعمار وازداد الشعور العدائي للغرب.

٤ - المشاكل الأخرى مع الغرب وكان على رأسها الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، والاستعمار البريطاني في الجنوب العربي، والقواعد العسكرية في المنطقة والاحتكارات الغربية القائمة، ومشكلة قناة السويس والتي تمثلت في الرفض التحكيمي لمطالب الحكومة المصرية المعتدلة.

وسوف أعود إلى هذه النقطة الأخيرة في الفصل التالي.

حلف بغداد :

وفي غمرة هذا الجو المتوتر والشعور المتزايد ضد الغرب أعلن في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ أن تركيا والعراق وقعتا حلفاً دفاعياً سمي باسم حلف بغداد ونص فيه أنه مفتوح للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهملها أمر السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ٢٣ مارس من نفس العام انضمت بريطانيا إلى الحلف المذكور ثم تلته باكستان في ١٧ سبتمبر وإيران في ١١ أكتوبر ولم ينضم إلى الحلف من غير دول المنطقة سوى بريطانيا.

والواقع أن بريطانيا وهي صاحبة المشروع كانت ترى إلى تحقيق :

١ - إعادة هيكلة في الشرق الأوسط بعد الضربات التي تلقتها في السودان ومصر وتخلص هاتين الدولتين من سيطرتها الاستعمارية .

٢ - تدعيم نفوذ بريطانيا في هذه المنطقة وكانت تعتبرها من مناطق نفوذها . وقد أعلن إيدن في مجلس العموم في ٤ أبريل سنة ١٩٥٥ أن الهدف الذي نتوخاه من الانضمام إلى هذا الميثاق بسيط جداً . فبانضمامنا عززنا نفوذنا ودعمنا حقوقنا في شئون الشرق الأوسط .

٣ - إتاحة الفرصة لها لاستخدام دول المنطقة المنضمة للحلف في تنفيذ سياستها وبذلك تتجنب الاحتكاك المباشر بالقوى الشعبية في المنطقة .

٤ - بث الفرقة في العالم العربي لسلخ العراق عنه وخلق جبهة منه تتنافى مع السياسة المصرية المتحررة وذلك لتفتيت القوى العربية المتحررة والتي أصبحت تمثل خطراً عظيماً على مستقبل النفوذ الغربي في الشرق الأوسط وأفريقيا .

٥ - التمهيد لتطوير حلف بغداد ليصبح حلف الشرق الأوسط المنشود وقد ذكر إيدن في جلسة مجلس العموم في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ « لقد انتقلنا من مرحلة التنظيمات الثنائية إلى مرحلة استطعنا أن نضع فيها نظاماً يصبح أن يكون أساساً لتنظيم عام في الشرق الأوسط » .

وقد قصدت أن أحدد هذه الأهداف البريطانية وراء قيام هذا الحلف لأوضح كيف كانت السياسة البريطانية تعمل في الشرق الأوسط لحماية لمصالحها وتدعيم نفوذها في المنطقة بحيث تعوض عن طريق هذه السياسة الانهيار السياسي والاقتصادي الذي كانت تعاني منه وتستطيع أن تثبت قدرتها في ميزان القوى العالمية حينئذ .

ماذا حقق الحلف ؟

ولكن هل حقق الحلف ما سعت إليه بريطانيا ، هناك العديد من الدلائل تشير إلى فشله ، ومردداً إلى تكوين الحلف نفسه ، ثم موقف بقية القوى الغربية ، ثم موقف القوى العربية المتحررة منه .

١ - فن ناحية ، كان تكوين الحلف ضعيفاً مريضاً منذ ولد ، فلم تستطع بريطانيا أن تضم إلى الحلف غير أربع دول منها دولة عربية واحدة هي العراق . ثم إن بعضاً من الدول غير العربية كانت منضمة فعلاً لأحلاف تسيطر عليها الولايات المتحدة كحلف الأطلسي المنضمة إليه تركيا . وحلف جنوب شرق آسيا المنضمة إليه باكستان ، أما إيران فقد كانت منذ إنهاء حكم مصدق خاضعة تماماً للنفوذ الأمريكي .

أما بالنسبة للعراق فالثابت أن شعبها لم يكن راضياً عن هذا الحلف واعتبره مؤامرة جديدة ضده ولم يخف معارضته لنورى السعيد وسياسته البريطانية مما شكل عاملاً أساسياً في تخلخل الأساس الذي يستند إليه موقف العراق .

٢ - أما عن موقف بقية الدول الغربية فنلاحظ أن الولايات المتحدة - في إطار سياسة دالاس - رأت أن هذا الحلف قد يكون مقدمة لحلف عام تنضم إليه بقية الدول العربية وعلى الأخص مصر . وكان التصور العام وقتئذ أنه من الممكن احتواء الثورة المصرية بوسيلة أو بأخرى ، وأن هذا يحقق أكبر كسب استراتيجي للغرب فضلاً عما يؤدي إليه من ذوبان الصراع العربي الإسرائيلي في غمرة الصراع بين الغرب والشرق .

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة وهي تساند فكرة الحلف كانت تتخذ موقفاً يشوبه التردد ، ويرجع ذلك إلى أن دالاس كان يعمل وفق سياسة تهدف إلى تجميع أكبر عدد من القوى في العالم تحت المظلة الأمريكية ولم يكن يستريح إلى أى دور إنشائي لبريطانيا في هذا المجال على أساس أنها أصبحت ، واقعاً وعملاً ، قوة من الدرجة الثانية . ويجب أن تسير وفق مخططات السياسة الأمريكية .

ثم كان موقف عدم الرضاء من جانب فرنسا التي اعتبرت أن قيام الحلف مناورة بريطانية لم تستشر بشأنها ، وهدفها قطع الطريق على أية عودة للنفوذ الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط ولذلك كان موقفها مهاجمة للحلف والتنبؤ بفشله .

٣ - أما من ناحية القوى العربية المتحررة ، فقد دخلت منذ أعلن عن قيام الحلف في معركة عنيفة مع بريطانيا تكشف عن أهدافه الاستعمارية وعن التواطؤ

الخفى مع إسرائيل . وتبلورت هذه المعارضة في الموقف الذى حدث فى الأردن عندما زاره الجنرال تيمبلر رئيس هيئة أركان حرب الجيش البريطانى فى أوائل ديسمبر سنة ١٩٥٥ يطلب انضمام الأردن إلى الحلف وإلا قطعت بريطانيا معونتها للأردن ، واتخذت خطوات إيجابية ضد الوضع القائم فيه ولم تستطع حكومة سعيد المفتى أن تواجه الموقف واستقالت وجاءت وزارة هزاع المجالى الذى لجأ إلى البطش والإرهاب لقمع مقاومة شعب الأردن . غير أن هذا البطش لم يجد شيئاً إزاء اتجاه حكومة الأردن والتي كانت قد تقدمت فعلاً فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بطلب الانضمام إلى الحلف ثم تطورت الأمور بصورة خطيرة وازدادت المقاومة الشعبية حتى سقطت حكومة هزاع المجالى وخلفه إبراهيم هاشم الذى أعلن استنكاره لميثاق حلف بغداد . ولم يهدأ الموقف بعد ذلك ، إنما تجددت الاضطرابات واضطر الملك حسين إلى طرد الجنرال جلوب ، وتمت الانتخابات فى الأردن بعد ذلك ونجحت العناصر الوطنية وتولى سليمان النابلسى الحكم .

ولا ننسى ، ونحن فى هذا الجزء من تاريخ ما قبل السويس أن نشير إلى زيارة سلوين لويده للقاهرة ومقابلته للسيد الرئيس فى نفس اليوم الذى طرد فيه جلوب يقول السيد الرئيس فى حديثه مع هيئة الإذاعة البريطانية فى برنامج « السويس عشر سنوات بعدها » ، « تلقى سلوين لويده خلال عشائى معه فى السفارة البريطانية نبأ طرد جلوب الذى لم أعلم به إلا بعد وصولى لمنزلى وتصورت أنها خطوة من جانب الحكومة البريطانية وأنها بذلك خطوة طيبة تقدمية نتيجة كراهية العرب فى الأردن لبريطانيا ومر على لويده فى اليوم التالى فى الثامنة صباحاً ، وهنأته على خطوة الحكومة البريطانية وتصور أنى أهزأ به وكان رد فعله عصبياً وتركنى دون ذكر أى شىء وعقب وصول التفاصيل فهمت سبب غضب لويده » .

ولقد كان فشل محاولة بريطانيا فى ضم الأردن وما تم من تطورات فيه نجاحاً للسياسة العربية التحررية التى قادتها مصر فى هذه المرحلة والتي أكدت بها سياستها المحايدة بصورة عملية . ولقد اعتمدت مصر على استغلال الظروف السياسية جميعها لتحطيم ما تهدف إليه بريطانيا ، فهى من جهة تمكنت من استغلال الخلاف بين آل سعود والهاشميين فى جذب الملك سعود إلى جانبها فى هذه المرحلة ، وكانت



الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل سلوين لويده وزير خارجية بريطانيا سنة ١٩٥٥

دمشق طرفاً ثانياً متحرراً يقف بجانب القاهرة مما أكسب القوة المعارضة للحلف صلابة في وجه التآمر الاستعماري .

والعامل الثاني كان استخدام مصر للدعاية بكافة أجهزة الإعلام وعلى رأسها الإذاعة وخاصة صوت العرب لنقل آرائها ومعتقداتها إلى الملايين في العالم العربي لمعارضة الخطط البريطانية .

وقد نجحت مصر في هذه المعركة ولكن كانت هناك قضايا أخرى ارتبطت بموقفنا من حلف بغداد ولكن في صور أخرى .

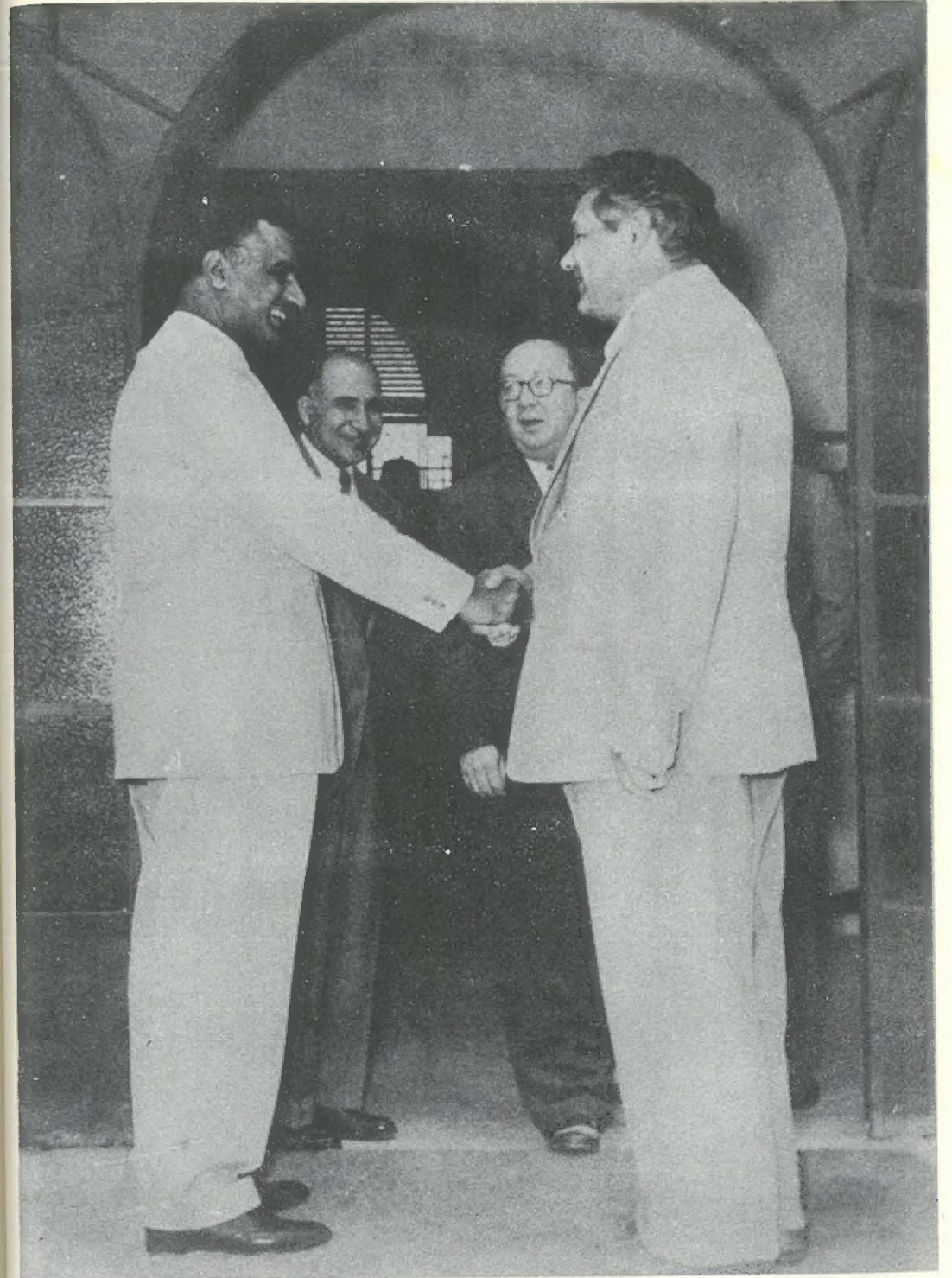
إسرائيل :

كان توقيع اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤ نكبة سياسية وعسكرية بالنسبة لإسرائيل فقد عبرت التعليقات السياسية في الصحف والإذاعة الإسرائيلية عن تحذير بريطانيا من الانسحاب وخطورة ذلك ، وكانت لهجة القلق واضحة في هذه التعليقات على اعتبار أن وجود القوات البريطانية في منطقة قناة السويس يمنع أى تحرك مصرى ضدها .

وفي ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ قامت إسرائيل بهجوم عسكري مفاجئ ضد قطاع غزة كان نتيجته ما يقرب من ٤٠ قتيلاً عربياً وادعت أن هذا الهجوم رد على هجمات الفدائيين المستمرة ضد القرى الإسرائيلية .

وقد تبين لمصر وقتئذ أن موقفاً جديداً قد بدأت تظهر ملامحه وهو اتجاه من جانب الغرب لتدعيم إسرائيل عسكرياً، مع حجب أى أسلحة عنها حتى يختل ميزان القوى لصالح إسرائيل ووضح وقتئذ أن ضمن أهداف هذا المخطط الغربي الضغط على مصر وإخراجها بحيث تمتنع عن اتخاذ موقف معاد لحلف بغداد أو تسليمها بالحماية الغربية لها وأن حيادها لن يجدى في مواجهة إسرائيل .

ولإزاء هذا الوضع لجأت مصر مرة ثانية إلى الولايات المتحدة لطلب أسلحة ولكن كان الرفض هو الجواب من جديد ، فنذ قيام الثورة والمحاولات مستمرة من جانب مصر لطلب السلاح تدعيماً للجيش المصرى ، إلا أن الرفض كان دائماً في انتظار أى طلب بحجة التصريح الثلاثى لسنة ١٩٥٠ ثم موقفنا المعادى من منظمات الدفاع الغربية .



الرئيس يودع شبيولوف نائب وزير الخارجية السوفيتى - كان دالاس يتصور أن صفقة السلاح خدعة

ويقول الرئيس في هذا الصدد: «لم يكن في استطاعتنا الحصول على السلاح من الغرب وأرسلنا بعثات إلى لندن وجاء الرد . أوقفوا حملاتكم ضد حلف بغداد لتتكلم عن الأسلحة ، ثم علمنا أن اللجنة الثلاثية التي تشرف على التصريح الثلاثي وافقت على إعطاء إسرائيل أسلحة جديدة وطائرات جديدة وأن فرنسا ستتولى مهمة التوريد » .

وكانت مصر وقد تفتحت لها آفاق جديدة في سياستها الخارجية بعد مؤتمر بانندونج قد بدأت في الوقت نفسه مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي لتسليح الجيش المصري وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٥ وصل شبيلوف رئيس تحرير جريدة برافدا السوفيتية ، والذي عين وزيراً للخارجية في سنة ١٩٥٦ وجرت محادثات في هذا الشأن ، وفي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أعلن السيد الرئيس نبأ توقيع صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ، وإن هذا النبأ كما وصفه هنري أزرو في كتابه « فخ السويس » « تحول حاسم في ميزان القوى في الشرق الأوسط وبدا كل شيء قائماً حتى المستقبل نفسه » .

وهنا لا بد من وقفة لنرى رد فعل العواصم الغربية لموقف السياسة المصرية . لعل أشير إلى ماورد على لسان دالاس من اعتبار هذه الصفقة ضربة في الصميم لسياسته وكرامته ، إذ كان يرى أن الصفقة تسمح للاتحاد السوفيتي بتخطي حواجز الأحلاف المفروضة عليه ليلعب دوره في قلب المنطقة ، وقال دالاس « إن هذه الصفقة أخطر تطور منذ كوريا . إن لم يكن منذ الحرب العالمية الثانية » وبعث دالاس بالسفير جورج ألن لمقابلة السيد الرئيس وكان الهدف واضحاً وهو التحذير والتهديد . . بماذا ؟

١ - إن اتجاهات الحكومة المصرية تجاه الكتلة الشرقية ستحدد بالتالي موقف الحكومة الأمريكية تجاه إسرائيل خاصة من حيث التسليح .

٢ - وإن الولايات المتحدة تقدم عوناً اقتصادياً لمصر ، ولا تحب أن ترى أنها تساعد طرفاً يشتري بما يقابل معونتها سلاحاً .

وقد كان موقف الرئيس واضحاً في رفض هذا التهديد وأشار إلى هذه المقابلة في خطابه في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ .

أما في بريطانيا فقد أعلن أنتوني إيدن في ٩ نوفمبر أنه يقترح السلام بين العرب وإسرائيل على أساس تعديل الحدود ، وكان يهدف بذلك إلى محاولة كسب جديد لحلف بغداد ، وتهئية للشعور العربي المضاد لبريطانيا .

أما في باريس ، فكان الوضع مختلفاً . . . فحرب التحرير الجزائرية قد بدأت والقاهرة تؤيد الثورة والموقف العسكري يتدهور في الجزائر والوزارات الفرنسية تتعاقب على السقوط ، واتجهت فرنسا إلى محاولة إقناع مصر بوقف تأييدها للجزائر عندما زارينو مصر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ وطلب من الرئيس الوصول إلى تسوية لمشكلة الجزائر مع مصر ، وكان رد الرئيس « أنه غير مسئول عن الثورة الجزائرية ويجب أن يعلم أن الجزائريين هم أصحاب المسؤولية » وأوضح له الرئيس خلال تلك المحادثات :

١ - أنه لا يعتقد أن هذه الثورة من خارج الجزائر وإنما من داخلها .

٢ - أن مسئوليتنا هي تأييد إخواننا الجزائريين .

وعندما استفسر بينو عن تدريب الجزائريين في مصر أجاب الرئيس بالإيجاب . وعندما سأله مرة ثانية عن وجود جزائريين للتدريب في ذلك الوقت ولم يكن هناك وقتئذ أي منهم نبي الرئيس له ذلك .

عند هذه النقطة فشلت مباحثات بينو في إقناع الرئيس بأن تكف مصر عن مساعدة ثوار الجزائر .

ولقد ادعى بعض الكتاب مثل هرمان فينر أن هذه المباحثات توصلت إلى اتفاق حول :

١ - عدم انضمام فرنسا لحلف بغداد .

٢ - إتمام انتخابات في الجزائر .

٣ - الإقلال من مدد فرنسا لإسرائيل بالأسلحة .

وذلك كله مقابل كف مصر عن تأييدها لثوار الجزائر ويقول إن مصر لم تف بوعدها ، وكان لذلك أثره في التمهيد للتحالف الفرنسي - الإسرائيلي .

ونحن لا نعرف من أين جاء الكاتب بهذه المعلومات حول « اتفاق » وأماننا

ما صرح به الرئيس ردّاً على أسئلة وجهت إليه على ضوء ما ذكره بينو نفسه ، وقد راجعت تصريحات الأخير ولم أجد بها مثل هذا القول عن « اتفاق » .

ثم إننا لو حللنا بنود هذا الاتفاق المزعوم لوجدنا أن فرنسا كانت في ذلك الوقت ضد حلف بغداد، والمرجح أن بينو أكد للرئيس هذا الموقف دون حاجة من جانب الرئيس للاستفسار، أما عن إجراء الانتخابات في الجزائر فهو عرض فرنسي لا بد أن يلقى قبولا من جانبنا، وتبقى بعد ذلك النقطة الأخيرة وهي الأسماحة لإسرائيل وليس من شك في أن الرئيس أثارها مع وزير الخارجية الفرنسية وأن الأخير وعد بتخفيض كمية هذه الأسلحة التي ترسل لإسرائيل .

ولكن هذا الوعد لم يكن محلا للتصديق ، فقد كانت المعلومات تشير إلى أن هناك شيئا ما في العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية .

ففي سبتمبر سنة ١٩٥٥ زار شمعون بيريز نائب وزير الدفاع الإسرائيلي باريس والتي ببورجي مونوري الوزير المسئول عن الشؤون الجزائرية ليقنعه بأن مصر تقدم إلى ثورة الجزائر مساعدات مختلفة تفوق ما يتصوره الفرنسيون وأن السيد الرئيس لا يقل عداء لفرنسا عن عدائه لإسرائيل، ووافقه الوزير الفرنسي، وبدأت إسرائيل تتلقى السلاح من فرنسا كموردها الرئيسي سواء كان طائرات أم دبابات أم مدافع مضادة لها وبذلك تم إقرار مبدأ هذا التحالف ثم كان رد فعل آخر في إسرائيل ، وهو استقالة موسى شاريت وتولى بن جوريون الوزارة الإسرائيلية .

ولقد عكست ردود الفعل هذه أن السياسة المصرية بدأت تسير شوطاً بعيداً عن الغرب مؤكدة حيادها الإيجابي وقدرتها على التحرك الواعي السليم ، ولم يكن رد الفعل عنيفاً في عواصم الغرب وإسرائيل إلا أن الحقيقة باتت واضحة وهي أن مصر خرجت عن دائرة وصاية الغرب وأن تحررها لم يعد ملتزماً حدودها وإنما بدأ يشع خارج هذه الحدود .

ولقد أصبح العداء في هذه المرحلة سافراً بين القاهرة وعواصم الغرب ومع ذلك عملت الدبلوماسية المصرية على تأكيد حياد مصر وبأنها لن تقبل الشيوعية على الإطلاق وأن أهدافها وجود جيش قوى قادر على صد العدوان الإسرائيلي على ضوء التاريخ العدواني لهذه الدولة .

وليس من شك في أن هذه الحركة على الصعيد الدبلوماسي خاصة بيننا وبين الولايات المتحدة أثمرت في تهدئة الجو العنيف الذي أحاط بنا في ذلك الوقت ومهد لبداية المباحثات حول المشكلة الثانية التي كانت نقطة البداية لقضية السويس وهي تمويل السد العالي .

تمويل السد العالي :

الواقع أن سلسلة الأحداث التي نعرض لها في هذه المرحلة السابقة على التأميم إنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها ببعض ، فسواء كان الموقف المناوئ لحلف بغداد أو صفقة الأسلحة ومواجهة سياسة إسرائيل العدوانية أو السد العالي ، فإنها جميعاً تلتقي في موعد واحد هو معارضتها لاستراتيجية الغرب تجاهنا والعمل على عرقلة خططه الواحدة بعد الأخرى .

من هذا الموقع أريد أن أحدد نقطة البدء في التعرض لهذه المباحثات الخاصة بتمويل السد العالي في ١٩٥٥ لأنها بدأت قبل توقيع حلف بغداد وقبل توقيع صفقة الأسلحة، ولذلك كان واضحاً خلالها أن طلبنا التمويل من جانب البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا تم تحت ظلال سياسة من الشك والتآمر وكان التمويل ورقة تصورت السياسة الأمريكية - على وجه خاص - أنها ستلعب بها للضغط علينا وقبولنا في النهاية مسألة سياسة الأحلاف والوصاية الأمريكية .

لقد تمت دراسة هذا المشروع في مصر ، ثم على أيدي خبراء أجانب من دول مختلفة وتقررت سلامته وإمكانية تنفيذه ، وأصبح واضحاً مدى الفوائد التي ستجنيها مصر من بناء هذا السد سواء من ناحية ازدياد الرقعة المزروعة أو التصنيع أو خطر الفيضانات والمياه التي تذهب إلى البحر سدى في كل عام ، ونحن في حاجة إلى كل قطرة منها .

ثم ازدادت الحاجة إلى البدء سريعاً في هذا المشروع لأن التزايد السكاني في مصر والحاجة إلى التوسع الزراعي وازدياد الإنتاج أصبح يتطلب حلاً عاجلاً وحاسماً وكان السد العالي خطوة رئيسية لمواجهة التضخم السكاني المنتظر .

ولذلك بدأت مصر في مباحثات مع البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا

لتحويل المشروع ، وكانت طلباتها الأولى أن يقدم البنك قرضاً قيمته ٢٠٠ مليون دولار ، وتقدم الولايات المتحدة قرضاً قيمته ٥٦ مليون دولار وبريطانيا ١٤ مليون دولار .

وكان أساس ماقدمته مصر من ضمانات هو السداد عن طريق محصول القطن ، وكان رد واشنطن أن على مصر أن تقدم أدلة أخرى تثبت مقدرتها على السداد ، واستمرت المفاوضات لمدة شهرين بين الدكتور عبد المنعم القيسوني والمستر يوجين بلاك مدير البنك الدولي وقتئذ وسفارتنا في واشنطن والمسؤولين في الخارجية الأمريكية دون الوصول إلى نتيجة .

وفي سبتمبر سنة ١٩٥٥ أعلن نياً صفقة الأسلحة التشيكية لمصر وهنا بدأت أولى مظاهر التحول الواضح من التسويق والمماطلة إلى استخدام التمويل في الضغط على مصر .

فعقب هذه الصفقة قدم البنك الدولي شروطه للتمويل وأهمها :

- ١ - تقديم الدليل على قدرة مصر على سداد الدين في خلال ستة عشر عاماً .
- ٢ - موافقة الجنرال ويلر - الحبير الأمريكي - على المشروع .
- ٣ - تعهد مصر بعرض عقود العمل في مناقشات دولية مفتوحة .
- ٤ - الوصول إلى معاهدات مع الدول الأخرى ذات المصلحة بأعلى النيل .
- ٥ - حق البنك الدولي في مراجعة مشاريع التنمية في مصر وتوجيهها لكيفية معادلة مصروفاتها وإيراداتها .

وقد كان مقبولا من وجهة النظر المصرية الشروط الأربعة الأولى ، أما الشرط الخامس وهو وضعنا مرة أخرى تحت وصاية لجنة مالية للإشراف على ميزانيتنا وخططنا للتنمية وهي صورة أخرى لما حدث بعد ديون الحديدو إسماعيل فلم تقبله مصر .

ولكن مصر مع ذلك لم تقطع المفاوضات واستمرت فيها محاولة إقناع الولايات المتحدة بصعوبة قبول الشرط الخامس .

حاول المستر يوجين بلاك تصوير هذا الشرط بأنه اقتصادي بحت وكان موقفنا أنه شرط سياسي ولا يمكن قبوله .

وفي أكتوبر سنة ١٩٥٥ أعلن الاتحاد السوفيتي استعداداه لتمويل مشروع السد العالي وكان رد فعل هذا التحرك السوفيتي أن أعلن دالاس في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ عن استعداد الولايات المتحدة لتمويل المشروع .

ففي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أعلن السفير الروسي في القاهرة أن الاتحاد السوفيتي يرغب في المساهمة في المشروع إلا إذا استبعدته مصر من الاتفاق مع الغرب . ورد المتحدث باسم وزارة الخارجية في واشنطن بأن الاتحاد السوفيتي لن يدخل في الاتفاق .

ماذا تكشف عنه الحقائق بعد ذلك ؟

وصل إيدن في زيارة رسمية لواشنطن خلال شهر يناير سنة ١٩٥٥ وتباحث مع أيزنهاور ودالاس حول تمويل المشروع وأرسل برقية إلى لندن وردت في مذكراته جاء فيها :

« وقد اتفقنا على أن يعتمد مستقبل سياستنا في الشرق الأوسط إلى حد كبير على موقف عبد الناصر . فلو أظهر عبد الناصر استعداداه للتعاون معنا . فنبادله هذه الرغبة بمثلها ، وقد أعرب الأمريكيون عن رأيهم في أن المحادثات الدائرة حالياً بين مصر والمستر بلاك حول تمويل السد العالي قد توضح اتجاهات عبد الناصر السياسية » .

وتكشف هذه الرسالة عن الجو السياسي الذي كانت تتم فيه المفاوضات وعن سلامة موقفنا حينما اعتبرنا أن الشرط الخامس سياسي وعن أن تمويل السد العالي أصبح مقيداً بقيود سياسية أهمها « أن تظهر اتجاهاتنا سلبية تجاه المخططات الغربية » بصورة أخرى العدول عن سياستنا المحايدة وسياستنا المتحررة في المنطقة العربية . بالطبع لم تكن هذه الرسالة معروفة لمصر في ١٩٥٥ ولكن التقدير السياسي السليم وضع النقاط على الحروف واستطاع أن ينفذ إلى ما وراء المناورات الغربية الدائرة .

وأذكر هنا أن سفيرنا في واشنطن وقتئذ السفير أحمد حسين كان يميل إلى الأمل في المساهمة الأمريكية في حين كانت وزارة الخارجية ترى صعوبة ذلك والجهات الأخرى المشتركة في تخطيط السياسة الخارجية ترى نفس الرأي . يفسر

ذلك أن القاهرة قبلت لإحاح سفيرها في واشنطن لا استمرار التفاوض سعيًا وراء الأمل الذي يراه .

ولقد كان الهدف وراء الشروط المستحيلة واضحاً للقاهرة وهو كما يقول « أزو » في كتابه « فتح السويس » كان هدف العملية الأمريكية كلها هو تكبيل يدي عبد الناصر بالقيود المالية بحيث يفقد حرية الحركة ويعجز عن عقد صفقات أسلحة جديدة مع الروس . ولما استمرت مصر في رفض الشروط المعروضة بدأت عمليات الإنذار .

في ١٩ يونيو أبلغ بلاك الحكومة المصرية بأنه إذا لم تقبل الشروط قبل أول يوليو فستسحب الحكومة الأمريكية موافقتها على العرض الذي قدمته .

وفي أول يوليو لم تقبل الشروط ، فأعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ٦ يوليو بأن الحكومة الأمريكية أبلغت الحكومة المصرية أن مبلغ ٥٤,٦ مليون دولار قد أعيد إلى الخزانة الأمريكية لإنفاقه على مشروعات أخرى ، ولكنه أضاف أن العرض الأمريكي بشأن المساهمة في تمويل إنشاء السد العالي لا يزال على أية حال قائماً .

ووصل سفيرنا في واشنطن إلى القاهرة وقابل السيد الرئيس ليعرض عليه الموقف ، وفي مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل - بصراحة - في الجمعة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ يقول « وفي المقابلة الشهيرة التي جرت بين جمال عبد الناصر وبين سفير مصر في واشنطن وقتها والتي أبدى الرئيس فيها اقتناعه بأن الولايات المتحدة لن تساهم في تمويل السد العالي حتى إن قبلنا كل شروطها وختمها بأن قال للسفير : « لنصل بالأمر إلى نهايته ونحسمه . . اذهب إلى واشنطن وقل لدالاس إننا قبلنا كل شروطه ، ثم اكتب إلى نتيجة المقابلة . وأقول لك من الآن إنه سوف يرفض ومهما يكن فن المصلحة أن لا يعضى الخداع والتسويق طويلاً وإنما المستحسن أن تتكشف الحقيقة مرة واحدة » .

ماذا يعني هذا الحديث في تحديد وجهة نظر مصر ؟

١ - أن السيد الرئيس وصل إلى مرحلة قدر فيها حقيقة الخداع والتسويق القائم .

٢ - وأنه قدر أيضاً أن الولايات المتحدة سترفض .

٣ - وأن المصلحة تقضي بكشف موقفها .

والمصلحة في كشف الموقف ، ترتبط بالمباحثات التي كانت قائمة بيننا وبين الاتحاد السوفيتي والتي تصور دالاس أنها عمليات تمويه ومناورة وأن الاتحاد السوفيتي لن يقدم على هذه الخطوة ، وحتى إن أقدم عليها فهي عبء اقتصادي عليه يضعف من إمكانياته بوجه عام .

ووصل سفيرنا إلى واشنطن في العاصمة الأمريكية في ١٦ يوليو ١٩٥٦ حاملاً التعليمات التي تنهى في رأيه موضوع تمويل السد العالي ، وبمجرد وصوله طلب مقابلة وزير الخارجية الأمريكية .

ماذا تم في واشنطن ؟

١ - انتظر السفير المصري ثلاثة أيام حتى يقابل وزير الخارجية الأمريكية .

٢ - عندما كان السفير يبلغ دالاس بقبول الحكومة المصرية للشروط كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعلن موقفها من رفض التمويل أمام الصحافة ووكالات الأنباء .

٣ - عرض دالاس للأسباب المختلفة التي دفعت الولايات المتحدة لرفض التمويل كما جاء في بيان وزارة الخارجية .

إن نظرة إلى هذه التصرفات على الصعيد الدبلوماسي تعتبر خروجاً على كافة القواعد المألوفة فليس من المعتاد أن يقابل سفير دولة وزير الخارجية وقبل أن تنتهي المقابلة يكون العالم قد عرف بما صرح به الوزير وهو مازال في مكتبه مع السفير .

ولا بد في هذه الحالة أن نحاول البحث عما وراء هذا التصرف الدبلوماسي الشاذ وهل كان الهدف منه أن يتم الرفض في صورة دراماتيكية تهدف إلى إهانة أو إذلال مصر

نستطيع أن نقول إن هذا الأسلوب من جانب دالاس كان يهدف إلى هذه النتيجة ، ومع ذلك فأسلوب البيان نفسه الذي أعلن الرفض يوضح إلى أي

مدى كانت الولايات المتحدة تتخذ هذه الخطوة وسط مخاوف عديدة من تأثير مصر والعمل على تفادى غضبها .

ونظرة إلى ما ورد في البيان تؤيد ذلك :

١ - فهو يقول إن هذا الموقف لا يؤثر على علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة وحكومة وشعب مصر .

٢ - وإن الولايات المتحدة مهتمة برخاء الشعب المصري ، وعلى استعداد لبحث مشروعات أخرى للمساعدة يمكن تنفيذها في حدود المبالغ التي يقررها الكونجرس ويذكر روبرت بوي Robert Bowie وكان المسئول الأول عن الشرق الأوسط في ذلك الوقت في تعليق له على الأحداث الجهد الكبير الذي بذل من أجل وضع البيان في صورة ماثلة حتى يخفف من وقع أثره على الحكومة المصرية .

معنى هذا أن شعور دالاس ومعاونيه في ذلك الوقت كان الإحساس بأن قرار الرفض فيه شيء من الخطورة على مصالح الولايات المتحدة لأنه يتضمن مساساً بمصالح مصر وكرامتها وإنه من الأفضل أن تعمل السياسة الأمريكية على تهدئة خواطر الحكومة المصرية .

ومعنى هذا أيضاً أن واشنطن وهي تتخذ قرارها قدرت أن مصر تستطيع أن تتحرك ضده بصورة أو بأخرى ، أى أن مصر في مركز معين من مراكز القوة يمكنها من أن ترد على الخطوة الأمريكية بإجراء مضاد يمس بمركز الولايات المتحدة والغرب في الشرق الأوسط .

إذا كان هذا هو التقدير الذي ساد واشنطن فلماذا إذن اتخذ دالاس هذه الخطوة ؟ أكثر من إجابة عن هذا السؤال وهي جميعها تتطلب أن نتقصى حقائق المباحثات والاتصالات التي تمت خلال الشهور السابقة على قرار الرفض .

١ - من بداية العام تمت المباحثات بين أيزنهاور ودالاس وإيدن ولويد ورأينا صورة الضغط للذي ارتأت بريطانيا والولايات المتحدة استخدامه ضدنا عن طريق عملية التمويل . وواضح من رسالة إيدن إلى مجلس وزرائه أن الأمر يتوقف على اتجاهاتنا السياسية .

٢ - لم تثبت اتجاهاتنا السياسية أننا على استعداد للتخلي عن مبادئنا وقبول حلف بغداد أو السكوت عن مهاجمة الاستعمار البريطاني أو السكوت عن العدوان الإسرائيلي وعدم تسليح الجيش المصري .

فصفقات الأسلحة بدأ تنفيذها فعلاً ، وحددنا موقفنا من الوضع في الأردن وفي الجزائر ومن كل حركات التحرير ، ثم جاء قرار مصر بالاعتراف بالصين الشعبية في ١٥ مايو سنة ١٩٥٦ ليكمل صورة اتجاهاتنا السياسية أمام عواصم الغرب فلا تحوطها أية شكوك بعد ذلك .

ومن المعروف أن قرار الاعتراف اعتبره دالاس لطمة موجهة إليه وإلى سياسته في معاقبة المحايدين واعتبارهم أشراراً في هذا المجتمع الدولي .

٣ - واستمرت مصر في تدعيم سياستها المحايدة - رغم تهديدات دالاس - وفي الوقت الذي سافر فيه سفيرنا في واشنطن إلى هناك يحمل تعليمات الحكومة كان الرئيس في طريقه إلى اجتماع بريوني في يوليو سنة ١٩٥٦ مع الرئيس تيتو ونهرو .

٤ - إذن وكما تشير مختلف الكتابات حول السويس وصل حقن دالاس إلى مداه وقرر ضرورة اتخاذ خطوة مضادة لمواجهة ازدياد نفوذ القاهرة المطرد .

٥ - وفي اليوم التالي الذي أعلن فيه سفر السفير المصري إلى واشنطن وقبول مصر لشروط البنك الدولي بدأ تفكير دالاس يتجه إلى تنفيذ مخططاته .

ويشير فاينر إلى أن دالاس شكل بلحناً لبحث الموقف وأنه لم يكن قد حدد موقفه فعلاً في الفترة من ١٦ إلى ١٩ يوليو .

٦ - اجتمع دالاس بأيزنهاور في نفس اليوم (المصدر السابق) ووافق الرئيس الأمريكي على وجهة نظر دالاس في رفض التمويل .

٧ - اجتمع دالاس بالسفير البريطاني في واشنطن يوم ١٨ يوليو وأبلغه بقراره وهنا طلب السفير منه عدم اتخاذ هذا الموقف وأن حكومته ترى اللعب بهذه الورقة أطول مدة ممكنة .

٨ - كان الشعور السائد هو الحرج نتيجة موقف مصر في قبول الشروط وكيف يمكن مواجهتها بعد هذه المماطلة .

٩- واستشار دالاس سفير فرنسا ، كوف دى مورفيل ، ويقال إنه أوضح رأيه في معارضة هذا الإجراء، وذكر لدالاس أن « رفض التمويل يعنى رد فعل خطير وأنه يعرف الرئيس عبد الناصر وأن أكثر النتائج احتمالاً هي استيلاء مصر على قناة السويس » .

نفهم من هذه التطورات أن دالاس كان يفكر في الرد على سياستنا المحايدة وأنه أخفى أفكاره عن بقية مستشاريه . وأن الموقف حتى ١٦ يوليو سنة ١٩٥٦ كان قائماً على أساس استغلال عرض التمويل في الضغط على جمال عبد الناصر ومحاولة فرض شروط سياسية على مصر أو كما عبر الإنجليز سياسة Play it long (اللعب لأطول مدة ممكنة) ، ويرتبط بهذا موقف آخر في القاهرة كانت فيه بصيرة نفاذة لما وراء الكواليس في واشنطن ولندن ، وهو تقدير الرئيس جمال عبد الناصر بأنها عملية ملاحظة وتسويق ولا تحمل أى نية من جانب الغرب لتمويل المشروع .

كيف وبماذا قرر دالاس قراره ؟

١- إن مجلس الشيوخ كان يعارض التمويل لأن بعض الشيوخ عن ولايات الجنوب خشوا تأثير السد العالي بالنسبة لزيادة المساحة المنزرعة قطناً وما يترتب على ذلك من زيادة منافسة الأقطان الأمريكية وكان يتزعم هذه الحملة السناتور هولاند من الجنوب .

وهذه الحجة رفضها السناتور فولبرايت رئيس لجنة الشؤون الخارجية باعتبار أنه لو أراد دالاس موافقة المجلس لوافقت الأغلبية خاصة وأن المساحة الجديدة لن تزرع إلا بعد أن يتم بناء السد أى بعد ١٥ سنة وهو الوقت الذى كان مقدراً لتنفيذه، ثم إن مدير البنك الدولى قرر أن مصر لن تزرع المساحات الجديدة قطناً .

٢- إن مصر رهنّت القطن لعدة سنوات لتدفع ثمن الأسلحة المشتراة من تشيكوسلوفاكيا ولذلك فهناك شك في إمكانية سداد مصر لأقساط قرض تمويل السد .

والرد على هذه النقطة أن البنك الدولى لم يكن ليقدم قرضاً قيمته ٢٠٠ مليون

دولار إلا بعد دراسة لإمكانات مصر وقدرتها على السداد ، ثم متى قدم العرض بصورة رسمية لمصر ؟ ذلك في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أى بعد ثلاثة شهور من إعلان صفقة الأسلحة .

٣- عدم تشجيع الدول المحايدة في المضي في سياستها . . . وهذه إحدى ركائز سياسة دالاس الخارجية .

٤- إن استمرار عمليات اقتصادية لفترات طويلة كقرض لمشروع كالسد العالي يستمر تنفيذه أكثر من عشر سنوات يخلق متاعب ومشاكل وأزمات خلال التنفيذ :

٥- قرار مصر الاعتراف بالصين الشعبية .

٦- ثم يشير أيزنهاور إلى أن دالاس أبلغه في ١٥ سبتمبر أن هذا القرار لم يكن مفاجئاً للحكومة المصرية لأنه ظهر من الاتصالات التليفونية بين القاهرة وواشنطن أن هذا القرار كان متوقعاً .

نخلص من ذلك كله إلى أن الأسباب الحقيقية للرفض سياسية ، نتيجة اتجاهات مصر السياسية التي لم تتماش مع المصالح الغربية ولا مع سياسة دالاس في مقاومة تيار الحياد باعتباره أنه يهدم استراتيجيته السياسية لخلق توازن قوى ضد الاتحاد السوفيتي في معظم أنحاء العالم .

ولقد كان هذا القرار متوقعاً ، كما سبق القول ، وكان حديث الرئيس للسفير المصرى في واشنطن دليلاً على أن هناك تفكيراً مضاداً يتم بحثه ويقول محمد حسنين هيكل في مقال بصراحة في ٧ أكتوبر . . . إنه بعد أن وصل للرئيس قرار الرفض ، وكان قد أدار في رأسه احتمالات واسعة توصل بعدها إلى عدة نقاط :

- أنه لا بد لمصر أن تبنى السد العالي مصلحة وكرامة .
- أنها لا بد أن تعتمد على نفسها ومواردها .
- أنه لا مفر من أن تؤدى قناة السويس دورها في عملية البناء .
- أنه لم يعد الآن داع للمطالبة بمجرد نصف دخل قناة السويس أسوة باتفاقيات البرول .

كما أن الأمر لم يعد يحتاج إلى مفاوضات .
وإنما لا بد أن يكون قرار مصر في هذا الشأن في مقاس قرار سحب عرض
المساهمة في تمويل السد العالى عنفاً وإلى درجة الإهانة .
● إن ما ستعرض له مصر في الحصول على كل الدخل سوف تتعرض له
في المطالبة بنصف الدخل .

وفي خلال الأيام التالية كلف المهندس محمود يونس بإعداد خطة الاستيلاء على
الشركة العالمية لقناة السويس وكانت سريتها عاملاً أساسياً لا يقل في أثره عن
كفاءة الخطة ذاتها .

وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وقف الرئيس جمال عبد الناصر ليلقي خطابه في عيد
الثورة الرابع ول يعلن قرار التأميم في الصورة التي قرر أن يتم بها، وهو أن يكون على
نفس مستوى قرار سحب التمويل « عنفاً وإلى درجة الإهانة » .

الفصل الثاني

التأميم

حتمية التأميم :

شرحنا الظروف والملازمات التي سبقت قرار التأميم في ٢٦ يوليو ١٩٥٦
وأوضحنا في نهاية الفصل السابق أن الرئيس جمال عبد الناصر قرر أن تكون قناة
السويس بإيراداتها مصدراً لتمويل السد العالى ، ثم جاء قرار التأميم بالصورة السياسية
التي أرادها الرئيس ومحقة للرد المطلوب على قرار الحكومة الأمريكية سحب عرض
تمويل السد العالى .

وقد ذهب كافة المعلقين والمحللين السياسيين الذين تناولوا قضية السويس
إلى أن التأميم كان ردّاً سريعاً مباشراً على القرار الأمريكى ، وذهبوا في تعليقاتهم
إلى حد القول بأنه لولا سحب عرض التمويل ما كانت مصر قد اتخذت هذه الخطوة
الخطيرة .

وقد كانت الظروف التي سبقت القرار ، كما أوضحنا ، مؤيدة لتحليل السابق
وكانت تعليقات الصحافة المصرية تؤكد أننا ردّدنا اللطمة بمنزلها وأن كرامة مصر
فرضت هذا القرار .

ودون اعتراض على مثل هذه التعليقات ، لأنها تستند في الواقع ، إلى أدلة
ملموسة في فترة ما قبل ٢٦ يوليو ، إلا أننا نود أن نضع بعض الحدود لهذه التفسيرات .
حقيقة كان في قرار التأميم معنى الرد الحاسم على موقف أراد الغرب به
إذلال مصر وإهانتها ، ولكن الإطار الذي تم في خلاله هذا القرار أكثر اتساعاً
من هذه الدائرة الضيقة التي فرضت على تفسيره ، وهو يتعارض كلية مع أى
بحث دقيق للعوامل المؤثرة على السياسة الخارجية لمصر في هذه المرحلة .

من هذه العوامل أن ثورة ٢٣ يوليو أعلنت مبادئ ستة هدفها تحرير هذا
الوطن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وكانت ملامح ثورتها الاجتماعية واضحة منذ

الشهر الأول حينما صدر أول قانون للإصلاح الزراعي في مصر ، ومنها أن الثورة دخلت في معركة ضارية مع الاستعمار البريطاني في قناة السويس حتى تم لها إجباره على توقيع اتفاقية الجلاء في ١٩٥٤ وخرج آخر جندي بريطاني من مصر في يونيو ١٩٥٦ .

ومنها أن الثورة كانت لها أهدافها في التقدم والتنمية ورفع مستوى الشعب المصري بعد سنوات طوال من الفقر والحرمان ، وبرغم عدم بلورة خطة التنمية في سنوات ما قبل ١٩٥٦ ، فإن الاتجاه إلى التخطيط وإلى استغلال موارد مصر بأكملها في تطوير اقتصادياتها كان حقيقة أوجدتها الثورة ، وكان مجلس الإنتاج أحد الأسس التي اعتمدت عليها الثورة في مجال التخطيط في تلك المرحلة .

إذن كانت هناك عوامل تطلب وتلح في التحرر الاقتصادي وتصفية الاحتكارات الأجنبية في مصر حتى يخلص لها استقلالها الاقتصادي كما خالص لها استقلالها السياسي . وهي أهداف اقترنت بالثورة منذ قيامها في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولقد كانت قناة السويس عملية استعمارية خطيرة ، فهي مفتاح الاحتلال لمصر ، وكانت الشركة العالمية تحتمي وراء الامتيازات الأجنبية ووراء المستعمر ولم تتمكن حكومات مصر من النفاذ على أية صورة إلى هذه الشركة إلا بالصورة التي أرادتتها وعن طريق تعيين كبار الشخصيات في مجلس إدارتها وليكونوا لسان حال لها أمام الحكومات المصرية في فترة ما قبل الثورة .

وكانت هذه الشركة عملية احتكارية استغلالية ، فصر التي ساهمت بـ ٩٧٪ من تكاليفها لم تكن تحصل على شيء يذكر . . وفي ميزانية الشركة لسنة ١٩٥٥ كان صافي ربحها حوالي مائة مليون دولار لم تكن مصر تحصل منها إلا على نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٣ ملايين دولار .

وقد حاولت حكومة الثورة في ١٩٥٥ أن تعدل من هذه الأوضاع الاستغلالية للشركة ، وبدأت مفاوضات معها حول عدة مسائل :

١ - تنفيذ التزام الشركة بإقامة ميناء على بحيرة التمساح .

٢ - مضاعفة عدد المرشدين المصريين .



الدكتور القيسوني وزير الاقتصاد المصري
يستقبل يوجين بلاك مدير البنك الدولي

- ٣- زيادة حصة مصر في الرسوم .
- ٤- استثمار الشركة لأرباحها في مشاريع التنمية الاقتصادية .
- ٥- أن يكون نصف أعضاء مجلس الإدارة من المصريين الذين تعينهم الحكومة .
- ٦- أن تمثل الحكومة المصرية في لجنة الشركة الإدارية العليا .

وقد وقفت الشركة موقف الرفض من هذه الطلبات ، وتمسك الجانب المصري بموقفه وبدأ في فضح المخالفات التي ارتكبتها الشركة ضد القوانين المصرية التي تلتزم بها .

وتمسكت الشركة بأن لها « مكانة قانونية خاصة » تتمتع بها منذ إنشائها وإن أي تغيير فيها يتطلب الاتفاق المتبادل .

ولقد تمت هذه المباحثات وسفراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على علم بها وإطلاع على ما يدور من مفاوضات . وكتب السيد همفري تريفيليان السفير البريطاني إلى حكومته : « تبنت الحكومة المصرية أساليب جديدة للتسلل إلى الشركة لتوسيع اشتراك مصر في إدارتها وتسيير أعمالها إلى أقصى حد ممكن ، وللحصول على أكبر قدر ممكن من المال » - وأشار هنا إلى تعليق تيرنس روبرتسون في كتابه « الأزمة » « أن الموظف البريطاني كمعادة زملائه يفسر المطامع الطبيعية الوطنية على أنها طمع وإبتزاز » ولقد كان المفروض - كما يقول روبرتسون - أن عهد عبد الناصر عهد وطني النزعة وأن قناة السويس تعتبر أهم مورد طبيعي لمصر بالرغم من أن شقها تم بصورة اصطناعية .

وفي شهر مايو سنة ١٩٥٦ وقعت اتفاقية مع الشركة تقضي بأن تستثمر في مصر سنوياً ثلاثة ملايين جنيه لمدة سبعة أعوام .

كان هذا نتيجة مباحثات سنة ونصف سنة مع الشركة العالمية لقناة السويس وكان السكوت على هذا الوضع ليس فقط إهداراً لحقوق مصر الطبيعية ولكنه تغاض عن مبادئ الثورة في التحرر السياسي والاجتماعي .

ولقد كشفت هذه المباحثات ليس فقط عن سوء نية الشركة في معاونة مصر
مصر وأزمة السويس



السفير المصري أحمد حسين في واشنطن

بجزء من أرباحها في مجال التنمية ولكن عن حقيقة أخرى خطيرة وهي أن الشركة ومن ورثها الدول المستفيدة منها تطمع في مد امتياز الشركة بعد سنة ١٩٦٨ على أساس أن مصر لن تستطيع إدارة القناة . وكان يفسر هذا الموقف رفض الشركة زيادة عدد المرشدين أو الموظفين المصريين في مجلس الإدارة أو في الشركة نفسها .

ليس هذا فقط ، بل إن الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية صرح في شهر مايو سنة ١٩٥٦ « إننا ندرك أهمية اتخاذ الترتيبات الصالحة واللازمة لضمان مستقبل القناة ولكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة لا بد لنا من بحث الموضوع مع الحكومة المصرية وأن تكون الخطوة الأولى معرفة ما ستكون عليه المشكلة في سنة ١٩٦٨ من الناحيتين المادية والتجارية ولا ريب أن شركة القناة تتولى الآن دراسة هذه المشكلة بمنتهى الدقة والعناية » .

وفي مجلس العموم وقف أحد الأعضاء ليطالب من حكومته أن تعمل بالتعاون مع فرنسا والولايات المتحدة على التأكد من وضع تسوية مرضية لمستقبل القناة . حينئذ أعلن السيد أنور السادات « أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر وأن مصر لن تسمح بأن تؤلف ثغرة تهدد سياسة البلاد واستقلالها وعلى بريطانيا أن تتوقف عن التدخل في شئون مصر » .

أمام كل هذه الاعتبارات كان لا بد للقيادة الثورية أن تنتبه إلى الخطر القائم وأن تضع كافة الاحتمالات في الحسبان وتبدأ في الإعداد لتسليم قناة السويس دون قبول مثل هذه المطالب الجديدة حول تسوية جديدة بعد انتهاء الامتياز . ومن هنا كانت حتمية التأمين ، في إطار الثورة السياسية والاجتماعية ، وإنما جاء التوقيت نتيجة لظروف معينة أدت إلى الإسراع في اتخاذ هذا القرار . ولقد عبر الرئيس عن هذه الحقيقة في حديث له مع الإذاعة البريطانية حينما أشار إلى أنه فكر في التأمين قبل سنتين ونصف سنة من إعلان القرار .

تبقى بعد ذلك نقطة لها ارتباطها الكامل بكل ما تقدم .

لقد كشفت هذه المفاوضات عن الحاجة لدراسة أوضاع الشركة وأكدت ضرورة الاستعداد لأية تطورات محتملة أو ضغوط مستقبلية ؛ ولذلك كانت الأجهزة المختلفة تتولى دراسة وبحث موقف الشركة طوال فترة المفاوضات ووضعت

تقارير مسبقة عنها تمهيداً لاتخاذ موقف يسمح بالمحافظة على مصالح مصر ، وفي اعتقادي أن الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسات كان تحقيق التأمين في الوقت المناسب دون أن يرتبط ذلك بتمويل السد العالي ، ولكن كما سبق القول كان سحب عرض التمويل دافعاً محركاً ليأخذ القرار طريقه إلى النور .

من هنا نستطيع القول بحتمية التأمين في إطار الثورة السياسية والاجتماعية وأن توقع الرئيس رفض تمويل مشروع السد العالي كان له أثره المباشر في التعجيل بالتنفيذ وليس في التفكير في هذا القرار .

ولقد كانت الحكمة السياسية في هذا القرار أن الانتظار حتى انتهاء الامتياز كان سيخلق مشاكل وصعوبات لا حد لها . يعطى الشركة فرصة الإعداد لتلك المرحلة ، ولذلك فإن المفاجأة ومواجهة الخصم بالأمر الواقع حققا أهدافهما على الصعيدين الوطني والخارجي .

إن وصف أحد الأمريكيين للموقف بعد التأمين فيه كثير من الصحة عندما ذكر أن سحب تمويل السد العالي لم يكن السبب الحقيقي ولكنه ضغط على زناد التأمين .

مفاجأة التأمين :

وقد كشف رد الفعل وأوضحت الدراسات المختلفة أن قرار التأمين كان مفاجأة ضخمة لقوى الغرب .

وهنا تظهر حكمة السياسة المصرية في التمويه باستمرار المفاوضات مع الشركة وفي الوقت نفسه الإعداد لهذه الضربة بحيث تعمل المفاجأة بكل ما تحتويه من عوامل وتفاعلات أثرها في شل حركة الخصوم لفترة ما تساعد على استجماع القوى وتنظيمها لمواجهة التطورات التالية في السياسات المضادة .

ويجب أن نذكر هنا أن السرية التي أحاطت بهذه العملية كان لها دورها في نجاح المفاجأة ، فقد كان المعروف أن عدداً محدوداً جداً يعلم بالخطوة وظهر أن كفاءة القيادة التي تولت العملية واستعدادها الكامل دفعاً بالتأمين إلى طريق النجاح .

وإذا نظرنا إلى آثار هذه الخطوة في مجال العلاقات الدولية لوجدنا أن هذه المفاجأة غير المتوقعة من جانب الدول الكبرى أفقدتها الكثير من قوتها وتنظيمها . فالدول الكبرى لا تتوقع أن يختل ميزان القوى في غير صالحها أمام دولة صغيرة نامية . وقد ثبت أن أيًا من وزارات خارجية واشنطن أو باريس أو لندن قد توصلت إلى تقدير للموقف يشير إلى احتمال التأميم . ويشير فايزر إلى الوضع السابق بوصفه أنه كان مفاجأة ونكبة سياسية تسبب فيها دالاس ، وأن القصور في معرفة نوايا مصر يعنى أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تكن على علم بحقيقة الأوضاع في الشرق الأوسط .

شرعية التأميم :

دون أن ندخل في تفاصيل قانونية حول شرعية التأميم يحسن أن نلم بالمبادئ الأساسية التي استندت إليها مصر في تأكيد مشروعية تأميم شركة قناة السويس ، والإشارة إلى هذه النقطة تسمح بعرض أهم ما استندت إليه بريطانيا وفرنسا في الدعوى المضادة بعدم قيام هذه المشروعية أو أن التأميم خرق لمبادئ القانون الدولي .

أول ما يجب إلقاء الضوء عليه أن معاهدة ١٨٨٨ سلمت بملكية القناة لمصر وبأن شركة القناة شركة مساهمة مصرية تخضع لجميع القوانين المصرية ، وأول من سلم بهذا الرأي الشركة نفسها عندما طلبت من الأستاذ فيدل عמיד كلية الحقوق في باريس أن يقدم رأيه في هذا الموضوع ، فأجاب بأن الامتياز الممنوح للشركة يتناول جانباً تنظيمياً للدولة مانحة الامتياز ولها أن تتخذ في شأنه ومن جانبها ما تراه من إجراءات وأن هذا الجانب التنظيمي يشمل كل إجراء يكفل حسن سير المرفق ويشمل كل إجراء تتخذه قبل موعد انتهاء الامتياز لضمان قيام المصريين بإدارته بكفاءة . . . وأن الشركة شركة مساهمة مصرية ، ومن حق مصر إخضاعها لكل تشريع تصدره وأي محاولة من جانب الشركة لعدم الخضوع للتشريع المصري هو حط من شأن القيم القانونية ولا تستجيب مع واقع الحال . . .

وإذا كانت الشركة مصرية وتخضع للقوانين المصرية ، فالتأميم يعتبر أمراً من الشؤون الداخلية لمصر .

ماذا قدمت بريطانيا وفرنسا من حجج ضد هذا الوضع القانوني ؟ كان أساس ما استندتا إليه أن معاهدة ١٨٨٨ تشير في مقدمتها إلى أن الغرض من هذه الاتفاقية وضع نظام نهائي يهدف إلى ضمان حرية المرور في القناة لجميع الدول .

وربط بعض الفقهاء بين هذا النظام النهائي والشركة وهو رأي مرفوض كلية باعتبار أن المقصود بالنظام ما تضمنته الاتفاقية من أحكام لتنظيم حق المرور في السلم والحرب .

ثم يجيء الاتجاه الذي ساد ردًا على التأميم بأن معاهدة ١٨٨٨ تؤدي إلى تقرير مبدأ « دولية القناة » واعتبارها منشأة عالمية تخص جميع الشعوب على أساس ماورد في المعاهدة من أحكام خاصة بحرية المرور لجميع الدول ، إلا أن فكرة دولية القناة تعتبر بدورها مردودة باعتبار أنها تؤدي إلى نزاع القناة من ملكية سيادة الدولة المصرية واعتبارها تابعة لجميع الدول ، وهو ما يتعارض مع نصوص المعاهدة والقرارات السابقة عليها وكلها تشير في وضوح إلى أن مصر هي التي حددت نظام الملاحة فيها وأنشأت رسوم المرور كما أن مصر هي المسئولة عن تنفيذ المعاهدة وهي الضامنة لحرية المرور والملاحة في القناة ولها حقوقها الخاصة في حالة الدفاع عن نفسها .

ولقد تنهت الدبلوماسية المصرية إلى محاولة الخلط بين شركة القناة ومبدأ حرية الملاحة وعملت منذ البداية على إيضاح الفارق بين الوضعين وكان لهذا الموقف الثابت أثره في تعديل عدد من الدول لمواقفها .

وإذا كان البعض يتساءل عن الصلة بين السياسة الخارجية وقواعد القانون الدولي أو مدى التزام السياسة الخارجية بتلك القواعد فإن قضية تأميم قناة السويس تعتبر مثالا حياً للأمريين :

١ - قيمة وأثر المشروعية للقرار الذي تتخذه الدولة في تدعيم موقفها الدولي والدفاع عن مركزها أمام خصومها .

٢ - آثار هذه المشروعية في الوصول إلى تأييد غالبية الدول للقرار وحق الدولة في اتخاذه .

ولقد كانت الأسابيع الأولى لأزمة السويس مثاراً لمناقشات قانونية عديدة ، ولكن قوة حجج وأسناد مصر أدت إلى ثباتها في موقفها وعدم تأثرها بما قدمه الخصوم من آراء وحجج مضادة ، فقد كانت قواعد القانون الدولي تؤيدها وتخدم سياستها الخارجية .

ومن جهة أخرى نلاحظ أنه لولا هذه المشروعية وتسليم غالبية الدول بها لما اتخذت أزمة السويس هذا المسار في الأمم المتحدة وحظيت مصر بأكبر غالبية دولية في موقفها منذ البداية .

وقد كان تحقيق الأوضاع السابقة دليلاً على مدى قوة القانون في العلاقات الدولية وعلى أن الدول الصغرى تستطيع وهي تواجه الدول الأقوى أن تجد سنداً لها من القواعد القانونية المعترف بها .

ولقد لعبت أزمة السويس دورها السابق وأكدت أن مصر في اتخاذ قرار التأميم لم تعارض المبادئ أو القواعد القانونية ، وبالتالي لم تمارس ما يسميه البعض بالدبلوماسية الانعزالية والتي تنفق مع القوى الحقيقية المعنوية والمتوقفة على التيارات السياسية الدولية والمقدرة حتى قدرها في الآونة الحديثة .

وإذا كان الاتجاه العام لتطور القانون الدولي محكوماً بقوانين التطور الاجتماعي للحياة الدولية الحديثة فإن قضية السويس مهدت لتطورات ضخمة في هذا المجال ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن مبدأ حق الدولة في استغلال مواردها وثرواتها الطبيعية قد أصبح مبدأ قانونياً وافقت عليه المجموعة الدولية ولم يكن هذا المبدأ محل قبول أو احترام قبل السويس ولم تكن الدول الكبرى أو الدول القوية تسمح بإمكانية الدول الصغرى في تطبيقه مستندة إلى اتفاقيات ثنائية أو أوضاع مكتسبة في دولة ما ، ولكن تأميم قناة السويس كان أول تحد لإرادة هذه القوى وتطبيق لهذا الحق الطبيعي وقد تقبلت أغلب المجموعة الدولية هذا الحق ووقفت بجانبه حتى وصلت إلى تأكيده كقاعدة قانونية متمشية مع قوانين التطور الاجتماعي للحياة الدولية الحديثة .

ومهما حاولت مجموعة من الكتاب — حتى الآن — التشكيك في سلامة موقف مصر من الناحية القانونية ، فإن ذلك مردود عليه بأنه عندما وصلت قضية السويس

إلى الأمم المتحدة لم يساند هذا الرأي من المجموعة الدولية سوى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ودولتين من الكومنولث هما أستراليا ونيوزيلندا . وإذا كان هذا هو رأي المجموعة الدولية صاحبة الحق الأول في وضع وتفسير قواعد القانون الدولي فإنه يعني التسليم المطلق لمصر بحقها ومشروعية قرار التأميم .

ولكن هل تكفي المشروعية أو الأسناد القانونية السليمة لمواجهة مثل الموقف الذي ظهر بعد التأميم ؟

الواقع هنا أنه ما لم تتحرك الدبلوماسية في إطار مناسب لمثل هذه المواجهة فإن القضية مهما كان لها من أسناد وحجج تفقد مقوماتها وتضعف في عمار القوة السياسية التي تهاجمها في حرب لا هوادة فيها .

ولقد تحركت الدبلوماسية المصرية في الفترة التالية مباشرة للتأميم في خطوات سريعة متلاحقة :

فهي قد وقفت بحزم ضد التهديدات في الفترة التالية مباشرة للتأميم فأعلن الرئيس في ٧/٢٨ أن مصر تعرف معنى الاستقلال والسيادة وأنها أعلنت التعبئة العامة لمواجهة الاستعمار وأساليبه وأن أي تدخل يعتبر تدخلاً في شئوننا الداخلية .

ثم أعلنت مع حزمها وتأكيداً لموقفها على لسان السيد على صبرى :

- ١ — إن التأميم لا يمس على أية صورة التزامات مصر الدولية ٥
- ٢ — إن مصر مصممة على احترام معاهدة ١٨٨٨ واتفاقية الجلاء الموقعة في سنة ١٩٥٤ ٥

٣ — إن حرية المرور في القناة لن تتأثر على أية صورة .

وأبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة بالتصريح السابق .

ومع هذه المواقف السياسية السريعة بدأت حملة دبلوماسية في كل عواصم العالم وصدر كتاب أبيض عن السويس باللغات المختلفة وزع في مختلف أنحاء العالم .

ثم دعت مصر الوفود الصحفية من مختلف الدول ليروا ويناقشوا على الطبيعة :

- ١ — أن القناة تعمل بكفاءة والملاحية تسير فيها بانتظام .

٢ - إهمال الشركة للمرفق وعدم تطويره .

٣ - مشاريع مصر المستقبلية للقناة .

وفي نفس الوقت كانت السياسة المصرية تعمل على طمأنة الدول إلى استمرار سريان الرسوم الجارية للمرور .

ولقد كان لهذه المواقف أثرها بالنسبة للرأى العام العالمى والموقف الدولى بوجه عام .

الفصل الثالث

ردّ الفعل

لم يكذ الرئيس جمال عبد الناصر يعلن التأميم في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ حتى كانت أصدااء هذا القرار تهز العالم ، وتفاوتت ردود الفعل في العواصم المختلفة على ضوء ظروف وسياسة كل دولة .

فنحن نواجه الآن ثلاثة أنواع من ردود الفعل : مؤيدة ومحايدة ومعارضة .

أما رد الفعل المؤيد لمصر فقد بدا طبيعياً وبحكم الواقع من جانب الشعوب العربية ، حقيقة تفاوت موقف الحكومات ، ولكن موقف الشعوب كان واحداً سواء في بغداد أو عمان أو دمشق أو بيروت أو الخرطوم أو طرابلس ، فكل الشعوب العربية دون أن تشذ منها واحدة وقفت تعبر عن فرحتها وتأييدها للمناضل جمال عبد الناصر . ولقد وقفت الحكومات مع تفاوت في الصدق والحماس ، مع اندفاع الجماهير العربية ، حتى بغداد اضطرت إلى إعلان تأييدها لمصر .

ولقد ظهر وقتئذ أن الحكومات التي تجاوزت فعلاً وعملاً مع مصر كانت سوريا والسعودية والأردن (حكومة سليمان النابلسي) وكان ذلك منطقياً إزاء المحور الذى كان قائماً في تلك الفترة بين القاهرة وبين عواصم هذه الدول يجمعها موقف موحد إزاء حلف بغداد والسياسة البريطانية في المنطقة .

يضاف إلى هذه الدول لبنان وقد خرجت عن موقفها المحايد إلى حد إصدار مجلس النواب اللبناني قراراً بتأييد مصر في ٢٩ يوليو وكانت المظاهرات تجتاح ربوعها تأييداً لمصر في موقفها وسياستها المتحررة .

لم يكن من الممكن للحكومات المعادية للقاهرة أن تتخذ موقفاً غير التأييد فأصدرت الجامعة العربية قراراً بتأييد مصر .

وشهد الشرق العربى مظاهر انفجارات شعبية في كل مكان وازداد الإيمان بالقومية العربية وبالسياسة التحررية لمصر ، وعقدت اجتماعات التأييد في كل

بلد عربي ووقفت الحركة العمالية العربية موقفاً رائعاً عندما أصدر اتحاد العمال العرب قراره بالإضراب احتجاجاً على التهديدات الموجهة ضد مصر وتأييدها لها في سياستها .

ولقد كان رد الفعل هذا طبيعياً لعدة أسباب :

١ - فشل هذا القرار تعبير صادق وأمين عن مبادئ الثورة السياسية والاجتماعية وشد لأزر القوى المتحررة في المنطقة العربية التي اعتبرت التأميم خطوة إيجابية للقضاء على الاستغلال الأجنبي وهدماً لنفوذه السياسي في الأرض العربية .

٢ - ثم إن هذا القرار ضرب الإمبريالية للمرة الثانية، فالضربة الأولى قام بها مصدق وتداخلت ضده كل قوى الاحتكارات البترولية ممثلة في دول الغرب لتحطمه وتحطم معه آمال شعب إيران ، وكان تأميم القناة الضربة الثانية وتمت بنجاح مما قوى من الجبهات الوطنية المتحررة في كل قطر عربي .

٣ - وكان للقرار تأثير معنوي على ثوار الجزائر ، في ازدياد حماسهم وإيمانهم بالنصر بعد أن ضربت مصر مصالح فرنسا على النحو الذي تم به في التأميم ثم أعلنت أنها على استعداد لدخول المعركة دفاعاً عن حقوقها .

٤ - وعبر القرار عن إيجابية وفعل في إطار المفهوم التحرري الحديد للقومية العربية فهي ليست دعوة مجردة من معاني التحرر السياسي والاقتصادي ولكنها تحمل في جوهرها هذه المعاني وقد طبقها مصر قولاً وعملاً .

وبذلك لم تعد مصر وحدها في المعركة فإذا كان التأميم قد أعلن في ٢٦ يوليو فإن اليوم التالي مباشرة أظهر للعالم أن شعب مصر تقف معه شعوب الأمة العربية بل إن حكوماتها وقفت نفس الموقف وبذلك حققت السياسة المصرية أول انتصار لها في ميزان القوى بضم أصوات عشر دول معها في المعركة .

ثم توالى التأييد وتوالى بالتالي ازدياد القوة المصرية في سياسة القوة التي أعلنتها بريطانيا وفرنسا .

فأعلنت الهند تأييدها لمصر وأعلن نهرو أن تأميم مصر للقناة علامة ضعف السيطرة الأوروبية على آسيا والشرق الأوسط والتي استمرت أكثر من مائة عام .

وأعلنت يوجوسلافيا تأييدها لمصر تأييداً مطلقاً إلى أبعد حد، ثم حدد الاتحاد السوفيتي موقفه حينما أعلن خروشوف في استاد لينين يوم ٣١ يوليو مشروع التأميم وأنه لا يفهم ثورة بريطانيا وفرنسا على التأميم لأنه لا يمس في الواقع هاتين الدولتين وإنما مجموعة صغيرة من الانتهازيين الاحتكاريين، وفي ٥ أغسطس أعلنت الصين تأييدها لمصر .

إذن بدأ الموقف السياسي يتحول لصالح مصر، فالاتحاد السوفيتي وقف بكل قوته إلى جانبها . ثم أقطاب الحياد ومجموعة باندونج يتخذون نفس الموقف في الوقت الذي بدا فيه أن ميزان القوى يختل في غير صالح بريطانيا وفرنسا .

ولقد كانت الظروف الدولية في سنة ١٩٥٦ - وهي غيرها اليوم - تسمح بخلق مثل هذا التوازن الجديد لصالح مصر .

فالكتلة الشيوعية متحدة الكلمة وميزان النفوذ العسكري الروسي في ميدان الصواريخ البعيدة المدى يسمحان لها بثقل كبير في ميزان القوى مع الغرب .

ومؤتمر باندونج خلق مجموعة جديدة استطاعت أن تعلن مبادئ جديدة للعالم ويكون لها بفضل إجماعها واتحاد كلمتها ثقل دولي لا تستطيع أي من الكتلتين المتصارعتين إنكاره، والصين نجحت عن طريق هذا المؤتمر في أن تتحرك على المسرح الدولي وتؤكد مركزها وقوتها .

ولم يكن من الممكن للاتحاد السوفيتي أن يترك فرصة ظهور مجموعة الحياد الإيجابي دون أن يقف بجانبها . فهي في حد ذاتها تحقق له إضعافاً للاستراتيجية الغربية التي تسعى إلى إحكام الحصار حوله، بسلسلة من الأحلاف العسكرية ثم عزله سياسياً واقتصادياً عن طريق الدول التابعة والسائرة في فلكها .

ومن هنا كان الثقل الدولي الذي يساند مصر له وزنه بالإضافة إلى عدد من الدول الأوروبية كالليونان وإيطاليا وإسبانيا والدول الإسكندنافية ثم عدد من دول أمريكا اللاتينية التي ظهر منذ البداية أنها لا تريد أن تقحم نفسها في النزاع أو تتخذ موقفاً معارضاً لمصر وبالتالي معارضاً لمصالحها الاقتصادية فيها وفي الدول العربية .

في بريطانيا :

فشلت بريطانيا في تنفيذ مخططاتها في استعادة نفوذها التقليدي في منطقة الشرق الأوسط عن طريق قيادة حلف جديد تكون لها فيه الزعامة والتوجيه وتخدم به في الوقت نفسه استراتيجية دالاس في سنة ١٩٥٥، وقد كانت الضربات المتتالية التي وجهتها القوى العربية المتحررة ضد حلف بغداد ثم محاولة جراً الأردن إليه مؤثرة في انكماش الحلف حيث بدأ وفي شعور الحكومة البريطانية أن المحاولة التي قامت بها قد فشلت فعلاً وأن دورها التاريخي في المنطقة يتضاءل، خاصة وقد بدأت تلمس عدم حماس دالاس لمشاريعها ومعارضته لأي مبادأة من حلفائه أو زعماء لهم في أية منطقة باعتبار أن عهد الإمبراطورية البريطانية كإحدى القوى الرئيسية في العالم قد ولّى، وأنها في المرتبة الثانية ويجب أن تعترف بذلك وتسلم للسياسة الأمريكية بصدارتها. ولقد ظهر لنا من خلال مقابلة الرئيس لسلاوين لويدي في ديسمبر سنة ١٩٥٥ مدى المرارة التي كانت تحس بها بريطانيا لإزاء ما تواجهه من مشاكل وعقبات في طريق استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، ومن المؤكد أن هذه المرارة انطبعت على تقديرات الساسة البريطانيين في أوائل عام ١٩٥٦.

وفي مذكرات إيدن يوضح القلق الذي عبر عنه لأيزنهاور خلال لقاءهما وتناولهما سياسة مصر واتفاقهما على استخدام تمويل مشروع السد العالي للضغط على جمال عبد الناصر ودفعه إلى الاعتدال في مواقفه المضادة للاستعمار. وليست التعليمات التي تلقاها السفير البريطاني في واشنطن وأبلغها إلى دالاس play it long سوى تعبير عن شخص بلغ به الضيق مبلغه ويحاول التمسك بأهداف الصبر عسى أن يجد حلاً للمشكلة التي تواجهه.

وقد يتم التساؤل ونحن أمام هذا الموقف القلق المشحون عما إذا كانت بريطانيا بإمكاناتها لم تكن قادرة على عمل شيء ضد عبد الناصر وسياسته.

لم يكن من الممكن لبريطانيا أن تتدخل في مصر في ١٩٥٥ أو ١٩٥٦ كما كان الحال قبل سنة ١٩٥٢ لأن السياسة المصرية استطاعت في كفاءة أن تغير من الأوضاع التي كانت تعيش فيها مصر تحت رحمة بريطانيا سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً. فالموقف الذي خلقته هذه السياسة كان منع أي تدخل سافر من الداخل - والقوات البريطانية كانت في مصر وقتئذ - ضد الثورة فسواء

من حيث وجود رأي عام واسع ضد الاستعمار، وبدأ معركته فور الثورة ضد قواته العسكرية في القناة، أو رأي عام عربي انطلق مع تيار القومية العربية ضد المصالح الاستعمارية أو سياسة الحيايد الإيجابي التي اتبعتها مصر ومساهمتها في باندونج، أو في دائرة الاتصالات الدولية الواسعة التي وازنت بها بين الشرق والغرب. كل ذلك كان يمنع التحرك البريطاني ضد مصر. بل يضطره إلى الانكماش في مواقفه يصحبه فيها كثير من الضيق والألم.

وفي وسط هذا الجو المشحون وفي مساء ٢٦ يوليو وعلى مائدة العشاء التي أقامها إيدن تكريماً للملك فيصل ونوري السعيد أبلغ النبا وسمع به المدعوون وانبرى نوري السعيد ليقول لإيدن « اضربه ضربة شديدة واضربه الآن ». عبارة قالها الرجل بانفعال ليسمعها أكثر من شاهد ليقدم للتاريخ هذه الشهادة خاصة وقد ضاع قائلها تحت أقدام الشعب العراقي يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ ولدينا تفاصيل عديدة ومثيرة عن رد فعل بريطانيا أورد فعل إيدن على وجه الخصوص في الأسبوع الأول للأزمة . . .

ففي نفس الليلة اتصل إيدن بالقائم بالأعمال الأمريكي وقال له : لقد وضع المصري إيهامه على قصبتنا الهوائية .

وفي نفس الليلة أيضاً جمع إيدن وزارته لبحث الموقف واستقر الرأي في هذا الاجتماع الذي استمر ساعتين ونصف الساعة على إعداد خطة عسكرية لضرب مصر في خلال عشرة أيام وخصص لها مبدئياً ٥ ملايين جنيه إسترليني وأحيط السفير الفرنسي والقائم بالأعمال الأمريكي بخطورة الموقف وقرار بريطانيا مواجهته.

ويقول هنري أزرو « وهكذا يقرر إيدن منذ البداية رد بريطانيا ومداه أيضاً وهو الضرب دون أن يثير عدااء العالم العربي والاستمرار في المحافظة على هيئته واحترامه أمام العرب بفضل استعراض القوة، وهذه وجهة نظر تختلف تماماً عن رأي الدوائر السياسية والفرنسية الحاكمة حينذاك الذي يتمثل في الرغبة في ضرب العرب بغية إنقاذ الجزائر الفرنسية » .

إن هذا التحليل هو أقرب إلى الواقع المرير الذي واجهته السياسة البريطانية نتيجة لموقف القاهرة وسياستها العربية وهو يشير إلى أن عجز السياسة البريطانية

قد بلغ مداه وأنه تحقق لها الفشل في تحقيق أهدافها وأن الموقف كما رآته أصبح يتطلب استخدام القوة .

ماذا يقول إيدن ؟ : « لقد عقدت الحكومة عزمها على حماية مصالحنا الجوهرية في هذه المنطقة من العالم ولو بعمل عسكري إذا اقتضى الأمر ، وقد قررت الحكومة اتخاذ الاستعدادات اللازمة وحتى إذا كان على حكومة صاحبة الجلالة أن تعمل وحدها فإنها ما كانت لتتردد في استخدام القوة للمحافظة على مركزها » .

قررت الحكومة البريطانية استخدام القوة في نفس يوم التأمين وهو دليل قاطع على أن تأمين شركة قناة السويس لم يكن في واقعه سوى الزناد الذي حرك هذه الرغبة في القضاء على ثورة مصر . تماماً مثلما كان رفض سحب تمويل السد العالي الزناد الذي عجل بتنفيذ تأمين القناة .

إن هذه الحقيقة التي تاهت وسط ضجة التأمين والدعاية الموجهة ضد مصر لا يجب أن تغيب عن أذهاننا . إن القضية التي أثارها التأمين كانت أعمق أثراً وأكثر اتساعاً من قناة السويس . لقد كان في رأى بريطانيا أن الوقت قد حان لمواجهة مصر في سياسة قوة تحدد صاحب السلطة والقوة السياسية في المنطقة . . . مصر أم الغرب أو بريطانيا على وجه الخصوص .

وفي ٢٧ يوليو كانت الجلسة الصباحية لمجلس العموم والتي اشتركت فيها المعارضة البريطانية بزعامة جيتسكل في إبداء الاستياء من التعسف غير المشروع الذي اتخذته الحكومة المصرية .

وانطلقت الصحافة البريطانية في حملة غريبة محافظة وعمالية ومستقلة ضد مصر . فصحيفة الديلي هيرالد (عمالية) تقول : « لا مجال لهتلر جديد » والتايمز المحافظة توالى المطالبة باتخاذ قرار حاسم ومقاومة المعتدى ، ولم تشذ عن هذا الاتجاه سوى الجارديان لسان حال الأحرار التي رفضت الانسياق في هذا التيار الجارف .

وفي ٢٧ يوليو أيضاً تلقى رؤساء أركان الحرب تعليمات بإعداد خطة العمليات اللازمة لاحتلال القناة وضمان الاستيلاء عليها .

وفي نفس اليوم أرسل إيدن برقية إلى أيزنهاور يوضح له خطورة سيطرة ناصر

على القناة وأن النفوذ البريطاني والأمريكي سينحطم نهائياً إذا لم تتخذ خطوة حازمة . وانتقل في هذه الرسالة إلى الإشارة إلى المخاوف من اقتطاع البترول عن الغرب نتيجة التأمين .

ويستطرد إيدن ليقول إنه لا يجب أن نسمح لأنفسنا بالدخول في مناقشات قانونية حول حق الحكومة المصرية في تأمين شركة تعتبر شركة مصرية أو عالمية وحول قدرة مصر على سداد أقساط التعويضات لأنه يشعر أنه يجب « مواجهة ناصر على نطاق دولي أوسع » . . . ولن نصل إلى تحقيق أغراضنا بالضغط الاقتصادي وحده . . . يجب أن نكون مستعدين في النهاية لإعادة ناصر إلى رشده عن طريق استخدام القوة . . .

رسالة توضح مرة أخرى أن بريطانيا وإن سلمت بمشروعية التأمين أو قدرة مصر على تعويض حملة الأسهم فإنها لا تريد النظر إلى القضية من هذه الزاوية وإنما تريد منذ البداية مواجهة ناصر واستخدام القوة .

بعد هذا يحاول إيدن في مذكراته أن يضلل التاريخ ليقول إن محاولة البحث عن حل سلمي كان الهدف الأول للحكومة البريطانية .

وقررت الحكومة البريطانية تجميد الحسابات والأرصدة المصرية وحظر تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى مصر ومنع خروج أربع سفن حربية موجودة في الموانئ البريطانية .

ولقد كتب إيدن في مذكراته أن بريطانيا ستعمل وحدها إذا اقتضى الأمر ، ولكن هل كان مثل هذا الحديث يتفق مع واقع الأحداث في لندن وهي تنفي هذا الادعاء جملة وتفصيلاً ؟ !

فإيدن وهو يجتمع بوزرائه في مجلس حرب مساء ٢٦ يوليو اتصل في نفس الليلة بكل من القائم بالأعمال الأمريكي والسفير الفرنسي ثم اتصل تليفونياً بكريستيان بينو في باريس ثم بعث برسالة إلى أيزنهاور يطمع من خلال سطورها في موقف مشترك مع الولايات المتحدة وفرنسا . كل هذه الاتصالات والرسائل تتعارض مع ما ذكره إيدن وتدفع إلى الاعتقاد بأن بريطانيا لم تكن واثقة من قدرتها السياسية

والعسكرية لمواجهة مصر وجهاً لوجه، والأمر هنا ليس القوة العسكرية البريطانية في مواجهة القوة العسكرية لمصر ولكنه الموقف الذي خلقتة السياسة المصرية، وأوضحناه آنفاً والذي أعجز بريطانيا عن التحرك قبل التأمين وقد كان هو نفسه الموقف الذي واجهته بعد التأمين خاصة وأن التأييد الذي نالته مصر أوضح لإيدن أن قوة المعسكر الاشتراكي وقوة الدول المحايدة إلى جانب مصر وهو ما يتطلب من بريطانيا تدعيم كفتها في هذا الميزان.

ولا ينبغي ذلك أن بريطانيا بدأت في إعداد خططها العسكرية لأن الموقف الذي سيظهر فيما بعد يوضح أن الأسبوع الأول في أزمة السويس كشف عن افتقارها الرهيب للتأهب لمثل ما تتطلبه عمليات عسكرية ضد مصر.

خطوات إيدن، إذن، حتمتها الضرورة السياسية وفرضتها الضرورة العسكرية. لقد عاش الشعب البريطاني في هذا الأسبوع تحت حملة رهيبية من الدعاية المنظمة والمنسقة ووجد لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية حزبي المحافظين والعمال يتفقان في الرأي في قضية سياسية. وخلال هذه الحمى ضاعت أصوات مصر التي تعلن احترام معاهدة ١٨٨٨ بحق المرور لجميع السفن أو تعويض حملة الأسهم في الشركة المؤممة.

في فرنسا :

يختلف دور فرنسا في الشرق الأوسط عن دور بريطانيا فيها في سنوات ما قبل التأمين، فنجد جلاؤها عن سوريا ولبنان وهي تحس بالدور الذي تلعبه السياسة البريطانية في دفعها خارج المنطقة وقطع خطط الرجعة على سياستها. وكان شعور فرنسا بالمرارة من بريطانيا واضحاً حينما خرج إلى الوجود حلف بغداد. فلم تقره ولم تقبله ووقفت بعيداً عن هذا المخطط البريطاني الجديد.

ولكن مع بداية ١٩٥٥ بدأت فرنسا تنظر إلى الشرق الأوسط وإلى القاهرة بالذات نظرة مختلفة. فهناك في الشمال الأفريقي وعلى الأرض الجزائرية ثورة تندلع والخيوط التي تجمعت في باريس تشير إلى رباط وثيق بين الثوار في الجزائر والثورة في القاهرة. كان هناك إعداد وتخطيط بعيد المدى لهذه الثورة تم في القاهرة في



الغليان في العالم العربي.

ظلال عميقة من السرية وفوجئت فرنسا بأن الجزائر التي يقطنها مليون مواطن فرنسي وسط عشرة ملايين من الجزائريين والتي اعتبرتها امتداداً للأرض الأم قد خرجت عن هذه المفاهيم وبدأت في ثورة دموية فيها أكثر من تحد لها .

وبدأت هذه النظرة المحوطة بالشكوك تجاه القاهرة ، في تحويل جوهرى في السياسة الفرنسية مع القاهرة ولذلك لا بد من السعى إليها والتفاهم معها وإلا مستمر فرنسا في حلقة مفرغة قد تنتهى يوماً بقبولها استقلال الجزائر .

زيارة بينو للقاهرة في مارس سنة ١٩٥٦ والتي أشرنا إليها سابقاً تمت في الإطار المتقدم وسعيًا لإقناع الرئيس عبد الناصر بكف يد مصر عن مساعدة الثورة في الجزائر .

وبداية التقارب الفرنسي - الإسرائيلي ، وقد أشرنا إليه أيضاً في الفصل الأول كانت مرتبطة بالنظرة الجديدة لفرنسا للشرق الأوسط .

وقد فشلت مهمة بينو وكان لا بد أن تفشل لسببين رئيسيين :

أولهما : أن بينو قدم لمصر والأخيرة تعلم مقدماً أن تحولاً قد تم فعلاً في سياسة فرنسا تجاه إسرائيل وأن كميات ضخمة من الأسلحة توردها فرنسا لإسرائيل في تعاون عسكري جديد وبعد عدوان إسرائيل على غزة .

ثانيهما : أن بينو تصور أنه في الإمكان خداع مصر عندما يشرح سياسة فرنسا من حلف بغداد أو استعدادها لإجراء انتخابات في الجزائر حتى توافق مصر على وقف عونها للثورة الجزائرية .

قد يشور سؤال : هل كان من الممكن لمصر أن تناور فرنسا بدورها فتمنع ازدياد توثق العلاقات مع إسرائيل والتقارب الفرنسي - البريطاني الذي حدث ؟

ومن الطبيعي أن يشور هذا التساؤل والسياسة تطلب في واقعها الكثير من المناورة ولكن هذه المناورة تتم إذا كنا نعلم أن الطرف الآخر جاد في موقفه وأن الدلائل تستبعد مواقف أخرى له ضد مصالحنا .

ولكن فرنسا التي بعثت بينو في هذه المهمة إلى القاهرة كانت هي فرنسا التي بعثت بجي موليه إلى لندن قبل أن يصل وزير الخارجية بثلاثة أيام أى في ١١

رئيس وزراء العراق نوري السعيد قال
لايدن : « اضرب واضرب بشدة » !



مارس سنة ١٩٥٦ وقد اجتمع بإيدن وعاد في مساء نفس اليوم إلى باريس بعد أن اتفق مع الحكومة البريطانية على انتهاج سياسة فرنسية - بريطانية مشتركة تنطوي على الشدة تجاه مصر .

وقد ذكر أزوف في كتابه أن بينو لم يكن يعلم عن مؤامرة لندن ضد عبد الناصر ولكن هذا الاحتمال نستبعده تماماً بالنسبة لوزير خارجية دولة مثل فرنسا وعضو في الحزب الاشتراكي الذي يرأسه رئيس الوزراء جى موليه .

صورة من الخداع السياسى ومثال للمواقف التي واجهها الرئيس قبل تأميم قناة السويس ٥

لماذا إذن المناورة ؟ لقد جاء بينو لخداع مصر وفشل في مهمته . ولو كان جاداً في اقتراحه إجراء انتخابات في الجزائر، لماذا لم تقم فرنسا بذلك؟ وهل كانت مصر ضد إجراء هذه الانتخابات ؟ !

ثم ما هذا الحديث عن موقف فرنسا من حلف بغداد يوم ١٤ مارس وقد تم التنسيق بين السياستين البريطانية والفرنسية يوم ١١ مارس ؟ !

جو مشحون آخر ضد مصر قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ في العاصمة الفرنسية، وخطط لتنفيذ الثورة المصرية سواء عن طريق التعاون مع إسرائيل أو الاتفاق مع بريطانيا .

وخلال انعقاد الجمعية الوطنية مساء ٢٦ يوليو بلغ الخبر مسامع جى موليه وبينو وكانت المفاجأة ورد فعل عتيف من جانب النواب باستثناء نواب الحزب الشيوعى الفرنسى .

ولقد كان موقف فرنسا يتمثل في كلمة بينو يوم ٣ أغسطس في الجمعية الوطنية « سوف يضيع شمال أفريقيا كله إذا قدر لناصر أن ينتصر » وفي القول بأن التسليم لمصر بالقناة معناه تسليم الثوار في الجزائر أكبر ورقة مربية .

وقررت الحكومة الفرنسية التحرك العسكرى لضرب مصر وكلفت قادتها العسكريين بإعداد الخطط اللازمة ٥

واتصلت الحكومة البريطانية بموليه وبينو ورجيا بالتشاور لاتخاذ خطوة موحدة

ضد مصر ، وفي الاتصالات المباشرة التالية والتي تمت في لندن خلال الأسبوع الأول للأزمة كلفت القيادتان الفرنسية والبريطانية بإبداء آرائهما وعرض مآلديهما من موارد في الرجال والعتاد لتحقيق ما تلقوه من توجيهات سياسية نصت على « التدخل المشترك في مصر بقصد احتلال منطقة قناة السويس إلى أمد غير محدود » .

والواقع أن الحكومة الفرنسية كان يساندها في ذلك الوقت الرأى العام - كما أشارت الإحصائيات - ومختلف السياسيين باستثناء الحزب الشيوعى الفرنسى ومرجع ذلك أن أسهم شركة القناة كانت في يد صغار المساهمين من الطبقات العاملة والمتوسطة أى في قطاع شعبى عريض، ثم إن الحكومة وجدت أن هذه هي فرصتها في التخلص من الرئيس وسياسته في تدعيم ثورة الجزائر . وكانت غالبية السياسيين ترى أيضاً هذا الرأى وعلى استعداد لتأييد أى انقضااض من أجل القضاء على الرئيس في سبيل إنقاذ الجزائر .

يرتبط بهذه الجبهات قطاع آخر من اليمين الذى كان يتبنى قضية الدفاع عن إسرائيل ومنهم بعض العسكريين الفرنسيين ممن كانوا يقولون عن إسرائيل إنها آخر مستعمرة لنا وهؤلاء لعبوا دورهم في تدعيم اتجاهات الحكومة نحو اتخاذ موقف عسكرى ضد مصر .

ثم الصحافة الفرنسية التي اتخذت موقفاً متطرفاً في تأييد اتخاذ إجراء عسكرى ضد مصر وبالتالي زادت في تعبئة رأى عام كان التأميم قد أثاره وتصور - نتيجة لتصريحات مصر - أن عبد الناصر عدوه الأول الذى يتسبب في قتل المئات من أبناء فرنسا في حرب الجزائر .

في إسرائيل :

كان الصدى في إسرائيل مختلفاً ، فلم يكن هناك ما يدعو إلى عوامل جديدة بلحو مشحون وحمى عدائية ضد مصر ، لأنه قبل التأميم كانت العوامل قائمة والحو المتوتر دوماً حقيقة واقعة تعيشها إسرائيل .

وفي عرض لتطورات في المنطقة قبل التأميم ، بينا أن السياسة الإسرائيلية أوجست خيفة ، وعبرت عن قلقها وجزعها إزاء توقيع اتفاقية الجلاء في سنة ١٩٥٤ ، فوجود

القوات البريطانية كان درعاً حامياً لإسرائيل ولا بد لكي تصل أية قوات مصرية إلى الجبهة أن تمر على القاعدة البريطانية والأمركذلك بالنسبة للإمدادات وتموين هذه القوات .

وكما يبدو ، لم تقبل إسرائيل هذا الوضع الجديد حتى بعد أن خرجت بريطانيا بفكرة حلف بغداد إلى الوجود ونجحت في ضم العراق إلى مجموعة دول هذا الحلف ثم سعت إلى ضم الأردن . فثقل هذا الحلف فيه الضمان لإسرائيل ويقدم لها حماية من نوع جديد تشترك فيه ، كقاعدة عسكرية غربية ، مع العراق الدولة العربية في مواجهة ما سمي في ذلك الوقت بالخطر أو التهديد الشيوعي .

ومع ذلك فإن التزام بريطانيا بسحب قواتها من منطقة قناة السويس خلق بالنسبة لإسرائيل موقفاً جديداً يهدد التوازن المزعزع الذي تعيشه ، ولم يمنع هذا القلق قيام حلف بغداد رغم الضمانات التي يقدمها لإسرائيل .

ولما كان هذا القلق حقيقياً ، فإن حكومة إسرائيل وضعت نصب أعينها حينئذ أن تمنع جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس . وفكرت في أن تخلق حادثاً لكي تبرهن مقدماً للإنجليز أن الرئيس لن يحترم نصوص الاتفاقية النهائية التي سيوقعها معهم ، فدبرت إرسال السفينة التجارية الإسرائيلية « بات جلیم » إلى مدخل قناة السويس . والهدف واضح :

١ - فإما السماح لها وهذا يهز من قدر وكرامة السياسة المصرية أمام الجماهير العربية التي تضم الكراهية لإسرائيل .

٢ - وإما منع عبورها وحينئذ فإن الوعد بضمان حرية المرور في القناة لن يكون إلا هباء .

ولكن تقدير إسرائيل للموقف كان كحد تعبير أحد المعلقين « صبيانيا » لأن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا على يقين من موقف مصر .

وفعلاً منعت مصر مرور هذه السفينة واعتقلت طاقمها ، وفشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها ، وقعت اتفاقية الجلاء فعلاً في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

ولإسرائيل دولة تقوم سياستها على الانتهازية وخلق التوازن بين أكثر من جبهة

وصولا في النهاية إلى أفضل المواقف التي تضمن لها بقاءها وحمايتها ، لذلك لم تكتف إسرائيل بحلف بغداد وضماناته ، فلجأت إلى الدولة الغربية التي عارضت الحلف وهي فرنسا بخطة جديدة تعتمد على :

١ - عناصر من اليمين المتطرف ومجموعة من العسكريين الفرنسيين كجماعة ضغط من أجل إرساء أسس جديدة للعلاقات الفرنسية الإسرائيلية .

٢ - الاستفادة من ظروف حرب التحرير الجزائرية لإشغال نار الفتنة بين فرنسا ومصر التي تعاون ثوار الجزائر وأن مصر هي العدو المشترك لكل من فرنسا وإسرائيل .

استغلال العطف السياسي الطبيعي الذي يشعر به الاشتراكيون الفرنسيون على جهود إسرائيل في بناء كيائها على أسس اشتراكية ، ولقد نشأ هذا العطف « الطبيعي » عند الاشتراكيين الفرنسيين ، كغيرهم من الاشتراكيين في الغرب نتيجة نجاح إسرائيل في أن تقنع هذه الجبهة الاشتراكية أنها تمثل التقدم والتحول الاشتراكي في المنطقة ، ولا ريب أن مواقف الرجعية العربية في الماضي عززت كثيراً من موقف إسرائيل .

يجب أن نقرر هنا ، أن إسرائيل نجحت في تقديرها للموقف السياسي المحيط بها واستطاعت أن تحدد الموقع المناسب ، والوقت المناسب ، لتنفيذ إلى السياسة الفرنسية .

حقيقة أن وضع إسرائيل الاستعماري في المنطقة ، يسهل عليها تحقيق هذه السياسة مع دولة استعمارية غربية ، ولكن إسرائيل استغلت ظروف انقسام في هذا المعسكر الاستعماري لتحقيق خطوة تعتبر من أنجح الخطوات التي قامت بها في إطار سياستها الخارجية .

ولقد سافر شمعون بيريز إلى باريس في سبتمبر ١٩٥٥ ، ولم يتصل بوزارة الخارجية ، وإنما بدأ اتصاله بالرأس المدبر في جماعة الضغط اليمينية وهو بورجي موفوري وزير الدولة للشؤون الجزائرية (يهودي) وتلاقت وجهات النظر ووافق على طلبات إسرائيل من الأسلحة .

ولما سقطت الوزارة الفرنسية ، أجريت انتخابات عامة في يناير ٥٦ ، وتألفت الوزارة الجديدة برئاسة جى موليه لتضم ائتلافاً من اليمين واليسار ، واختار بورجى مونورى ليتولى وزارة الدفاع .

ولقد كان مونورى وزيراً محترفاً تولى الوزارة خمسة عشر مرة من خلال عشر سنوات وكان عضواً في الجناح اليميني للحزب الراديكالى ، واستطاع كوزير للدفاع أن يدفع عجلة التعاون مع إسرائيل ووجد في بينو شريكاً له في اتجاهاته واقتناعه بعد زيارته لمصر أنه لا بد من مهاجمة الرئيس عبد الناصر « ولو أدى الأمر إلى إنزال هزيمة عسكرية به ، والدولة الوحيدة التى يصلح وضعها الجغرافى لتحقيق هذه الأهداف العسكرية هي إسرائيل » - روبرتسون في « الأزمة » .

أعلن التأميم وإسرائيل في وضع جديد من التحالف مع فرنسا ووجدت عاملاً جديداً تضيفه إلى عوامل نجاح خطتها السياسية ، بل شعرت أنه لم يعد من الصعب أن تضم بريطانيا إلى خطتها بعد أن اتخذت موقفها ضد مصر . كان موقف إسرائيل عند إعلان التأميم يتلخص إذن في خطة سياسية جديدة مع فرنسا تؤتي ثمارها ، وموقف جديد يضيف نجاحاً وتدعماً للسياسة الإسرائيلية ويضع احتمالات كبيرة لتضم بريطانيا إليها .

وكان الترقب والانتظار لما ستسفر عنه تطورات الأحداث . . ولم يمض غير وقت قصير حتى تحركت إسرائيل في صورة جديدة في باريس . .

ففي ٢٨ يوليو ، بعد يومين من التأميم ، اجتمع عدد من الوزراء الفرنسيين وبعض السياسة والعسكريين مع مجموعة من الأجانب جميعهم إسرائيليون في شقة فخمة قريبة من غابة بولونيا في باريس .

ولندع هنرى أزرو يكمل هذه الواقعة المثيرة : « لقد كان هذا الاجتماع أكثر الاجتماعات سرية في حرب السويس كلها ، كانت نقطة البداية في المناقشة هي أن تأميم القناة يقدم ذريعة لم تكن متوقعة لعمل عسكري ضد ناصر . ولكن الإنجليز يريدون محاولة تحقيق هذا العمل بمفردهم بإشعال ثورة هم واثقون من إمكان قيامها في القاهرة ، وقبلوا إشراك قوة فرنسية رمزية على الأكثر ، أى أنهم ينوون اتخاذ إجراء بالاتفاق مع العرب الطيبين الذين يقبلون الوصاية البريطانية - وليس

ضد العرب . فإذا استمر هذا الاتجاه فلن تكسب فرنسا شيئاً ، ذلك أن حكام مصر الجدد سوف يواصلون مساعداتهم للثورة الجزائرية ، وسوف تصبح إسرائيل في موقف أسوأ لأنها ستكون محاصرة تماماً من جانب العرب الذين سيكونون متحدين حينئذ تحت رعاية الإنجليز ، وستظل كبش الفداء للحكام الجدد في الشرق الأوسط . والنتيجة هي أن عملاً يجب أن يجري لكي تكون إسرائيل على أية حال " شريكة في الضربة " إن الحكومة الفرنسية - وعلى الأقل جميع الوزراء الذين يدخل في اختصاصهم تنفيذ هذه العملية - مقتنعون بذلك . واتخذ قرار بإرسال وفود مختلفة ومتتالية إلى بريطانيا مهمتها جميعاً الضغط عليها لإقرار الفكرة . . . » . وكانت هذه بداية المؤامرة الثلاثية . . .

الولايات المتحدة :

كانت لسياسة دالاس تجاه مصر وسحب تمويل مشروع السد العالى ، آثارها في دفع مصر إلى إعلان التأميم . وعندما أعلن التأميم ، كان دالاس في بيروت على رأس وفد للتهنئة بتنصيب رئيس جمهوريتها الجديد .

وبلغت واشنطن ردود الفعل في لندن وباريس ، وأثارت برقية القائم بالأعمال الأمريكى في لندن - عقب اتصال إيدن به - مخاوف وزارة الخارجية الأمريكية . ثم وصلت رسالة إيدن إلى أيزنهاور وفيها الإشارة الواضحة إلى استخدام العمل العسكرى ضد مصر ، ومن لهجتها تزايدت المخاوف من تطورات خطيرة .

وكان فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية في بيروت يشهد احتفالات رئيس الجمهورية الجديد ، وبلغته تطورات الأزمة هناك ، ولكنه لم يشأ قطع رحلته وأثر الانتظار لفترة تتضح فيها اتجاهات لندن وباريس .

ولم يكن الموقف في رأى أيزنهاور ينتظر وصول وزير الخارجية ، فبعث بروبرت مورفى مساعد وزير الخارجية إلى لندن لبحث الموقف في اجتماع ثلاثى مع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا ، كما اقترح إيدن في رسالته ، وكما اقترح أيضاً جى موليه في رسالة عاجلة بعث بها إلى الرئيس أيزنهاور .

وصل روبرت مورفي إلى لندن في ٢٨ أغسطس كأول خطوة تقوم بها الحكومة الأمريكية في الأزمة وكانت الخطوة الثانية التي تمت في نفس اليوم احتجاج أمريكي لدى الحكومة المصرية لإزاء التصريحات المعادية للولايات المتحدة في خطاب الرئيس بالإسكندرية مما يتعارض مع علاقات الصداقة القائمة، ويلاحظ هنا أن الاحتجاج لم يشر إطلاقاً إلى التأميم.

ولم يكن روبرت مورفي يحمل معه أية تعليقات في تلك الرحلة تسمح له بأي تعهد أو التزام أمريكي وكان عليه أن يسعى إلى هدفين :

١- أن يبحث مدى تصميم بريطانيا وفرنسا على استخدام القوة .

٢- بحث النواحي القانونية للمشكلة .

ووجد مورفي أن ما جمعه من معلومات يشكل موقفاً خطيراً ، فأبرق إلى واشنطن في ٢٩ يوليو يحيط دالاس بمخاوفه ، وترتب على هذه البرقية أن قرر الرئيس إيزنهاور سفر دالاس إلى لندن ، وسافر فعلاً في ٣١ يوليو .

ونحن الآن أمام موقف مختلف من الولايات المتحدة الأمريكية ، كبرى دول المعسكر الغربي ، فهي على الصعيد الرسمي تقف موقفاً متحفظاً إذا قورن بموقف بريطانيا وفرنسا .

١- فلم تصدر أية تصريحات عقب التأميم مباشرة تهاجمه من جانب الرسميين الأمريكيين .

٢- وعند مقابلة هربرت هوفر نائب وزير الخارجية الأمريكية للسفير أحمد حسين في ٢٨ يوليو احتج على تصريحات الرئيس ضد الولايات المتحدة ولم يحتج على التأميم .

٣- واكتفى دالاس عقب وصوله إلى واشنطن في ٢٨ يوليو بالتصريح بأن الإجراء المصري ضربة خطيرة للثقة الدولية ، وهو يمس المساهمين ، وليس من بينهم أمريكيون ، ولكنه قد يؤثر على حركته القناة ذاتها وهو أمر له أهميته الكبرى للولايات المتحدة والدول البحرية .

ومثل هذا التصريح لا يتعرض إلى شرعية التأميم ثم إنه يحدد منذ البداية أن

الولايات المتحدة ليست لها مصالح مالية مباشرة فيما تم .

ثم يحاول التخفيف من هذا الموقف بأن التأميم قد يؤثر على حركة القناة .

٤- وكانت مهمة مورفي هي الكشف عن اتجاهات لندن وباريس فقط . دون تقديم أي تعهد أو وعد أمريكي بمساندتها في موقفها .

أما إذا أخذنا موقف الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، وهي تخضع إلى حد كبير للنفوذ الصهيوني ، فقد هاجمت موقف مصر وسياساتها والتأميم ، ولكنها لم تخرج عن هذه الحدود لتأييد عمل عسكري ضد مصر .

كيف تفسر هذا الموقف المتحفظ للسياسة الأمريكية في أزمة تعتبرها كبرى حلفائها مؤثرة على كيانها ومركزها ؟

الواقع أنه يلزم تحديد العوامل التي تحكم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط قبل الرد على هذا السؤال .

فالسياسة الأمريكية في ذلك الوقت ، كانت تحكمها أربعة عوامل جغرافية وسياسية ومعنوية وهي :

١- الوضع الاستراتيجي للشرق الأوسط . ففي رأى دالاس كلما زادت الولايات المتحدة من قواعدها العسكرية في العالم قلت فرص الاتحاد السوفيتي في ضربها في حرب نووية الضربة التي تودي بالحياة بها ، ولذلك فن الشرق الأوسط تستطيع الولايات المتحدة محاصرة وعزل الاتحاد السوفيتي وتهديد مناطق استخراج البترول به بجوار البحر الأسود وبحر قزوين . فضلاً عن تهديد مزارع القمح السوفيتية .

٢- الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول وهي تصل إلى ١,٥ بليون دولار والعائد وإن كان لا يؤثر على الدخل القوي للولايات المتحدة يصل إلى ٥٠٠ بليون دولار ، إلا أن البترول له أهميته في حالة قيام حرب ، فضلاً عن شركات البترول التي تشكل جماعات ضغط لها وزنها في واشنطن .

٣- عدم تأثير القناة بصورة مباشرة على الاقتصاد الأمريكي ، كما هو الحال بالنسبة لأوروبا التي تعتمد في ٧٥ في المائة من احتياجاتها البترولية على الشرق الأوسط .

٤ - النزاع العربي - الإسرائيلي ومحاولة تهدئة الموقف ووقف التحرشات المستمرة بين الجانبين .

وقد سعى دالاس في إطار هذه السياسة إلى جذب مصر الثورة إلى عدم معارضة سياسة الأحلاف العسكرية بعد أن فشل في ضمها خلال جولته التي قام بها في الشرق الأوسط ١٩٥٣ . وفي هذا المقام لعبت السياسة المصرية دورها في إقناع الولايات المتحدة باحترام سياسة مصر ومركزها في المنطقة ، وفي أن موقفها في التصميم على جلاء القوات البريطانية موقف لا يحتمل المساومة وأن نتيجة التلكؤ البريطاني هو إضرار بمصالح الغرب عامة في المنطقة . وهذا الموقف الذي لعبته الدبلوماسية المصرية كان له أثره في ضغط دالاس على الحكومة البريطانية لتقبل توقيع اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ .

وقد تصور دالاس بعد هذه الخطوة ، أن مصر ستحقق له رغبته من عدم معارضة سياسته . ولكن الحوادث أثبتت لدالاس خطأ تصوره . ومع ذلك ، لم تتخذ السياسة الأمريكية موقفاً عنيفاً تجاه مصر ، بل بدأت في تقديم المعونات الاقتصادية لمصر في ١٩٥٤ خشية عامل جديد بدأ يلعب دوره في توازن القوى في الشرق الأوسط . فنحن قد استعرضنا من قبل السياسة المصرية وكيف وصلت إلى تجمع لعدد من مراكز القوى في الشرق الأوسط نتيجة بعث القومية العربية واتباع سياسة الحياد الإيجابي ومعارضة حلف بغداد ، وأثر كل ذلك في سياسة الاتحاد السوفيتي الذي بدأ يتصف بإيجابية ضد المخططات الغربية ، ويعلن عدم قبوله لأي تهديد له من قواعد في المنطقة ومعارضته وتحذيره من الاستمرار في هذه السياسة التي تمس منطقة مجاورة له تؤثر على أمنه وسلامته ، وإذا ربطنا هذا الموقف بما كان للاتحاد السوفيتي من تفوق عسكري خاصة في مجال الصواريخ ، لأمكن القول بأن خشية الحرب أو إثارة الروس كانت عاملاً لعب دوره في استمرار دالاس في سياسة الملاينة والصدقة مع مصر .

هناك ما يؤكد هذه النظرة التي حكمت موقف الولايات المتحدة منذ بدأت أزمة السويس ، في رسالة من أيزنهاور إلى تشرشل في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ يعرض فيها لموقف حكومته يذكر فيها صراحة خشيته من التدخل السوفيتي إزاء الموقف الذي نشأ عن

العدوان مما قد يؤدي إلى أن تصبح القضية سياسة قوة power politics ومن هذا التحليل للسياسة الأمريكية قبل ومع بداية أزمة السويس ، يمكن أن نضيف عاملاً آخر لعب دوره ، وهو اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر ١٩٥٦ ، والدعاية السياسية التي ارتكز عليها أيزنهاور كرجل سلام ، وأن أية قلاقل أو حروب تضطر الولايات المتحدة للاشتراك فيها تضر بمركز أيزنهاور أبلغ الضرر . ووزير الخارجية في دولة رئاسية كالولايات المتحدة ، ليس فقط ملزماً بتنفيذ السياسة التي يقرها رئيس الجمهورية وإنما يلعب دوره السياسي لتدعيم مركز الرئيس في الانتخابات على ضوء المبادئ التي أعلنها هذا الرئيس في برنامج الانتخابي .

ولكن ، إذا كان ما تقدم يحكم تفكير دالاس ، وإذا كانت ضرورات السياسة تحتم عليه مهادنة مصر ، برغم ضيقه في النهاية من سياستها كما سبق أن أوضحنا في الفصل الأول ، فلماذا إذن اتخذ قراره بسحب عرض تمويل السد العالي ؟

لقد شرحنا في استعراض مباحثات السد العالي ، كيف أن موقف دالاس لم يكن يستند إلى ما يبرره سواء من حيث اعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية أم سياستها الخارجية ، ولذلك فقد كان قراراً أملته اعتبارات خارجة عن نطاق الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية ، ومن ثم كان قراراً وليد ظروف قد تكون نفسية لدى دالاس ، وقد يكون تقديره عند اتخاذ هذا القرار قد جانب الصواب في مدى فعالية ما ينجم عنه من آثار بالنسبة للولايات المتحدة أو حلفائها .

هذا مذهب الكثير من الباحثين في الولايات المتحدة عند تقديمهم لسياسة دالاس وهو ما يؤكد في النهاية أن القرار كان صورة غير متسقة مع استراتيجية دولة كبيرة كالولايات المتحدة .

وكان رد الفعل المباشر لقرار دالاس ، وهو التأميم وما ترتب عليه من آثار في لندن وباريس ، ثم ما أحاط به روبرت مورفي الرئيس أيزنهاور ودالاس ، في ذهن وزير الخارجية الأمريكية عند وصوله إلى لندن في ٣١ يوليو .

ولقد تحددت سياسة دالاس خلال تواجده في لندن ثم بعد عودته في هذه المواقع :

١- مباحثاته مع سلوين لويدي وبينو في أول أغسطس .

٢- تصريحاته في ١٢ أغسطس .

٣- البيان الذي صدر عقب المباحثات .

٤- بيانه أمام الراديو والتلفزيون في ٣ أغسطس .

في مباحثاته الثلاثية كان موقف دالاس (من مذكرات إيدن) هو عدم قبوله بقاء القناة تحت سيطرة دولة واحدة دون رقابة دولية ، وإنه يجب استخدام معاهدة ١٨٨٨ كأساس للتباحث وذلك لتفادي أية مضاعفات قد تنشأ بالنسبة لقناة بناما، ويلاحظ عدم الإشارة إلى عدم مشروعية التأمين ، كما يتضح أيضاً عامل آخر يلعب دوره في سياسة أمريكا ، وهو وضعها في قناة بناما .

وذكر دالاس في هذه المباحثات « يجب أن نجد طريقاً ليتقياً ناصر ما يحاول ابتلاعه . . يجب أن نعمل على أن يوجد رأى عام عالمي يؤيد إدارة دولية للقناة . . يمكن أن يؤدي هذا إلى عزل ناصر . . . وهنا إذا تمت عملية عسكرية ، فاحتمالات نجاحها تكون أكبر مما لو اتخذت بتسرع » .

ويلاحظ هنا ، بصرف النظر عن الألفاظ السوقية الذي استخدمها دالاس عند الحديث عن الرئيس ، أنه يتكلم في كثير من الحقد ضد عبد الناصر . واتجاهاته السياسية التي تبدو فيها الكراهية الواضحة للرئيس تحكم موقفه خلال المباحثات . ومع ذلك فهو يتخذ هنا موقفاً يعارض فيه استخدام القوة على الفور ويطلب لإرجاء البحث في أمر استخدامها إلى ما بعد تعبئة الرأى العام العالمى .

وفي تصريح دالاس في ٢ أغسطس قال :

« إن القوة هي الأسلوب الأخير الذي يجرب ، ولكن الولايات المتحدة لا تستبعد استخدام القوة إذا فشلت كل الوسائل الأخرى .

مرة أخرى مناورة التأجيل في استخدام القوة في تلك المرحلة في الوقت الذي كانت فيه لندن وباريس تريان التحرك العسكرى ضد مصر .

وصدر البيان الثلاثى عقب المباحثات وجاء فيه :

١- إن الشركة العالمية لقناة السويس كان لها على الدوام طابعها الدولى بحكم

مساهميتها ومديريها وهيئة الإدارة ، وبالنظر إلى مسئولياتها في ضمان الإدارة الكفء للممر الدولى لقناة السويس .

٢- انضمت القوى الكبرى التي يهملها الصفة الدولية للقناة وحرية وضمان استخدامها دون تمييز إلى اتفاقية ١٨٨٨ .

٣- إن هذا يفيد أن الصفة الدولية للقناة مستمرة على الدوام .

٤- لا تناقش الحكومات الثلاث مصر في استخدام حقوقها كدولة كاملة السيادة ومستقلة ، بما في ذلك الحق المعترف به ، تحت ظروف معينة ، في تأمين أموال وطنية لا تؤثر على مصالح دولية ، خاضعة لسلطانها السياسية .

٥- إن هذا الموقف ليس مجرد تأمين بسيط ، ولكنه استيلاء تحكى وانفرادى من جانب دولة واحدة لوكالة دولية يعتمد عليها كثير مما يعتمد عليه العالم من اقتصاد وتجارة وأمن .

٦- إن هذا الاستيلاء له آثاره الخطيرة لأنه تم لتمكين حكومة مصر من استخدام القناة لأغراض وطنية بحتة وليس للغرض الدولى الذى حددته اتفاقية ١٨٨٨ .

٧- إن هذا الإجراء يهدد سلامة وأمن القناة كما ضمنتها اتفاقية ١٨٨٨ .

٨- لهذا الغرض يجب عقد مؤتمر للدول الأعضاء في المعاهدة والدول الأخرى التي لها اهتمامها الكبير باستخدام القناة .

ولن تناقش البيان بإسهاب ، وإنما نلفت النظر إلى عدة تناقضات وردت به :

١- الحديث عن الشركة وطابعها الدولى ، وهى شركة مساهمة مصرية .

٢- الصفة الدولية الدائمة للقناة ، تعنى هنا بعد الحديث عن الصفة الدولية للشركة ، أن الامتياز لم يكن لينتهى ببساطة في ١٩٦٨ ، وإنما كان الحديث سيتجدد عن هذه الدولية .

٣- إن الدول الثلاث لاتناقش في حق مصر في التأمين ، بل تعترف بأن هناك « أموالاً وطنية » ولكن « لها تأثير على مصالح دولية » كيف يتفق ذلك مع الطابع الدولى للشركة ؟ فارق كبير بين الأمرين ، لأنه إما أن نعرف بأن المال وطنى أو أجنبى أما القول بأنه مال وطنى له تأثير على مصالح دولية

فهو تفسير جديد في اللغة القانونية .

٤ - ثم بعد هذا ، ولعدم إمكان تحديد وضع الشركة بأنه دولي ، يصفها البيان وصفاً آخر هو « وكالة دولية » !

ولقد انتهى البيان إلى الدعوة إلى مؤتمر للدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ والدول التي تعلق أهمية كبرى على استخدام القناة . ومعنى هذا أن استخدام القوة قد تقرر إرجاؤه في هذه المرحلة ، وأن أزمة السويس تدخل في طور جديد .

وعقب عودة دالاس إلى الولايات المتحدة ، أدلى بتصريحين في ٣ أغسطس :

في أولهما أعلن أنهم لا ينوون مقابلة القوة بالقوة .

وفي ثانيهما أعلن « أن هذا المؤتمر سيصل إلى مشروع للإدارة الدولية للقناة . وهذه ستضمن المصالح المشروعة لمصر . . لأنه رغم دولية القناة فإنها تقع في أرض مصرية . . »

ولقد ثارت خلال تواجد دالاس في لندن ، موضوع رسوم القناة ولمن تدفع ؟ إلى حسابات الشركة أم إلى هيئة القناة ؟ وكان رأى لوييد وبينو أنه من الأهمية بمكان استخدام كل وسائل الضغط على مصر قبل أن يبدأ المؤتمر ، ولما كانت رسوم القناة هدفاً للتأمين فإنه يجب حرمان مصر منها . وقد أوضح دالاس أنه ليس في قدرة الحكومة الأمريكية نصح الشركات التي ترفع سفنها العلم الأمريكي ، أو الشركات الأمريكية التي تمر سفنها ترفع أعلام بناما أو ليبيريا أو غيرها من الدول بموقف معين في هذا الشأن .

وهذا الموقف من جانب دالاس يتطلب بعض البحث ؛ لأنه كان المفروض مع تصريحاته العدائية وتوقيعه على البيان الثلاثي أن يقبل اتخاذ هذه الخطوة . . ويحاول فاينر وهو أكثر الكتاب في الغرب نقداً لدالاس ، أن يفسر ذلك بما يلي :

١ - إن قناة السويس لم تكن لها - من وجهة نظر أمريكا - الأهمية الكبرى التي تعلقها عليها بريطانيا وفرنسا ، ومن ثم فهو أمر لا يتطلب استخدام القوة .

٢ - إنه حتى لو استمرت القناة في يد ناصر ، فإنه يمكن مساومته أو الضغط عليه في صورة أخرى لم تتحدد بعد .

ويذهب فاينر إلى أن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع أن تعلن وقفها تماماً ضد استخدام القوة وإلا كان معنى ذلك أن تجد كل من بريطانيا وفرنسا وحدهما تستخدمان القوة في أسرع وقت ممكن دون انتظار لمشورة واشنطن .

لذلك عملت السياسة الأمريكية على مسايرة بريطانيا وفرنسا بعض الشيء في مذهب استخدام القوة بشرط استنفاد الوسائل المختلفة قبل ذلك ، والهدف في النهاية كسب الوقت حتى يستحيل الالتجاء إلى الحرب للاستيلاء على القناة .

ولست أرى ، في الواقع ، ما يتعارض مع هذا التفسير ، بل إن الكثير من الوقائع تؤكد كما سيرد فيما بعد .

الموقف الذي واجهته مصر :

واجهت مصر خلال الأسبوع الأول موقفاً خطيراً مليئاً باحتمالات الانفجار . . فعلى الصعيد العسكري .

في يوم ٢٧ يوليو تلقى رؤساء أركان الحرب في لندن تعليمات - كما يقول إيدن - بإعداد خطة لعمل عسكري يستهدف احتلال القناة .

ووصل في نفس اليوم ، الأميرال تومي قائد الأسطول الفرنسي ومعه الكولونيل سيمون أحد أعضاء مكتب وزير الدفاع الوطني .

وبدأت المباحثات على الفور بين الجانبين الفرنسي والبريطاني .

وعرضت الخطة الأولية على روبرت مورفي ، ولكنه لم يشجع اتخاذ الدولتين لعمل عسكري . . . وكانت تعليماته تقضي بالابتعاد عن أي وعد أو تعهد يلزم أمريكا .

واتجهت بريطانيا وفرنسا إلى ترتيب إرسال حملة فرنسية - بريطانية ليسهم فيها البريطانيون بنصيب أكبر قليلاً من ناحية القوات البرية والبحرية ، وأكبر

كثيراً من الناحية الجوية وتقرر إسناد القيادة إلى بريطانيا بحكم ثقل اشتراكها في العمليات خاصة سلاح الطيران وقد وصلت هذه المباحثات إلى أول خطة لغزو مصر - وهي ما سموه بمشروع السلحفاة - في ٩ أغسطس كما سنوضح عند بيان الظروف التي سبقت مؤتمر لندن الأول ، والحقيقة أن كافة هذه التفاصيل لم تكن واضحة المعالم في القاهرة ، كما هي الآن بعد الكشف عنها ، ولكن كانت هناك مظاهر أخرى تلعب دورها :

- فهناك تحركات في الأساطيل البريطانية والفرنسية .
- واستولت البحرية البريطانية على بعض السفن التجارية .
- ثم استدعاء ١٢٥ ألف جندي من الاحتياطى خلال ٤٨ ساعة .
- ومعلومات تفيد نشاطاً شديداً في ميناء بورتسموث الإنجليزي .
- ومعلومات عن نشاط آخر في ميناء طولون في جنوب فرنسا .

وفي المجال الاقتصادى واجهت مصر :

- ١ - تجريد أرصدها في لندن وباريس وواشنطن .
 - ٢ - عدم دفع الرسوم لهيئة القناة من جانب ثلثي السفن المارة بها .
 - ٣ - وقف تنفيذ العقود التجارية التي أبرمتها مصر مع فرنسا وبريطانيا .
- وفي المجال الدعائى ، بدأت بوادر حرب نفسية واسعة النطاق ضد مصر ، واعتمدت على سيكولوجية الرأى العام في الغرب وأقصر الطرق لإثارته حتى يؤيد العمل العسكرى ضد مصر ، ولقد كانت أهم مراكز عليه هذه الحرب النفسية :
- تشبيه « السويس » « بميونخ » والمعروف حساسية الأوربيين لاجتماع ميونخ بين هتلر وتشامبرلين ودالاديه والذي سلم فيه الأخيران بمطالب ألمانيا في ضم إقليم السودان وكان البداية ليستمر هتلر في خططه العدوانية ، ومعنى الربط هنا أنه إن لم يوقف جمال عبد الناصر في هذه المرحلة ، فيصعب مستقبلاً القيام بذلك .

- عقد المقارنات بين هتلر والرئيس ومقارنة كتاب فلسفة الثورة بكتاب هتلر « كفاحى » .



لويدي وزير خارجية بريطانيا بين روبرت مورفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية وبينو وزير الخارجية الفرنسية .

• قيام رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية بإطلاق هذه الدعاية وتلقف الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى لها لنشرها على أوسع نطاق .

• الادعاء بأن مصر تسعى إلى القضاء على اليهود وإبادتهم في إسرائيل ، تماماً مثلما فعل هتلر مع اليهود ، والاستشهاد بتصريحات الرئيس عن تحرير فلسطين ، وتعليقات الإذاعة وصوت العرب .

• ثم التهويل من شأن الخبراء الألمان في مصر ، والادعاء بأننا نستخدم النازيين المطلوبين للمحاكمة عن جرائم الحرب في مجال التسليح تمهيداً لإبادة إسرائيل .

• إن التسليم لمصر أو رئيسها - وهو هتلر جديد - بالاستيلاء على قناة السويس يعنى تحكم عبد الناصر في وصول البترول للغرب باعتباره قد خنق القصبنة الهوائية لشعوب أوروبا .

وكل ما تقدم في مجال إثارة الرأي العام في الغرب ضد هتلر جديد .

ولإى جانب ذلك ، ركزت الدعاية السوداء للغرب على :

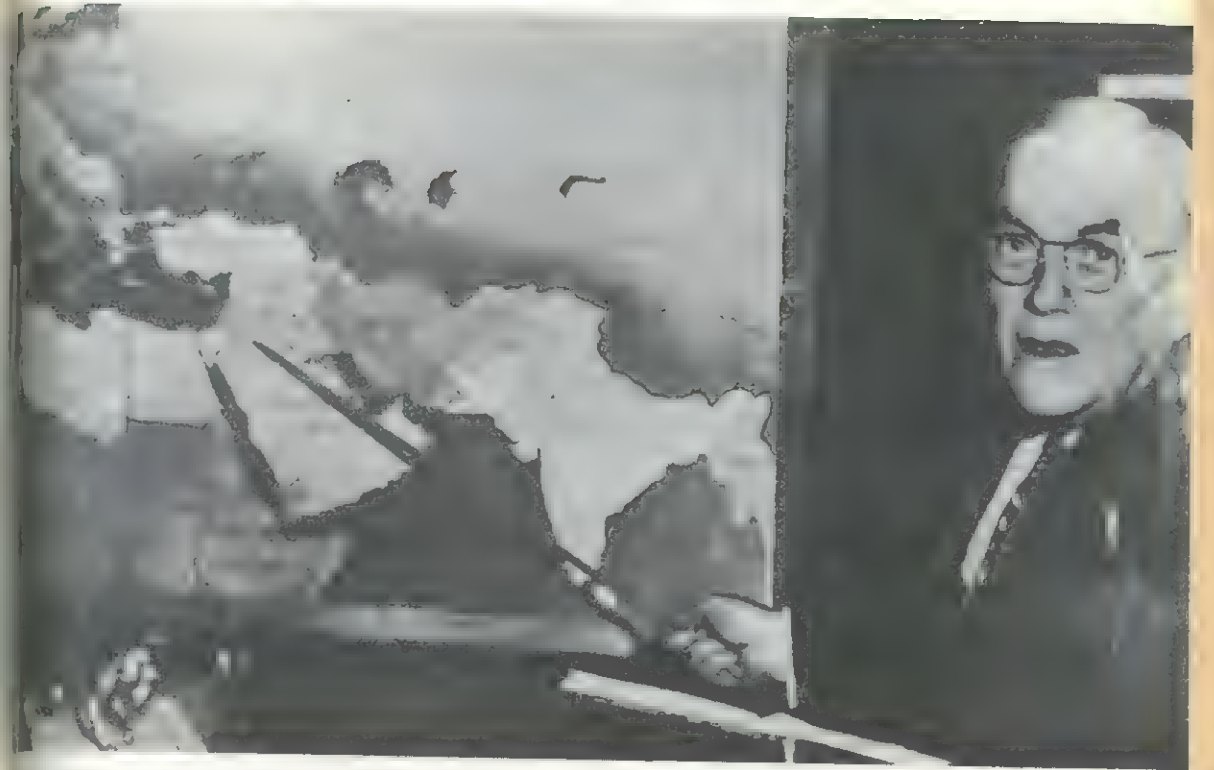
• خطورة الوضع الاقتصادى في مصر وانهيائه نتيجة صفقات الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى مما لا تحتمله الميزانية المصرية .

• أن هناك شعوراً بالثورة ضد النظام القائم في مصر نتيجة الانهيار الاقتصادى القائم .

ماذا كان موقفنا :

والصورة السابقة للحملات العنيفة التى واجهتها مصر فى الأسبوع الأول الذى تلى التأميم ، واجهتها السياسة المصرية فى كثير من الهدوء والحكمة . ولو نظرنا بعد ما يزيد على عشر سنوات إلى الإجراءات التى واجهت بها السياسة المصرية هذا الموقف لتبين لنا مدى فعاليتها فى عملية المواجهة وفشل السياسة المضادة .

ومثل هذا الموقف ، لاندكره اليوم دفاعاً أو تبريراً أو نتيجة لدوافع وطنية تطغى مصر وأزمة السويس



دالاس والشرق الأوسط .



شمعون بيريز نائب وزير الدفاع
الإسرائيلي . . . كان وراء كل خطوة فى
المؤامرة على مصر . . .

على وقائع التاريخ . ولكنه تقرير لهذه الوقائع لم يرد في كتابات الغرب وتجاهله الكثيرون لأن نظرتهم اقتضت على العالم الذى يعيشون فيه ، ولأنهم لم يقبلوا الاعتراف بأن السياسة المصرية تمكنت خلال مراحل الأزمة من الوقوف أمام سياسات الدول الكبرى .

وقبل أن نحدد الإجراءات التى واجهت بها السياسة المصرية ردود الفعل المختلفة يلزم أن نعود إلى وثيقة تاريخية كتبها الرئيس وهى تقدير موقف من وجهة النظر الغربية فى حالة تأمين قناة السويس ، وقد حدد الرئيس هذا الموقف فى يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٦ و ٢٣ يوليو ١٩٥٦ أى قبل أن يعلن التأمين ، وقبل أن تظهر ردود الفعل المختلفة . كتب الرئيس :

١- رد الفعل فى بريطانيا سوف يكون عنيفاً ، لأن الضربة القادمة فى الصميم موجهة إلى مطامع السيطرة وإلى النفوذ السياسى والهيبة الدولية .

٢- إيدن سوف يلجأ إلى القوة العسكرية بالتأكيد ، ضعف موقفه فى حزبه . ضعف موقف بلده فى الخارج . ذلك كله سوف يدفعه إلى العنف . . أقصى العنف .

٣- احتمال التعاون العسكرى بين بريطانيا وفرنسا قائم بسبب غضب فرنسا من مساعدة مصر لثورة الجزائر .

٤- احتمال تعاون بريطانيا مع إسرائيل مستبعد . بسبب حرص بريطانيا على أصدقائها من العرب ، وتعاونها بطريقة سافرة مع إسرائيل يكشفهم ويحطمهم واستغلال إسرائيل للموقف بغير تنسيق مع بريطانيا يعرضها لمشاكل متعددة ، فضلاً عن ذلك بريطانيا فى حالة إقدامها على عمل مسلح لا تحتاج إلى معونة إسرائيل العسكرية فيه .

والسؤال : ماهو وضع بريطانيا فى الشرق الأوسط ؟

ويشير محمد حسنين هيكل فى استعراضه لهذه الوثيقة إلى أن معلومات مصر عن القوات البريطانية فى الدول العربية القريبة وهى ليبيا والأردن كانت وافية أو شبه وافية ، وأن هذه القوات كانت تشكل فرقة ويصعب استخدامها بحكم

صعوبة استخدام قاعدة عربية فى غزو مصر . فضلاً عن الحاجة لوجودها بهذه الدول لحماية الوجود البريطانى بها .

ويبقى بعد ذلك قبرص . مالطة . عدن . وكان لمصر صلات بمنظمة أبوكا فى قبرص ، وبعض القوى المنحرة فى مالطة وعدن وتجمعت لدى مصر معلومات عن قوة بريطانيا فى هذه القواعد الثلاث .

وفى مساء ٢٣ يوليو كتب الرئيس ، على ضوء المعلومات التى حددت قوة بريطانيا العسكرية :

١- إن إيدن سوف يقرر استعمال القوة العسكرية ضد مصر .

٢- فى نفس الوقت فإن إيدن لا يملك قوة عسكرية قريبة وكافية يستطيع استعمالها بسرعة ونجاح .

٣- ولو أقدم على عمل طائش بما لديه من القوات فإن هزيمته ممكنة ويمكن أن تكون ساحقة .

٤- وإذا انتظر لإكمال استعداداته العسكرى وطال انتظاره فسوف يستحيل بعد ذلك - سياسياً - أن يتدخل عسكرياً ، وإذا ركب رأسه وتدخل عسكرياً فى غير الجو السياسى الملائم فإنه يهزم نفسه بنفسه .

ولعله يظهر واضحاً من تقدير الموقف السابق ، أن ردود الفعل كانت متوقعة وأن أية عمليات عسكرية ضد مصر عمل لها حسابها .

يبقى بعد ذلك إجراءات المواجهة وقد اعتمدت على :

أولاً : كان أول شرط لنجاح خطة المواجهة أن تبقى قناة السويس تحت الإدارة المصرية مفتوحة وبكفاءة ، ولقد تمكنت الإدارة المصرية الجديدة فعلاً من إدارة المرفق فى فعالية تامة ، ولم يحدث خلال الأيام الأولى ما يشيى عدم قدرة مصر على إدارة هذا المرفق بكفاءة . ولقد كان هذا العامل من أهم عناصر النجاح الذى حققته مصر مع بداية أزمة السويس . وقضت به على حجج كثيرة ثارت فى لندن وباريس .

ثانياً : وعندما قررت بريطانيا وفرنسا . وبعض دول الغرب الامتناع عن

دفع الرسوم للإدارة الجديدة للقناة ، تنبّهت مصر إلى المؤامرة وأهدافها في التحرش بها أو اتهامها في حالة منع السفن بخرق اتفاقية ١٨٨٨ ولذلك سمحت لهذه السفن بالمرور في القناة وتقديم كافة الخدمات المطلوبة لها .

ثالثاً : اتباع سياسة كسب الوقت وتهذئة الخواطر وبقاء باب المفاوضات مفتوحاً مع الوقوف بحزم أمام الضغوط والتهديدات :

١- في ٧/٢٨ أعلن الرئيس أن مصر على استعداد للحرب دفاعاً عن مصالحها واستقلالها وأعلن التعبئة العامة .

٢- ثم أعلن السيد على صبرى تصريحه باحترام اتفاقية ١٨٨٨ وحرية المرور في القناة .

٣- ولحأت مصر إلى الأمم المتحدة لتسجيل التصريح السابق تأكيداً لموقفها ونواياها وهدماً لحجج الدول المعادية لها .

٤- إعلان مصر عن مشاريعها لتطوير القناة وتعميقها وتوسيعها لتمر فيها الناقلات الكبرى .

رابعاً : الخروج من دائرة الضغط الاقتصادي المفروض على مصر ، عن طريق قروض من دول مثل السعودية والصين والاتحاد السوفيتي والهند .

خامساً : المناورة والاتصال بالدول لكسب قوى جديدة إلى جانب مصر :

١- فأثمرت الاتصالات المستمرة والتعاون الوثيق مع الهند إلى مهاجمة نهرو - وله مركزه العالمي - لسياسة تهديد مصر والضغط عليها .

٢- وأوضحت مصر موقفها لدول صديقة في داخل المعسكر الغربي مثل إيطاليا واليونان وألمانيا الغربية ، ودولة أوربية مثل إسبانيا وكانت النتيجة عدم انحياز هذه الدول آلياً لموقف بريطانيا وفرنسا ومعارضتهم لاستخدام القوة .

٣- وحتى مع دول منحازة للغرب ، خارج أوروبا ، كباكستان وإيران . أخرجتهما مصر في طلب مساندتها وتأييدها ، ولم يكن في مقدورهما أن يتخاذلا عن نصرته دولة إسلامية .

٤- الاتصالات مع دول أمريكا اللاتينية والتي أثمرت في وقوف دول مثل

بناما والمكسيك إلى جانب مصر ، وبالتالي النفاذ إلى هذه المجموعة من دول العالم .

٥- حملة الاتصالات الدبلوماسية التي قامت بها مصر في مختلف عواصم العالم ، وفي الأمم المتحدة لشرح وتوضيح حقيقة وسلامة ومشروعية التأميم .

سادساً : مواجهة الحرب النفسية ، بحرب مضادة تكشف أهداف الغرب الاستعمارية وتعبئة الرأي العام العربي والعالمي ضد النوايا العدوانية لبريطانيا وفرنسا ، وإحراج السياسة الأمريكية ، باتهامها بالتآمر مع هاتين الدولتين .

سابعاً : التعبئة النفسية لشعب مصر لمواجهة الضغوط التي يتعرض لها ، وبالتالي دعم الجبهة الداخلية بالصورة التي تمنع تشويش الدعايات المضادة على سلامة موقفنا .

ولقد أثمرت هذه السياسة في أن تحقق لمصر مواجهة القوى المضادة لها وأن تكسب الجولة الأولى في أزمة السويس .

مؤتمر لندن الأول

غادر دالاس العاصمة البريطانية بعد أن نجح في خطته الهادفة إلى تأجيل استخدام القوة وعقد مؤتمر دولي للدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ والدول ذات المصلحة الكبيرة في الملاحة في قناة السويس .

ولم يكن هذا الموقف الأمريكي محل رضاء من جانب بريطانيا أو فرنسا لأنهما عندما طالبتا بالاجتماع الثلاثي في لندن كانتا تحت تأثير فكرة مساندة الولايات المتحدة لهما بصورة آلية وقطعية في عمل عسكري .

والواقع أن موقف دالاس كانت تحكمه العوامل المختلفة التي سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق وانتهى من مباحثاته وهو مقتنع — كما تشير مصادر متعددة — إلى ضرورة مواجهة موقف الحرب من جانب لندن وباريس بكافة الوسائل حتى يمر الوقت الذي يهدى من ثورتها ولا يسمح لهما باتخاذ هذه الخطوات .

ولقد انتقد إيدن في مذكراته . وبعض الكتاب ، ما قام به دالاس واعتبروا أن سياسته لم تكن آمنة مع حلفائه وأنه لجأ إلى الكذب والخداع لتأجيل قيامهما بهجوم على مصر ، وأنه لو كان أيزنهاور ودالاس قد عبرا بصراحة عن نيتهما منذ البداية في معارضة الحرب ، لكان من الممكن لبريطانيا وفرنسا اتخاذ هذه الخطوة وكان من الممكن أيضاً اشتراك إسرائيل معهما على الفور .

ولست أرى في مثل هذا الرأي شيئاً يتفق مع مجريات الحوادث وقتئذ ، بل إنه يعكس الكثير من التناقض .

فليس من شك في أن فرنسا وبريطانيا حينما لجأتا إلى الولايات المتحدة في بداية الأزمة كانتا تطمعان في مساندتهما لهما ، سواء في موقفهما السياسي أم بالنسبة لخططهما العسكرية وإمكانية مساهمة الأسطول السادس معهما ، ويفهم من هذا الموقف أن كلتا الدولتين لم تكن في مركز يسمح لهما بالانفراد بعمل عسكري

كهذا دون موافقة الحليفة الكبرى .

بل إن موقف الولايات المتحدة انضح منذ البداية في معارضة عمل عسكري فوري ، حقيقة تلونت تصريحات دالاس في هذا الشأن ولم تستبعد استخدام القوة كحل نهائي ، ولكنها لم تقدم للدولتين ما تطلبانه من موافقة على عمل فوري وعلى ذلك لم تتخذوا قراراً باستخدام القوة كما تريدان . وهو ما يؤكد عجز بريطانيا وفرنسا في تلك المرحلة عن القيام بعمليات عسكرية ضد مصر دون المساندة الأمريكية .

وهذا العجز في الأسابيع الأولى كان أولى الحقائق التي غابت عن موليه وإيدن في الأيام الأولى للأزمة ثم تكشف لهما بعد ذلك .

فبالنسبة لفرنسا . تبين لها أن لديها قوات مظلات ومشاة ولكنها لا تملك وسائل نقلهم ، ولديها طائرات ميستير مقاتلة وقصيرة المدى ولكنها غير صالحة لأنها في حاجة إلى قواعد مجاورة لحدود مصر . وانتهى هذا البحث إلى أن إعداد القوات للحرب يتطلب شهراً كاملاً إذا كان المقصود أن تعمل على انفراد أما إذا أدمجت مع القوات البريطانية فالمدة لن تقل عن ستة أسابيع (من تقرير برجس مونوري وزير الدفاع الفرنسي — الأزمة لروبرتسون) .

وبالنسبة لبريطانيا ظهر لها من تقارير الوزراء المسؤولين أن قبرص خالية من مظلات التدريب وأنه لا بد من نقل الأفواج الثلاثة من قوات المظلات في إنجلترا إلى قبرص ، أما قوات المشاة في قبرص فتحتاج إلى وسائل إنزال . وظهر أن طائرات الأسطول البريطاني لا تستطيع أن تواجه طائرات الميج .

واضح إذن أن قبول الدولتين لفكرة المؤتمر إنما كان نتيجة حتمية لأمرين :

١ — شعورهما بالعجز عن اتخاذ عمل عسكري دون موافقة الولايات المتحدة .

٢ — افتقارهما إلى التأهب اللازم لمثل هذا العمل .

الموقف السياسي قبل المؤتمر :

ولو أردنا أن نحدد الموقف السياسي للدول التي وافقت على الاشتراك في المؤتمر ولو بصورة تقريبية ، قبل انعقاده لنبين لنا ما يلي :

موقف الغرب :

لم تكن الكتلة الغربية على اتفاق بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها ، وقد ظهر هذا الموقف على ضوء الاتصالات الدبلوماسية التي قامت بها مصر . واستكشف مواقف الدول الغربية وتحديد مواقع القرب أو البعد بينها وبين موقف مصر كان حيويًا حتى تستطيع المناورة بين هذه القوى إلى الحد الذي يسمح بتقويض التضامن القائم أو تدعيم أي خلاف بينهم .

وإذا استعرضنا دول الغرب التي قبلت الدعوة بخلاف الدول الداعية للمؤتمر لوجدنا أنها ما يلي :

مجموعة مؤيدة للدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . وتضم هذه المجموعة : أستراليا ، نيوزيلندا ، كندا ، هولندا ، البرتغال .

ومع هذا التأييد ، فإن بعض دول هذه المجموعة ككندا عارضت منذ البداية اتخاذ عمل عسكري ضد مصر . واتجهت بكل قواها إلى تحديد موقفها من هذه القضية بمجرد إحساسها بنوايا بريطانيا ولكنها لم تعلن عن هذا الموقف ، وإن صرح به المسؤولون في أوتواوا لسفيرنا هناك وأبلغوه أن كندا تلعب دوراً وراء الستار ولن تكشف عنه إلا بعد فترة . كما أن كندا لم تعارض في مشروعية التأميم ولكنها ترى في الإجراء الذي تم به ما يخل بضمانات المرور . كل هذا وكندا لا تحق لمصر أن اهتمها غير مباشر بهذه القضية وأنها أولاً وقبل كل شيء قضية أوربية .

ومجموعة مترددة في تأييد موقف الدول الثلاث :

وأولها إيطاليا ، والتي أعربت قبل المؤتمر ، وبلغة صريحة ، أنها تسلم بمشروعية التأميم وبرفضها المساس بسيادة مصر عليها وأنها لا توافق على مبدأ التدويل أو اتخاذ أية إجراءات عسكرية ضد مصر .

ولئن كانت إيطاليا قد غيرت من الموقف التي حددته لمصر قبل المؤتمر إلا أنه يجب أن تضع في الاعتبار مدى الضغط الذي تعرضت له وخاصة من جانب الولايات المتحدة .

ألمانيا الغربية لم ترد في إبلاغ مصر بمشروعية التأميم وعدم تأييدها لسياسة بريطانيا وفرنسا ، ولقد غيرت ألمانيا من موقفها خلال المؤتمر نتيجة لضغوط عديدة تعرضت لها .

يجيء بعد ذلك دور الدول الإسكندنافية وهي ثلاث : السويد والنرويج والدانمارك والنرويج أهمية خاصة باعتبار أنها الدولة الثانية التي كانت تستخدم القناة في ذلك الوقت . ولقد حدد وزير خارجية السويد موقف الدول الإسكندنافية بأن المهم هو حرية الملاحة في القناة وأن التأميم حق مشروع لمصر ، ولكنه أيد مبدأ دولية القناة ، وأهم من هذا كله أن النرويج لم تحف منذ البداية اقتناعها بأن إدارة مصر للقناة ليست معضلة وأن الشركة المؤممة تبالغ في الإشارة إلى صعوبة الإرشاد وتعتقد عملية إدارة القناة ، وأنها ترى أن العملية أبسط من هذا بكثير .

ومجموعة معارضة وعلى رأسها إسبانيا والتي حددت موقفها في وضوح أكثر وأبلغت الحكومة المصرية مساندتها لها والوقوف بجانبها ، وموقفها خلال المؤتمر يوضح إلى أي حد التزمت إسبانيا بما وعدت به . ولا ننسى هنا موقف اليونان ، وقد رفضت الدعوة للمؤتمر بحكم علاقات الصداقة بينها وبين مصر ، ولقد كان موقف اليونان يدعو إلى كثير من التقدير ، وكما ذكر وزير خارجيتها لسفيرنا في أثينا وقتئذ مشيراً إلى دقة وحرص مركز اليونان بحكم ارتباطها بالغرب وأحلافه واعتمادها على المساعدات الأمريكية ولكنها في الوقت نفسه « صديقة مخلص لمصر ولن تفكر في القيام بما يمس علاقاتها الطيبة بها » وأن « اليونان أظهرت للغرب استعدادها لتلبية الدعوة وطلبت تأجيل المؤتمر وتغيير مكان انعقاده تمشيًا مع رغبة مصر ، فلما لم تستجب لها الدول الداعية للمؤتمر امتنعت عن قبول الدعوة تفادياً للحرر إذا ما حضرت المؤتمر وامتنعت عن التصويت أو إبداء الرأي » .

الدول الأخرى :

ومجموعة الدول الأخرى نستطيع أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام :

دول غير أوربية ولكنها تتبع سياسة الولايات المتحدة وتوجهاتها، وعلى رأس المجموعة اليابان . ولقد دعت اليابان إلى المؤتمر بحكم مصالحها في المرور في قناة السويس وقد قدرت السياسة المصرية منذ البداية أن اليابان لن تستطيع اتخاذ موقف معارض للسياسة الأمريكية لعدة أسباب ، منها أن السيطرة على مقدرات اليابان وسياستها من جانب الولايات المتحدة لم تكن لتسمح لها بحرية في الحركة ، فضلاً عن ضعف المصالح بين مصر واليابان ، كل هذا في إطار السياسة الخارجية لليابان التي تميزت وقتئذ بانكماش واضح ورغبة في عدم الزج بنفسها في غمار المشاكل والأحداث العالمية .

والمجموعة الثانية دول غير أوربية ، آسيوية ، وأفريقية ، اشتركت في مؤتمر باندونج ولكنها ترتبط بالغرب بأحلاف ومساعدات مشروطة أو لها مواقف خاصة معارضة لسياسة مصر التحررية بحكومات هي تركيا وباكستان وإيران وأثيوبيا وثلاث من هذه الدول تشترك في حلف بغداد ، وواحدة تشترك أيضاً في حلف الأطلسي وهي تركيا ، وأخرى تشترك في حلف جنوب شرق آسيا وهي باكستان ومع هذا الارتباط . لم يكن هناك بد من بحث مواقف هذه الدول سعيًا وراء الوصول إلى وقوف هذه المجموعة موقفاً معتدلاً أو متحفظاً تجاه المشاريع الغربية . والواقع أن الثلاث دول كانت في موقف لا تحسد عليه ، فهي أولا دول إسلامية وهي ثانياً دول مرتبطة بدولة عربية هي العراق في حلف بغداد . . والدعاية الموجهة من مصر والدول المتحررة تهاجم هذا الحلف الاستعماري وتكشفه يوماً بعد يوم ، وبالتالي فإن الرأي العام في دولة كباكستان أو إيران يتحول في طريق المعارضة ضد سياسة حكوماته ، ويرفض أن تنحاز هذه الحكومات إلى السياسة الاستعمارية ضد دولة إسلامية شقيقة .

وقد لمست الدبلوماسية المصرية الأوضاع في هذه الدول وازدياد حدة المعارضة فيها ، ثم ارتباط الحكومات بمخططات الاستعمار الغربي ، وطلبت منها أن تتحد

موقفها من التهديدات الموجهة لمصر ومن حق مصر في التأميم وإدارة القناة . . وكان على الحكام في كراتشي أو طهران أن يحددوا موقفهم . . إما انحياز إلى الاستعمار علانية أو اتباع سياسة معتدلة في الأزمة .

ولقد أعلنت باكستان ، ومظاهرات التأييد لمصر تعمها في كل بقاعها إلى التأكيد بأنها تؤيد حق مصر في تأميم شركة القناة ، وفي معارضتها القوية لاستخدام القوة ، ليس هذا فقط ، بل في أكثر من مرة ، سواء في كراتشي أو القاهرة أو لندن يؤكد وزير خارجيتها أو سفراؤها المعاني السابقة .

أما إيران فهي في ظروف مماثلة يضاف إليها الحوار مع شريكها العراق في حلف بغداد ، وحساسية الرأي العام تجاه الغرب بعد حركة مصدق ، ولذلك اتخذت نفس موقف باكستان قبل المؤتمر .

والواقع أننا يجب أن ننظر إلى موقف هاتين الدولتين إزاء الموقف العلني الذي اضطرت حكومة نوري السعيد إلى اتخاذه . فبرغم أن الأخير هو الذي قال لايدن في مساء ٢٦ يوليو خلال مأدبة العشاء تكريماً له والملك فيصل : « اضرب ، واضرب بشدة » إلا أنه لم يستطع أن يتخذ موقفاً علنياً أمام الشعب العراقي سوى التأييد المطلق لمصر ، وإذا كان هذا هو موقف العراق — العضو العربي الوحيد في حلف بغداد — فهل يمكن أن تتخذ الدول الأخرى في الحلف موقفاً مغايراً أو معارضاً لحليفهم ، والحلف لم يتجاوز في حياته سنة واحدة ؟ لقد كانت حساسية الرأي العام العراقي على أشدها ولو اتخذت دول حلف بغداد موقفاً ضد مصر لكان في ذلك القضاء على الحلف في مهده ، وفشل آخر للسياسة الغربية وعلى الأخص البريطانية .

أما تركيا ، فكانت سياستها في تلك المرحلة تتمثل في صداقة إسرائيل والتحرش بسوريا على الحدود ، وفي مواقف لا تكشف عن رغبة في صداقة العرب ، ولكنها تحت ضغط السياسة الغربية ودخولها حلف بغداد اضطرت إلى موقف المهادنة حفاظاً على أعوان الغرب في المنطقة العربية سواء في العراق أم لبنان (كميل شمعون) ولهذا أشارت تصريحات المسؤولين الأتراك إلى صداقة تركيا للعرب وأنها ستبذل كل جهد يتمشى مع شعور العالم العربي . ولكن إلى أي حد هذا الجهد ؟

في رسالة لجلال بايار رئيس الجمهورية التركية إلى كميل شمعون قبل انعقاد المؤتمر ذكر الرئيس التركي هذا الحديث . . . وفسره كميل شمعون وقتئذ بأنه « الحد الذي لا تصطدم فيه تركيا مع بريطانيا » ودون أن نزيد حرفاً واحداً لا يخرج هذا الحديث من كبير أعوان بريطانيا في المنطقة عن القول بأن تركيا لا تستطيع الوقوف أمام بريطانيا أولن تعارض في نهاية الأمر سياسة بريطانيا .

ليس هذا فقط ما احتوته رسالة بايار ، وفسره كميل شمعون . . . فقد نشرت الصحف اللبنانية - ومن بينها ما تنطق بلسان شمعون - أن الرسالة أشارت إلى استعداد تركيا لتأييد مصر بشرط أن تتخلى عن مهاجمة حلف بغداد وعن تأييد حق اليونان في جزيرة قبرص . . .

ونفس هذه الصحف أشارت إلى أن بايار أبلغ ذلك إلى سفيرنا بأنقرة . . . ولكن لم يتضح لنا ما يشير إلى هذه الواقعة فيما أبلغته سفارتنا في أنقرة . . . ونحن نستبعد أن تفكر تركيا بهذا الأسلوب لأنها تعرف الرد مقدماً على مثل هذا الطلب . ولذلك كان الوسيط في الإبلاغ كميل شمعون . . . وموقفه غني عن التعريف . . .

تبقى إثيوبيا . . . وموقفها تحدده عدة عوامل :

- رغبة في تصفية الجو قبل زيارة الإمبراطور لمصر .
 - خشية تدخل مصر في الانتخابات الأتريرية ورغبة في مهادنتها .
 - خشية نفوذ مصر في شرق أفريقيا خاصة الصومال وأرتيريا .
 - سياسة إثيوبيا الأفريقية في تزعم الحزام الإفريقي الموالي للغرب .
- لذلك أبلغ المسئولون الإثيوبيون سفيرنا في أديس أبابا أن دولتهم ستقف موقف التأييد لمصر في مؤتمر لندن ، وأنها ستعارض استخدام القوة . ولقد غيرت إثيوبيا من موقفها الذي وعدت به وأيدت الغرب على طول الخط كما سيتضح فيما بعد . ولقد ساهمت الهند مع مصر في الاتصالات التي تمت مع إثيوبيا ، فبعث نهرو برسالة شخصية إلى الإمبراطور يحثه على تأييد مصر في موقفها .
- أما المجموعة الثالثة ، فهي دول لا ترتبط بالغرب ومواقفها السياسية واضحة وتأييدها لمصر لا يشمل الشكوك . وهي الاتحاد السوفيتي والهند وأندونيسيا وسيلان .

وكل ما يمكن قوله إن دبلوماسية هذه الدول وقفت مع مصر منذ بداية الأزمة وأحاطتها علماً بالمناورات التي تدبر ضدها وبوجهات نظرها في الأزمة .

وعندما نشير إلى موقف السوفييت ، لا بد من ذكر موقف التأييد المستمر من جانبهم في الدول الاشتراكية وفي الصين والهجوم المتواصل ضد مؤامرات الغرب ونذكر أيضاً الموقف الذي أعلنته موسكو من أنه إذا كان الغرب يطالب بإدارة دولية للقناة ، بحكم أن دولاً عديدة تستخدمها فإن هذا المبدأ لا بد أن يطبق على قناة بناما ، وقناة كييل ، والدردنيل أما الهند فقد تصدت للغرب وأتهم نهرو بريطانيا « بالانتقال من خطية إلى أخرى بالغة الخطورة » وقامت الدبلوماسية الهندية باتصالات مع لندن وباريس وواشنطن حددت فيها موقفها من رفض فكرة الإدارة الدولية للقناة ، وعندما قبلت الدعوة لمؤتمر لندن أعلنت أن هذا القبول تم « من أجل العمل على تفادي الصدام والوصول إلى حل سلمي قبل فوات الوقت » . ولقد أثر موقف الهند في الكومنولث البريطاني وهز من وحدته وأوجد موقفاً جديداً أمام بريطانيا عليها أن تواجهه وسط الأزمة .

وإذا كنا قد استعرضنا بالصورة السابقة مواقف الدول التي وجهت إليها الدعوة وقبولها أو رفضها أو قبولها بتحفظات ، فإن هناك مواقف لدول لم توجه لها الدعوة ومع ذلك أعلنت معارضتها للمؤتمر وسلامة تمثيل الدول المشتركة فيه ، مثل يوغسلافيا التي أعلنت على لسان الرئيس تيتو أن إغفال دعوتها وتجاهل مصالحها تجاهلاً تاماً « لم يتم عفواً أو مصادفة . . . مما يثير الشكوك حول الدوافع والأهداف التي عقدت من أجلها المؤتمر . . . وأن التوتر الدولي لا يعنى الدول الثلاث الداعية بل يعنى دول العالم قاطبة المحبة للسلام . . . ثم إن الدول الثلاث بإقدامها على هذا الإجراء قد اعتدت اعتداء صارخاً على الأمم المتحدة والجهود التي تبذل لتدعيم السلام العالمي . . . ولا يمكن للمؤتمر أن يناقش حق مصر في التأميم أو يبحث ما يترتب على ذلك من أمور خاصة بالإدارة وضمان حرية الملاحة » .

تلك بعض سمات الموقف السياسي ، كما ظهر للقاهرة . قبل انعقاد مؤتمر لندن الأول . وجميعها تشير إلى :

- انقسام في معسكر الغرب .

● جبهة قوية معارضة ، ولها — برغم قلة عددها — تأثير ووزن دولي له اعتباره .

موقف مصر من الدعوة :

كان واضحاً من ظروف الدعوة الثلاثية لمصر . أن الهدف وضع مصر في مواجهة أغلبية عددية لدول الغرب والسائرة في فلكها ، ويترتب على ذلك موقف جديد تهم فيه مصر يتحدى إرادة أغلبية الدول المستخدمة للقناة . ويمكن أن يكون مبرراً لبريطانيا وفرنسا في بدء عمليات عسكرية ضد مصر .

إذن لا بد أن تسعى مصر إلى تأجيل الوصول إلى الموقف الذي تسعى إليه دول الغرب وبالتالي تفويت فرصة الغرب في هذا المؤتمر لمواجهة مصر .

كيف تحقق ذلك وعلى أية صورة ؟

أولاً : قبل أن تعلن مصر قبولها أو رفضها لأمر هذه الدعوة وجه الرئيس إنذاراً وتحذيراً إلى القوى المعادية . فأعلن في ٤ أغسطس أن مصر ستحارب إذا سعى الغرب إلى تنفيذ ما يطلبه من تدويل القناة ، وأن هذا التدويل استعمار من نوع جديد وأن مصر ستشن حرباً ضد الغرب في كافة أنحاء الشرق الأوسط . وفي نفس الخطاب ، أعلن الرئيس تكوين الكتائب الشعبية والحرس والوطني تمهيداً للمعركة .

ثانياً : هدوء في معالجة الموقف ، فالاتصالات الدبلوماسية مستمرة مع دول العالم لإقناعها بأن ثورة بريطانيا وفرنسا ليس لها مبرر . وأن الملاحقة منتظمة في القناة وأن استخدام القوة أمر خطير ، يتعدى كل المعايير المعقولة ولا يستند إلى أية مشروعية .

ثالثاً : وقبل انعقاد المؤتمر بأربعة أيام ، أعلنت مصر في ١٢ أغسطس موقفها برفض قبول الدعوة وأعلن الرئيس في مؤتمر صحفي :

● أن الإدارة الدولية استعمار جماعي .

● أن مصر تواجه مؤامرة تهدف إلى تجويع وتهديد الشعب المصري .

● أن بريطانيا وفرنسا تتبعان سياسة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة .
رابعاً : ثم أعقب الرئيس هذا الموقف ، بمناورة مضادة للغرب ، فأعلن أن مصر على استعداد للدعوة إلى مؤتمر أوسع نطاقاً لإعادة النظر في معاهدة ١٨٨٨ . والوصول إلى اتفاق جديد يتضمن حرية الملاحة في القناة ويسجل في الأمم المتحدة .
خامساً : بدأت مصر اتصاها بداج همرشولد وإحاطته علماً بتطورات الموقف ولفت همرشولد نظر كل من بريطانيا وفرنسا إلى أن العدوان على مصر لم ولن تنطبق عليه المادة ٥١ من الميثاق والخاصة بالدفاع عن النفس .

ولقد كان لموقف مصر صداه في العواصم المختلفة ، فالدول الصديقة وافقت على الاقتراح بالدعوة إلى مؤتمر أوسع نطاقاً ، على حين حدد الاتحاد السوفيتي موقفه على هذا النحو قبل الدعوة لمؤتمر لندن على أساس أنه مؤتمر تحضيرى لمؤتمر أوسع نطاقاً .

أما في الغرب ، فإننا إذا تركنا جانباً مايدور في العاصمة الفرنسية ، حيث كانت حملة تضليل الرأي العام بقيادة الحكومة الائتلافية واليمين والصهيونية في قماتها ، وشركة القناة تدفع الأموال للصحف لمساندتها واستمرار حملة الإثارة .

ثم إذا بحثنا رد الفعل في لندن ، لوجدنا أن الموقف الذي اتخذته جيتسكل عقب التأميم مباشرة وتأبيده المطلق لإيدن ، بدأ في التغيير تحت ضغط العناصر المتحررة في الحزب ونتيجة لما تكشف لحزب العمال من أن إيدن في طريقه لاستخدام القوة وطالبها بالالتجاء إلى الأمم المتحدة .

إن بعض المعلومات التي حصلت عليها مصر في هذه الفترة تكشف عن مواقف عديدة بعد تصريحات الرئيس ، فقد بدا في أحاديث السير همفري تريفيليان السفير البريطاني في القاهرة تحفظ واضح تجاه المؤتمر وكان السفير يرى العمل عن طريق المفاوضات الدولية ويشير إلى أن استعمال القوة أمر لا يتطلبه أمن بريطانيا العظمى .

وكان السفير الفرنسي في القاهرة ، لا يخفى عدم ارتياحه لسياسة بلده بعد أن أعلن الرئيس عن اقتراحاته ، وأوضح رأيه في أن التعاون مع حكومة مصر

ليس مستحيلا ، وأنه إذا لم يحسم هذا الأمر فلن تمضى بضعة شهور وتحدث أزمة جديدة ذات عواقب وخيمة .

أما واشنطن فقد كانت تراقب التطورات بحذر ، وخاصة موقف الاتحاد السوفييتي ، وعندما أعلن الرئيس عن استعداد مصر للحرب أعلن دالاس في مؤتمر صحفي عن مخاوفه من حرب وتخريب في الشرق الأوسط ، وأعقبت واشنطن هذه التصريحات تعليقات أخرى غير رسمية إلى ممثلي الصحافة تشير إلى معارضة الولايات المتحدة لا استخدام القوة وتلقفت الصحف المعارضة لإيدن هذه المعلومات لتزيد من حدة حملتها ضده .

وفي ١٤ أغسطس أعلن جورج بيكو مدير الشركة المؤتممة أن جميع المرشدين مخلصون للشركة وأن أى تعليمات منه ستشل العمل في القناة .

وردت مصر في اليوم التالي بإعلانات في صحف غالبية الدول البحرية ، تطلب فيها مرشدين للعمل في القناة ، وبدأت الطلبات تنال على سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج . وجدير بالذكر أن عدداً من الصحف البريطانية والفرنسية رفضت نشر هذه الإعلانات ، وفي ألمانيا الغربية قامت الشركة التي تتولى إدارة قناة كييل بزيادة أجور مرشديها لمنعهم من الالتحاق بهيئة قناة السويس .

المؤتمر :

اجتمع المؤتمر يوم الخميس ١٦ أغسطس بقصر لا نكستر بلندن ، وحضرته الدول التالية :

١ - دول وقعت على اتفاقية ١٨٨٨ : بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، إسبانيا ، تركيا ، الاتحاد السوفييتي .

٢ - دول أخرى معنية باستخدام القناة أما بالنسبة لحمولة سفنها أو نوع تجارتها : أستراليا ، نيوزيلندا ، كندا ، الهند ، سيلان ، باكستان ، السويد ، النرويج ، البرتغال ، أندونيسيا ، اليابان ، إيران ، أثيوبيا ، ألمانيا الغربية الولايات المتحدة .

ووصل وفد مصري إلى لندن لمراقبة أعمال المؤتمر برئاسة السيد علي صبرى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية وقتئذ .



دالاس ولويد في لندن . . .

ولقد كانت خطة مصر تجاه هذا المؤتمر تدور حول ما يلي :

- ألا يصدر المؤتمر أى قرار .
 - إن صدور أى توصية أو رأى منه لا بد من موافقة مصر عليه ، وطالما أنها غير مشتركة فهو غير ملزم لها .
 - المناورة خلال المؤتمر ليفشل المؤتمر أو يوافق على وجهة النظر المصرية .
- ما الذى يمكن لمصر القيام به ؟ هنا تلعب الدبلوماسية دورها الأساسى فى تحليل للقوى المختلفة التى تشترك فى المؤتمر ، والعمل عن طريق الدول الصديقة ، أو الدول التى تفرض عليها بعض الظروف مساندة مصر .
- وقد سبق تحليل أغلب هذه القوى ، ومنها خلصت مصر إلى أن الدول الصديقة هى أربعة : الاتحاد السوفييتى والهند وأندونيسيا وسيلان .
- والدول التى قد تفرض عليها بعض الظروف التعاون معنا هى : أثيوبيا وباكستان وإيران .
- ثم هناك دولة غربية هى إسبانيا ، تفرض عليها الظروف الأوربية نوعاً من العزلة ، ولها ارتباطاتها القوية مع العالم العربى ، وموقفها يمكن الاطمئنان له .
- ولقد كان موقف مصر العمل من داخل المؤتمر وخارجه ، فهى تعلم كل مايدور فيه وتحدد بالتعاون مع القوى الصديقة المخططات التى ستتبع ، وتعمل على وحدة كلمتها والتوفيق بينها حتى تقف كجبهة متحدة ضد وحدة كلمة الغرب وأعوانه، والواقع أنه لم يكن ينقص مصر سوى أن يتكلم وفدها فى المؤتمر ، ولكنها فوتت هذه الفرصة على الغرب واستطاعت أن تجد أكثر من متحدث يدافع عن وجهة نظرها بل يتقدم باقتراحات لها .
- ولقد تولى الوفد المصرى هذه المهمة باقتدار ومهارة سياسية كبيرة ، ونجح فى المناورة طوال المؤتمر حتى تحققت النتيجة التى سعت لها السياسة المصرية منذ البداية وهى :

- ١ - أن ينقسم المؤتمر على نفسه .
- ٢ - ألا يصدر قرار عنه نتيجة اختلاف وجهات النظر .



إيدن رئيس وزراء بريطانيا يفتتح مؤتمر لندن الأول . . . لانكستر هاوس . . .

مناقشات إجرائية :

كان لا بد أن يبدأ المؤتمر بمناقشة وإقرار لأئحة العمل فيه ، وفي بداية الجلسة الافتتاحية ، اقترح سلوين لويد الاسترشاد بالقواعد المتبعة في اللجان الرئيسية المنتمية للأمم المتحدة واللجوء إلى قاعدة الأغلبية .

ولما كان دالاس لا يريد أن يدخل المؤتمر في هذه المناقشة ، ويريد أن يصل إلى قرار وجهة نظره في أسرع وقت ، فقد اقترح أن يحكم رئيس المؤتمر يظل قائماً ما لم تنقضه غالبية المؤتمر .

على أن لويد ودالاس لم يكادا ينتهيان من هذه البيانات المقتضية ، حتى بدأت جبهة الدول المؤيدة لمصر في مناوئات لها أهميتها القصوى ، لأنها حددت منذ البداية وضع هذا المؤتمر وهل من حقه أن يصدر قرارات رغم معارضة البعض ولو كان أقلية أم لا ؟

تكلم كريشنا منون ، والرجل له قدرات على المناورة السياسية في المؤتمرات الدولية يعترف بها خصومه قبل أصدقائه ، وانطلق معارضاً لوجهة النظر التي أبدت ، ففي رأيه أن المؤتمر لا يستطيع اتخاذ قرار في أي شيء بطريقة التصويت ، وإذا كانت الأمم المتحدة تتبع نظام التصويت فمرجع ذلك أنها قائمة بوجه عام على مبدأ الشمول والتعميم ولها صفة العالمية .

وتكلم السيد عبد الغنى وزير خارجية أندونيسيا الذي أضاف أن بلاداً أخرى ذات مصلحة قد تغيبت عن المؤتمر وخاصة الشريك المتعاقد وهو مصر ، وإذا تحققت هنا أغلبية الأصوات فكيف نطبق هذه القرارات ضد مصر إن لم نلجأ إلى استخدام القوة . وهذا لا يعتبر قطعاً حلاً سلمياً للمشكلة ؟ . . . ولذلك لا بد من الأخذ بفكرة صدور قرار بإجماع الآراء ، وأثار شبي洛夫 نقاشاً جديدة . . . ما وضع ألمانيا الغربية في المؤتمر ؟ . . هل تمثل ألمانيا التي وقعت على اتفاقية ١٨٨٨ . . وفي هذه الحالة لماذا لم تدع ألمانيا الشرقية ؟ وأين النمسا التي وقعت الاتفاقية . . ومحلها الآن الحجر والنمسا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ؟

وقال إن غرض المؤتمر — كما يبدو له — هو إدانة مصر وهناك ما يشير إلى

احتمال حدوث اعتداءات خطيرة ذات صبغة دولية . . ثم أضاف أن هذا المؤتمر لا يتعدى كونه مؤتمراً ذا طبيعة تحضيرية يمهد لمؤتمر آخر تشترك فيه أكبر مجموعة من الدول ، ورد بينو بأن قرارات الأغلبية لا تلزم الأقلية كما هو الحال في الأمم المتحدة . ولكن هذا القول لم يكن ليغير جوهرياً من طلب الدول معارضة هذا الإجراء ، لأن القضية الأساسية التي يطالبون بها هي ألا يطلب التصويت على قرار معين وهذا مانبه إليه مندوب سيلان عندما قال إذا كان قرار الأغلبية لا يلزم الأقلية فما الداعي إذن إلى إجراءات التصويت .

وتخلص سلوين لويد من المأزق بأن ذكر أن المسائل الإجرائية تبحث في نهاية أعمال المؤتمر ، إذن سلم المؤتمر منذ البداية بأن طبيعته تختلف عن الأمم المتحدة ، ولم تتمكن الأغلبية من إقرار مبدأ التصويت .

خطة الغرب وبيان دالاس :

كان دالاس صاحب فكرة المؤتمر ، ونتيجة لذلك ولشعوره بمخاوف بريطانيا وفرنسا وعدم اطمئنانهما لموقف بلاده وإصرارهما على ضرورة اتخاذ المؤتمر للقرار النهائي تجاه مصر ، فإنه كان على وزير الخارجية الأمريكية الكثير من المسؤولية إذا كان يريد لخطته أن تنجح وأن يبدد شكوك حلفائه ويبعث فيهم الثقة في الموقف الأمريكي .

ولقد كانت هناك رسالة من إيدن إلى أيزنهاور في ٨ أغسطس ، يذكره فيها بتعهد الولايات المتحدة بعدم الوقوف في وجه بريطانيا وفرنسا إذا فشل المؤتمر ، وغير خاف هنا معنى عدم الوقوف في وجهه هاتين الدولتين ، وفي رد أيزنهاور في ١٢ أغسطس لم يلتزم بشيء وذكر فقط أن مؤتمر لندن « سيهيئ الفرصة للوصول إلى حل سلمى عادل » .

لذلك تركزت الأصواء على دالاس في الجلسة المسائية يوم ١٦ أغسطس ، وانتظرت بعض الوفود الكلمة لتنطلق مؤيدة ما جاء بها ، حتى إن لم توافق عليها أو تقنع بها . . فلم يكن بيدها أن تفعل خلاف ذلك . . وأخرى كانت تتحفز لهاجم أفكار دالاس ومقترحاته .

وسوف نضطر إلى إفساح بعض المجال لهذا الخطاب ، باعتباره المحور الذي درأ حوله المؤتمر بين تأييد أو تعديل أو معارضة . .

• تكلم عن قناة السويس وأنها شريان مائى ذو أهمية كبيرة لجميع الأمم . . لها طابع دولى منذ إنشائها . . بنيت على آمال دولية . . وبأرأس مال دولى لخدمة أغراض دولية . . أشرفت عليها شركة القناة العالمية . والعلاقات بين مصر والشركة نظمت باتفاقات .

• معاهدة ١٨٨٨ حددت في مقدمتها « لكى تقيم ، بعمل تتفق عليه . ونظاماً محدداً نهائياً من شأنه أن يؤمن في جميع الأوقات لجميع الدول حرية استخدام القناة البحرية » .

• إن الحكومة المصرية لجأت من جانب واحد وبدون أية مفاوضات دولية سابقة نحن حريصون عليها إلى إصدار قانون التأمين .

• أوضح الرئيس ناصر أنه بالرد على سحب عرض التمويل أنه ينوى استعمال القناة لخدمة الأهداف الوطنية المصرية . . وأن قناة السويس بصفتها الدولية من الناحيتين القانونية والفعلية « هي آخر مكان . للانتصارات المحلية ومد المطامع الوطنية . . »

• أن هناك فرقاً بين معاهدة ١٨٨٨ وضماناتها الدولية وعملية مصرية وطنية تضع الدول في موقف من يرجو ويلتمس . . والثقة قد تزعزعت كثيراً . .

• إن ما نحتاج إليه هو « إجراء لوضع القناة تحت نظام دولى يكفل الثقة للذين يحتاجون عادة إلى استخدام القناة » .

• إن المبادئ التى يراها أساساً لخطة عادلة هي :

١ - أن تدار القناة بكفاية وحرية مكفولة بصفتها ممرًا دوليًا تطبيقاً لاتفاقية ١٨٨٨ .

٢ - يجب أن تكون إدارة القناة منفصلة عن أثر السياسات الوطنية مهما كان مصدرها .

٣ - يجب الاعتراف بحقوق مصر المشروعة ومصالحها في القناة وفى إدارتها

بما في ذلك حصولها على دخل عادل .

٤ - دفع تعويض عادل لشركة القناة العالمية .

• أما خطة العمل في إدارة دولية وفقاً لمعاهدة ١٨٨٨ .

(أ) تضطلع بمسؤولياتها هيئة دولية متصلة بالأمم المتحدة وتمثل مصر فيها .

(ب) ويكون لمصر نصيب عادل مع مراعاة جميع الحقوق المشروعة وسيادتها .

(ح) ويدفع تعويض عادل للشركة .

(د) وكل خلاف حول ب و ج يسوى أمام لجنة تحكيم تعين أعضاها محكمة العدل الدولية .

• إن هذا الاقتراح لا يتناقض مع سيادة مصر .

مواقف الدول :

• تكلم أوندى وزير خارجية السويد وأيد البيان الأمريكى وأضاف :

أنه يلاحظ من البيان أن تأمين شركة القناة يعتبر أمراً واقعاً ، وهذا منهج رشيد لأنه من العسير اعتباره عملاً متناقضاً مع قواعد القانون الدولى .

• أن الأمم المتحدة يجب أن تسهم في النظام المقترح بعرضه على الجمعية العامة لإقراره ، وتقديم تقرير سنوى إلى الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأن ينص على إعادة النظر في الاتفاقية الأصلية بواسطة الأمم المتحدة . وأيد مندوب البرتغال والنرويج وألمانيا ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وهولندا والدانمارك وجهة نظر دالاس .

وأوضح مندوب إسبانيا - حق مصر في التأمين وأن ضمان حرية المرور يمكن كفالاته عن طريق التفاوض مع مصر لاشتراك ممثلين لبعض الدول في مجلس هيئة القناة .

• وقال السنيور مارتينو وزير الخارجية الإيطالية إن التأمين حق ضمن حقوق الدولة في السيادة وإن المشكلة هي حرية الملاحة .

● وتكلم مندوب أندونيسيا فأوضح أن القناة مصرية والشركة مصرية ، والتأميم يمس شركة خاصة وطنية ، أما حرية الملاحة فتضمنها نصوص اتفاقية ١٨٨٨ وما زال من الممكن استعمالها كضمان أساسى لحرية الملاحة فى المستقبل .

● وفى كلمة مندوب تركيا أشار إلى أن قرار التأميم اتخذ فى وقت غير ملائم ، وبدون استشارة الدول التى يهتمها الأمر ، بل حتى دون استشارة الدول العربية . ودافع المندوب التركى عن المؤتمر وأنه لا يسعى للمساس بسيادة مصر ، وأيد فى النهاية البيان الأمريكى .

● أما مندوب إيران فقد أعلن أن التأميم عمل قانونى وحق من حقوق السيادة والقناة جزء مكمل لمصر ، ولكنه بعد أن أشار إلى قرار مجلس الأمن فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ - شكوى إسرائيل ضد مصر لمنعها من استخدام القناة - أيد البحث عن حل أو نظام دولى يتفق مع حقوق مصر الشرعية .

● ودافع مندوب سيلان عن حق مصر وأكد الثقة فى إدارتها لو تعاونت معها الدول التى تعارضها الآن .

● وعندما تكلم مندوب أثيوبيا ، تكلم عن وضع حل يكون على صلة بمنظمة الأمم المتحدة ، وتشترك فيه بعض الدول المحايدة .

● ثم تحدث وزير الخارجية الباكستانى وأكد أن مصر مارست حقها فى السيادة واقترح أن يكون المؤتمر لجنة مفاوضات مع مصر على أساس ضمان وكفاية وعدم تقييد حرية الملاحة ، ثم تعرض نتيجة المفاوضات على المؤتمر .

● وعندما جاء دور ديمترى شيبيلوف ، فضح فى خطابه مؤامرة الغرب ضد مصر وذكر :

— أمثلة مستمدة من الواقع فى مختلف الدول بشأن تأميم شركات تستثمر رأس مال أجنبى وضرب لذلك أمثلة بفرنسا (تأميم شركات الغاز والكهرباء ومن بين المساهمين أشخاص طبيعيين ومعنويون ذوى جنسيات بريطانية وبلجيكية وسويسرية) وبريطانيا (تأميم الفحم والحديد والكهرباء) وأمريكا عندما قامت المكسيك بنزع ملكية بعض شركات البترول الأمريكية . وكتب وزير الخارجية

الأمريكية « أن حكومة الولايات المتحدة تعترف بحق دولة ذات سيادة فى نزع ملكية الأموال لأسباب تتصل بسيادة الدولة » .

— فيما يتعلق بالوظيفة الدولية لشركة القناة . فإنه إذا اعترفنا بهذه الصفة فإنه يجب أن نعتبر أن أية مؤسسة للملاحة البحرية ، وكل شركة للخطوط البحرية تكفل الاتصال بين الدول شركة دولية أيضاً ، وقال إن الطابع الدولى لقناة السويس ينبثق من اتفاقية ١٨٨٨ التى تعترف بها مصر واحترمت نصوصها بدقة شديدة » .

— ليس سرّاً الاستعدادات العسكرية البريطانية والفرنسية ومحاولات فرض مشروعات من هذا القبيل على مصر بالقوة سوف يعنى انتهاك السلام فى الشرق الأدنى والأوسط ولن يقتصر الصراع على منطقة قناة السويس ولكن قد يمتد إلى أبعد من ذلك .

— إن الذين يشككون فى رغبة الرئيس عبد الناصر أو مقدرته على احترام اتفاقية ١٨٨٨ لا يتذرعون عن انتهاك نص الاتفاقية التى عزم أن تكون قناة السويس مسرحاً لها .

● أما خطاب كريشنا منون فقد كان بدوره الخط الإيجابى الثانى لمجابهة مخطط الغرب :

— يجب أن نتذكر أن شركة القناة ليست هى القناة ، بل وكالة تديرها فقط ومع ذلك فهذا الممر بحكم أهميته فى الملاحة له صفة دولية .

— التأميم عمل من أعمال السيادة ، ومع ذلك كنا نود « لو أن التأميم تم بعد إعطاء إنذار كامل وبطريقة أقل إثارة » .

— إن ضمانات اتفاقية ١٨٨٨ كافية بشأن حرية المرور وأمن السفن ، ولا بد من استخدام سلطة الدولة المصرية لتحقيقها .

— إذا كان هناك خلاف حول تفسير الاتفاقية ، فإن على الطرف الذى يشعر بالضيق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

— إن التدويل المقترح ينتهى بنا إلى إلغاء التأميم والاستعاضة عنه بنظام دولى .

— إن النظام المقترح ليس فيه ضمان ، لأن الشركة لم تكن تضمن المرور

والجهة الوحيدة التي تستطيع ذلك هي الهيئة الحاكمة في مصر « وهم وحدهم الذين يحق لهم ضمان حرية الملاحة » .

— ثم أين السلطة في ميثاق الأمم المتحدة التي تخول لها الطواف حول العالم وإنشاء رقابة على المنظمات المختلفة ؟

— واقترح منون أن من الضروري بدء مفاوضات على أساس إعادة النظر في معاهدة ١٨٨٨ بهدف تأكيد مبادئها وعمل التعديلات التي يقتضيها العصر الحديث .

● ونتيجة لموقف الدول المؤيدة للغرب من الاقتراح ، وسعيًا لتوحيد جبهة الدول المؤيدة لمصر ، اتفق على أن يقدم منون اقتراحه وتؤيده الدول الثلاث وهي الاتحاد السوفييتي وأندونيسيا وسيلان .

● وحاولت مصر إقناع باكستان وأثيوبيا وإيران بتأييد اقتراح منون ، إلا أن باكستان رفضت تأييد الهند ، وكان ذلك موقف أثيوبيا وإيران .

هذه بعض الظروف التي صاحبت تقديم كريسنا منون لاقتراحه ، وبعض الاتصالات التي تمت لاستكشاف مواقف الدول المعارضة ، لتوحيد جبهة المعارضة لاقتراحات الغرب .

وقد أيد الاتحاد السوفييتي وأندونيسيا وسيلان مقترحات منون ، وكان المفهوم لدى جميع الوفود أن مصر ستقبل ماتضمنته من أسس ومبادئ .

ثم حاولت باكستان إثارة جو من الشك حول موقف مصر ، فأشاع وفدها أن مصر وافقت على اقتراحها قيام لجنة مفاوضة من ممثلي الدول الصغيرة ، وكان الهدف التأثير على وفدي أندونيسيا وسيلان لينضما إلى جبهة باكستان وتركيا وإيران والحبيشة ، إلا أن وفد مصر قضى على هذه الإشاعة في مهدها .

بعد ذلك تقدم دالاس بمقترحاته وباعتبارها :

« تضع في الاعتبار إلى حد معقول آراء الدول المشتركة » وتتضمن :

وفقاً لما جاء في ديباجه اتفاقية ١٨٨٨ ينشأ جهاز خاص الهدف منه أن يضمن في جميع الأوقات ولكل الدول حرية استخدام القناة .

● يتضمن هذا الجهاز :

١ — إدارة القناة وصيانتها وتطويرها بشكل فعال يعتمد عليه بوصف القناة ممراً مائياً دولياً حراً مفتوحاً مأموناً وفقاً لمبادئ اتفاقية ١٨٨٨ .

٢ — عزل القناة عن النفوذ السياسي لأية دولة .

٣ — احترام سيادة مصر .

٤ — عائد عادل لمصر نتيجة استخدام القناة ويزداد مع توسيع طاقة القناة وزيادة استخدامها .

٥ — دفع تعويض عادل لشركة قناة السويس العالمية .

٦ — رسوم القناة تبقى مخفضة بحسب المقتضيات السابقة إلا فيما يختص بالفقرة (٤) السابقة (أى تعويض مصر) دون أرباح .

ولتحقيق الأهداف السابقة ينشأ جهاز رسمي للتعاون بين مصر والدول المهتمة بالقناة . . . وتكون هذه الهيئة مسؤولة عن الإدارة ، والصيانة ، وتطوير وتوسيع القناة لمواجهة ازدياد حجم التجارة الدولية . . . ويتشكل أعضاء الهيئة — إلى جانب مصر — من الدول الموقعة على الاتفاق بالنظر إلى استخدام القناة ، حجم التجارة ، والتوزيع الجغرافي . . . وتقدم الهيئة تقارير دورية إلى الأمم المتحدة .

● وقد اقترح مندوب باكستان بعد ذلك بعض التعديلات في المشروع الأمريكي وقدم اقتراحه باسم أربع دول (باكستان — إيران — تركيا — أثيوبيا) وهو لا يعدو في واقع الأمر تعديلات شكلية في المشروع أهمها أن توضع الفقرة (٣) الخاصة بسيادة مصر كفقرة أولى ، وأن هيئة الإدارة الدولية تتحدد اختصاصاتها بالاتفاق مع مصر . ولما كانت التعديلات لاتمس جوهر المشروع الذي قدمه دالاس . فقد أعلن قبوله على الفور .

● وقد عبرت وفود ١٧ دولة عن تأييدها للمشروع الأمريكي واثارت عندئذ قضية الإجراءات مرة أخرى ، هل يتم التصويت ؟ هل يصدر قرار بالأغلبية ؟ كان هذا بالطبع اتجاه الغرب ، ولكن الهند والاتحاد السوفييتي عارضا هذا الأسلوب وأوضحا أنه وسيلة لفرض رأى الأغلبية على الأقلية .

● وتقدم مندوب أندونيسيا واقتراح — بعد مشاوره مع مصر — تشكيل لجنة واسعة النطاق بقدر المستطاع بحيث تشمل دولا غير مشتركة في المؤتمر لتنتقل إلى

الحكومة المصرية كل مادار في المؤتمر من مناقشات واقتراحات وروح المؤتمر نفسه .

عندئذ اقترح سلوين لويد أن الشعور السائد في المؤتمر أن ينقل إلى الحكومة المصرية محضر كامل لما تم في المؤتمر بما في ذلك وثائقه والبيانات المختلفة ، ووافق المؤتمر على ذلك .

وما إن انتهى لويد من عرض اقتراحه حتى تقدم مندوب نيوزيلندا باقتراح باسم السبعة عشر دولة المؤيدة للمشروع الأمريكي بأن تتولى لجنة من ممثلي أستراليا وأثيوبيا وإيران والسويد والولايات المتحدة ويرأسها المستر روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا عرض الاقتراح الأمريكي وشرح أهدافه وتحري موقف الحكومة المصرية ومدى استعدادها للموافقة على الدخول في مفاوضات على أساسه .

ثم انضمت إسبانيا إلى الدول الـ ١٧ على أساس أنه إذا رفضت مصر مقترحات لجنة الخمسة ، تعرض على مصر الاقتراح الإسباني بإشراك بعض ممثلي الدول في الهيئة المصرية لقناة السويس . وبذلك اختتم المؤتمر أعماله دون صدور قرار أو بيان وإنما بتسجيل رغبة ١٨ دولة في تشكيل لجنة خماسية تعرض مقترحاتها على الحكومة المصرية .

ولنا أن نتساءل بعد ذلك عما حققه هذا المؤتمر وهل نجحت مصر في تحقيق مارسمته من أهداف وهي تتابع أعماله ؟ وما الدور الذي لعبته دبلوماسيتنا خلال فترة انعقاد هذا المؤتمر ؟

● كانت مصر طوال انعقاد المؤتمر على علم تام بكافة المناورات والمناقشات التي تدور فيه ومكنها ذلك من تحديد صورة دقيقة ساعة بساعة ويوماً بيوم عما تواجهه وأساليب مجابهته .

● وتمكنت من إيجاد جبهة صلبة من ممثلي الاتحاد السوفيتي والهند وأندونيسيا وسيلان .

● ولم تترك بقية الوفود دون إقناع ، بل كانت دائرة اتصالات الوفد الذي يرأسه السيد على صبرى وسفيرنا في لندن شاملة للجميع .

● ونجحت في إبعاد إسبانيا عن الخط الغربي منذ البداية ، وإذا كانت في النهاية قد قبلت الاقتراح الأمريكي ، فقد كان ذلك نتيجة ضغط أمريكي ثم لأنها رغبت في أن يتمكن اقتراحها من النجاح إزاء ما قدرته من رفض مصر لاقتراح الدول الثمانية عشر .

● ونجحت معارضة الدول المؤيدة لمصر في عدم صدور قرار من المؤتمر .

● وانتهى المؤتمر بعد أن سلم بشرعية التأميم ، وبأنه لا حل للمشكلة إلا بالاتفاق مع مصر .

إذا أضفنا إلى ماتقدم ، آثار عدم اشتراك مصر في عدم صدور قرار أو رغبة في مواجهتها واضطرار الدول الثمانية عشر إلى اتخاذ خطوة أخرى وتشكيل بعثة لعرض اقتراحاتها على مصر ، فإن ذلك حقق للسياسة المصرية فترة إعداد هادئة ، وقدرة جديدة على المناورة السياسية. ولو بحثنا عن يد تمسك بزمام الموقف بعد المؤتمر لوجدنا أنها مصر ، فهي لم تسع للمؤتمر ولم تشترك فيه ، واضطرت الغرب إلى التسليم بأن التفاوض في جو سلمي معها شرط أساسي . . . ولها أن تقبل أو لا تقبل المقترحات المقدمة . . .

لقد أثبت المؤتمر فشل وسائل الحرب الباردة التي مارسها الغرب ضد مصر ، بل وسمع مندوبوه في قاعة قصر لا نكستر وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يحذرهم من خطورة عمل عسكري ضد مصر . . . والإنذار السوفيتي عندما يوجه إلى الغرب يضطره إلى حساب دقيق لخطواته .

ومع انتهاء هذا المؤتمر الذي كان أشبه « بمولد » الولاء لدلاس واقتراحاته بدأ روبرت منزيس في الإعداد لمهمته الصعبة . . .

بعثة منزيس :

انتهى مؤتمر لندن في ٢١ أغسطس . وتقرر إيفاد بعثة لعرض مقترحات الدول الـ ١٨ على مصر .

واتصل المستر روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا بالسفير المصري في لندن

وأبلغه برسالة إلى السيد الرئيس تتضمن مهمته في عرض مقترحات الدول الـ ١٨ :
واقترح ٣١ أغسطس موعداً لوصول البعثة إلى القاهرة .

ورد السيد الرئيس أنه على استعداد لمقابلة البعثة في ٣ سبتمبر .
وقبل أن نعرض لما حدث خلال مهمة هذه البعثة نشير إلى الوقائع التالية :

أولاً :

في ٢٨ أغسطس وفي مؤتمر صحفي صرح دالاس بأن اتفاقية ١٨٨٨ تقرر
تدويل القناة .

وفي اليوم التالي احتجت مصر رسمياً لدى الحكومة الأمريكية وصرح دالاس
لسفيرنا في واشنطن أنه لم يقصد ذلك وأنه ذكر أن القناة في أرض مصرية ولكن
الصفة الدولية لحقوق المرور .

وفي مؤتمر صحفي لأيزنهاور في ٣١ أغسطس عقب الاحتجاج المصري أكد
المعنى الذي فسر به دالاس تصريحه واحترام سيادة مصر .

وفي نفس المؤتمر أعلن أيزنهاور « أننا ملتزمون بحل سلمي لل نزاع ، وليس
أى شيء آخر » . إذن نجحت مصر في أن تدفع الولايات المتحدة إلى الإفصاح
صراحة عن موقف في غاية الأهمية قبل وصول بعثة منزيس ، وهو موقف يزيد
في الخلاف بين الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا .

ثانياً :

وفي أول سبتمبر . أعلن الرئيس في خطاب له :

• أن التدويل يتعارض مع التأميم ولا يمكن قبوله .

• أنه لا يعلم عن أية مساومة ، وأنه سيقبل أى حل لا يمس سيادة مصر
أما الرقابة الدولية فهي تمس سيادتنا ، وهي مسألة تفسير ، « ونحن نرى أنها استعمار
جماعي » .

• وأن قناة السويس لمصر والشركة لمصر ، ونحن على استعداد لتوقيع اتفاقية

مع الدول التي تستخدم القناة لضمان حرية الملاحة .

• وأضاف الرئيس أنه « يعتقد أن الرئيس أيزنهاور لديه نفس وجهة نظر
مصر ، وأنه سيفعل كل ما يستطيعه لكي تستمر القناة مفتوحة للملاحة الدولية
وأنه إذا انسحب المرشدون البريطانيون والفرنسيون فإن المرشدين العرب سيتمكون
من إدارة الملاحة في القناة » .

ثالثاً :

وفي نفس اليوم ، أول سبتمبر ، نشرت صحيفة تايمز أوف إنديا حديثاً للسيد
الرئيس تحدى فيه كل من بريطانيا وفرنسا الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية .

رابعاً :

ثم أعلن الرئيس بعد ذلك في حديث صحفي أنه إذا هوجمت مصر من أى
جانب ، فستطلب العون من أى جهة ، وكان ذلك ردّاً على سؤال من بعض صحفيين
غربيين عن طلب العون من الاتحاد السوفيتي .

مواقف أربع رئيسية لمصر في الفترة ما بين انتهاء مؤتمر لندن الأول والموعد
المحدد لوصول روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا مع اللجنة التي يرأسها .
وهذه المواقف تشير إلى أكثر من أمر :

• فهي تحدد مقدماً لبعثة منزيس أن أى اقتراح يتضمن تدويل القناة لن
تقبل مصر المناقشة فيه .

• وأن مصر ليست على استعداد لقبول مساومة في هذه القضية .

• وأن مصر - وهي تؤكد موقفها - لا تتعنت ولا تخرق قواعد القانون الدولي :
بل هي تتحدى الدول التي لا توافقها على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

ومع ذلك ، يجب ألاّ تتصور قوى الغرب أنه من السهل المضى قدماً في
عدوان على مصر دون أن تطلب مصر العون من أى جهة كانت . والمعنى واضح ،
ولا تحتاج تلك القوى إلى أن تفهم أن مصر - دفاعاً عن استقلالها وسيادتها - ستطلب
العون من الكتلة الشرقية .

وإذا بحثنا عما ترتبه هذه المواقف ودلالاتها ، من آثار ، لتبيننا ما يلي :
أن الولايات المتحدة لا بد أن يزداد قلقها ومخاوفها إزاء الموقف الواضح الذي أعلنته
مصر ، خاصة وأن تحذيرات مستمرة صدرت على لسان شيلوف في مؤتمر لندن ،
وفي كافة دول المعسكر الشرقي

ويترب على ذلك ، أن الولايات المتحدة لا بد أن تزداد تصميمًا في موقفها
المعارض لسياسة حليفتها بريطانيا وفرنسا .

أن لهجة التهديدات أو التحذير التي تردد أن بعثة منتريس ستستخدمها مع
مصر ، لم يعد لها محل . فصر أعلنت قبل أن تصل تلك البعثة أن القوة ستقابل
بالقوة ودول عديدة ستكون إلى جانب مصر في نضالها .

والنقطة الأولى رتبت تصريحاً لأيزنهاور في ٣١ أغسطس أعلن فيه « أننا ملتزمون
بحل سلمي للنزاع » .

والثانية أثرت - دون شك - في بعثة منتريس وسلوكها خلال المباحثات . وقد
تسأل هنا . ما هو مسلك منتريس لو لم تحدد مصر موقفها على النحو السابق ؟!

الإجابة عن هذا التساؤل تكمن في تعليقات الصحافة في الغرب التي حاولت
أن تصور منتريس أنه شخصية تحمل بين جنباتها الكثير من العنف والفظاظة ، وأن
هذا كان في تقدير من اختاره لهذه المهمة . .

ولقد اختارت مصر بدورها سبيلاً لإفهام منتريس قبل وصوله أن عناده وفظاظته
قد يكون مكانهما في بلاده ومع حلفائه وليس في مصر ، وأنه يجب أن يعلم مقدماً
أنه سيحضر للتفاوض وعرض مقترحات على رئيس دولة مستقلة وصاحبة سيادة
كاملة ، يظهر لنا هذا الأسلوب من مواقف الرئيس التي أعلنها قبل وصول البعثة
ثم الإجراءات التي اتبعت في ترتيب حضورها . . . فعندما كان منتريس متحمساً
للحضور فور انتهاء المؤتمر ، حددت له مصر موعداً بعد عشرة أيام . . ولم يكن
أمامه من بد سوى الانتظار . .

ثم لقد كان تصور منتريس أن يكون مكان الاجتماع في مدينة أوروبية كجنيف ،
واقترح ذلك فعلاً ، إلا أن الرئيس في رده عليه ، أبلغه باستعداده لمقابلته في

القاهرة دون أن يشير إلى جنيف من بعيد أو قريب ، وحاول بعد ذلك أن يعتذر
بحرارة الجو ويقترح الإسكندرية ولكنه سمع للمرة الثانية أن الرئيس سيستقبله في
القاهرة .

تساؤل يثور بشأن هذه البعثة ؟ لماذا قبلت مصر مبدأ التفاوض معها طالما أن
مقترحاتها مرفوضة مقدماً ؟ !

الواقع أن هناك أكثر من عامل لعب دوره في قبول حضور هذه البعثة :
فسياسة مصر كانت عدم إعطاء الخصوم أية فرصة يستغلونها في إجراء عدائي
ضدها . ويشيرون الرأي العام في دولهم إذا رفضت مصر التفاوض معهم .

ومصر تلتزم ميثاق الأمم المتحدة ، وفي حالة قيام نزاع ، فالتفاوض أحد
الوسائل السلمية التي يجب اللجوء إليها ، وهي قد أعلنت فعلاً استعدادها للتفاوض
على أساس معاهدة ١٨٨٨ .

وقبول التفاوض يسمح بتأجيل الصدام المباشر . وكل وقت يمر خلال الأزمة
في صالح مصر ويدعم مركزها وقوتها .

ثم إن مصر عن طريق التفاوض مع هذه اللجنة تستطيع تحقيق أمرين :
أولهما : أن تكشف مؤامرة التدويل وتعارضها مع حقوق مصر واتفاقية
سنة ١٨٨٨ .

وثانيهما : دفع اقتراحها بعقد مؤتمر دولي أوسع نطاقاً على أساس فشل مؤتمر
لندن .

● وأخيراً ماذا يضير مصر من مقابلة هذه البعثة ؟ فهي لن تقبل اقتراحاتها
وأعلنت ذلك مقدماً ، فليس هناك إذن حرج أو خشية من جانبنا . . والحرج
- إن وجد - سيلصق بهذه البعثة التي تصمم على الحضور رغم معرفتها عن يقين
بموقف مصر .

في الإطار المتقدم تمت مباحثات منتريس مع الرئيس عبد الناصر ، وهي
لا تخرج عن استعراضها لمقترحات الدول الثمانية عشر وآثار التأميم وما ترتبه من
خطورة على الوضع الدولي . وقد ردد الرئيس على منتريس كل ماسبق أن أعلنه

وأكدته في أكثر من مناسبة، وهاجم مواقف فرنسا وبريطانيا واضطر منزيس إلى التزم الدفاع عن حلفائه أكثر من عرض وجهة نظره ! ؟
والواقع أن منزيس وهو يحمل معه مقترحات ١٨ دولة كان في موقف ضعيف.
● فهو لا يستطيع أن يكون على طبيعته ويستخدم أساليبه في التفاوض خاصة وأنه يتحدث دون معونة أو تأييد أعضاء اللجنة الأخرى .

وهو يعلم أن التهديد باستخدام القوة أمر يجب أن يبتعد عنه في أحاديثه بصورة أو بأخرى . ويقال إنه قبل وصوله إلى مصر ، وعقب سماعه تصريح أيزنهاور بضرورة استخدام الوسائل السلمية ذكر للسفير هنريسون الأمريكي «أنه قضى على البعثة » .

● ثم إنه يرأس بعثة غير متجانسة في الآراء ، صحيح أن الدول الأربع الأخرى وافقت على الاقتراح الأمريكي ، وصحيح أيضاً أنها قبلت عضوية اللجنة ، ولكنها وصلت إلى مصر ، وكل عضو فيها يحاول التبرؤ من اللجنة .

فندوب أثيوبيا — بعد موقفه الغريب في المؤتمر — يحاول التخفيف من هذا الموقف خشية صدام مع مصر في شرق أفريقيا .

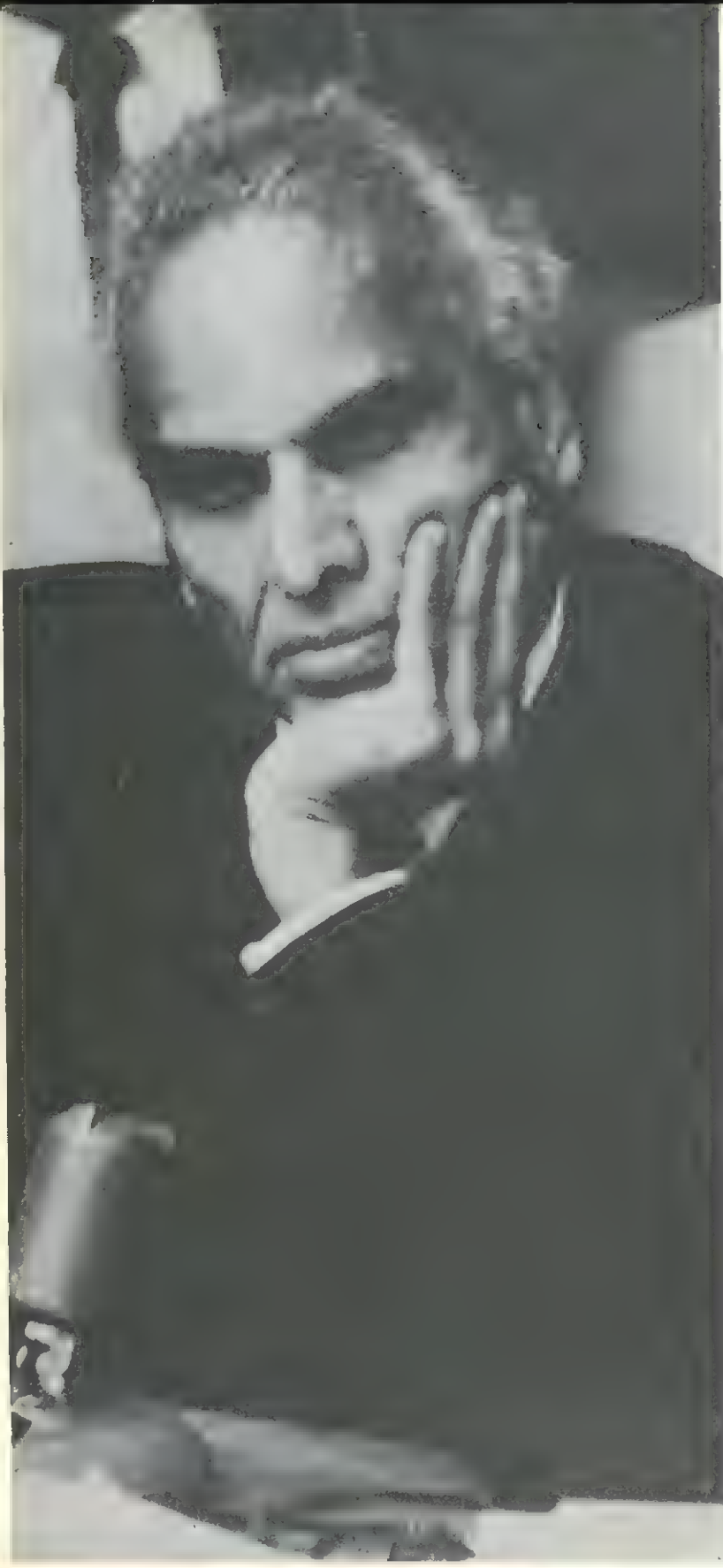
ومندوب إيران يحاول بدوره إبلاغنا بموقفه المعتدل ومعارضة استخدام القوة والمساس بسيادة مصر .

ووزير خارجية السويد غير راض عن أسلوب معالجة القضية .

ثم يجيء لوى هنريسون المندوب الأمريكي ، وكان دوره أن يمنع أى احتكاك أو تحد أو تهديد باستخدام القوة بناء على تعليمات دالاس .

ولقد كانت هذه الصورة واضحة أمام مصر طوال فترة بقاء اللجنة الخماسية في رحابها . لم تنته المباحثات إلى أية نتيجة وتبين منزيس أن الرئيس عبد الناصر مصمم على موقفه وسياسته التي أعلنها ، وأن عملية التدويل مرفوضة شكلاً وموضوعاً .

ولقد كان منزيس يشعر بمدى الفشل الذي حققه في مهمته ، وكان عليه أن يقوم بعمل جديد يعطى للجنة التي يرأسها بعض القيمة قبل أن تغادر مصر .



كريشنا منون وزير الدولة الهندي ...
لن تنسى له مصر صداقته وتأييده .

لذلك بعث منزيس في ٧ سبتمبر برسالة إلى السيد الرئيس جاء فيها :

• إن المناقشات كشفت عن اختلاف عميق في وجهات النظر تجاه المبادئ والاتجاهات مما يدعو إلى القول بعدم جدوى استئناف المناقشات، ولما كانت مباحثاتنا قد جرت على انفراد دون أن تدون ودون رسميات ولتفادي أى سوء تفاهم مستقبلاً . . لذلك نرى من المفيد أن تدون اللجنة في قالب موضوعي مختصر :

- أغراض مقترحات الدول الثماني عشرة . .
- إن مقترحات الـ ١٨ افترضت أن التأميم قد تم فعلاً . .
- إن ما ذكره الرئيس من اعتقاد بأن القناة لا يمكن أن تنفصل عن سياسة مصر . . يعنى أن الدول الكثيرة التي تنتفع بالقناة سيتعين عليها إدراك الحقيقة وهي أن تجارتها الخارجية ستكون في أى وقت خاضعة لقرارات مصر وحدها ، ثم إن الرسوم ستزيد وفقاً لمتطلبات الميزانية المصرية .
- إن الرئيس يتمسك في صلابته بوجهة نظره التي تقول بأنه لا محل لسلطة لها صفة الدولية في القناة ، ومصر قادرة على توجيه مستقبل القناة وضمانه ، ورد اللجنة أن القناة تحتاج إلى خدمات موظفين من ذوى المهارة العالية والخبرة . . وهناك عدد كبير من رعايا الدول الأخرى يحتلون المراكز الرئيسية . . ولا يمكن كفالة استمرارهم ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بين الذين يديرون القناة أى الحكومة المصرية وبين المنتفعين بالقناة .

— إن حجم المرور في القناة قد يتضاعف في السنوات القادمة ، ولكن ذلك يتوقف في النهاية على ثقة مستخدمي القناة في إدارتها .

— إن إقامة هيئة دولية لقناة السويس ليس سيطرة أجنبية إذا قبلته مصر بمطلق حريتها .

— إن صلة الهيئة المقترحة بالأمم المتحدة — يجعلها كالبانك الدولي وكالة متخصصة ، وصلته بالأمم المتحدة لا تؤثر على حريته في إدارة أعماله ، كما أن هذا النظام يدعم الثقة والأمن الدوليين .

مصر وأزمة السويس



الرئيس يودع لجنة منزيس ... ماذا حققت ؟

— وأن اقتراح اللجنة يؤدي إلى تخفيف حدة التوتر الخطير الذي يسود العالم الآن على أساس ترضي عنه الدول المنتفعة بالقناة ويتفق مع كرامة مصر واستقلالها وملكيته وبذا يتم الإسهام في تسوية سلمية للمشكلات الدولية . .

وقد رد الرئيس جمال عبد الناصر على هذه الرسالة ، في ٩ سبتمبر حيث حدد موقف مصر خلال المباحثات التي تمت . . قال الرئيس :

• إن اعتبار الدول الـ ١٨ ممثلة لـ ٩٠ ٪ من المنتفعين بالقناة عملية إحصائية مبالغ فيها .

• ففهوم مصر للمنتفعين أنه « يشمل الدول التي تستخدم القناة لممر الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية حتى إن لم تملك سفناً تعبر القناة . . .

• بالإضافة إلى هذا ، فهذه المشكلة تمس إلى حد كبير مبدأ السيادة وحق الدول في الملكية وكرامة الدول .

• إن نقطة البداية ، التأميم ، وحق مصر به ثابت لا يقبل الجدل .

• عندما أتمت مصر تلك الشركة ، أعلنت أنها ملزمة باتفاقية ١٨٨٨ التي تضمن حرية المرور في القناة وأنها على استعداد لدفع تعويض عادل كامل لحملة الأسهم ، وأعلنت مصر في ١٢ أغسطس استعدادها للاشتراك مع الدول الأطراف في معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ في إعداد مؤتمر تدعى إليه الحكومات الأخرى التي تملك سفناً تعبر القناة ، وذلك بهدف مراجعة الاتفاقية والتشاور بشأن عقد اتفاقية بين هذه الدول تؤكد وتضمن حرية المرور في قناة السويس .

• بالتوازن مع ماتقدم ، لم يحدث في أي زمان أو مكان أن أخلت مصر بأى من التزاماتها الدوائية بالنسبة لقناة السويس ، واستمرت الملاحة لمدة خمسين يوماً بانتظام وكفاءة برغم الصعوبات التي حاولت خلقها فرنسا والمملكة المتحدة وبعض عناصر الشركة السابقة لقناة السويس .

• إن الحقائق تشهد على أن الأزمة وما سمي « بالموقف الخطير » إنما هي مواقف اصطفتها تلك الجهات :

١ — تصريحات تتضمن التهديد بالقوة .

٢ — تعبئة قوات فرنسا والمملكة المتحدة وتحركاتها .

٣ — تحريض فرنسا والمملكة المتحدة وبعض المسئولين من الشركة السابقة للموظفين والمرشدين العاملين بقناة السويس لترك عملهم فجأة .

٤ — الإجراءات الاقتصادية العدائية التي اتخذت ضد مصر .

• ومع ذلك نسمع وبصفة مكررة الإشارة إلى حل سلمى وجعل الملاحة حرة . فهل هناك حاجة إلى توضيح التناقض بين الحقيقة الواقعة والأغراض المزعومة ؟

• إن ما تقدم خرق صارخ وامتهان واضح لميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً .

• وعلى عكس ذلك ، أعلنت مصر استعدادها التام للتفاوض على حل سلمى يتفق وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وما زال هذا هو نية مصر وسياستها .

• لقد درسنا بعناية كل المقترحات الخاصة بهذه المشكلة والمقدمة داخل وخارج نطاق مؤتمر لندن بما في ذلك مقترحات الدول الثماني عشرة التي تمثلها هذه اللجنة ، ونتفق مع الدول الـ ١٨ في قولها إن الحل يجب :

(أ) أن يحترم حقوق السيادة المصرية .

(ب) أن يضمن حرية المرور في القناة طبقاً لاتفاقية ١٨٨٨ .

(ج) أن يحترم حق مصر في الملكية .

(د) أن يضمن إدارة القناة وصيانتها وتحسينها بكفاءة وبشكل يمكن الوثوق به .

• ولكن الوسائل التي تقترحها اللجنة للوصول إلى هذه الأهداف تناقض نفسها :

— فالنظام المحدد المقترح يعنى في الواقع توليها إدارة القناة ، وهذا ما أشاعته الحكومات المشرفة على المؤتمر قبل انعقاده مباشرة . . . ولا مناص من أن يعتبر الشعب المصري هذا النظام المقترح كنظام عدائي لما فيه من اعتداء على حقوقه وسيادته وهذا كفيل بالقضاء على أي تعاون حقيقى .

— هل كانت شركة القناة هي التي تضمن حرية المرور في القناة ..؟
أم الحكومة المصرية ..؟ وهل يضمن ذلك مجلس الإدارة المقترح تشكيله ..؟
أو ليس من المتوقع أن يكون ذلك المجلس مصدراً لسوء التفاهم بدلا من أن يكون
مصدراً للراحة والتعاون ؟

• نحن نضع في الاعتبار الأهمية القصوى للتعاون الدولي الحق وهو غير سيطرة
أية دولة سواء كانت سيطرة منفردة كالتى تخلصنا منها أو سيطرة جماعية كالنظام
المقترح .

• أية محاولة لفرض مثل هذا النظام ستكون إشارة البدء لصراع ضخم يدفع بقناة
السويس إلى غمار المعركة السياسية بدلا من عزها عن السياسة ، وهى رغبة
اللجنة ، فالتعاون مع مصر أساسى لنجاح النظام المقترح ، ولكن شعب مصر
سيرفض التعاون مع هيئة معادية له متعارضة مع سيادته وحقوقه وكرامته .

• من الغرابة بمكان أن الذين يطلبون عزل القناة عن السياسة قاموا بأفعال تتعارض
تماماً مع هذا الهدف . . . فها هى عملية تدويل القناة . . . وما هو عقد مؤتمر
في لندن ومعظم أعضائه تمت دعوتهم بعد اختيار دقيق . . . وما هو إيفاد لجنة
خماسية . . . وما هى التهديدات . . . وما هى عملية نقل القوات العسكرية . . . وما هى
الضغوط الاقتصادية . . . ماذا تكون كل هذه الأشياء إن لم تكن سياسة . ؟

• إن القول بأن وفود الدول في مجلس الإدارة المقترح سيكونون في حل من
اتباع التعليمات السياسية لأنهم مواطنون لدولهم خاضعون لحكوماتهم ومن المستبعد
عدم تأثرهم بمثل هذه الصلة . . . وأمثلة البنك الدولي أو محكمة العدل الدولية غير
مقنعة .

• إن أفضل وسيلة لضمان العزل الحقيقى لقناة السويس عن السياسة هو التزام
دولى وإما عن طريق إعادة تأكيد اتفاقية ١٨٨٨ أو تجديدها ، وكلاهما
حل مقبول لمصر .

• إن الادعاء أن مصر تهدف إلى إيجاد تفرقة في المعاملة ضد المملكة المتحدة ،
بعيد عن الحقيقة فإذا يمكن أن تكون المنفعة التى تعود على الحكومة المصرية من
جاء مثل هذه السياسة .

• إن موضوع الثقة له جانبان ، فعلى الرغم من أهمية الحصول على ثقة الدول
الأخرى إلا أن ثقة الشعب المصرى لها نفس الأهمية في هذا المجال . . . ولا يمكن الحصول
عليها إذا اضطرب الشعب المصرى إلى الشك وفقد الإيمان في وجود عدالة دولية وحكم
للقانون في العلاقات الدولية .

• إذا كان الهدف الحقيقى هو كفالة حرية المرور في القناة ، فالجواب
أن المرور في القناة كان وسيكون دائماً حراً والخطر الوحيد الذى يهدد حرية المرور
هو الإجراءات التى تتخذ ضد مصر .

• إن مصر ، ولو بدافع المصلحة الخاصة ، حريصة جداً على حرية المرور في
القناة والحكومة المصرية مستعدة أن تلتزم باتفاقات بشأن تحديد رسوم وعوائد
للمرور تكون عادلة .

• ... كما أنها أعلنت عزمها على تنفيذ برنامج التطوير الذى أعدته الشركة السابقة
وغيره من البرامج الأوسع نطاقاً والأبعد مدى . . .

• هيئة القناة ، هيئة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة ومخولة كل السلطات اللازمة
ولا تخضع للنظم والقوانين الحكومية . وستحدد نسبة مئوية من دخل القناة لتطويرها . .
والحكومة المصرية مستعدة على الدوام للاستفادة من خبرة من هم على قدر عال من
الخبرة والكفاءة في أى جزء من العالم .

• إن الهدف من اقتراح تكوين هيئة دولية لقناة السويس هو انتزاعها
من أيدي المصريين إلى آخرين . . . ومن الصعب أن نتخيل شيئاً أكثر استفزازاً
للمصريين من هذا العمل . . .

وبهذا حددت مصر موقفها من اقتراحات الدول الثماني عشرة :

فمن الناحية الشكلية :

- ليست الدول الـ ١٨ هى التى ينطبق عليها تعبير « المتنفعين بالقناة » .
- إن هناك اقتراحات أخرى قدمت في مؤتمر لندن ، وقد درستها مصر جميعاً

بما في ذلك اقتراح الدول الـ ١٨ . وبذلك أكدت مصر أن هذا الاقتراح لا يمثل أية نتيجة لهذا المؤتمر .

• ومع ذلك عقد الرئيس عدة «اجتماعات» مع اللجنة لبحث اقتراحها .

ومن الناحية الموضوعية :

• إن مصر حددت موقفها باحترام اتفاقية ١٨٨٨ التي تضمن حرية المرور ، ولم يحدث أن أخلت مصر بأى من التزاماتها الدولية تجاه القناة .

• إن الموقف الخطير الذى نشأ كان نتيجة طبيعية لتصرفات وإجراءات فرنسا والمملكة المتحدة وبعض عناصر الشركة المؤتممة ، وليس نتيجة التأميم .

• إن الدول تطالب بحل سلمى وملاحة حرة وتتخذ من الإجراءات ما يتناقض مع ذلك .

• فى الوقت الذى تحترم فيه مصر ميثاق الأمم المتحدة والتفاوض بما يتمشى مع أهدافه ومبادئه تخرق فرنسا والمملكة المتحدة نصوصه وروحه .

• إن مصر لا ترفض حقيقة التعاون الدولى ، ولكن هذا التعاون الدولى لا يعنى السيطرة الدولية سواء منفردة أو جماعية .

• ومصر ترى فى النظام المقترح سيطرة دولية واعتداء على حقوقها وسيادتها .

• وكيف يمكن إذن أن يعيش ويعمل هذا النظام المقترح إذا لم يتعاون مع مصر ، فهذا التعاون أساسى ولكن شعب مصر سيرفضه وستكون النتيجة إقحام القناة فى غمار معركة سياسية بدلا من عزلها عن السياسة كما تطلب الدول الـ ١٨ .

• إن مصر هى التى تضمن حرية المرور . . . لم تكن الشركة ولن تكون الهيئة الدولية الجديدة هى الضامنة لهذا الحق .

• هذه الخطوط الأساسية حددت موقف مصر فى رفض المقترحات السابقة ولقد كانت النغمة الرئيسية وراء هذه المقترحات ، هى الادعاء بأن مفهوم العلاقات الدولية الحديثة يقضى بأن السيادة لا تعنى الحرية فى المساس بحقوق دولية ، أو أن التعاون الدولى فى المجال الاقتصادى لا يتضمن استعماراً وأنه يجب ألا تخضع الحلول

الدولية لاعتبارات الكرامة فى هذا العصر .

والواقع أننا إذا أردنا أن نطبق هذه المبادئ على قضية السويس ، فإن النتيجة ستكون مخيبة لأمل كثير من الكتاب الذين هاجموا موقف مصر ، دون سند من قانون أو مفاهيم دولية . .

فصر لم تقم بأى عمل فيه مساس بحقوق دولية . . وهى لم تعتد - استناداً إلى سيادتها - على حقوق دول أخرى . . إذا كانت فرنسا والمملكة المتحدة اعترفتا بالتأميم كحق من حقوق السيادة ، ولم تناقشا فيه . . فأين إذن العدوان على الحقوق الدولية ؟ هل هو حق المرور ؟ هل هى الرسوم ؟ هل هو تعويض حملة الأسهم الأجانب ؟ فى كل هذه المسائل الثلاث احترمت مصر نصاً وروحاً اتفاقية ١٨٨٨ وأعلنت أنها على استعداد لعقد مؤتمر لتأكيد الاتفاقية أو تجديدها . . . وليست هناك حقوق دولية مرتبة للدول الأخرى المنتفعة بالقناة تجاه مصر سوى هذه الحقوق .

ثم ما هى قضية التعاون الدولى فى المجال الاقتصادى ؟ لم تكن مصر ضد هذا التعاون بل أسهمت فيه قدر استطاعتها وإمكاناتها ، فهى عضو فى البنك الدولى وهى تؤيد كل نشاط للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى هذا الميدان ، ولكن القضية التى يضللنا فيها كتاب الغرب عند دفاعهم عن وجهة نظر بلادهم ، هى اعتبار الإدارة الدولية للقناة صورة من هذا التعاون الدولى .

يعترفون بداية أن القناة مصرية ولا يعترفون بحق المالك فى إدارة ممتلكاته . ينادون بالضمانات فى اتفاقية ١٨٨٨ التى انتهكتها مصر ، فإذا ما أعلنت مصر احترامها لهذا الضمانات ونفذت كلمتها ، تناسوا الاتفاقية وتناسوا تعهدات مصر وتكلموا عن الثقة ؟

وإذا قالت مصر إنها لم تفعل ما يستوجب عدم الثقة بها بل إن تصرفات فرنسا والمملكة المتحدة هى التى تستوجب عدم الثقة فيهما ؟ أصروا على وجهة نظرهم دون مبرر أو سند معقول ؟ ويتكلمون بعد ذلك عن الكرامة وأن الحلول الدولية لا يجب أن تخضع لهذه الاعتبارات . . ماذا نفهم من ذلك ؟ !

عدة حقائق صارخة فى عدوانها على مفاهيم العلاقات الدولية الحديثة وفى

امتهانها لميثاق الأمم المتحدة ؟

أولاً : إن كتاب الغرب يعترفون بمفاهيم ومبادئ للعلاقات الدولية في إطار واحد فقط . . هو الذي يسمح لدولهم بالاحتفاظ بمراكز القوة في العالم على حساب الدول الأخرى . . وأسهل فريسة أمام قوى الغرب ، هي الدول الصغرى التي حصلت على استقلالها بعد كفاح وعنف ، واضطرت الاستعمار للانحسار تحت ضغط حركات التحرر بعد الحرب العالمية الثانية . . هنا لا يجب على هذه الدول الحديث عن الكرامة . . ويجب أن تسمح بما يدوس على كرامتها من أجل مركز وقوة دول أخرى ! !

ثانياً : إن الكرامة لا يمكن أن تفرق عن السيادة ! الدول إذا مست سيادتها تعتبر ذلك مساساً بكرامتها وتدافع عن السيادة - والكرامة . . ولكن كتاب الغرب يريدون لشعوب قاست مرارة الاستعمار أن تقبل المساس بكرامتها طالما أن ذلك في نظرهم لا يمس السيادة ! !

ثالثاً : إن الهدف وراء مثل هذه النظريات واضح ، وهو هدف سياسي قبل كل شيء ، وهو هدف ضد مصر وضد نظامها وسياساتها ورئيسها . . ولقد كانت ظروف الصراع وحتمياته تؤكد إلى أى مدى تهدف قوى الغرب إلى القضاء على الثورة المصرية !

إننى لا أتهم كل كتاب الغرب في هذه القضية الخطيرة التي تمس حقوق الدول الصغيرة النامية ، ولكننى أرى الغالبية العظمى منهم وقد ارتمت بفكرها وفقهها في أحضان الإمبريالية ، وجعلت من هذا الفكر سلاحاً تدعم به قوى العدوان ضد الشعوب الصغيرة .

لقد كانت رسالة الرئيس واضحة في تحديد مفهومنا في التعاون الدولي . . نحن لا نبغى العزلة السياسية أو الاقتصادية . . نحن نؤمن بالأهمية القصوى للتعاون الدولي . . ولكننا « التعاون الدولي الحق » وليس التعاون الذي يخفى وراءه السيطرة الفردية كما كان الحال بالنسبة لشركة القناة المؤممة أو السيطرة الجماعية كالنظام المقترح لإنشاء هيئة دولية لإدارة القناة. هذا هو مفهوم الدول المستقلة النامية للتعاون الدولي ، وقد كان

أجدى للغرب أن يفهمه في ١٩٥٦ ، ثم يقبله كأحد أسس التعاون في المجتمع الدولي الحديث بدلاً من الالتواء والتضليل ومحاولة لإضفاء المشروعية على الصور المتجددة للإمبريالية على حساب الشعوب الصغيرة .

إذا كان أنصار التعاون الدولي في الغرب يرون أن قبول الدولة لأية اتفاقيات لا يمس سيادتها أو كرامتها طالما أنها تحد من حريتها بإرادتها الخاصة ، فإننا بدورنا نتساءل عما إذا كانت الدولة تقبل الاتفاقية بمحض إرادتها أو تحت ضغوط مختلفة وهل الدول تتساوى في قوتها وتأثيرها ؟ . . وهل الدول التي انضمت إلى أحلاف انضمت لها بمحض إرادتها ؟ هل دولة مثل تركيا لها نفس المركز كالدوليات المتحدة في حلف الأطلسي ؟ . ولماذا نذهب بعيداً وفرنسا اليوم - وهي إحدى قوى الغرب انسحبت من قيادة حلف الأطلسي لأنها تحس بعدم المساواة وبالقيود على حريتها وعدم التكافؤ بين « الحلفاء » في مراكز القوة والتأثير . . إن هؤلاء الذين يتكلمون عن التعاون الدولي ، يتكلمون في الواقع عن قبول السيطرة الدولية . وخضوع الدول الصغيرة لإرادة الدول الأقوى منها . . ولكن طالما أن هذا الخضوع تم كما يصورون - بإرادة الدولة - فهو ليس خضوعاً وإنما سيادة وكرامة ! ! وهم لا يناقشون أين توجد هذه الإرادة الحرة للدولة ؟ ويتناسون تماماً المؤثرات الدولية التي تحيط بالدول الصغرى !

فقط إذا تكلمت الدول الصغرى . وإذا عبرت عن إرادتها الحرة ، ودافعت عن سيادتها اعتبرت دولاً غير مؤمنة بالتعاون الدولي . . دولاً لا تعي المفاهيم الحديثة للعلاقات الدولية . . دولاً بموقفها هذا تهدد الأمن الدولي ولا تقبل الحلول السلمية للمشكلات الدولية . . ولقد تمسكنا بمفاهيمنا ، ومفاهيم العالم الثالث للتعاون الدولي والسيادة والكرامة . . ومن هنا كان استمرار الصراع المتجدد طوال فترات أزمة السويس .

مؤتمر لندن الثاني جمعية المنتفعين

كيف ظهرت فكرة المنتفعين :

من الطبيعي خلال هذه الدراسة لتطورات أزمة السويس ، أن نبدأ الآن في التعرض للمواقف التي ظهرت في أعقاب مؤتمر لندن الأول ، وبعد أن انتهت بلجنة الخمسة بالفشل في القاهرة في ٧ سبتمبر ورد الرئيس عليها في ٩ سبتمبر .

ولكن وقائع هذه الأزمة وتطوراتها متداخلة ومتشابكة بصورة تتطلب على الدوام عودة إلى الوراء لمحاولة استجلاء مواقف جديدة ظهرت ولم تنته بعد ، أو تتضح نتائج مواقف سبقها .

ونحن في هذه الحالة أمام مؤتمر لندن الأول وقرارات الدول الـ ١٨ ولجنة الخمسة ومنطق الأمور قد يتطلب من هذه الدول الـ ١٨ الانتظار حتى تظهر نتائج الاتصال مع مصر ، وهل هناك احتمال لتعديل عن موقفها المتشدد أم لا ؟

ولكن واقع الأحداث لم يكن يتفق أو يسير مع منطقها . . .

ففي الوقت الذي انتهى فيه المؤتمر ، واللجنة الخماسية في لندن تنتظر تحديد الميعاد ، ورئيسها يشاهد الأفلام التسجيلية للسيد الرئيس لدراسة شخصيته والاستعداد لمقابلته ، نرى أن بريطانيا وفرنسا تستمران في سياسة لا صلة لها بالمؤتمر أو اقتراح الـ ١٨ أو اللجنة الخماسية .

فقبل أن يسافر دالاس من لندن ، عرضت عليه بريطانيا وفرنسا نيتهما في الالتجاء إلى الأمم المتحدة بعد أن تنتهي أعمال المؤتمر ، ولكن دالاس عارضهما في هذا الاتجاه . وأثار دالاس مع لويد وبينو الصورة التي يتم بها عرض هذا الموضوع على مجلس الأمن ، هل هو موقف situation أو نزاع dispute لأنه في الحالة الأولى من الممكن أن يقتصر الأمر على إحاطة المجلس علماً بهذا

الموقف ولا يتخذ قراراً في الموضوع ، أما في الحالة الثانية ، ففي رأى دالاس أن الغرب سيكون أقلية واشترط دالاس لتأييد اتجاه بريطانيا وفرنسا في الالتجاء إلى مجلس الأمن أن يكون ذلك على أساس أن خطوة الدول الثلاث محاولة أمينة للوصول إلى حل وليست رغبة لتغطية العمليات العسكرية .

ولم تنته هذه المحادثات إلى نتيجة ، وفي ٣٠ أغسطس بعث إيدن إلى دالاس بمشروع قرار أمام مجلس الأمن يشير إلى أن قرار التأميم تعسفي ومن جانب واحد وأنه يمس الوضع الحاضر ويتعارض مع اتفاقية ١٨٨٨ وقرار مجلس الأمن في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ (بشأن مرور السفن الإسرائيلية) ويدعو مصر للتفاوض على أساس هذه المبادئ .

وقد تنبه دالاس إلى أن مصر لن تقبل التفاوض على أساس قرار مجلس الأمن في ١٩٥١/٩/١ وأن عملية الالتجاء إلى الأمم المتحدة ، هدفها الوصول إلى تبرير استخدام القوة . وأنه لذلك - وحتى يمنع استخدام القوة - لا بد له من معارضة هذا الإجراء باعتبار أن الولايات المتحدة لا يجب أن تلتزم بالضرورة بهذا الموقف البريطاني الفرنسي .

وفي ٣ سبتمبر بعث أيزنهاور برسالة إلى إيدن ذكر فيها أنه يرى الفصل بين موضوع القناة وموقف الغرب تجاه « الدكتاتور المصري » ، وأن الرأى العام الأمريكي ضد استخدام القوة وأن مشكلة ناصر تحل على الأمد الطويل ، وفي ٨ سبتمبر رد إيدن على رسالة أيزنهاور وفيها يقارن بين ما قام به هتلر وما يقوم به ناصر ، وأن هدف الأخير طرد النفوذ الغربي من العالم العربي ووضع الغرب تحت رحمته وأن خلاف الولايات المتحدة مع بريطانيا حول ناصر ، خلاف حول تقدير كل دولة لخطته ونواياه .

وبين ٣ ، ٨ سبتمبر ، عقد حلف الأطلسي اجتماعه في ٥ سبتمبر بباريس وعرضت فيه بريطانيا وفرنسا الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

ثم بعث أيزنهاور برده على إيدن يعترض فيه على المقارنة بين هتلر وعبد الناصر ويشير إلى أن استخدام القوة سيدفع بالعرب إلى التطرف وتأييد ناصر ، ولكن

أيزنهاور كتب في رسالته أنه مع ذلك « قد تكون القوة مفيدة في نهاية الأمر » .

وفي تلك الأثناء ، ومنذ سافر دالاس من لندن كان تفكيره يدور حول منع استخدام القوة في تلك المرحلة إذا ما ظهر تصميم الرئيس عبد الناصر على موقفه وفشلت بعثة منزيس ، فالمعلومات المتوافرة لديه تفيد استمرار الاستعدادات العسكرية في بريطانيا وفرنسا ، وإيدن بعث قبل المؤتمر برسالة إلى أيزنهاور يطلب فيها منه عدم الوقوف في وجه بريطانيا إذا ما فشل المؤتمر .

وعندما تلقى دالاس أول برقية من السفير لوى هندرسون في ٤ سبتمبر وتفيد احتمال فشل لجنة منزيس ، كان قد قرر الخطوة التالية .

استدعى دالاس السفير البريطاني وأبلغه أن موقف بريطانيا وفرنسا ضعيف من الوجهة القانونية ، وأنه يفرض عدم المساس بسيادة مصر عند مطالبتها بتوقيع اتفاقية جديدة ، إلا أنهما يهددان باستخدام القوة ، وأنه ليس هناك ما يبرر هذا الإجراء من جانبيهما .

واقترح دالاس أن يقوم ناد للمتفعين يستأجر المرشدين وينظم الملاحه ويديروا بأنفسهم القناة . وذكر دالاس للسفير البريطاني تأييداً لاقتراحه :

- إن ناصر قد يغير موقفه إذا علم أن رفضه للمشروع الجديد يعنى الحرب .
- وأنه قد يضطر إلى القبول إذا ما حرم من الأرباح ، وهذا في حد ذاته أقوى من التهديد أو استخدام القوة .

ثم قام وزير الخارجية الأمريكية باستدعاء السفير الفرنسي وعرض الاقتراح عليه .

وعندما رد أيزنهاور على إيدن في ٨ سبتمبر ، شرح أهداف الجمعية أو النادي المقترح وذكر الرئيس الأمريكي « أنه إذا لجأ ناصر إلى العنف فقد يجد نفسه في متاعب وقد لا توجد معها وسيلة إلا استخدام القوة » .

وفي ١٠ سبتمبر وصل إلى لندن جى موليه وكريستان بينو لإجراء مباحثات مع إيدن ولويد حول المشروع الأمريكي المقترح ، وكانت وجهة نظر بينو أن قبول الفكرة الأمريكية أو التباحث شأنها مضیعة للوقت وأن هدف دالاس هو

منع استخدام القوة ضد مصر . على أن إيدن — كما يروى في مذكراته — تمكن من إقناع حلفائه بالفكرة على أساس أن هذا الاقتراح سيحقق حجب رسوم السفن الأمريكية عن مصر كما أن مصر سترفض الاقتراح الجديد وهو أسوأ من اقتراح الدول الـ ١٨ ، وهو ما يسمح بحرية العمل ضدها بمساندة الولايات المتحدة .

وانتهت هذه المباحثات في ١١ سبتمبر بقبول الاقتراح الأمريكي والدعوة إلى مؤتمر جديد لبحث نظم وعمل هذا النادي للمتفعين .

على أنه في نفس اليوم ، ١١ سبتمبر ، أعلن أيزنهاور في مؤتمر صحفي ردّاً على سؤال خاص بمساندة الولايات المتحدة لكل من بريطانيا وفرنسا إذا التجأتا إلى استخدام القوة :

« أنا لا أعرف بالضبط ماذا تقصد بمساندتهما . هذا البلد لن يحارب إطلاقاً مدة رئاستي إلا إذا دعى الكونجرس إلى الانعقاد وأعلن مثل هذه الحرب . . »

ويعلق إيدن على هذا التصريح بأنه سبب صدمة كبرى لبريطانيا وفرنسا ، وأدى إلى صدام عنيف بين الحكومة والمعارضة عندما نوقشت سياسة الحكومة البريطانية في ١٢ سبتمبر .

وأعلن إيدن في تلك الجلسة عن مشروع جمعية المتفعين وأضاف « أن تدخل الحكومة المصرية في عمليات الجمعية أو رفضها الحد الأدنى من التعاون يعتبر خرقاً جديداً لاتفاقية ١٨٨٨ ، وأنه في هذه الحالة ستكون حكومة صاحبة الجلالة وغيرها من الحكومات المعنية حرة في اتخاذ إجراءات أخرى تراها ضرورة سواء عن طريق الأمم المتحدة أو بطرق أخرى ، لتأكيد حقوقها » .

وفي باريس أدلى جى موليه بتصريح مماثل أمام الجمعية الوطنية .

أما في واشنطن ، فقد أعلن دالاس في ١٣ سبتمبر ردّاً على سؤال « أننا لا ننوى المرور بالقوة في القناة . قد يكون لدينا الحق في ذلك ولكن الولايات المتحدة لا تنوى استخدام هذا الحق . . والحل البديل هو تحويل السفن إلى رأس الرجاء الصالح » .

وعندما سئل دالاس عن وجود خلاف بين الحكومتين البريطانية والأمريكية

رد بقوله «إن على كل دولة أن تقرر لسفنها الإجراء الذى تدافع به عن مصالحها ... ولكننى لا أعتقد أن هناك تعهداً أو اتجاهاً للمرور بالقوة فى القناة» .

وقد أدت هذه التصريحات من جانب دالاس ، إلى ثورة فى مجلس العموم واضطر إيدن إلى أن يعد المجلس بإحالة الموضوع إلى مجلس الأمن .

مؤتمر تدعو إليه مصر :

وفى وسط هذا الجو السياسى المتضارب ، وجهت مصر مذكرة إلى ٤٥ دولة تدعوها إلى مؤتمر لإعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وعقد اتفاق بين مصر وتلك الحكومات جميعاً يؤكد ويضمن :

١ - حرية الملاحة فى القناة .

٢ - الاتفاق على رسوم عادلة .

٣ - تخصيص نسبة من الرسوم لتطوير القناة .

٤ - تعويض حملة الأسهم فى شركة القناة المؤممة .

لقد كانت هذه الخطوة تأكيداً لما سبق أن أعلنته الحكومة المصرية فى بيانها فى ١٢ أغسطس الذى رفضت فيه الدعوة إلى مؤتمر لندن الأول وأشارت فيه إلى استعدادها لعقد هذا المؤتمر .

إن الدعوة إلى هذا المؤتمر أكدت أن مصر لم تكن متعنتة عندما رفضت الدعوة إلى مؤتمر لندن الأول بحكم وضوح التأمر فى الدعوة إليه دون استشارة الدولة صاحبة الشأن وهى مصر ، ثم فى انتفاء صفته كمؤتمر دولى مختص بإصدار قرارات وتحديد ٢٢ دولة فقط من بين ٤٥ دولة استخدمت القناة سنة ١٩٥٥ حتى تتوافر للغرب الأغلبية والسيطرة على هذا المؤتمر .

ومصر بهذه الدعوة ردت على مؤتمر لندن واقترح الدول الثمانية عشر ولجنة منزيس وكل ماتضمنته هذه الحلقات من محاولات الضغط عليها بموقف مضاد يحمل أكثر من معنى :

• فهو تأكيد لاستعداد مصر للتفاهم والتباحث مع الدول المستخدمة للقناة

فى موضوع حرية الملاحة ، وهذه الدول فى نظر مصر ٤٥ دولة وليست ٢٢ فقط .

• هذا المؤتمر يبحث ضمانات المرور التى أوردتها اتفاقية ١٨٨٨ ، إما أن يؤكد لها أو يعيد النظر فيها .

• هذه الدول تبحث أمر الرسوم مع مصر ، وحتى ذلك الحين فمصر ملتزمة بعدم زيادة الرسوم التى كانت الشركة تفرضها .

• ومصر لا تمنع بل اتخذت المبادأة فعلاً فى تخصيص حصة من الرسوم لتطوير القناة بعد إهمال الشركة الواضح لهذا المرفق .

• والتعويض على أسس عادلة لحملة الأسهم وفق القواعد القانونية الدولية المسلم بها والمتبعة فى دول غربية سبقت مصر فى تأميم شركات وطنية يساهم فيها أجانبا .

لقد قال الرئيس فى خطاب له فى ١٢ أغسطس : « إن القناة مهمة لدول آسيا وأوروبا وطمنا نحن . نحن لا نضر أية دولة من دول العالم . . بل نساهم فى رفاهية وتنشيط تجارتها . ماذا يمكن للغرب أن يطلب أكثر من ذلك إذا كان حقاً يرغب فى تسوية سلمية للنزاع ؟ إذا كانت التى تشغل بال الغرب هى قناة السويس فالمبادئ التى تقبل مصر للتفاوض على أساسها وتدعو مؤتمراً عالمياً لبحثها ، لم يكن فيها ما يغير من أوضاع الملاحة أو حق المرور أو الرسوم المتبقية من جانب شركة القناة ، بل هى تأكيد لها . . إذن لا خلاف حول هذه المسائل . .

والضمانات الواردة فى اتفاقية ١٨٨٨ محل احترام ، وأكدت مصر أكثر من مرة والتزمت بها فى بيان سجلته فى الأمم المتحدة . . لماذا لا يقبل الغرب هذه الضمانات الواردة فى اتفاقية دولية كما كان الحال قبل ٢٦ يوليو ؟

لقد رفضت دول الغرب الدعوة إلى هذا المؤتمر باستثناء اليونان وإسبانيا وصممت على موقفها من تدويل قناة السويس ووضع نظام يسعى إلى فرض نظام لا يتفق مع سيادة مصر ويعمل على وضعها فى مركز أقل من مركزها لأنه كما علق شيلوف على اقتراح الدول الـ ١٨ بعد مؤتمر لندن . السيادة تصبح خرافة إذا جردت دولة - أعلنت رسمياً أنها دولة ذات سيادة - من حقها فى إدارة ممتلكاتها أو ثرواتها . . إنه

مشروع مستعمرين لا يتمشى مع روح العصر الحديث ولا مع المبادئ والأهداف العليا للميثاق .

لأن القضية هي القناة بعيدة عن السياسة كما ادعى الغرب ، فهذه هي المبادئ!!!
ولكن القضية كانت ضرب مصر والإطاحة بنظام ثورى والقضاء على انطلاقة القومية العربية وكبت أصوات الدول الصغرى ، ولهذا لم يكن من الممكن للغرب قبول أى اقتراح يضيّع عليه الفرصة التى يجدها ليتخلص من مصدر متاعبه وقلقه .

مصر ترفض هيئة المتفعين :

أعلن الرئيس فى خطاب له فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٦ فى كلية الطيران ببليبس . . . أنهم يريدون هيئة جديدة اسمها هيئة مستخدمى قناة السويس الغرض منها أن تستولى على الرسوم وتمنع مصر من أن تباشر سيادتها » وقال سيادته إن هناك غرضين وراء هذه العملية :

« الغرض الأول أنهم يغتصبون القناة ويحرمون مصر من مباشرة السيادة . . .
والغرض الثانى هو منع مصر من أن تحصل على العوائد التى هى بطبيعة الحال تساعدها . . .

هذا الاقتراح انتهاك لاتفاقية ١٨٨٨ . . . ولا يمكن أن يكون هناك جهازان لإدارة القناة وتنظيمها . . . وهل من المعقول أن تؤلف جمعية لهيئة ميناء لندن لتحصيل رسوم من هناك . . . إذن فى وسع أى مجموعة من الدول أن تتخذ أى إجراء . . . بهذا تكون نهاية العلاقات الدولية والقوانين الدولية . . . »

ثم أبلغت مصر الولايات المتحدة عن طريق سفيرها فى واشنطن بأن هذا الاقتراح لا يمكن لمصر أن تقبله بأى حال من الأحوال . . .

سحب المرشدين :

وفى ١٥ سبتمبر أصدرت شركة القناة المؤممة تعليمات إلى المرشدين الأجانب بترك العمل فى القناة وواجهت مصر المؤامرة التى كانت الشركة ترتب لها منذ أعلن

التأميم بالاتفاق مع الحكومتين البريطانية والفرنسية .

ولقد كان يعمل بالشركة ٢٠٤ مرشدين منهم ٦١ بريطانياً، و ٥٣ فرنسيًا، ١٤ هولنديًا، ١٢ يونانيًا، ١١ نرويجيًا، ٣ دانماركيين، ٢ إيطاليان، ٢ أمريكيان، ٢ بلجيكيان، ٢ سويديان وواحد لكل من يوجوسلافيا وبولندا و ٤٠ مصريًا وفى الفترة من ٢٦ يوليو حتى ١٥ سبتمبر بلغ عدد المرشدين المصريين ٧٠ مرشدًا بالإضافة إلى المرشدين اليونانيين واليوجسلاف - وجنسيات أخرى تم تدريبهم فى أسرع وقت لمجابهة المؤامرة الجديدة .

ولقد تكاملت حلقات المؤامرة ضد مصر بأن وصل إلى القناة فى نفس اليوم الذى سحبت فيه الشركة مرشديها عدد كبير من السفن بصورة لم تشهدها القناة من قبل . .

وفشلت المؤامرة ونجح المرشدون المصريون فى عملية شهد لهم فيها العالم أجمع ، تمرير أكثر من ٥٠ سفينة فى قناة السويس ليلة ١٥ سبتمبر .

وبهذا حطمت مصر مرة أخرى مؤامرة جديدة وقدمت للعالم دليلاً جديداً على قدرتها على إدارة القناة فى أحلك الظروف وإن خبرة المصريين كافية لإدارة هذا المرفق الكبير .

وسنرى كيف كان لهذا النجاح أثره فى فشل جمعية المتفعين وتحول موقف كثير من الدول عن تأييد هذا الاقتراح .

شكاوى إلى الأمم المتحدة :

فى ١٦ سبتمبر قدمت بريطانيا وفرنسا شكاوى إلى الأمم المتحدة نتيجة « الموقف الذى نشأ عن الإجراء الانفرادى للحكومة المصرية فى إنهاء نظام الإدارة الدولية لقناة السويس والذى أكدته وكمثته اتفاقية ١٨٨٨ » ، وفى ١٧ سبتمبر ردت مصر بشكاوى إلى الأمم المتحدة « من الأعمال التى تتخذ ضد مصر من بعض القوى وعلى الأخص المملكة المتحدة وفرنسا التى تشكل تهديداً لاسلم والأمن الدوليين وتعتبر خرقاً خطراً لميثاق الأمم المتحدة » .

موقف الدول الثماني عشرة من المشروع .

وعلى صعيد عريض من الاحتمالات الدبلوماسية ، تبين لمصر :

● أن الدول الإسكندنافية ترى إحالة الموضوع إلى الأمم المتحدة ولا ترى نفعاً من جمعية المنتفعين المقترحة ، وأصدرت بياناً في ١٦ سبتمبر تؤكد فيه هذا المعنى .

● إيطاليا ترى عدم مشروعية الجمعية المقترحة على ضوء اتفاقية ١٨٨٨ .

● إسبانيا تعارض المشروع وتؤيد دعوة مصر إلى مؤتمر جديد واسع النطاق .

● هولندا تحفظ بوضوح تجاه المشروع .

● اليابان غير متحمسة للمشروع المقترح .

● باكستان تعارض المشروع ، وتبلغ الولايات المتحدة صراحة معارضتها له وأنه يتضمن مساساً بسيادة مصر .

● إيران تعارض بدورها المشروع المقترح .

● أثيوبيا تؤكد معارضتها أيضاً للمشروع .

وفي ١٦ سبتمبر شرح الرئيس لمراسل Press trust of India أن مصر لا تقبل الهيئة المقترحة وأن القناة يديرها المصريون بكفاءة ومحاولة المرور بالقوة عدوان على مصر وسيقابل بالمثل .

ووسط كل هذه الأحداث المتعاقبة ، كانت المعلومات ترد تباعاً إلى القاهرة عن استمرار الاستعدادات العسكرية لبريطانيا وفرنسا .

سياسة القوة وحساب التوازن :

ولو أردنا بعد استعراض هذه الحلقات المتتابعة أن نستجلى الصورة السياسية ونحدد مواقف بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من جهة ثم موقف الدول الأخرى وأخيراً موقف مصر ، لظهر لنا أن هذه الصورة تغيرت عما كانت عليه من قبل مؤتمر لندن الأول وخلالها ، وأن تحولاً آخر قد طرأ على ميزان القوى بين مصر وبريطانيا وفرنسا لمصلحتها .

١ - لم تعد قناة السويس قضية مصر وحدها :

لقد دخلت أزمة السويس منذ بدأت في نحر سياسة القوة بين بريطانيا وفرنسا من جهة ومصر من جهة أخرى ، ومقتضى هذه السياسة أن كلا من طرفي النزاع يعمل على إضعاف الطرف الآخر سواء عن طريق كسب التأييد أو استعداد القوى ضد الطرف الآخر . ومنذ البداية ظهرت لمصر قوى متعددة تقف بجانبها ، كان أهمها دون شك الاتحاد السوفيتي والصين والهند ويوجوسلافيا والجمهورية العربية ، ووصل هذا التأييد إلى حد اعتبار غالبية هذه الدول ، أن القضية لا تخص مصر وحدها ، وإنما تخص العرب ضد الإمبريالية ، كما تخص الحياد الإيجابي ، وسيادة الدولة وكرامتها ، وأسس التعاون الدولي بين القوى الكبرى والصغرى ، والقومية العربية ووحدة المصير العربي .

وبهذا تحولت القضية منذ البداية إلى قضية مبادئ ونظم وعلاقات دولية في مفهوم حديث ، وعلى صراع حول هذه المبادئ وهل تقبل الدولة المؤيدة له ، الهزيمة والخضوع أمام قوى الاستعمار والإمبريالية أم يحتدم الصراع وتشتد ضراوته حتى يكتب لهذه المبادئ النصر في هذه المعركة .

ظهرت آثار هذا التأييد في الأسبوع الأول الذي تلى التأميم ، وبدأ يتبلور بصورة إيجابية قبل مؤتمر لندن الأول ، وبانتهاء هذا المؤتمر بالفشل ، شعرت مصر والقوى المساندة لها أنها كسبت أكثر من جولة في معركة المصير الدائرة .

٢ - فشل مؤامرة المرشدين :

وعندما انزى مؤتمر لندن الأول ، كانت عجلة التآمر تدور بسرعة لمجاورة التصميم والعناد المصري ، وكانت أولى خطوات التآمر في تلك المرحلة عملية سحب المرشدين الأجانب . وقد تنبته مصر إلى التآمر والاتفاق الذي تم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لسحب المرشدين في ١٥ سبتمبر على أساس ما سياتر على ذلك من وقف أو تعطيل الملاحة في القناة ، الأمر الذي يمهّد لمؤتمر لندن الثاني بأن يدفع إلى النجاح بمشروع جمعية المنتفعين ، فإذا ما استمرت مصر في رفضه

والملاحمة متعطلة في القناة ، كان هذا مبرراً كافياً لا استخدام ما عناه إيدن من وسائل وإجراءات أخرى في ١٢ سبتمبر .

ولم تنجح المؤامرة . . فصر كانت قد ضاعفت عدد المرشدين المصريين ووقعت عقوداً مع عدد من اليونانيين بالإضافة إلى هؤلاء الذين رفضوا قبول أوامر الشركة واتخذت إجراءات خاصة منذ التأميم بجعل التدريب على الإرشاد ستة أسابيع بدلاً من ستة أشهر ، وفي يوم ١٥ سبتمبر كان الاستعداد متكاملًا لمواجهة المؤامرة ، ونجحت مصر وفشلت الخطة البريطانية .

دلالة هذا النجاح تعدت في واقع الأمر فشل المخطط البريطاني - الفرنسي إلى ازدياد في انقسام دول الغرب وازدياد عدد الدول المؤيدة لمصر واقتناع العالم أن مصر قادرة على إدارة القناة في أحلك وأصعب الظروف ، وبدأ التساؤل في جدية عن معنى هيئة المنتفعين ؟ وما الذي يمكنها أن تقوم به ؟ وما الغرض منها إذا كانت الإدارة المصرية قادرة على الإدارة الكفء وأثبتت هذه القدرة في مثل هذه الظروف الصعبة ؟

٣ - ثم تبلور الخلاف مع الولايات المتحدة :

والموقف الآخر الذي أثر في موقف بريطانيا وفرنسا ، كان الخلاف مع الولايات المتحدة والذي بدأ يتبلور بصورة أكثر وضوحاً ، فلقد تبين دالاس أن حلفاءه مصممون على استخدام القوة ، وعندما عرض مشروعه بإنشاء هيئة المنتفعين لم يجد استجابة وشعر بأن الولايات المتحدة تقف في جانب وحلفاءه في جانب آخر .

وهنا بدأ ضغط أمريكي سافر على كلتا الحكومتين لقبول مشروعه . في أية صورة وبأي أسلوب تم هذا الضغط ؟

لقد كان مشروع هيئة المنتفعين كما قدمه دالاس يفترض معارضة مصر واحتمال تحويل السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، ومثل هذا الموقف إذا نشأ سيحمل ميزانيتي الحكومتين البريطانية والفرنسية أعباء إضافية تعجز عنها كليهما . وقدر المبلغ المطلوب لسد هذا العجز بحوالي ٥٠٠ مليون دولار . ووعده دالاس بأن تساند الولايات المتحدة طلب بريطانيا وفرنسا للحصول على المبلغ من بنك

الاستيراد والتصدير على أن الحكومتين رفضتا هذا الاحتمال ، وقررتا أن تأييد هيئة المنتفعين يفترض المرور بالقوة وأنه لا يمكن تحمل عبء مالي إضافي في الوقت الذي لا يمس مصر أي ضرر وتحمل الخزانة البريطانية والفرنسية رد ديون بالدولار إلى الولايات المتحدة .

وعندما حددت الحكومتان موقفهما على هذه الصورة ، صرح دالاس بأن الولايات المتحدة لا تنوى المرور بالقوة في قناة السويس . وكان المعنى واضحاً لحلفائه وهو أن الحل الوحيد في حالة رفض مصر مرور سفن هيئة المنتفعين هو تحويل السفن عن الطريق الآخر ، وأنه لا يمكن استخدام القوة .

ووقعت بريطانيا وفرنسا في مأزق ؛ فهما قد أعلنتا قبول فكرة الهيئة ولكنها بوضعها الذي حدده دالاس لن تكون لها قيمة بالنسبة لقناة السويس ، بل ستؤدي في النهاية إلى كسب للخزينة الأمريكية وشركات البترول الأمريكية في تكساس وفنزويلا .

إننا نستطيع أن نلمس في هذه الفترة التي سبقت مؤتمر لندن الثاني ، هذا الخلاف بين الولايات المتحدة وحليفتيها الأوربيتين وكما سنرى فيما بعد ، كيف أن هذا الموقف حدد الطريق للتآمر والعدوان على مصر بعيداً عن الولايات المتحدة كما كان خط الحد الفاصل بين مرحلتين . . مرحلة دفع التحالف ليفرض على الولايات المتحدة موقفاً تراه غير متفق مع سياستها الخارجية وظروفها الداخلية ومرحلة اليأس من التحالف والتخطيط لتنفيذ وتحقيق أهداف تعتمد على إخراج الولايات المتحدة واستغلال ظروفها إلى أبعد حد .

وكانت بداية الطريق الثاني الالتجاء إلى الأمم المتحدة برغم معارضة الولايات المتحدة لشعور دالاس بأن هذا الطريق يوصل إلى لا شيء في مصلحة بريطانيا وفرنسا ، وأنهما يعلمان ويقدران هذا الموقف سلفاً ، وإنما يبغيان من ورائه الالتجاء إلى القوة .

لو نظرنا بعد ذلك إلى مواقف الدول التي سبق أن ساندت مقترحات دالاس في مؤتمر لندن الأول لوجدنا أن عدداً كبيراً منها حدد موقفه برفض المشروع المقترح لهيئة المنتفعين .

٤ - ومواقف التأييد لمصر :

أما المواقف الأخرى المؤيدة لمصر ، فقد ازدادت باضطراب مع استخدام لغة أقوى في التعبير عن تأييدها لمصر .

فالالاتحاد السوفييتي أعلن في رسالة لبولجانين إلى الحكومات الغربية أن الحكومة السوفييتية تعتبر أى اعتداء على مصر أو منطقة الشرق الأوسط يؤثر على سلامة الاتحاد السوفييتي .

وأعلنت الصين الشعبية أنه إذا وقع اعتداء مسلح على مصر فإنها لن تقف منفردة .

وازدادت حدة مهاجمة نهرو للغرب ، وهاجم مشروع الجمعية المقترحة وانتقل إلى مهاجمة إيدن شخصياً بصورة أزعجت الكومنولث البريطانى . واجتمعت دول كولومبو واتفقت على ضرورة توحيد كلمتها وحركتها السياسية تجاه مشكلة السويس .

وسقطت وزارة محمد على المؤيدة للغرب تحت ضغط الرأى العام الباكستانى وأيدت بورما وكمبوديا وأندونيسيا وأفغانستان ونيبال مصر بلا تحفظات وفى أفريقيا عدلت أثيوبيا من موقفها وبرتت قبولها الدعوة لمؤتمر لندن الثانى بأنها من الدول الـ ١٨ وعضو فى لجنة الخمسة ولكنها تعارض فى مشروع الجمعية المقترحة وفى المجال العربى لم يكن هناك تحفظ من الحكومات العربية من المغرب وتونس وليبيا إلى السودان واليمن والسعودية والعراق والأردن ولبنان ، وجميعها أصدرت بيانات ضد المشروع المقترح :

لقد أيد مصر فى موقفها قبل مؤتمر لندن الثانى هذه الدول :

الاتحاد السوفييتى - تشيكوسلوفاكيا - رومانيا - الحبر - بلغاريا - بولندا - ألمانيا الشرقية - الصين الشعبية - الهند - باكستان - سيلان - بورما - كمبوديا - أندونيسيا - أفغانستان - نيبال - المغرب - تونس - ليبيا - السودان - السعودية - اليمن - العراق - الأردن - سوريا - لبنان - بناما - اليونان - أسبانيا .

من هذا يتبين أن ٢٩ دولة وقفت مع مصر فى وضوح وعارضة مشروع هيئة المنتفعين .

• إذا أضفنا إلى هذه القائمة الدول المعارضة للمشروع والتي قبلت مع ذلك الدعوة إلى مؤتمر لندن الثانى كما سيتضح فيما بعد ، لظهر لنا أنه عندما افتتح هذا المؤتمر أعماله فى ١٩ سبتمبر كان حساب القوة العالمية قد اتجه بمؤثراته وثقله إلى جانب مصر .

المؤتمر :

فى هذا الجو السياسى المناوئ للجمعية المنتفعين ، عقد مؤتمر لندن أولى جلساته يوم ١٩ سبتمبر

وبدأ سلويد لويدي ، الذى انتخب رئيساً للمؤتمر ، لإلقاء خطاب أشار فيه إلى فشل لجنة منزيس وأكد أن اقتراحات الـ ١٨ مازالت قائمة . وأعاد لويدي القول بأن الشركة كانت جزءاً من اتفاقية ١٨٨٨ وأنه من الضرورى تعاون الدول المستخدمة للقناة من أجل المحافظة على مصالحها .

على أنه إزاء نجاح مصر فى إدارة القناة رغم سحب المرشدين ، فقد لجأ لويدي إلى تبرير الجمعية المقترحة بالقول إن الضرر الذى سببه قرار حكومة مصر لا يتصل بالعمليات الفنية فحسب بل يتصل بمستقبل القناة السياسى والفنى .

مواقف معارضة :

ثم تكلم المستر أوندن وزير خارجية السويد فأشار إلى مذكرة الحكومة المصرية فى ١٠ سبتمبر وأنه من المناسب طلب إيضاحات من مصر ، وأضاف أن أفضل حل هو معالجة الأمم المتحدة لهذه القضية دون تأخير .

وتكلم الدكتور أردلان وزير خارجية إيران فدافع عن مقترحات الـ ١٨ وأنها لا تمس سيادة مصر وكرامتها ، وقال إن لجنة الخمسة كان من الممكن ألا تفشل فى مهمتها لو أعطيت لها سلطة مناقشة الاقتراح مع الرئيس ، ثم أضاف أنه من الممكن الوصول إلى حل بالتفاوض مع مصر وإذا فشل ذلك فإنه يرى الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

وتكلم السنيور ارتاخو وزير خارجية إسبانيا وعبر عن رأى حكومته فى إمكان التفاوض مع مصر .

دالاس وإكراه مصر :

عرض دالاس لاقتراحه وأعاد ما سبق ذكره في مؤتمر لندن الأول حول المساس بحرية الملاحة وضمان حقوق المرور وأن الشركة كانت نظاماً حددته اتفاقية ١٨٨٨ . ثم ذكر أن نظام المنتفعين « لا يعنى إكراه مصر » ويجب أن يستمروا في اعتبار بيان ٢٧ أغسطس أساساً للتفاوض مع مصر وأنه من المفيد إيجاد هيئة إدارة صغيرة تكون على استعداد لمعاونة سفن المنتفعين على المرور في القناة « بالشكل الطبيعى » وأن يعهد إلى وكيل هذه الهيئة بأن يجمع ويدفع أية مبالغ مناسبة للمحافظة على القناة وعلى حركة المرور فيها وعموماً على أدائها لوظائفها .

وقال دالاس إن هذا المشروع « يعتمد في معظمه على موقف مصر » ثم أشار إلى الأمم المتحدة بقوله إن هذا حل وقى وإن الأمم المتحدة تستطيع الوصول إلى حل دائم .

وفي الجلسة المسائية في نفس يوم ١٩ سبتمبر استأنف المؤتمر أعماله ، وتكلم المستر منزيس مندوب أستراليا وأشار إلى تقريره الذى قال فيه إن سياسة الرئيس عبيد الناصر هى محاولة التفريق بين دول المؤتمر ، وأضاف أن الالتجاء إلى الأمم المتحدة بدون إعداد سابق سيجعل المنتفعين في موقف أسوأ وأن فكرة الجمعية لا تقدم حلاً للمشكلة وإنما خطوة مبدئية نحو إيجاد حل عن طريق المفاوضات .

وعندما تكلم السنيور مارتينو وزير خارجية إيطاليا أبدى ارتياحه لما أبداه دالاس من عدم اعتزازه إجبار مصر على قبول اقتراحاته وقال إن هيئة المنتفعين يمكن أن تفاوض مصر للوصول إلى اتفاق معها وإنه من الضروري الالتجاء إلى الأمم المتحدة لتسهيل الوصول إلى المفاوضات لعقد اتفاقية مع مصر .

وأشار مندوب النرويج إلى أن القضية وصلت إلى الحد الذى أصبح فيه من الضروري الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

ثم أيد مندوب هولندا الالتجاء إلى الأمم المتحدة وقال إن الجمعية يجب ألا تحمل أعضائها التزامات معينة .

وأكد مندوب الدانمارك ضرورة المفاوضات المباشرة مع مصر ، ولما كانت هذه

الوسيلة قد فشلت فهو يرى الالتجاء إلى الأمم المتحدة ، ثم أبدى شكوكه في أن يكون الحل هو هيئة المنتفعين .

ثم هاجم مندوب باكستان فكرة الجمعية وقال إنه بينما تشكو الدول من قيام مصر بتأميم القناة بإرادتها المنفردة قامت الدول الغربية بتدويلها بنفس الطريقة وقال إن الرئيس عبد الناصر قد رفض مشروع الجمعية فعلاً وإنه إزاء ذلك يرى أن تتولى هذه الهيئة التفاوض مع مصر فإذا فشلت فيمكن الالتجاء إلى مجلس الأمن . وتكلم مسيو بينو وقال إن تكوين هيئة المنتفعين سوف يؤدي إلى حرمان مصر من الأرباح مما سوف يدفعها إما إلى الاعتراف بالهيئة أو احتمال إبداء رغبة أكثر في التفاوض على أسس أخرى .

أما مندوب ألمانيا الغربية فقد أيد اقتراح دالاس ووصفه بأنه واقعى ! !

أى مرشدين ؟ ولن الرسوم ؟

ثم تساءل مندوب اليابان عن هذه الهيئة المقترحة وعن كيفية التوفيق بين استخدام الجمعية لمرشدين تابعين لها وبين ما يقضى به القانون المصرى في هذا الشأن ؟

وتكلم مندوب البرتغال فأيد اقتراح دالاس وتلاه مندوب تركيا مؤيداً للاقتراح وأنه من الممكن أن يؤدي إلى حل للمشكلة .

وأيد مندوب أثيوبيا الالتجاء إلى الأمم المتحدة .

ثم دخلت الوفود في الجلسة الرابعة في مناقشات فنية حول أسس العضوية وهل هى على أساس السفن المارة في القناة أم البضائع ، ثم النص على التعاون مع مصر أو رفض هذا المبدأ والرسوم ودفعها اختياريًا للهيئة .

وعندما نوقشت مسألة الرسوم ظهر أن مندوبى الدانمارك وإيطاليا وألمانيا الغربية يعارضون في دفع الرسوم إلى الهيئة وعندما ظهر اتجاه عام يؤيد ذلك اقترح مندوب فرنسا عدم الاستمرار في هذه المناقشة لأن الوقت غير مناسب لتحديد هذا الوضع تماماً !

ثم البيان الختامي :

ثم ناقش المؤتمر اقتراح مصر في ١٠ سبتمبر بالدعوة إلى مؤتمر عالمي لبحث المشكلة، وانتهى رأى المنتفعين إلى أن الاقتراح غامض ولا ينطوي على قواعد صالحة للمناقشة وجدير بالذكر هنا ما سببه هذا الاقتراح من إحراج لأعضاء المؤتمر لأنهم جميعاً لم يجدوا في الواقع ما يمكن قوله سوى أنه يحتاج إلى إيضاح أو أن قبوله يلغي قيام جمعية المنتفعين وأنه لا بد من البحث عن صيغة تكفل عدم إحراجهم !

ثم أصدر المؤتمر بياناً بإنشاء هذه الجمعية وعقد مؤتمر آخر لبحث إجراءات إنشائها وبذلك تمخض المؤتمر عن مجرد تصريح وحتى التصريح لم يكن ملزماً للحكومات التي ترك لها الموقف لدراسته والنظر في الانضمام إليه .

الفشل وأسبابه :

ولقد انتهت جمعية المنتفعين ودفنت مع ولادتها نتيجة عوامل :
أولاً : أن هذه الجمعية لا تستطيع أن تعمل إلا بالتعاون مع مصر وقد أعلنت مصر استحالة هذا التعاون واستحالة قبول مبدأ هذه الهيئة .

ثانياً : أن قيمة وفعالية مثل هذه الجمعية تتحقق بأمر رئيسي هو حصولها على الرسوم من الشركات التابعة للدول الأعضاء وقد تحفظت أكثر من دولة على هذا الإلزام وخرج البيان غير ملزم للدول واعتمدت الخطة على سفن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة على أن دالاس أعلن في مؤتمر صحفي بعد أسبوع من انتهاء المؤتمر « أن هناك حديثاً عن أسنان خلعت من خطة الهيئة ولكنني لا أعلم عن أي أسنان فلم يكن بها أسنان على قدر علمي » . وبذلك فقدت الجمعية ما يمكن أن يبقياها على قيد الحياة إذ حدد دالاس موقفاً يقضي في حد ذاته على هذه الجمعية التي اقترحها .

ثالثاً : أن الجمعية لم تتمكن من أن تفرض على سفن الأعضاء الاستعانة بمرشديها . وإنما أصبح لهم حق الاستعانة بمرشدى هيئة القناة .

رابعاً : أن الشعور الذي ساد أغلبية الدول في مؤتمر لندن الثاني هو أنها تدعو

لمثل هذا المؤتمر « لطبخ قرارات » كما ذكر وزير خارجية إسبانيا وأن المشكلة وصلت إلى الحد الذي يتحتم فيه عرضها على الأمم المتحدة .

خامساً : أن التحالف أو صورة التعاون التي قامت بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا انتهت بتصريح دالاس في ٢٨ سبتمبر قال فيه :

إن الولايات المتحدة لا يتوقع أن تؤيد مائة في المائة القوى الاستعمارية أو القوى التي يهملها فقط الحصول على الاستقلال في أكمل صورة وأسرع وقت . . حقيقة هناك خلاف حول الأسلوب بين الثلاث دول في النزاع حول السويس . . وقد يكون نتيجة اختلاف جوهرى في المبادئ ولأن الولايات المتحدة تلعب دوراً مستقلاً في مشكلة ما يسمى بالاستعمار .

ولقد كان هذا التصريح حاسماً كما سبق القول في أن تتأكد لدى إيدن ووليه الشكوك التي ثارت عندهما حول موقف الولايات المتحدة في هذه الأزمة .

التناقض الأمريكي :

إن دور الولايات المتحدة أو على الأصح الدور الذي لعبه جون فوستر دالاس جدير بنظرة أكثر عمقاً وموضوعية لأن التصور قد يذهب هنا إلى أن السياسة الأمريكية وقفت إلى جانب مصر ضد بريطانيا وفرنسا أو أن معارضتها لسياسة حلفيتها وضعها بحكم الواقع في إطار سياسة القوة بين مصر من جهة وكل من بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى في موضع يصبح وكأنه مساند لمصر طالما وضحت معارضته لمخططات أعدائها .

ونحن لا نستطيع أن ننكر هذا التأثير الحتمى للموقف الأمريكى في ازدياد قوة مصر خلال الأزمة ولكننا نريد أيضاً أن نضع النقاط فوق الحروف حول التفسير الصحيح لموقف الولايات المتحدة في ذلك الوقت .

والسؤال الذى نطرحه هو : لماذا اتخذت الولايات المتحدة هذا الموقف بالرغم من عدم رضاها عن سياسة مصر المتحررة وعن زعامة جمال عبد الناصر ؟ فأيزنهاور ودالاس لم يخفيا منذ البداية في تصريحات أوفى رسائل متبادلة مع حلفائهما ضرورة التخلص من عبد الناصر .

الموقف كما نراه أن الحلفاء لا يختلفون حول الهدف وإنما الاختلاف حول « الأسلوب » كما ذكر دالاس في تصريحه في ٢٨ سبتمبر .

ولماذا الاختلاف حول الأسلوب .

هناك عدة أسباب نراها :

فهناك سياسة الاستقطاب أو الزعامة الأمريكية للعالم الحر التي رسم لها دالاس وعمل على تنفيذها وهي تقتضي أولاً وقبل كل شيء أن تظهر السياسة الأمريكية في ثوب من الحرية وحاملة مبادئ معادية للاستعمار أو ما يسمى بالاستعمار كما يقول دالاس سعيًا وراء كسب دول جديدة في طريقها للاستقلال في تلك المرحلة والارتباط مع مخطط استعماري بريطاني فرنسي يمزق ويشوه هذه الصورة البراقة .

ودالاس نفسه لم يخف هذا المعنى في تصريحه عندما تعرض لأسباب الخلاف بين الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا .

وفي نفس الدائرة العامة ذات الإطار العالمي . . كانت الولايات المتحدة تخشى أن تجد نفسها في غمار حرب محدودة أو عالمية وجهًا لوجه أمام الاتحاد السوفيتي بعد أن ظهرت له عدة مواقف متعاقبة منذ التأميم تفيد أن هناك جدية في موقفه . . وفي أية ظروف يتم ذلك ؟ في الوقت الذي كان من المسلم به أن القوة العسكرية في جانبه وأن صواريخه تستطيع أن تلحق بنيويورك قبل أن تتحرك قوى الغرب للملاقاته ورد العدوان ؟

إذن وبحساب دقيق يستطيع خبراء وزارة الخارجية والدفاع في واشنطن أن يصلوا إلى نتيجة حاسمة ترفع إلى الرئيس أيزنهاور ودالاس وهي أن الوقت غير مناسب لمواجهة مع الاتحاد السوفيتي ، وإذا انتقلنا من هذه الدائرة العامة إلى دائرة التخصيص فإن أمام الولايات المتحدة صورة سياسية لغالبية دول العالم وهي تؤيد مصر من باندونج إلى شرق أوروبا إلى العالم العربي إلى أمريكا اللاتينية ، فأى مصلحة للسياسة الأمريكية في أن تواجه في تحد هذا الموقف المترابط والمساند لمصر وهي أصلاً تسعى لكسبه في معركة الغد ؟

ثم في إطار أكثر تخصصاً وفي منطقة لها حساسيتها وأهميتها للولايات المتحدة سواء استراتيجياً أو سياسياً أو اقتصادياً وهي منطقة الشرق الأوسط فإن الهدف الأمريكي هو الحلول محل النفوذ البريطاني . . ولا يمكن أن يتحقق ذلك بالدخول في معركة مع بريطانيا ضد الشعوب العربية بل الأجدى أن تدخل بريطانيا المعركة وتخسر وتخسر معها آخر ما تبقى لها من نفوذ .

وفي نفس الدائرة السابقة تلعب المصالح البترولية الأمريكية دورها في إبعاد المنطقة عما سماه دالاس في أحد تصريحاته بالتخريب والفوضى في حالة نشوب حرب . ومثل هذا التقدير السياسي من جانبه لم يكن سوى تعبير عن التأييد العربي الشامل لمصر وعن جدية إنذار السيد الرئيس بأن الحرب ضد مصر ستكون حرباً شاملة في كل أنحاء الشرق الأوسط ضد المصالح الغربية .

وإذا ابتعدنا عن الدائرة العالمية لدخول في الدائرة الأمريكية نجد عدة عوامل موضوعية وشخصية تلعب دورها :

● فهناك معركة انتخابات الرئاسة وإعادة ترشيح أيزنهاور وحملته التي تركز على أنه رجل الغرب الذي يفهم معنى السلام ويعمل من أجله .

● وهناك الشعور الذي يسود الأمريكيين وهو وليد عزلتهم السياسية الطويلة قبل الحرب العالمية الثانية بأن كل شيء لا يمس الولايات المتحدة مباشرة لا يتطلب أية توضيحية بنفس أو مال ولا يستطيع أى سياسى يقدم على الانتخابات أن يتجاهل هذا العامل الذي يكيف نفسية الشعب الأمريكي .

ثم هناك ما كتب عنه الكثيرون ممن تناولوا دالاس بالتحليل وهو عقيدته وتربته المسيحية التي تفرض عليه وعلى تصرفاته دوماً الحكم على السياسة أو الشخص بمعايير الخير والشر ، وأنه حكم منذ البداية على سياسة إيدن وموليه بأنها تقع في دائرة الشر ولا بد من مقاومتها .

كل هذه العوامل أو بعضها أو عوامل أخرى لعبت دورها في تحديد موقف الولايات المتحدة في معارضة استخدام القوة . .

يبقى بعد ذلك التساؤل ؟ لماذا لم تحدد الولايات المتحدة موقفها بوضوح ؟ . لماذا

لم تعلنه صراحة ؟ لماذا سارت شوطاً بعيداً في مؤتمر لندن الأول ؟ لماذا تقدمت بمشروع جمعية المنتفعين ؟ ثم لماذا نزعزت عن المشروع ما يمكنه من الحياة ؟ والرد على هذا التساؤل هو أنها لو لجأت إلى كل ما تقدم سعيّاً وراء تأجيل استخدام القوة ولو أنها منذ البداية حددت موقفها لكان من الممكن أن تأخذ أزمة السويس طريقاً آخر . ولكن دالاس أراد أن يناور إلى أبعد مدى سعيّاً وراء ما يبغيه من منع استخدام القوة .

وإذا قبلنا هذا التحليل فإن أسباب التضارب في الموقف الأمريكي واضحة حتى في الوقت الذي تكلم فيه أيزنهاور في ٨ سبتمبر عن استخدام القوة كحل أخير لأنه كان من الضروري أن تنجح خطة دالاس في قبول لندن وباريس لمشروع الجمعية . . . وحتى يتحقق ذلك فليس هناك ما يمنع من التصريح بذلك، أما بعد قبول المشروع . . . فليس أيضاً ما يمنع من إعادة توضيح موقف سابق وقد حدث ذلك من أيزنهاور وأكده دالاس في مؤتمر لندن الثاني وأعاد تأكيده بعد المؤتمر في تصريحات بالغة الصراحة والوضوح .

مصر والموقف الأمريكي :

أما عن نظرة مصر إلى موقف الولايات المتحدة فقد كانت بدورها نظرة حيرة إزاء موقف تعلن فيه الولايات المتحدة رغبتها في السلام ومعارضتها للحرب وفي نفس الوقت تشترك فيه في كل مؤامرات الضغط والتهديد الموجهة ضد مصر . ولا يعني ذلك أن القاهرة لم تضع في حساباتها طوال الأزمة موقف الولايات المتحدة تجاه حليفاتها ولكنها كانت تتساءل عن حكمة هذا الموقف وهل هو موقف وقفي ينتظر انتخابات الرئاسة، وحينئذ من الممكن أن يتغير ويساند بريطانيا وفرنسا أم أنه موقف استراتيجي ؟

لذلك كان لا بد من أن يكون مسلك القاهرة الحذر من السياسة الأمريكية مع العمل على الاستفادة من الظروف إلى أقصى الحدود التي تتطلبها المحافظة على مصالح مصر .

لقد سعت واشنطن في أكثر من مرة إلى إبلاغنا بأنها ضد استخدام القوة

وكان رد القاهرة : إذا كنتم تقفون هذا الموقف فعلاً فلماذا التأمّر ضد مصر ولماذا الضغط على مصر ولماذا السلبية أمام التحركات العسكرية الجادة لبريطانيا وفرنسا . إن سلبية الولايات المتحدة هنا لا تقل خطورة عن المساندة للمعتدين . قال سفيرنا في واشنطن هذا الكلام صراحة لوزارة الخارجية الأمريكية ولكن الجواب اتسم - كالموقف الأمريكي نفسه - بالغموض .

ولكن تحليل هذا الموقف يفرض القول بأن الولايات المتحدة التي تعلم - ولا نستطيع أن نقول إنها تجهل - بالتحركات العسكرية وخطط العدوان لم تر اتخاذ موقف مضاد سعيّاً وراء أمل واحد . . . أن تخاف مصر وتراجع وتساهم - وتنجح الخطة الأمريكية في التدويل . . . وتكسب واشنطن الجولة السياسية دون أن تكون قد استخدمت هي الوسائل العسكرية في الضغط والتهديد .

سياسة قد تكون ماهرة وذكية إذا نجحت وتنسجم مع المواقف الأمريكية ضد استخدام القوة أو لإكراه مصر أو تفادي الصدام المباشر مع حلفائها، ولكنها سياسة خطيرة إذا فشلت . . . وقد فشلت فعلاً بسبب بسيط هو أن دالاس - كما يبدو - لم يقدر تماماً موقف مصر وأنها لن تراجع أو تساهم .

بريطانيا وفرنسا بعد الفشل :

ماذا بقي لبريطانيا وفرنسا بعد مؤتمر لندن الثاني والفشل الذي مني به ؟ طريق واحد هو العدوان على مصر ولم تكن مؤتمرات لندن أو الاتصالات مع الولايات المتحدة قد منعت الاستمرار في الاستعدادات العسكرية، فحركات القوات مستمرة وعمليات إنزال قوات في قبرص ومالطة تسير في طريقها المرسوم والقيادتان الفرنسية والبريطانية تنسقان الخطط وترتبان عمليات غزو مصر :

وفي ٢٩ سبتمبر سافر إيدن ولويد إلى باريس لإجراء مباحثات مع موليه وبينو وصدر بيان بعد المباحثات يقول إن الهدف منها هو تقوية التضامن الفرنسي - البريطاني في كل مجال وقد تحقق ذلك . . . خاصة بالنسبة للسياسة التي ستبناها الدولتان عند نظر مسألة قناة السويس أمام مجلس الأمن . . . ثم تكلم البيان عن تقوية التحالف الغربي والتصميم على ضمان نتائج إيجابية في هذا المجال . . .

وعند مغادرة إيدن لمطار لبورجيه في باريس صرح بأن عملية القوة التي قام بها ناصر لم تهدد فقط المصالح الاقتصادية للعديد من الدول وإنما تشكل هجوماً على الاحترام التقليدي للمعاهدات والثقة الدولية . لقد كان هذا درساً قبل الحرب . . وهو درس اليوم . . ومن واجبنا العمل معاً فرنسيين وإنجليز للبحث عن حل عادل للصعوبات الحالية .

ولم يتكلم رئيس وزراء بريطانيا السابق في مذكراته عما حدث في هذا الاجتماع وقد تكون الشجاعة قد خانته ليسرد للعالم بصدق ما حدث أو أن تكون هذه المذكرات قد وضعت ليدافع بها عن سياسة أودت بمستقبله السياسي وأثبت أنه ليس كفئاً لها . ومن الغريب أن يحدث هذا من رجل يدعى طول مذكراته الصديق والأمانة والشرف . . ويقبل أن تثبت الأحداث زيف المذكرات ولا يرد عليها اليوم بالرغم مما كشف عنه واعترف به أكثر من مؤتمر ، في عملية العدوان على مصر .

يقول الأستاذ هيو توماس في تعليقه على أحداث السويس في الصنداي تايمس في ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٦ :

« لقد بدأ إيدن الآن في قطع صلته بالرجال الذين قدموا له النصيحة طوال حياته ولم يكن هذا القرار معروفاً للجميع ، لقد لاحظت صحيفة التايمز أن إيدن ولويد وبينو اجتمعوا لعدة ساعات بمفردهم ورحبت بالعودة إلى الدبلوماسية السرية » .

وكتب هنري أزوفى « فخ في السويس » « إن ما يغفله إيدن في حديثه عن هذه المباحثات هو أن قرار استخدام القوة قد اتخذته الوزراء الأربعة وحددوا تاريخاً للهجوم على مصر ٨ أكتوبر » ، وكشف روبرتسون في كتابه « الأزمة » عما دار في هذه المباحثات حول العمل العسكري ضد مصر وحديث موليه حول إمكانية إشراك إسرائيل في العدوان ، وأورد تصريحات تفصيلية لبينو وإبل توماس مدير مكتب بورجي مونورى حول مدار في هذه المباحثات وهو ما ستعرض له فيما بعد .

ومهما كان من تجاهل إيدن في مذكراته لهذا الشق الهام من أحداث أزمة السويس فإن الوقائع التي تتجمع تشير إلى أن هذا الاجتماع بحث أمر المؤامرة الثلاثية ووافق إيدن على أن تستمر فرنسا في التفاهم مع إسرائيل وعلى أن يستمر

المتحدثون الرسميون في الحكومتين على إبراز خطورة التدخل الشيوعي في الشرق الأوسط نتيجة للسياسة المصرية .

ومصر بعد النجاح :

إذا عدنا إلى القاهرة نجد أن تلك المباحثات أثارت كثيراً من الريبة نظراً للكتبان الشديد الذى أحاط بها ، ولكن ذلك لم يمنع من أن يكون التقدير الذى ساد وقتئذ على ضوء معلومات وصلت عن الاجتماع نتيجة منطقية لتحليل مواقفهما بعد فشل مؤتمر لندن الثانى - وأن البلدين ينسقان سياسة التدخل العسكرى ضد مصر حتى في حالة معارضة الولايات المتحدة .

ولم تكن هناك صورة متكاملة للتحالف بين الدول الاستعمارية أكثر مما قدمه هذا الاجتماع الغامض من تعليق في الصحافة الفرنسية بأنه قد تم إحياء الاتفاق الودى بين الدولتين في سنة ١٩٠٤ .

ولقد كانت هذه التعليقات معبرة في صدق عن واقع العلاقات بين قوى الاستعمار وتنبه مصر إلى معالم حدود المعركة التي ستواجهها .

لقد راقبت مصر هذه الأحداث في هدوء وثبات . . لم تلق بالا كبيراً إلى جمعية المتفعين فهي تعلم مقدماً أنها لا تستطيع الحياة ووجهت اهتمامها إلى أمرين : أولهما : دعوتها إلى مؤتمر للنظر في مشكلة قناة السويس بناء على مذكرتها في ١٠ سبتمبر وكان عدد الدول التي قبلت مبدأ المؤتمر قد بلغ اثنتين وعشرين دولة وقت انعقاد مؤتمر لندن الثانى .

ثانيهما : طلب إدراج شكواها ضد بريطانيا وفرنسا في جدول أعمال مجلس الأمن ونظراً لأن القضية اتجهت إلى المنظمة العالمية فقد كان طبيعياً أن يتجه كل الاهتمام إلى مجلس الأمن وتطرح جانباً الدعوة للمؤتمر .

لقد كانت مصر تنتظر وصول القضية إلى الأمم المتحدة لتواجه خصومها لأول مرة منذ التأميم أمام هذه المنصة العالمية .

في مجلس الأمن

مصر والأمم المتحدة :

انتقلت الأزمة إلى الأمم المتحدة عندما طلبت بريطانيا وفرنسا عقد جلسة لمجلس الأمن في ٢٦ سبتمبر لبحث الموقف الذي خلقته الحكومة المصرية بعملها الانفرادي في إنهاء النظام الدولي لإدارة قناة السويس الذي أكدته وأكملته اتفاقية ١٨٨٨ .

ولقد كانت هناك شكوى مضادة من جانب مصر ضد الأعمال التي ترتكبها بريطانيا وفرنسا وتهدد السلم والأمن الدوليين ولكنها لم تسع إلى دفع شكواها أمام المجلس قبل ذلك تمشياً مع السياسة التي اتبعت منذ إعلان التأميم والتي تعتمد على الوقت ليمتص الثورة العنيفة التي قامت في دوائر الغرب ضد قرار مصر .

لقد عملت السياسة المصرية في هدوء وثبات طوال فترة شهرين تعرضت خلالها لصنوف متعددة من الضغوط السياسية والاقتصادية وعاشت مصر تحت التهديد المستمر بعمل عسكري ضدها ومع ذلك احتملت الضغط وسعت دون إثارة إلى إثبات وتأكيد حقوقها وقاومت دون تحرش محاولات العدوان ضدها .

ومرت أيام ستون على بداية الأزمة وكسبت مصر خلالها أرضاً عريضة في المعركة السياسية الدائرة ووصل الأمر بالقوى المعادية لها إلى موقف العزلة الذي حاولوا أن يفرضوه عليها في البداية .

ولقد كان طبيعياً ألا تلجأ مصر إلى الأمم المتحدة قبل ذلك لعدة عوامل : فالأمم المتحدة هي آخر الطريق للوسائل السلمية . . . هناك مسالك كثيرة لا بد من عبورها قبل الوصول إلى هذا الطريق ولم يكن من مصلحة مصر أن تختصر هذه المسالك أو تدفع الأطراف المواجهة لها إلى هذا المنهج . . كل خطوة من جانبهم قابلتها مصر بخطوة أو خطوات مضادة : دعوا إلى مؤتمر لندن الأول ودعت هي

إلى مؤتمر أوسع نطاقاً ويشرك أصحاب المصلحة جميعاً في بحث المشكلة . . اتفقوا على مقترحات تعرض عليها ولم تمنع في أن تسمع هذه المقترحات ثم ترد عليها في أسلوب هادئ سلمي ، وسحبوا المرشدين . . واجهت مصر الموقف في شجاعة وأدارت القناة في أحلك الظروف . . دعوا إلى مؤتمر لندن الثاني وفكرة المنتفعين ولكن مصر قضت على الفكرة . . بكفاءة مرشديها في القناة وإقناع أكثر الدول أن هذه الهيئة والمساهمة فيها تعتبر تحدياً سافراً للسيادة المصرية وقطعاً للطريق على أي محاولة للسلام .

ولم يكن من الجائز في الظروف التي أعقبت التأميم ومصر تواجه ثورة مسعورة من أعدائها وكثير من الدول لم تتبين وجه الحق والقانون في موقفها أو مازالت تحت ضغط وإرادة الغرب، لم يكن من الصواب اللجوء إلى الأمم المتحدة وسط هذه الظروف ولكن بعد أن تحول الموقف وتغير الميزان أصبح من الممكن اللجوء إلى المنظمة الدولية، ولقد قدرت السياسة المصرية أن لجوء الدولتين إلى مجلس الأمن وليس إلى الجمعية العامة هو دخول الأزمة في مرحلة حاسمة لأن هذا الإجراء الذي لم يتخذ من قبل يعني أمرين خطيرين :

أن الدولتين فشلتا في المعركة السياسية خارج الأمم المتحدة .

وأنتهما تلجآن إلى الخطوة الأخيرة — في مظاهرة سلمية قبل الإقدام على مغامرة عسكرية .

وإذا ربطنا بين الفشل خارج الأمم المتحدة والفشل المتوقع داخلها وأمام مجلس الأمن إزاء الفيتو الروسي يتبين لنا على الفور أن المظاهرة السلمية تعني :

أن تظهر الدولتان للرأي العام العالمي أنهما استنفدتا الوسائل السلمية .

وأن الاتحاد السوفيتي يعرقل الوصول إلى تسوية للأزمة .

وأن مصر تتصرف في حماية الاتحاد السوفيتي .

وأنة لا سبيل إلا التصرف خارج الأمم المتحدة .

على من تعتمد مصر في تلك المرحلة :

وكان تشكيل المجلس في عام ١٩٥٦ لا يوحى بكثير من الاطمئنان إلى أصوات مؤيدة لمصر في موقفها ف بجانب الخمس الدول الدائمة كانت هناك أستراليا وبلجيكا وكوبا وبيرو وإيران ويوجوسلافيا، وكما هو واضح فإن هذه الدول باستثناء الاتحاد السوفيتي ويوجوسلافيا يقف مع الغرب إما بحكم المصالح الغربية أو النفوذ الغربي فيها .

لقد كان في تقدير السياسة المصرية وقتئذ أن هناك احتمالين :

فإما مشروع قرار بإنشاء إدارة دولية ، وهنا يستخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو .

أو الدعوة إلى المفاوضة .

والموقف الأول شبه مؤكد والموقف الثاني صعب التحقق في ظروف لا اتفاق فيها على أسس التفاوض .

لذلك كان من الضروري أن ترسم مصر خطتها على أساس الابتعاد عن موقف الدفاع ووضع القوى العادية في موقف الاتهام أمام الرأي العام العالمي .

ولكن ذلك لم يكن يكفي لمواجهة ما قد يترتب على الفيتو الروسي من تقديم المبرر لبريطانيا وفرنسا لتنفيذ مخططيهما العسكري وكان من المحتم أن تعتمد مصر إلى الموقف الثاني وهو التفاوض .

ماذا تم لتحقيق الهدفين ؟

● في ٢٤ سبتمبر طلبت مصر من رئيس مجلس الأمن بحث شكواها ضد بريطانيا وفرنسا .

● وفي نفس الوقت بدأت اتصالات بين رئيس بعثتنا في الأمم المتحدة السفير عمر لطفى والمستر همرشولد حول الموقف المنتظر وبدأ الحديث حول تأليف المجلس للجنة مفاوضة بين مصر والدول الغربية لإيجاد حل للأزمة .

الموقف بين ٢٤ و ٢٦ سبتمبر :

كان الموقف مليئاً بالاحتمالات المضادة لإدراج شكوى مصر فالمطلوب سبعة أصوات ليتم إدراج الشكوى ومواقف الدول الأعضاء في المجلس لا يطمئن إليها كثيراً . .

ولقد كان الفصيل في تحديد ما يمكن أن يسفر عنه التصويت في هذه القضية الإجرائية هو موقف الولايات المتحدة لأن تأييدها لإدراج الشكوى يعنى تأييد الصين الوطنية وكوبا وبيرو وإيران .

وبذلك تتوافر خمسة أصوات إلى جانب الاتحاد السوفيتي ويوجوسلافيا وتحقق بذلك الأغلبية المطلوبة .

وعندما اتصل رئيس بعثتنا في الأمم المتحدة يوم ٢٥ سبتمبر بكابوت لودج المندوب الدائم للولايات المتحدة أبلغه بأنه لم يتلق تعليمات من المستر دالاس .

وكان هذا الرد غريباً بالنسبة لموقف الولايات المتحدة منذ قامت الأمم المتحدة في تأييد إدراج أى شكوى في جدول أعمال المجلس حتى ولو كانت موجهة ضدها . وقد ذكر السفير عمر لطفى ذلك لكابوت لودج إلا أن الأخير لم يعلق انتظاراً لرأى دالاس .

وفي نفس الوقت كان ممثلاً بريطانيا وفرنسا يعملان من أجل رفض إدراج الشكوى المصرية . . وكانت الردود من جانب ممثلي كوبا وبيرو وإيران أنهم لم يتلقوا تعليمات بعد من حكوماتهم . .

وعندما ظهر موقف الولايات المتحدة في صباح ٢٦ سبتمبر بتأييد إدراج الشكوى أبلغ ممثل كوبا رئيس بعثتنا أنه تلقى تعليمات بتأييد مصر وقال ممثل بيرو إنه سيصوت في صالح إدراج الشكوى إلا إذا تلقى تعليمات بعكس ذلك . ووقف مندوب إيران نفس الموقف . . تلقى التعليمات بالتأييد والصين الوطنية تؤيد إدراج الشكوى . .

إذن تحققت الأغلبية واعتبرت دوائر الأمم المتحدة أن مصر أحرزت نصراً كبيراً بقبول إدراج شكواها .

وفي جلسة ٢٦ سبتمبر ناقش المجلس جدول الأعمال ووافق على إدراج شكوى مصر بأغلبية سبعة أصوات وامتناع بريطانيا وفرنسا وأستراليا وبلجيكا عن التصويت كما وافق على دعوة مندوب مصر للاشتراك في المناقشة وتأجيل الجلسة إلى ٥ أكتوبر .

المداولات والاتصالات :

كما هي الحال في الأمم المتحدة ليست القرارات التي تصدر سوى خلاصة لاتفاق الأطراف المتنازعة بعد تداول وتشدد وتراجع ومساومة
ووراء كل قرار صدر من المنظمة الدولية كثير من الجهد الذي بذله المندوبون في أروقة الأمم المتحدة في التفاوض غير الرسمي على إجراءات أو قرارات تقدم في النهاية في صورة يلمسها الرأي العام في كل دولة ولكنه يجهل عادة كثيراً من المساومات والمناورات التي أحاطت بها حتى خرجت إلى حيز النور .

ولقد كان انتقال الأزمة إلى الأمم المتحدة هو النتيجة التي توقعها المستر همرشولد منذ أعلن التأميم وتابعها عن قرب باتصالاته بمختلف المندوبين وكانت مصر تحيط السكرتير العام أولاً بأول بمواقفها وتشرح له الضغوط التي تتعرض لها . ولم يفاجأ السكرتير العام للأمم المتحدة بالأزمة وهي تفرض نفسها على المنظمة الدولية وإنما أعد خططه التي يواجه بها هذا الموقف .

وهؤلاء الذين اتصلوا به همرشولد عن قرب يعرفون أن إحدى خصائص هذا الرجل كانت قدرته الفائقة على التنبؤ بالأحداث واستعداده لها قبل أن تقع بفترة وهو لا ينتظر الأحداث ولكنه يعرفها ويخطط لمواجهةها ويعمل على استجلاء مواقف الخصوم قبل أن تأخذ تلك الأحداث دورها .

عندما كانت الأزمة تقترب من الأمم المتحدة وقبل أن تدخل قاعة مجلس الأمن كان همرشولد يتكلم عن مشروع غامض للجنة مفاوضة لحل النزاع ممن تتكون ؟ أمن الأطراف فقط أم تشترك معهم دول أخرى وعلى أي أساس يتم اختيارهم ؟ وهل يشترك في المفاوضات ؟ وعلى أي أساس تبدأ المفاوضات ؟ كل ذلك لا يجيب عنه همرشولد وإنما يتكلم فقط عن لجنة المفاوضة فإذا ما قبلت الأطراف

المعنية المبدأ بدأ يعرض بعض الخطوط العريضة خطوة بخطوة حتى يصل إلى مرماه .

وفي ٣ أكتوبر وصل الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية في ذلك الوقت . واتفق موعد وصوله بوصول أغلبية وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن .

وبدأت سلسلة من الاتصالات قام بها الدكتور فوزي قبل انعقاد مجلس الأمن وبدأت بها صورة الموقف تتضح وكشف عن الطريق الذي ستسلكه الأزمة في مجلس الأمن .

وإذا حددنا الخطوط التي دارت حولها اتصالاتنا تبين أنها تعمل أولاً على قطع الطريق نهائياً على استخدام القوة ضد مصر والعمل ثانياً على التفاوض في إطار ما أعلنته مصر من مبادئ لحل الأزمة .

مع أن همرشولد بدأ يحاول الابتعاد بالجو السياسي عن مؤتمرات لندن ولجنة منزيس . ووضح من أحاديثه أنه يسعى إلى حلول جديدة بعيدة عن الأساليب الماضية، وأن الأسلوب الذي يراه هو تشكيل لجنة بواسطة مجلس الأمن تشترك فيها مصر أو يشكل مجلس الأمن نفسه لجنة تشترك فيها مصر .

وعندما طرح همرشولد هذا الاقتراح كان من المؤكد أن اتصالات عديدة قام بها مع الدول الأخرى وأنه يحمل معه ما يطمئنه إلى قبولهم للاقتراح .

نحن هنا أمام اقتراح بالتفاوض لا يمكن رفضه من حيث المبدأ ولكن تشكيل المجلس - بتكوينه المضاد لمصر - للجنة لا يبعث على الثقة فيما تقرره وتحاول فرضه على مصر . . . أو أن يكون المجلس نفسه لجنة التفاوض لأن النتيجة أيضاً أغلبية في المجلس ضد مصر .

لا بد إذن من قبول التفاوض وتحقيق ذلك في شكل جديد يبعد المخاطر السابقة .

لقد ألقى الدكتور فوزي بالتساؤل عن الذي سحب من المجلس هذه السلطة ورد عليه في الوقت نفسه :

« مجلس الأمن لا يمكن أن يبحث وليس من اختصاصه الأصيل أن ينظر

في المعاهدات أو تنفيذها بل إن اختصاصه محدود بما يتعلق بالأمن والسلام الدوليين ولا يقف حرب يخشى وقوعها أو الانتهاء من حرب دائرة .

وليس للمجلس إلا اتخاذ إجراءات وقتية لتحقيق هذا الهدف وليس في استطاعته أن يقطع في ملكية أية دولة لأى جزء من إقليمها أو سيادتها عليه .

إذا كان هناك تفاوض فإنه لا يجب أن يتم داخل مجلس الأمن وإنما بين الأطراف المعنية خارج المجلس للاتفاق على موقف معين ويستطيع السكرتير العام أن يساهم فيه بحكم اختصاصه الأصيل .

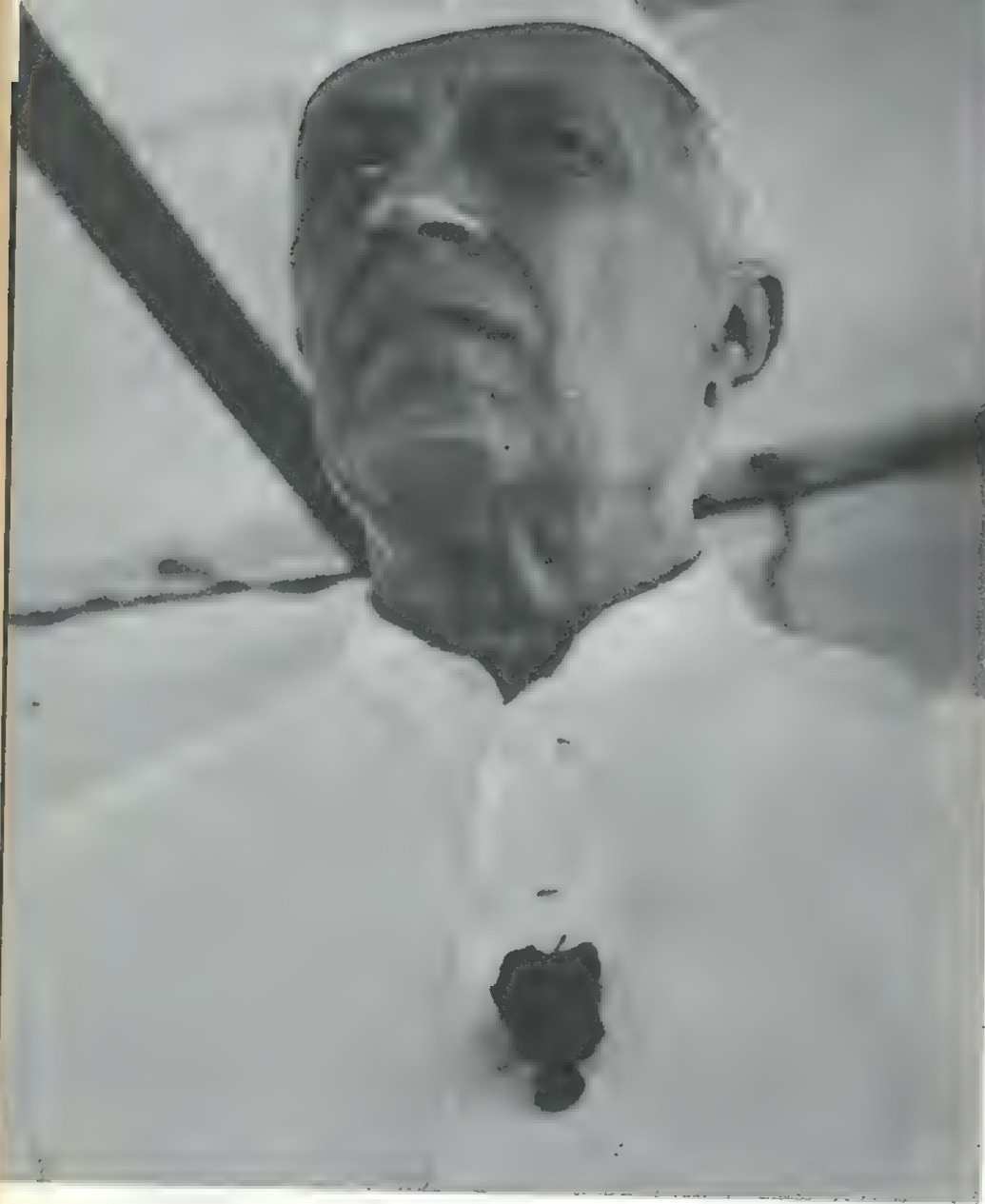
لقد كانت هذه الاعتراضات - وقد اقتنع بها الاتحاد السوفيتى - هي التى أوحى بضرورة البحث عن هذه الوسيلة .

وفعلا اتفق على أن تتم اجتماعات مغلقة وسرية بين الدكتور محمود فوزى وبينو ولويد فى مكتب همرشولد الذى يعلن أنه الداعى لهذه الاجتماعات كإجراء طبيعى وأن المجتمعين هم أطراف النزاع فقط .

أما دالاس وهنرى كابوت لودج المندوب الدائم للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة فقد بدا أنهما على اتصال وثيق بهمرشولد وأن اقتراحه الأول ثم الثانى يلقى من الولايات المتحدة القبول والتأييد .

ومع ذلك فإن دالاس لم يخف ضيقه من موقف بريطانيا وفرنسا وأشار إلى أن بعض المسؤولين فى الدولتين لا يريدون حلا سلمياً ، على أن أهم مانلاحظه فى أحاديث دالاس فى هذه الفترة أنه سلم لأول مرة بأن المفاوضة لا يمكن أن تصلح على أساس مشروع الثمانى عشرة دولة وأنه لا بد من البحث عن أسس جديدة .

إن هذا الموقف حققته دبلوماسية الدكتور فوزى وليس هذا بغريب على هذه الشخصية التى وصفها هنرى فاينر برغم عداوته لمصر ولسياستها ومواقفها بأنه من أقدر العقول التى تدير وزارات الخارجية فى العالم ، ولم يقتصر الأمر على هذا النجاح ، لقد توصلت دبلوماسية الدكتور فوزى إلى ترتيب الجلسات المقبلة لمجلس الأمن فى يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ كان يوافق يوم الجمعة والمفروض أن يواصل المجلس اجتماعاته فى هذه الأزمة ولكنه اقترح على همرشولد ودالاس أن يؤجل الاجتماع



البانديت جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند: الصديق الذى وقف مع مصر منذ اليوم الأول للأزمة حتى نهايتها .



همرشولد والدكتور فوزى وزير الخارجية
المصرية . . . صداقة قامت على مبادئ

الرئيس جمال عبد الناصر وداج همرشولد
سكرتير عام الأمم المتحدة . .



في السبت والأحد ويستأنف في يوم ٩ أكتوبر ووافق الجميع على هذا الأسلوب الذي يسمح بفسحة أكبر من الوقت لإجراء الاتصالات وتحديد المواقف .

مناورة إسرائيلية :

ولم تكن إسرائيل لتترك هذه الظروف الجديدة دون أن تسعى إلى الظهور على المسرح . وما إن تحددت جلسة مجلس الأمن في ٢٦ سبتمبر حتى سارعت بتقديم طلب للاشتراك في المناقشة بدعوى مصلحتها في حرية الملاحة في قناة السويس إزاء موقف مصر من مرور سفنها وبضائعها .

وقد ردت الدبلوماسية المصرية على هذه المناورة باتصالات مع السكرتير العام وأعضاء المجلس ومع مجموعة الدول العربية وتقرر أنه إذا نظر المجلس في طلب إسرائيل فستطلب الدول العربية الاشتراك في المناقشة. بل تعدى الرد على هذه المناورة الحدود العربية ليصل إلى الاتفاق على أن تطلب دول الكتلة الشرقية الاشتراك في المناقشة ، وبالطبع لم يكن من الممكن أن يقبل المجلس وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن يدخل في مناقشات تستغرق أكثر من جلسة لبحث الموضوع وكانت النتيجة إجماع الرأي على طرح هذا الطلب جانباً وعدم بحثه .

٦ أكتوبر :

لم تشهد الأمم المتحدة منذ قيامها مثل هذا العدد الوافر الذي شهدته من أبرز الساسة العالميين ، واتخذت الأزمة بعد أن أعيد شحنها بالعواطف الجياشة من القوميات الإفريقية الآسيوية أبعاداً رهيبة عندما انعقد مجلس الأمن ليدرسها بحضور سبعة من وزراء الخارجية واحتشدت قاعة المجلس نفسها . بأعضاء الوفود ومثلي الصحافة الذين لم يتركوا مكاناً فيه إلا لعدد قليل من المشاهدين العاديين ، كان لويد ناعماً ومنطقيّاً وبينو ماكرراً وذكيّاً وحاد المزاج ، أما الدكتور فوزي فكان هادئاً ورزيناً وغامضاً . . هكذا يصف روبرتسون في الأزمة الجوّ المثير المشحون بالتوتر الذي عقدت فيه الجلسة الثانية لمجلس الأمن برئاسة كريستان بينو بحكم دور فرنسا في رئاسة المجلس في ذلك الشهر .



خلال الاجتماعات السرية . . الدكتور فوزي يرد بحزم على لويد .

وفي البداية رفض بينو التخلي عن رئاسة المجلس كطلب شيلوف بحكم أنه طرف في النزاع المعروض على المجلس ولم يكن في لائحة الإجراءات ما يمنع بينو - في واقع الأمر - من التمسك بالرئاسة ومع ذلك فقد أخرجته الطلب الذي تقدم به وزير الخارجية السوفييتية .

وبدأ الهجوم على مصر .

تكلم سلوين لويدي وقدم مشروع القرار البريطاني - الفرنسي وهو يعيد بصورة جديدة مقترحات الدول الـ ١٨ كأساس للتفاوض مع مصر وذكر الوزير البريطاني في خطابه أن ميثاق الأمم المتحدة لا يرى سلاماً حقيقياً بدون المحافظة على العدالة وحكم القانون الدول، وهو بهذا يعترف بظروف قد يكون فيها الضعف أكثر خطورة من الخزم . . نحن حريصون على تسوية سلمية ولكننا لا نقبل أية تسوية على أساس الأمر الواقع وعلى أساس حرية رئيس دولة في تحرير دولة من التزامات دولية قبلتها بمحض إرادتها .

منطق نود لو أن كلا من مندوب بريطانيا أو فرنسا كان يتحدث به أو كان أي منهما يردده عند بحث مأساة فلسطين في الأمم المتحدة . . السلام القائم على العدل . . . عدم الاعتراف بالأمر الواقع . . ولكن سلوين لويدي استباح لنفسه هذا الحديث عن تأميم دولة لشركة وطنية وهذه الدولة تحترم كل الاتفاقيات الدولية وتؤكد احترامها لها بل تدعو دول العالم إلى مؤتمر يشهد على احترامها وقبولها لالتزاماتها الدولية ، ومع ذلك يتكلم مندوب بريطانيا عن العدالة وحكم القانون الدولي ثم يعقبه كريستيان بينو ليعيد الكرة ويردد ما سمعته قاعة لانكستر في لندن من اتهامات وأباطيل .

لقد كانت جلسات مجلس الأمن هي المواجهة المباشرة مع مصر وخصوصاً لأول مرة منذ أعلن التأميم ، واستمع الدكتور فوزي إلى خطب لويدي وبينو، دون إثارة . . وفي هدوء وثبات تكلم شارحاً موضعاً ومفنداً . .

الصراع بين السيطرة والحرية :

إن الجذور العميقة لهذه المسألة هي في الصراع بين السيطرة والحرية . . وقد أزيلت بعض البيانات التي أُلقيت أمام المجلس وقبل اجتماعاته أي شك حول

هذه الحقيقة . لقد تركت مصر منذ عدة أيام وعملية البناء تسير في طريقها المرسوم وكان أحد مظاهرها تأميم الشركة السابقة لقناة السويس . . إجراء اتخذ خلال الممارسة الطبيعية للسيادة الوطنية . . ثم عرض الدكتور فوزي إلى تاريخ قناة السويس وأوضح التناقض بين موقف بريطانيا المعارض حينذاك وموقفها اليوم من إحياء الاتفاق الودي مع فرنسا .

وقال إن مصر عرضت تعويض حملة الأسهم إما على أساس السعر في بورصة باريس في ٢٥ يوليو أو على أساس متوسط الخمسة الأعوام السابقة على التأميم فإذا لم يحدث اتفاق فمصر توافق على التحكيم . .

ثم هل تعنتت مصر ؟ هل عارضت الوصول إلى حل سلمي ؟

في ١٩ أغسطس أعلنت الحكومة المصرية - إيماناً منها بالسلام الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات باندونج . . استعدادها - مع الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ - إلى عقد مؤتمر تشترك فيه الدول التي تمر سفنها في قناة السويس لإعادة النظر في الاتفاقية وتوقيع اتفاق جديد يعيد تأكيد وضمان حرية الملاحة في قناة السويس . ويسجل هذا الاتفاق في الأمم المتحدة .

وفي ١٠ سبتمبر أبلغت مصر كافة القوى والسكرتير العام للأمم المتحدة دعوتها إلى المؤتمر المذكور لبحث :

- حرية وسلامة المرور في القناة .
- تطوير قناة السويس لمواجهة الاحتياجات المستقبلية للملاحة .
- تقرير رسوم عادلة .

ولتحقيق هذا الغرض اقترحت مصر تشكيل هيئة مفاوضة تمثل الدول المستخدمة للقناة . . وإن حكومة مصر لتأسف لمظاهر التهديد بالقوة ضدها ولتحرير بعض الدوائر لترك الفنيون عملهم لتعطيل الملاحة في القناة . . ومع ذلك حافظت حكومة وشعب مصر على الصبر والهدوء مع بقاء القناة مفتوحة للملاحة . .

بالرغم من عمليات التخريب البريطانية والفرنسية . . بالرغم من رفض دفع الرسوم لهيئة القناة . . بالرغم من تحريض المرشدين البريطانيين والفرنسيين لترك العمل استمرت الملاحقة منتظمة في القناة .

إن حكومتى بريطانيا وفرنسا تدعيان أن الحكومة المصرية قد أمت شركة القناة بإجراء من جانب واحد . . « كما لو أنه من الممكن أن تؤمم مصر شركة مصرية بإجراء آخر غير إرادتها المنفردة » .

من أين يأتي الخطر :

أما عن السلام الدولى والأمن فلا نزاع أنهما فى خطر وإلا ما كان هناك اجتماع لمجلس الأمن . . ولكن علينا بحث « من أين يأتي الخطر . . ومن فى الحقيقة — وليس فى الخيال — مسئول عنه . . وما الذى يجب عمله لإبعاد هذا الخطر ؟ »

وتحدث الدكتور فوزى عن مشروعية التأمين ردّاً على ادعاءات بريطانيا وفرنسا ثم عاد ليرد على تساؤله عن مصدر الخطر للسلام والأمن الدوليين ؟

« هل نشأ ذلك نتيجة لمهاجمة واتهام وتهديد مصر بإجراءات عسكرية واقتصادية ؟ »

هل نشأ بسبب استعداد حكومة مصر للتعويض الكامل والعادل لحملة أسهم الشركة المؤتممة ؟

هل بسبب موافقتنا المتعددة والقائمة حتى الآن تعرض التفاوض للوصول إلى حل سلمى ؟

أو أنها بسبب النجاح الكلى للملاحقة فى القناة تحت الإدارة المصرية ؟ إذا كان أى من الأسباب المتقدمة يثبت ادعاء بريطانيا وفرنسا بأن حكومة مصر تخلف موقفاً خطراً للأمن والسلم الدوليين . فإنه يجب إبلاغنا بذلك .

المفاوضة والقسر :

إن ممثلى بريطانيا وفرنسا يحاولان الإدعاء بأن مصر رفضت المفاوضة . . « إننا لم نرفض المفاوضة negotiations ولكننا رفضنا إملاء الحلول علينا

dictation » إن مؤتمر لندن الأول أحاطته التهديدات باستخدام القوة والإجراءات الاقتصادية ضد مصر وقبل انعقاده وزع أصحاب الدعوة بياناً على أعضاء المؤتمر بكيفية تولى إدارة القناة . . بالرغم من ذلك كانت مصر تفكر فى حضور المؤتمر . . ولكن التهديد باستخدام القوة استمر وازدادت الإجراءات العسكرية والاقتصادية ضد مصر . . « إذن لم تكن هذه دعوة بل إنذاراً . . كانت إهانة . . لم تكن تواجه مؤتمراً ولكن محاكمة . . لم ندع إلى اجتماع وإنما تكليف بالحضور إلى المحاكمة » .

ومن يهدد ؟

وعرض الدكتور فوزى بعد ذلك لتصريحات إيدن أمام مجلس العموم وتصريحات موليه . . ثم سلوين لوييد ثم منزيس . وكلها تشير إلى استخدام القوة ضد مصر . . وكلها تشير أيضاً إلى أن « هذه القوة ستستخدمها الحكومات مباشرة وليست الأمم المتحدة » .

ثم إنها كلها تتوازى مع استمرار التحركات العسكرية واستمرار الإجراءات الاقتصاديةية ضد مصر . . ومن يقول بذلك ؟ زعماء حزب العمال : فى أستراليا . . فى بريطانيا . . وهامى تصريحاتهم ؟ وسردها واحدة وراء الأخرى .

إن هذه المواقف صدمت العالم وهزت من ثقته فى الميادين السياسية وقواعد السلوك الدولية التى تضمها الميثاق .

المادة ٢ فقرة ٣ تنص على أن أعضاء الأمم المتحدة يسوون خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية وبصورة لا تهدد السلم والأمن الدوليين والعدالة .

المادة ٢ فقرة ٤ تنص على الامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأى دولة أو بأية صورة أخرى لا تتفق مع « أهداف الأمم المتحدة » .

ومع ذلك فإن هناك هجوماً متعمداً من نوع خاص ، وفى مناسبات متعددة ومن جانب حكومات بريطانيا وفرنسا ضد رئيس الدولة فى مصر وحكومتها

مما يتنافى مع قواعد العلاقات بين الحكومات ويعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لمصر .

هل تكرر أخطاء بعثة منزيس ؟

ولم يفت المتحدث باسم مصر أن يشير إلى بعثة منزيس ووصفها « بصيغة » إما القبول أو ترك المقترحات « take it or leave it » وقال الدكتور فوزى إنها بعثة حضرت لتعرض مقترحات الدول الـ ١٨ وليس لمناقشتها . . . « مصر إذن لم ترفض التفاوض .. وهؤلاء الذين لا يرون ذلك لا يريدون أن يروه ! ! »

ثم رد الدكتور فوزى على ما أثاره مندوب بريطانيا حول صفقة الأسلحة سنة ١٩٥٥ . . لقد رفضوا أن يبيعوا الحد الأدنى من الأسلحة لتدافع بها مصر عن نفسها حتى لا تتعرض للهجوم المسلح والمذلة . . بل قاموا في نفس الوقت بتسليح المعتدى .

أما عن سحب تمويل السد العالى دون إخطار مسبق ومصحوباً بحملة ضد سمعة الاقتصاد المصرى . « نحن نفهم أن من حق أى بنك أن يغير من رأيه بالنسبة لإقراض مؤسسة . . ولو أنه من غير المسلم به أن يتم هذا التغير فجأة بحيث يقلب توقعات وخطط هذه المؤسسة . . ولكن الأسوأ وغير المعقول أن يقوم البنك بإطلاع السوق على دقاتر المؤسسة . . حتى لو كان هذا صحيحاً . . فإن البنك يكون مسئولاً بالتعويض عن تهمة إساءة سمعة المؤسسة . . »

هيئة مفاوضة تعمل وفق أسس جديدة :

إن مشروع القرار - البريطانى الفرنسى - تأكيد للموقف الذى اتخذ في مؤتمر لندن . وليس من الحكمة أن يعاد تقديم اقتراح سبق رفضه . . إن الأصوب إنشاء هيئة مفاوضة في حجم معقول على أساس مبادئ تعمل على أساسها وأهداف تعمل على تحقيقها . . ما هي المبادئ ؟

١ - نظام للتعاون بين هيئة قناة السويس والمتنفعين ، يضع في الاعتبار الكامل سيادة وحقوق مصر ومصالح مستخدمي القناة .

٢ - نظام للرسوم والعوائد يضمن للمتفعين معاملة عادلة دون استغلال .

٣ - تخصيص نسبة معقولة من الرسوم لتطوير القناة .

صورة للحرب الباردة :

وتكلم بعد ذلك ديمتري شيلوف وزير الخارجية السوفيتى وبوبوفيتش وزير خارجية يوجوسلافيا ومندوبو كوبا وبيرو والصين الوطنية . . وبول هنرى سباك وزير خارجية بلجيكا . .

وفي هذا الجو المشحون بالتوتر والمليء بالاتهامات من كل جانب ، كانت الحرب الباردة تطل على قاعة مجلس الأمن ، وعلى دهايز هذا المبنى الكبير في جزيرة مانهاتن ، لثرى ما يدور بين السكرتير العام في الدور الأربعين ومندوبى الدول ، وعلى الاتصالات بين مصر ومؤيديها ومصر ومعارضيه ثم بين المؤيدين والمعارضين . .

في قاعة مجلس الأمن تكلم شيلوف مهاجماً ومندداً بكل ما قام به الغرب ودافع عن مصر وحقتها في التأميم . . وألقى بالاتهام تلو الاتهام ضد بريطانيا وفرنسا وأيد مقترحات مصر . . وعندما تساءل شيلوف عن التجاء قوى الغرب إلى الأمم المتحدة أجاب على لسان بريطانيا وفرنسا بهذه الإجابة اللاذعة ، والتي تعبر عن المخطط البريطانى الفرنسى :

« لقد طلبتم منا (وهنا بريطانيا وفرنسا تخاطبان العالم) اللجوء إلى الأمم المتحدة . . وقد فعلنا ذلك . . لقد بلأنا إلى مجلس الأمن . ولكن كما ترون فإنه مسلوب القوة . . ولا يستطيع عمل شيء والمفاوضات غير مجدية . . ولا بد من اتخاذ خطوات أخرى . . إن مصر مدانة . . اصلبوها » .

وتبعه بوبوفيتش وزير خارجية يوجوسلافيا . . مؤيداً لمصر ولقترحاتها . . ودون أن نبتعد عن موقع المعركة في المجلس . . لم تكن مهمة الدكتور فوزى . . حتى بالنسبة للمؤيدين . وهما الاتحاد السوفيتى ويوجوسلافيا . . سهلة يسيرة . . .

حقيقة : . كلاهما يؤيدان مصر . ولكن ظروف العلاقات بينهما في ١٩٥٦ لم تكن قد سمحت بزوال الجفوة التي خلفتها سياسة ستالين تجاه تيتو . . . وقد اقتضى ذلك كثيراً من الحكمة في إبعاد خلافتهما . . . وشكوك كل من الدولتين تجاه الأخرى . . . بعيداً عن نيويورك . . .

وتكلم دالاس ، ليقنع المجلس بعدالة وسلامة المبادئ التي قررها مؤتمر لندن الأول ، وفي أنها لا تمس سيادة مصر : « ومن قال إنها تمس سيادتها » . وإنها في نظر الولايات المتحدة « تمثل الحق وتحقق بقبولها الأمن والسلام » . . . وأشار دالاس إلى مبدأ عزل القناة عن السياسة . . . وأطال في شرح أهميته . . . وصلته باتفاقية ١٨٨٨ . . . وإن قبول مصر له يحل الأزمة . . . أما استمرار رفضها لهذا المبدأ فهو لن يؤدي إلى نجاح أية مفاوضات . . . ودافع دالاس بحجارة عن بريطانيا وفرنسا . . . هل تسعيان إلى الحرب ؟ وأين إذن الدعوة إلى مؤتمر لندن الأول . . . وبعثة منزيس ومؤتمر لندن الثاني والالتجاء إلى مجلس الأمن . . . إن لم يكن هذا كله سلاماً وتأكيده . . .

ولقد كان دالاس يتحدث . . . وهو لا ينظر إلى مشكلة السويس بقدر نظرته إلى الحرب الباردة وكسب الجولة من الاتحاد السوفيتي . . . لقد كان دالاس يعلم أن بريطانيا وفرنسا لا تسعيان إلى السلام . . . كان حتماً يعلم بخطورة الموقف وبنواياهما العدوانية ضد مصر . . . بل لقد كانت سياسته تقوم أساساً على منع هذا العدوان لسبب أو لآخر . ولكن أمام الشبح السوفيتي . . . وأمام منصة تسمعها شعوب العالم الثالث المستقلة . . . وأخرى في طريقها إلى الاستقلال . . . أمام هذه الاعتبارات لا بد أن يتجاهل دالاس الحق . . . ويتجاهل مواقع الخطر والتهديد للسلام العالمي . . . ويقلب الآية تماماً . . .

وراء الكواليس :

ولقد كانت الحرب الباردة على أشدها داخل قاعة مجلس الأمن ، وخارجها كانت هناك صورة مختلفة تماماً . . .

فنحن نعلم مشروع هرشولد الأول بأن يؤلف المجلس هيئة مفاوضة . . . ولقد

ناورت مصر حتى يعدل المشروع دون أن يظهر أنها وراء التعديلات وإنما تم كل ذلك في اتصالات هادئة ومشيرة بين الدكتور فوزي والمستر هرشولد . . . وخلالها اقتنع دالاس بفكرة جديدة هي أن تتم اجتماعات بين الدكتور فوزي وسلوين لويد وكريستيان بينو في مكتب السكرتير العام ، ويعلن على أن الداعي للاجتماع هو هرشولد بهدف الاستطلاع والتعرف على وجهات النظر المختلفة .

الجلسة الرابعة السرية في ٩ أكتوبر :

بعد أن أقيمت كلمات الوفود العلنية في المجلس ، عقد المجلس اجتماعه الرابع في ٩ أكتوبر في جلسة سرية بناء على اقتراح سلوين لويد وبينو في ٦ أكتوبر . وفي بداية الجلسة - وبناء على ما اتفق عليه خارجها - طلب سلوين لويد التأجيل ثمانى وأربعين ساعة حتى تتم اجتماعات خارج المجلس للوصول إلى أساس للمفاوضة ، وانتقد لويد موقف مصر في تشدها وتصميمها على عدم مناقشة مشروع الدول الثماني عشرة - حتى بالنسبة لأوضاعه وأسسها - وطلب من مصر أن توضع النظام الذي تقترحه .

وتكلم الدكتور فوزي مرة ثانية وأبدى استعداد مصر للمفاوضة وعدم تمسكها بالشكليات ثم أبرز أن مصر « لم تدع دعوة تقوم على أسس سليمة وفي جو سليم » . ورد على ما أثاره الغربيون من أن مصر غير مستعدة للمفاوضة . . . « إن مصر لم تكتف بتقديم أسس للمفاوضة بل اقترحت أيضاً أسلوبها . . . » وقال إن معاهدة الجلاء مع بريطانيا ابتدأت من لا شيء وانتهت بمعاهدة ١٩٥٤ . . . ثم هل كفاءة الإدارة تعني الإدارة الدولية ؟ من يقول بهذا . . . والعالم كله يشهد على حسن الإدارة المصرية وكفاءتها . . . وهاهي ذى الأرقام بأعداد السفن التي مرت بالقناة منذ التأميم دون عائق . . . فأين بعد هذا الحجج عن سوء الإدارة المصرية . . . ولماذا إذن الإدارة الدولية ؟

إن حل الأزمة يجب أن يتم عن طريق المفاوضات . « سواء شكلت هيئة مفاوضة أو حددت الوسيلة والفكرة لحل الموضوع » . . . ومصر على تمام الاستعداد للوصول إلى هذا الحل السلمي . . . أما إذا كان غيرها يرى طريقاً آخر فليقدم به .

وكما ظهر خلال مؤتمر لندن الثاني، من أن حجة الإدارة العربية لم تعد مقبولة لدى الدول المستخدمة للقناة . اضطر لويد جيننغ إلى الكلام عن النواحي السياسية في الإدارة دون النواحي الفنية ، وسارع بينو إلى القول بأن الدول الثماني عشرة لا تقبل أن يعهد لمصر بالإدارة ليس من الناحية الفنية بل من الناحية السياسية وتحت الظروف الحاضرة ! !

المفاوضات السرية أو المباحثات الخاصة :

بين يولي ٩ ، ١١ أكتوبر تمت هذه الاجتماعات المغلقة . . أو الأحاديث الخاصة في مكتب داج همرشولد . . مصر يمثلها وزير خارجيتها في جانب وبريطانيا وفرنسا يمثلهما وزيراً خارجيتهما . في جانب آخر . .

مفاوضات تشبه - قياساً مع فارق كبير - مباراة ملاكمة يواجه فيها الملاكم خصمين في وقت واحد . . ولكن الملاكم لا يواجه خصمين يحترمان أصول وقواعد اللعبة . . لأنها سعي إلى ضربه - خارج الحلبة - فلما فشلا لجأ إلى داخل الحلبة لضربه . . وهدفهما الضربة القاضية . . لا يهتم أن تكون قانونية أم لا . . المهم لإنزال الهزيمة به بأي أسلوب وعلى أية صورة . . داخل الحلقة أو خارجها . .

ولقد تمكن الملاكم - بفن واقتدار - من المناورة حتى سحب الخصمين معاً إلى داخل الحلبة . .

والحلبة هنا تشهد مباراة سياسة . . ومنطق الرياضة . . منطق غالب ومغلوب ليس له مكان في هذه المباراة . . بل إن الحكم نفسه عليه أن يمنع الهزيمة بأي طرف من أطراف المباراة إذا أراد أن يتفادى كارثة . .

وتحت ظلال هذه الصورة الجديدة . . بدأت المباحثات . . ومع ذلك ، فقبل أن نبدأ في التعرض إلى المباحثات ، سنعاود تحديد موقف مصر وموقف كل من بريطانيا وفرنسا . . .

فصل :

- تحترم جميع الالتزامات الواردة في اتفاقية ١٨٨٨ .
- وهي على استعداد لتعويض حملة الأسهم .
- والاتفاق مع المنتفعين على الرسوم .
- تخصيص نسبة من الرسوم لتطوير القناة .

وفي سبيل ذلك فصر على استعداد للتفاوض حول قيام نظام للتعاون بين هيئة قناة السويس والمنتفعين ، وهذا النظام يضع في الاعتبار الكامل سيادتها وحقوقها ومصالح المنتفعين .

هذا هو الموقف الذي حدده الدكتور فوزي في خطابه . ومن قبل ، وخلال مؤتمر لندن الأول ، قبلت مصر قيام هيئة استشارية تقدم لها النصيحة . . ولكن مصر ترفض الإدارة الدولية والصورة التي صيغت بها في مقترحات الدول الثماني عشرة .

وبريطانيا وفرنسا :

يصممان على الإدارة الدولية وعلى حق المنتفعين الذين تجمعوا في لندن في التفاوض باسم جميع الدول التي تستخدم القناة .

في بداية الاجتماعات أكد الدكتور فوزي استعداد مصر لإعطاء جميع الضمانات الواردة في اتفاقية ١٨٨٨ .

وسأل لويد وينو عما يقصده الوزير المصري من عبارة « التعاون » فأفهمهما الدكتور فوزي أن على المنتفعين جميعاً تنظيم أنفسهم . وأن مصر لا تسمح بأن يفرض فريق منهم أنفسهم على بقية المنتفعين .

ولكن هل لدى مصر مانع من أن يحصل المنتفعون على الرسوم ؟ هنا لا مجال للمساومة . . فصر لا يمكن أن تقبل هذا الوضع . . وستسمح بمرور السفن التي تدفع الرسوم فقط . .

ولكن . . هل لدى مصر مانع من أن يقود السفن في القناة مرشد هيئة

المنتفعين ؟ ! لقد كان رد الدكتور فوزى على هذا التساؤل بأن ما يهم مصر هو وجود مرشد تابع للإدارة المصرية على البواخر أثناء مرورها . .

إذا كانت هيئة المنتفعين تريد أن تضع مرشداً على سفنها . . فهذا لن يمنع من قيام مرشد هيئة القناة بقيادة السفينة خلال العبور . . بل تستطيع الهيئة أن تضع ثلاثة أو أربعة إن شئت لمرافقة المرشد التابع للهيئة المصرية أثناء عمله . .

إذن مصر تقبل التعاون مع هؤلاء المنتفعين إذا أقاموا رابطة بينهم . . وسارت بذلك السياسة المصرية شوطاً بعيداً في الالتقاء مع بريطانيا وفرنسا . . وأوضح الدكتور فوزى أن هذا أقصى ما تستطيعه مصر إثباتاً لعدم تعنتها واستعدادها للتعاون في الحدود التي لا تمس سيادة وحقوق مصر .

وكيف يمكن أن يتم هذا التعاون ؟ أجاب الدكتور فوزى بأنه يمكن التفاوض حول هذا الأمر « خاصة وأن من مصلحة مصر تجارياً ألا ترفض الاستماع إلى من يتعاملون معها وتعمل على إرضائهم » .

هذه هي أسس التعاون وحدوده . . فإذا تخطتها مقترحات جديدة . . لا يمكن قبولها . . مثل فكرة إدماج الإدارة المصرية وهيئة المنتفعين معاً . . « لأن الإدارة تخص مصر وحدها » . . ومثل هذا الإدماج يتعارض مع موقف مصر . . والإدارة المصرية — وهي هيئة تقوم على أساس اقتصادى سليم ، يهملها ولا شك إرضاء عملائها إلى أقصى حد — وهذه هي العلاقة الحقيقية بين مصر والمنتفعين . . ولكن إذا كانت مصر ترفض الإدماج ، فهل تقبل نسبة مئوية من الفنين الأجانب للعمل ؟ طرح سلوين لويد هذا السؤال . . وأجيب بالرفض . . لماذا ؟ هناك فعلاً فنيون من جنسيات مختلفة يعملون في هيئة القناة . . ومصر لا تقبل الالتزام بنسبة معينة وإن كانت ترحب باستخدام من قد تحتاج إليهم من الأجانب . .

عندما تسأل بينو : هل ستعاون مصر مع هيئة المنتفعين الخمسة عشر . سأل الدكتور فوزى بدوره عما إذا كانت هذه الهيئة قد ولدت فعلاً ؟ وهنا تدخل لويد ليحجب في عبارة توضح مدى الماراة « إنها ولدت وسوف تعيش » فعلق المفاوض المصرى بأن ما يهم إدارة القناة هو أن السفينة التي تمر بها تدفع المستحق من الرسوم وتتبع التعليمات . . هذا هو موقف مصر . .

ودارت أحاديث تتصل حول هذه الهيئة . . وحاول كل من لويد وبينو تصويرها بأنها حقيقة واقعة . . وذهب بينو إلى حد أبعد في الصراحة ليقول إن هذه الهيئة أنشئت لضمان تنفيذ الاتفاقية والقيام بالتحسينات في القناة .

ومع بداية الاجتماع الثالث ، وضح أن المناقشات دارت بعيداً عن مقترحات الدول الـ ١٨ ، وحاول لويد وبينو إبراز تمسكهما بما ورد على لسان الدكتور فوزى بأن مصر بدورها تتمسك بموقفها ، وإذا استمر كل طرف متمسكاً بوجهة نظره فلن يصلوا إلى اتفاق ثم ذكر أن مصر تقدم أحد ثلاثة حلول :

- تأكيد اتفاقية ١٨٨٨ .
- فتح اتفاقية ١٨٨٨ لانضمام دول جديدة .
- إعادة النظر في الاتفاقية ، وتوقيع اتفاقية جديدة .

وقدمت مصر ثلاث مفكرات :

الأولى : بشأن الإجراءات التي تتبع في حالة مخالفة الاتفاقية أو لائحة الملاحة وتقبل فيها مصر اللجوء إلى التحكيم الدولي .

والثانية : خاصة بالرسوم وتعهد مصر باستمرار سريان الرسوم التي كانت تطبقها الشركة المؤممة والاتفاق مقدماً على أية زيادة فيها إذا تجاوزت النسبة المقررة وهي واحد في المائة .

والثالثة : خاصة برؤوس المواضيع التي بحثت وهي الوضع بالنسبة للاتفاق الدولي ، تطبيق نظام « الكود » أو الإشارات الذي كانت تستخدمه الشركة والتعاون مع مستخدمي القناة ، تعويض حملة الأسهم وفق الأسس التي أعلنتها مصر .

ومع تقديم هذه المفكرات ، حددت مصر موقفها ، وأصبحت الأطراف الأخرى تطلب إيضاحات واستفسارات عن نقاط معينة تضمنتها المفكرات .

عزل القناة عن السياسة :

وأثير هذا الموضوع ، ورد عليه الدكتور فوزى بأن تلك فكرة نظرية ولم يحدد أحد المقصود بها وكيف يكون تنفيذها . . وإذا أريد عزل القناة عن السياسة ، فيجب أن يكون هذا العزل من جانب الدول جميعها لا مصر وحدها . . . وكل ذلك في نطاق ارتباطات يمكن اللجوء فيها للشكوى .

مقترحات همرشولد :

- وبعد أن سارت المناقشات حول النقاط السابقة ، قدم همرشولد مفكرة عما أسماه « بالاحتياجات » requirements :
- أن يكون المرور عبر القناة حرًا ومفتوحًا ، وبدون تمييز مباشر أو غير مباشر لجميع السفن ويقصد بكلمة التمييز السياسى منه والفنى .
 - احترام سيادة مصر .
 - عزل إدارة القناة عن سياسة أية دولة .
 - الرسوم تقرر بواسطة اتفاق بين مصر وبين المنتفعين .
 - تخصيص نسبة عادلة من الرسوم لتنمية القناة .
 - فى حالة الخلاف بين الحكومة المصرية وشركة القناة يلجأ إلى التحكيم .

فى ١٢ أكتوبر :

وفى جلسة سرية يوم ١٢ أكتوبر ، اجتمع مجلس الأمن ، وعرض همرشولد للموقف وقال إن المباحثات كانت استكشافية لمحاولة إيجاد مجال مشترك للتراضى بين الأطراف فشملت « الاحتياجات » التى يجب التراضى عليها أولاً ثم وسائل تنفيذها ، وقد اتفقت الأطراف على المبادئ الستة ، أما عن الناحية التنفيذية فقد كان من المستحيل أن يصل الأطراف إلى مثل هذه الأمور المعقدة فى وقت ضيق .

وأعلن الدكتور فوزى أن المبادئ الستة ترضى مصر « وأن العبارات التى صاغ بها همرشولد تلك المبادئ تعتبر حتى الآن عامة » .

وقال لويد إن المبادئ لا تصل بنا إلى نظام مرض ، وإن مقترحات ١٨ ا ما زالت أفضل أساس . . « ولكن ذلك لا يمنع من أنه قد توجد وسيلة أخرى لتنفيذ هذه الاقتراحات . . »

وتكلم بينو . . دالاس . . سباك . . روبرت ووكر مندوب أستراليا . .

ممثلو الصين . . بيرو . . كوبا . . إيران . . وأيدوا ضرورة تضمين مقترحات ١٨ ا فى قرار مجلس الأمن .

وعارضت مصر والاتحاد السوفيتى . . . ويوجوسلافيا . .

الجلسة العلنية فى ١٣ أكتوبر :

وفى ١٣ أكتوبر قدمت بريطانيا وفرنسا مشروع قرار عدلتا به عن مشروع قرارهما الأول . . وكان نصه :

« بعد النظر فى التصريحات والبيانات التى ألقىها أمام المجلس والتقرير الخاص بمحادثات استطلاعية دارت حول مسألة قناة السويس ، وهو التقرير الذى قدمه السكرتير العام للأمم المتحدة ووزراء خارجية مصر وفرنسا والمملكة المتحدة . يرى أن كل تسوية لمسألة قناة السويس يجب أن تلبي المطالب التالية :

١ - أن يكون المرور عبر القناة حرًا ومفتوحًا وبدون تمييز مباشر أو غير مباشر لجميع السفن ، ويقصد بكلمة التمييز السياسى منه والفنى .

٢ - احترام سيادة مصر .

٣ - تكون عملية القناة معزولة عن سياسة جميع الدول .

٤ - تقرر نسبة الرسوم باتفاق بين مصر والمنتفعين .

٥ - تخصيص نسبة عادلة من المبالغ المحصلة لتحسين القناة .

٦ - فى حالة حدوث نزاع فإن المسائل المتعلقة بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية تسوى أمام هيئة تحكيم يكون اختصاصها محددًا بوضوح وبمنصوص مناسبة ، وذلك فيما يختص بدفع المبالغ المستحقة .

ويرى المجلس : أن اقتراحات الدول الثماني عشرة تطابق المطالب المعروضة آنفًا وأنها من نوع يمكن أن يؤدى إلى تسوية مسألة قناة السويس بوسائل سلمية وطبقاً للعدالة .

ويلاحظ المجلس : أن الحكومة المصرية أعلنت أنها على استعداد لقبول مبدأ التعاون المنظم بين سلطة مصرية والمنتفعين فى محادثات استطلاعية خاصة ومع ذلك فإنها لم تبين اقتراحاتها بطريقة دقيقة كافية .

لهذا يدعو المجلس : حكومات مصر وفرنسا وبريطانيا إلى مواصلة بحث الآراء بينهما ويدعو الحكومة المصرية إلى إبداء اقتراحاتها بسرعة لإنشاء نظام يلي المطالب المذكورة آنفاً ويعطى المنتفعين ضمانات لا تكون أقل من الضمانات التي كانت ستنشأ من اقتراحات الدول الثماني عشرة .

ويرى المجلس وهو ينتظر عقد اتفاق يسوى بصفة نهائية نظام قناة السويس على أساس المطالب المذكورة آنفاً :

« أنه يجب على جمعية المنتفعين التي أصبحت لها صفة تؤهل لها تلقي الرسوم التي تدفعها سفن الدول المشتركة في الجمعية ، والسلطات المصرية المختلفة - أن تتعاونوا بطريقة مناسبة لأداء القناة وظيفتها وحرية مرور السفن في القناة طبقاً لاتفاقية ١٨٨٨ » .

* * *

وعرض المشروع السابق للتصويت على قسمين . . الأول يضم المبادئ الستة وقد وافق عليها المجلس بالإجماع . . أما الجزء الثاني فقد أيدته تسع دول وعارضه الاتحاد السوفييتي ويوجوسلافيا وبذلك أسقطه الفيتو السوفييتي .

حلقات لم تكتمل من ١٤ إلى ٢٩ أكتوبر :

بين ١٤ و ٢٩ أكتوبر تمت اتصالات عديدة كان محورها السكرتير العام للأمم المتحدة والدكتور محمود فوزي ومندوبى بريطانيا وفرنسا الدائمى فى الأمم المتحدة . .

ولهذه الاتصالات أهمية كبيرة لأنها تعتبر امتداداً للمباحثات السرية التي تمت وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ، ولما عرض له السكرتير العام أمام المجلس من أنه بعد الموافقة على الاحتياجات ، تستمر المفاوضات للوصول إلى وسائل التنفيذ .

حقيقة تلفت النظر فى هذه الفترة هى العجلة التي كان عليها وزيراً خارجيتي بريطانيا وفرنسا . . ما إن مر يوم على قرار مجلس الأمن ، حتى غادر سلوين لويدي وبينولتيويورك دون أن يستكملا ما هو مفروض ومطلوب للوصول إلى تسوية للأزمة . .

لقد واصل همرشولد اتصالاته بهما فى ١٤ و ١٥ أكتوبر . ووافق الاثنان على استئناف المفاوضات . . بل طلب لويدي أن يكون مكانها لندن وألح على السكرتير العام . . ولكن الدكتور فوزي رفض لندن واقترح جنيف أو نيويورك مكاناً للمفاوضات المنتظرة .

وفى ١٩ أكتوبر سلم همرشولد للدكتور فوزي مفكرة عن موعد الاجتماع القادم وهو ٢٩ أكتوبر ومكانه وهو جنيف . . وجاء فى هذه المفكرة أن هذا الاجتماع سيكون لإجراء مباحثات خاصة على نمط المباحثات التي جرت فى نيويورك . وسافر الدكتور فوزي من نيويورك عائداً إلى القاهرة وكان المفروض أن ترسل مصر ردها على همرشولد .

وانتظرت مصر بعض الوقت قبل أن تبلغ رأيها . . وكانت هناك ظروف تحتم وتفرض الكثير من التروى قبل أن تعلن مصر رأيها .

إن الحكومة المصرية لم ترد على السكرتير العام إلا بعد أسبوعين من تلقي مفكرته وانتهزت الدوائر البريطانية والفرنسية هذا الموقف باعتبار مذكرة همرشولد كأن لم تكن طالما أن مصر لم ترد عليها . . وقالوا إنه لم يكن هناك ترتيب لاجتماع فى جنيف يوم ٢٩ أكتوبر واقترح السكرتير العام لم يلق قبولاً من مصر .

وظاهر الأمور يفرض بأن الحكومة المصرية تباطأت فى بحث هذا الموضوع أو أنها لم تر ما يدعو إلى العجلة فى استئناف المباحثات بعد أسبوعين من قرار مجلس الأمن .

ولكن حتى نفهم الموقف . . ونبحث أسباب عدم رد مصر . . لابد من تقديم الصورة التي تجمعت لدى مصر فى نيويورك . . فى القاهرة فى باريس . . وفى لندن .

ونسر مع الأحداث كما شاهدتها القاهرة :

• فى ١٦ أكتوبر . . والمكان باريس . . إيدن ومعه لويدي . . موليه ومعه بينو يجتمعون ولن نتعرض هنا إلى ما يبحث من خطط عسكرية ولكن نشير إلى البيان الذى صدر عقب هذه المباحثات وفيه تصميم على أن مقترحات ال ١٨ هى وسيلة

تنفيذ المبادئ الستة التي وافق عليها مجلس الأمن . . ما لم تقدم مصر مقترحات تضمن تحقيق هذه المبادئ وتقديم ضمانات للمنتفعين .

بعدها بيوم . . قابل الدكتور فوزى المستر همرشولد وأبلغه أن ما تطلبه بريطانيا وفرنسا يعد تجنياً على مصر وإنكاراً للحقائق ومنافياً للكرامة ولا يساعد على خلق جو مناسب للاجتماع القادم . .

لقد كان البيان البريطانى - الفرنسى المشترك نقضاً لكل ما اتفق عليه في المباحثات الاستطلاعية ، لقد سأل لويد ويبينو عن مقترحات مصر ، وتقدمت بها وعرضت في مفكرات الحلول التي تراها . ولم يرفض أى من وزير خارجية بريطانيا وفرنسا ما تضمنته هذه المفكرات الثلاث وإن طلبا استكمالها . .

ما الذى يفهم من البيان ، سوى أنه نقض لكل ما تم الاتفاق عليه ؟ وأنه عودة إلى ما قبل المباحثات السرية وما قبل قرار مجلس الأمن في ١٣ أكتوبر .

• رغم تسليم همرشولد لمفكرته في ١٩ أكتوبر - والمفروض أنه اتصل بكل من بريطانيا وفرنسا - استمرت أبواق الدعاية الغربية تهتم مصر بأنها لم تقدم مقترحات . بل إن المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية البريطانية ذكر في ٢٢ أكتوبر أن الحكومة البريطانية لم تتلق من الحكومة المصرية أية اقتراحات رسمية لتنفيذ المبادئ الستة ! ! مرة أخرى ما الذى يمكن أن تقدمه مصر من اقتراحات بعد مفكرات رسمية تسلمها وزيراً خارجيتى بريطانيا وفرنسا . .

• إزاء المواقف السابقة كان لا بد لمصر من الانتظار استجلاء لموقف كل من بريطانيا وفرنسا وهل قبلتا الدعوة لمؤتمر جنيف أم لا . . ولم يصل الرد من لندن وباريس إلى السكرتير العام ولم يستعجل داج همرشولد رد مصر على مفكرته باعتبار أنه موقن بأنها ستقبل هذه المفاوضات إذا ما قبلتها الأطراف الأخرى . أى أن موقف مصر كان واضحاً لدى السكرتير العام وضوحاً كافياً . مصر على استعداد لحضور المؤتمر واستئناف المباحثات . . ومصر قدمت اقتراحات مكتوبة حول ما تراه من أسس لتنفيذ المبادئ الستة . .

إذن من حق مصر أن تنتظر موقف لندن وباريس أمام الشكوك التي تزايدت حول موقفها .

إذا رفضنا المنطق السابق . . لا بد أن نضع افتراضاً جديداً وهو : هل كان ممكناً أو معقولاً أن تبدأ مصر من نقطة الصفر في مباحثات جديدة في جنيف ؟ أو هل كان طبيعياً بعد ثلاثة شهور من مواقف وتصريحات ومساومات واقتراحات أن تعود إلى الموقف قبل وعقب وصول بعثة منزيس إلى القاهرة . . ثم تبدأ المباحثات على أساس اقتراحات الدول الـ ١٨ ؟ من الإنصاف أن نقول إن الظروف السياسية فرضت على مصر أن تنتظر ، ولا يمكن أن نقول بأن عدم رد مصر هو السبب المباشر في عدم استئناف المباحثات كما حدد أسسها مجلس الأمن ورسم خطوطها السكرتير العام في بيانها يوم ١٦ أكتوبر . .

مصر انتظرت . . وكان من حقها أن تنتظر في إبلاغ ردها على السكرتير العام . ومع ذلك أوضحت الحكومة المصرية في اتصالاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا استعدادها لاستئناف المباحثات في جنيف .

وأى مغالطة يمكن أن يقدمها الباحثون في أزمة السويس حول موقف مصر بعد تصريح لرئيس الدولة يوضح فيه بما لا يدع مجالاً للشك أين تقف مصر من هذه المباحثات . . في ٢٠ أكتوبر . . صرح الرئيس للصحفية الأمريكية بات هيرمان :

إنى مستعد للتفاوض شخصياً مع رئيسى وزارتى بريطانيا وفرنسا لامع وزيرى خارجيتهما . . إنه من المنتظر أن تجرى مباحثات جنيف خلال الأسبوع الذى يبتدىء بيوم ٢٨ أكتوبر الحالى . وإن كان لم يحدد بعد موعد ثابت للبدء في هذه المباحثات .

تصريح لا يسمح بالمغالطة حول استعداد مصر للتفاوض ، وأشار إلى مباحثات جنيف في الوقت الذى لم يشر فيه أى مسئول بريطانى أو فرنسى لها في تلك الفترة . وإزاء عدم قبول بريطانيا وفرنسا . كان من الصعب تحديد موعد المباحثات . .

هل هو ٢٩ أكتوبر أم ٣٠ أكتوبر أم ٢ نوفمبر .
مع ذلك فلا أعلم لماذا يتعب بعض الكتاب أنفسهم بالكلام عن هذه النقطة
واتخاذها ذريعة لتبرير موقف بريطانيا وفرنسا في استفادتهما الوسائل السلمية قبل
العدوان على مصر .

هم يعلمون أنه في ١٦ أكتوبر تحددت خطة العدوان على مصر ، و ١٦ أكتوبر
يسبق مذكرة السكرتير العام بعدة أيام . . فهل كان معقولا لبريطانيا وفرنسا أن
تقبلا استئناف المباحثات في ٢٩ أكتوبر وهو اليوم المحدد للعدوان .

الغريب أنه برغم وضوح سوء النية والتآمر وبرغم كل ما أذيع من أسرار عن
مؤامرة العدوان ، برغم كل ذلك نجد بعض الكتاب يقولون إن مصر لم ترد على الفور
على مذكرة السكرتير العام ومصر لم تقبل استئناف المباحثات .

ولقد قصدت أن أعرض الحقائق حول هذه النقطة . . لا للرد على حجج
واهية وإنما من أجل أن يسجل التاريخ موقف مصر حقاً وعدلاً .

الفصل السابع

المؤامرة

المؤامرة غير الشريفة :

في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بعد يومين من بدء العدوان الإسرائيلي وبعد
ساعات من توجيه الإنذار البريطاني - الفرنسي إلى مصر . . كانت المناقشة
في مجلس العموم حول العدوان والإنذار . . وسأل جيتسكل : عما إذا كان صحيحاً
ما يتردد من اتفاق حكومات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مهاجمة مصر . . ما هي
الحقيقة في هذه التقارير ؟

ورد سلوين لويد . . .

إنه من الخطأ تماماً التقرير بأن بريطانيا حرّضت إسرائيل على هذا العمل . .
لم يكن هناك اتفاق سابق بيننا ، حقيقة كانت التعبئة الإسرائيلية تنبهاً لنا وقد
ألحنا على الحكومة الإسرائيلية بضبط النفس ولفتنا النظر إلى خطورة نتائج
أى هجوم على الأردن .

على هذه الصورة أثبتت مضبطة مجلس العموم البريطاني حديث وزير
خارجية بريطانيا ، وفي ٢٠ ديسمبر . . أثير موضوع التآمر الثلاثي مرة أخرى .

وفي مضبطة مجلس العموم . . يتكلم أنتوني إيدن رئيس الوزراء ليقول :

« إننى أنفى كلية وقطعياً أن حكومة صاحبة الجلالة كانت مشاركة في مؤامرة
غير شريفة » .

لا يعنينا هنا كثيراً ما قاله وزير الخارجية البريطانية . . أو رئيس الوزراء
البريطاني لأن الحوادث والوقائع ترد على كليهما . . ولكن أى عار يلصق برئيس
وزراء بريطانيا ووزير خارجيته عندما يكذبان على مجلس العموم وتبتلع الديمقراطية
البرلمانية هذا الكذب في صمت ونجمل أمام التاريخ .

لعل أصدق ما قاله إيدن هو « المؤامرة غير الشريفة » .

ولعل أبسط ما يقدمه رئيس الوزراء السابق لبريطانيا من دليل على التآمر ضد مصر ، أنه في مذكراته تجاهل أيضاً الحقائق وسمح لنفسه - وهو بعيد عن المسئولية - أن يواصل الكذب وينفي التآمر ، ولكن الحقائق كانت أقوى منه وخدعته حينما تعرض إلى الموقف في الشرق الأوسط واحتمالات هجوم إسرائيل على الأردن والخرج الذي تواجهه بريطانيا حينئذ ، أما بالنسبة لمصر فإن إسرائيل إذا هاجمتها ، كما يقول إيدن ، فإن المشكلة لن تنور . ولهذا السبب إذا كان هناك اندلاع للحرب فمن الأفضل من وجهة نظرنا أن تكون ضد مصر .

□ □ إن مثل هذا الكلام يلقي الضوء على العلاقات بين إسرائيل وبريطانيا ، بين القاعدة الاستعمارية والدول الأم . . بين الحلفاء الطبيعيين بحكم الواقع والمصير .

ولكن لن أجز نفسى الآن في مثل هذه المناقشة لسبب بسيط وهو أننا الآن لا نقيم الدليل على قيام التآمر بين دول العدوان الثلاثي بقدر ما نحاول في هذه الدراسة الربط بين الوقائع والأحداث حتى تظهر المؤامرة متكاملة أمامنا وأمام التاريخ .

من العبث إذن مناقشة الدليل في هذه القضية لأن الاعتراف هو سيد الأدلة . . بل هو الاعتراف من أكثر من جانب .

لقد انهار السد الحصين الذي أقامه المتآمرون لفترة ما حول المؤامرة ، انهار بعد سنوات كتلا من رمال حاولت الأيدي متكاثفة حمايته من الانهيار ولكن الحقيقة المتوهجة أدمت هذه الأيدي وتساقطت واحدة بعد الأخرى .

هل كانت وليدة الأحداث ؟

لقد ربطت الأحداث بين العدوان الثلاثي وتأميم قناة السويس ، كان هذا ظاهر الأمور والتطورات التي سارت فيها الأزمة تؤيده وتؤكد .

ولكن هل هذه هي الحقيقة ؟ هل ارتبط التآمر أو بدأ مع تأميم القناة .

هل العلاقات بين إسرائيل وكل من بريطانيا وفرنسا وليدة ظروف التأميم ؟ لا نستطيع أن نقبل هذا المنطق وإلا تناقضنا مع أحداث التاريخ والظروف

الدولية التي حددت الصراع بين القومية العربية والقوى الاستعمارية والإمبريالية المضادة لها .

لقد أقام الاستعمار الرأسمالي من إسرائيل قاعدة استعمارية في قلب الوطن العربي ثم سند وجودها لتكون أداة يستخدمها لتحقيق أهدافه في المنطقة العربية .

إن إسرائيل صنعة الرأسمالية الاستعمارية . . ما كان يمكن أن تقوم بدونها . . وما كان يمكن أن تبني بدونها . . ولا يمكن أن تستمر بدونها ولا بد لمن يصنع الشيء أن يحصل على المقابل . . لا بد للصنعة أن تكون عميلة حماية للوجود . . استمراراً للوجود . . واستمراراً للتغذية الصناعية وضماناً للأمن والاستقرار .

إذن إسرائيل بحكم طبيعتها وجودها . . وطبيعتها استمرار هذا الوجود وطبيعتها العمل المستمر من أجل تأكيد وتدعيم هذا الوجود . . تعيش مع الاستعمار الرأسمالي وترتقي في أحضانه وتتبع توجيهاته وتعليماته .

علاقتها مع الغرب قائمة ومستمرة . ليس فقط قبل ١٩٤٨ وليس بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، وليس بين ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وإنما قائمة ومستمرة اليوم وفي الغد . .

وهذا الاستمرار وما يخلفه من تناقض حتى مع الوجود العربي والتحرر العربي هو الذي يحدد الصراع القائم ويحدد الطريق الذي تسلكه القومية العربية في ظروف المجتمع العربي المعاصر .

ولقد كانت ثورة ١٩٥٢ وانطلاقة القومية العربية معها عملية خطوة إلى الأمام في تحديدها لمعالم الصراع بين الاستعمار من جهة والتحرر العربي من جهة أخرى .

وشهدت المنطقة العربية بعد ثورة يوليو معالم جديدة في الصراع لم تعرفها من قبل . لأن هذا الصراع كان تحت قيادة مخلصه مؤمنة . ترى في الكفاح والنضال وسيلة إلى الهدف لا تقبل أنصاف الحلول في قضايا المصير العربي وترفض كل ما يمس السيادة العربية على الأرض العربية .

شهد تاريخ المنطقة العربية منذ يوليو سنة ١٩٥٢ الانتفاضات الرائعة للشعب العربي وأحس هذا الشعب أن قيادة المناضل جمال عبد الناصر تبلور أمامه طريق

النضال من أجل الحرية .

لم تكن معركة الجلاء التي انتهت باتفاقية ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ سوى نقطة البداية وتبعها أحداث انبثقت من الضمير العربي الحر ومن السيادة العربية ومن المفاهيم الجديدة للاستقلال الوطني والمصلحة الوطنية . . . فقاومت الثورة حلف بغداد واضطرته إلى التوقف على الحدود الشرقية للأمة العربية دون أن يتوغل فيها . بل أثبتت للاستعمار أن أية محاولة لفرض الحلف ستكون نتيجةها ثورة مماثلة لثورة الأردن .

ومع الثورة تبلورت خطوط السياسة الخارجية للشعب العربي في الحياد الإيجابي وكان الاشتراك في مؤتمر باندونج الآفاق الجديدة التي تطلعت إليها الشعوب العربية لأول مرة متخطية الأسوار والحواجز التي بناها الاستعمار على مدى قرون حولها . ومع الثورة كسر احتكار السلاح بعد أن طرقت مصر كل السبل مع الغرب وتأكد لها أن الصدام الحتمي بين أهدافها وأهداف الغرب لا يسمح ولا يمكن أن يسمح لها بتملك السلاح الذي يمكنها من الدفاع عن نفسها .

ومع الثورة وبتأييدها المادى والمعنوى انطلقت ثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسى وفشلت فرنسا برغم حشد قوات بلغت نصف المليون في إخماد هذه الثورة .

شكلت هذه الأحداث مواقع صدام بين القاهرة وبين قوى الغرب ولقد دخلت الولايات المتحدة في هذه المعركة طرفاً يحاول أن يلعب دوراً جديداً يهدى من ثورة انطلقت على أرض العرب ويعمل على تقويضها ثم سحب الدول العربية إلى حظيرة الأحلاف والمعاهدات الدفاعية التي تترعها . . . وفشلت بدورها مفاوضاتها واحدة بعد الأخرى .

وأشارت أوراق دالاس التي تركها بعد وفاته بجامعة برنستون إلى أن دالاس كان يرى في جمال عبد الناصر وتأثيره في مصر ومدى تأثيره خارج مصر معوقاً لمشروعات الولايات المتحدة في المنطقة .

إذن فالصدام بين الثورة والاستعمار والإمبريالية تحددت معالمه قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ .

أين إسرائيل وسط هذه الأحداث ؟

هى بدورها ترى في قيام الثورة خطراً على كيانها لم يكن قائماً من قبل . . . ورأت في اتفاقية ١٩٥٤ معالم جديدة للخطر المحيط بها، وفي ١٩٥٥ تأكدت من أن المعركة المصرية تتخذ أشكالاً وأبعاداً جديدة لم تكن في حسابها أو حسابان خالقها في سنة ١٩٤٨ .

نحن أمام القوى الغربية وهى تتلوى من شدة الضربات التى وجهت إلى استراتيجيتها في العالم العربى . . . وإسرائيل وهى تحس بالخطر المحدق بها .

مع من يكون التحالف ؟ وبين أى دول يتم التآمر ؟ وضد أى عدو يقوم التحالف والتآمر .

ببساطة . . . كل القوى التى واجهتها مصر لا بد أن تتحد ضدها وببساطة أكثر . . . نستطيع أن نرى أن المؤامرة الثلاثية ضد مصر بدأت مع ثورتها في يوليو سنة ١٩٥٢ ولقد كانت أحداث الأربع سنوات السابقة على التأميم تمهيداً وتديراً لما حدث في أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

هذه هى الحقيقة التى تنبثق من التناقض الذى ظهر بعد ٢٣ يوليو والذى رتب حتمية الصراع بين القوى المتحررة وقوى الاستعمار والإمبريالية .

وأين كانت إسرائيل قبل سنة ١٩٥٢ :

ليس أدل على الحقائق السابقة من نظرة إلى قاعدة الاستعمار قبل سنة ١٩٥٢ هل تحركت بصورة مشابهة لتحركاتها بعد ١٩٥٢ ؟ هل حشدت قوات ضارية في غارات انتقامية على مصر قبل يوليو ١٩٥٢ مثلما فعلت بعد قيام الثورة ؟ !

من الطبيعى ألا يحدث ذلك . . . ولماذا يحدث ؟ ولمصلحة من ؟ وضد من ؟ حكومة الرجعية في مصر ؟ وهل مصلحة الاستعمار تقضى بذلك ؟

ولكننا بعد سنة ١٩٥٢ شهدنا خيوط المؤامرة تتجمع عند نقطة واحدة هى ضرب مصر والقضاء على قيادتها الثورية .

ولترك وثائق مصر تتحدث عن هذه الفترة التى سبقت العدوان في ١٩٥٦ مصر وأزمة السويس

لقد كان تقدير الموقف الذي حددته مصر في أواخر ١٩٥٥ هو :

• أن الأسلحة التي وصلت من الكتلة الشرقية يجب أن يتم التدريب عليها في أسرع وقت ممكن .

• أن إسرائيل تدبر هجوماً عاماً وشاملاً ضد مصر يستهدف :

(أ) القضاء على قوة الجيش المصرى بأسلحته الحديثة .

(ب) ما يترتب على ذلك من خضوع مصر لمتطلبات إسرائيل والغرب وضعف مقاومتها لتحركات القوى الاستعمارية في العالم الغربى .

• استمرت مصر تواجه العدوان الإسرائيلى عليها إلى أن تبينت بصورة قطعية أن الهجوم سيتم في ٢٠ مارس ١٩٥٦ واستعدت مصر لهذه المواجهة إلا أن الولايات المتحدة - أو دالاس - لم يكن من رأيه أن يحدث هذا التصادم . . ومن جهة أخرى لم تكن إسرائيل مطمئنة إلى سيطرتها على المعركة .

مصر كانت تتوقع الهجوم الإسرائيلى وتدخلت الولايات المتحدة وخشيت إسرائيل من قوة الردع المصرية لتوقف الهجوم .
لندع موشى ديان يشرح الخطة الإسرائيلية :

لقد كتب في مذكراته أنه في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ حددت خطة لعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد مصر نتيجة الموقف في خليج العقبة وحمولات الفدائيين العرب ضد إسرائيل . وقال ديان في رسالة إلى بن جوريون إنه مع ازدياد قوة الجيش المصرى - خاصة في المجال الجوى - فإن احتمالات نجاح العمليات العسكرية ستتضاءل . . قد ينشأ بالطبع موقف يصبح معه العمل العسكرى ممكناً ولكن ذلك الموقف سيكون وليد الحظ وليس النتيجة المرسومة لتأجيل العمليات للوقت والمكان المناسبين .

إسرائيل رسمت الخطة لمهاجمة مصر في ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم أجل بن جوريون اتخاذ القرار انتظاراً لظروف جديدة مناسبة . . وبعد فشل مباحثات سلوين لويدي وبينو في مصر وعقب اجتماع موليه - إيدن في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ والذي قررا فيه اتخاذ سياسة مشتركة تتسم بالشدّة ضد مصر بدا لإسرائيل أن

الوقت أصبح مناسباً - وأعلنت التعبئة واستعدت للهجوم .

ثم تدخلت الولايات المتحدة . . . لأن الوقت لم يكن مناسباً فقد تنجح خططها المرسومة تجاه مصر وتفلح الضغوط في خلق موقف جديد .

وأعلنت مصر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تأميم قناة السويس . . وظهر لإسرائيل موقف جديد تتفق فيه في المصلحة والهدف مع بريطانيا وفرنسا .
وتحرّكت مرة أخرى خيوط المؤامرة :

مركز التحرك الإسرائيلى . . باريس :

وقبل أن نتعرض إلى تفاصيل المؤامرة . . لا بد أن نبدأ من حيث بدأت إسرائيل تعمل وتدبر لتحقيق أهدافها . . .

ولقد شرح الصحفي الإسرائيلى ميشيل بارزوهار هذه البداية بقوله :

إنها بدأت في الواقع في أواخر ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ونلاحظ هنا تاريخ البداية فقد كانت هناك تحركات للدبلوماسيين الإسرائيليين ومبعوثين آخرين إلى باريس للحصول على أسلحة من فرنسا . . ونجحوا في تحقيق نتيجة متواضعة . . ولكن النجاح الحقيقي للصدقة الفرنسية الإسرائيلية أو التحالف - تم في ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ لأنه في هذه الفترة بدأت حرب الجزائر ، وفرنسا كانت تبحث عن شخص ليحارب ضد ناصر . . ضد مصر . فالشعب الفرنسى اقتنع بأن ناصر . . بأن مصر . . هو المورد الأساسى للمعونة التي تصل إلى الثوار الجزائريين . . وهذه الحقيقة دفعت فرنسا إلى مساعدة إسرائيل عسكرياً أكثر فأكثر حتى تستطيع إسرائيل محاربة ناصر وتشكيل ثقل توازن قوة ناصر في الشرق الأوسط .

ومنذ سنة ١٩٥٥ كان هناك في باريس ما يسمى « بالنادى » وقد ضم بعض الوزراء ممن لهم صلة بالجزائر وكان هناك جنرالات وبعض العسكريين وكانوا واثقين أن مصر هي القوة الرئيسية وراء ثوار الجزائر .

ولقد طلبوا من إسرائيل قيام علاقات خاصة بينها وبين النادى باعتبار أن العدو المشترك هو ناصر . . وأستطيع أن أضيف أن بعض أعضاء النادى كانوا

أعضاء في الحكومة الفرنسية ولم يكذب كريستان بينو مذكروه بارزوهار بل أضاف عليه .

« إن الأسلحة لإسرائيل كانت بالنسبة لفرنسا خلقاً لتوازن القوى بين إسرائيل ومصر ولكن منذ تولي ناصر الحكم ونحن نقدم لإسرائيل معونات كبيرة . . في الأسلحة والمهمات » .

أما موريس بورجس مونوري وزير الدفاع الفرنسي في ١٩٥٦ فيقول . . .

لقد توصلنا إلى تفاهم كامل حول التعاون الفرنسي - الإسرائيلي في النضال ضد العرب وذلك في غضون شهرى مارس وأبريل وكانت سياستنا تركز على عدم القيام بأى شكل من أشكال العمليات العسكرية دون اشتراك بريطانيا معنا .

● إن هذه الشهادات في قضية التآمر ضد مصر توضح عدة حقائق :

أولاً : إن هذه الاتصالات بين إسرائيل وفرنسا بدأت مع قيام الثورة المصرية في ١٩٥٢ ، أى أنها ترتبط بثورة ١٩٥٢ قبل أن ترتبط بثورة الجزائر ، أى أنها ترتبط بالتححر العربى في موقع انطلاقه من القاهرة ضد قوى الاستعمار الغربى .

ثانياً : إن العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية بدأت تأخذ شكلاً جاداً وتتحوّل إلى تحالف بعد سنة ١٩٥٤ عندما تسلم الرئيس جمال عبد الناصر رسمياً قيادة الثورة .

ثالثاً : ما يوضحه حديث بورجس مونوري من التعاون في النضال ضد العرب في غضون شهرى مارس وأبريل وفي الفترة التي كان مقرراً فيها القيام بعمل عسكري ضد مصر .

رابعاً : إن تصريحات مونوري تصل بنا مرة أخرى إلى اجتماع موليه - إيدن في مارس سنة ١٩٥٦ والاتفاق على سياسة مشتركة ضد مصر وفيها أحيطت بريطانيا علماً بالتحالف مع إسرائيل .

بريطانيا والتآمر قبل التأميم :

ولنقف قليلاً عند هذا الاجتماع التاريخي في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ بين جى موليه رئيس وزراء فرنسا وأنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا .

الموضوع الرئيسى الذى بحث هو : الموقف في الشرق الأوسط .

وبصفة خاصة تم بحث سياسة مصر أو سياسة جمال عبد الناصر .

ولقد كشف روبرتسون عن بعض التفاصيل المثيرة في هذا الاجتماع .

« قام موليه بإبلغ إيدن أن فرنسا تحاول الوصول إلى تسوية لمشكلة الجزائر على شرط ألا تعطى للثائرين الجزائريين الفرصة للقول بأنهم ركلونا بأرجلهم من البلاد .. وراح بعد ذلك يعرب عن قلقه على حالة إسرائيل بعد أن ازدادت قوة مصر العسكرية زيادة هائلة ثم قال (أى موليه) :

إن إسرائيل في خطر بالغ وستكون فرنسا مقصرة في واجبها إذا لم تقدم إليها كل وسيلة من وسائل العون .

ويكمل روبرتسون القصة يقول :

كانت دهشة موليه بالغة الحدة عندما رأى أن إيدن لم يكتف بتبنى سياسته وإنما أوضح له أن سياسة البلدين تجاه الشرق الأوسط تتفق لأول مرة في تاريخها تمام الاتفاق منذ عشرين عاماً . .

وكان التحفظ الوحيد لإيدن ألا يقوم موليه بأى عمل كبير في افريقيا الشمالية أو الشرق الأوسط قبل أن يحاول أولاً إقناع « حلفائنا الأمريكين بأن يوحدوا بين سياستهم وسياستنا » . نفهم من هذه التفاصيل أن إيدن وافق موليه على السياسة التي تنتهجها فرنسا تجاه إسرائيل بعد أن شرح له تفاصيل هذه السياسة .

وما هى التفاصيل التي أبلغت لإيدن ؟

لانتصور أن الاتفاق السرى على التسليح لم يكن محل بحث . . لأنه الأساس في التحالف ضد مصر . فضلاً عن أن بريطانيا لا بد أن تعلم بالأسلحة التي تصل إلى إسرائيل عن طريق اللجنة الثلاثية (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) في حلف الأطلسي .

وما دامت قضية تسليح إسرائيل قد أثرت في إطار الدوافع والأهداف الفرنسية والخطة المحددة لمواجهة جمال عبد الناصر فإن هذا يقتضي تفاصيل أخرى ترتبط بنفس الموضوع ، ولا بد من إبلاغها لرئيس وزراء بريطانيا حتى تكتمل الصورة التي قدمتها له تقارير المخابرات البريطانية وليس من شك في أن أهم هذه التفاصيل تعلق بمهمة شمعون بيريز نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ومخطط التآمر .

وتقول وقائع شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٥٦ إن بيريز بدأ يكثر من تردده على باريس في شهر يناير بعد تأجيل خطة الهجوم الإسرائيلي على مصر .

وفي نهاية شهر يناير اجتمع أربعة في مكتب وزير الخارجية الفرنسية في باريس هم الوزير بينو نفسه ، ووزير الدفاع جورجيس مونوري وأبل توماس مدير مكتب الأخير - وشمعون بيريز - المبعوث فوق العادة والقادم من إسرائيل .

وأبلغ بيريز الزعماء الفرنسيين بالمعلومات حول قوة عبد الناصر ومطامعه والقوة العسكرية المقابلة لقوات الدفاع الإسرائيلية ورسم لهم صورة عبد الناصر بطريقة مقنعة بأنه العدو الرئيسي لفرنسا وإسرائيل ، وقال بيريز إن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرة للحرب فإن حدث هذا وهزم عبد الناصر فإن فرنسا ستجد حلاً أسهل لمشكلة الجزائر . . . ولذلك على فرنسا أن تقوم بتهيئة السلاح الذي تستخدمه إسرائيل في حربها .

وقدم بيريز قائمة بالأسلحة ووافقت فرنسا .

وفي بداية شهر مارس قررت الحكومة الفرنسية أنه من الواجب الإطاحة بالرئيس عبد الناصر أو إرغامه على التسليم للغرب . . . وقررت إسرائيل الهجوم .

وسافر موليه إلى لندن . . . وأبلغ إيدن بهذه التفاصيل .

ولدهشة موليه - وافق إيدن - بشرط تأييد الولايات المتحدة لهذا العمل . . .

ولم تؤيده الولايات المتحدة . . . وكان لا بد أن تتحفظ بريطانيا وأن تضطر فرنسا إلى الانتظار لفرصة جديدة .

ولكن الدولتين فرنسا وبريطانيا اتفقتا على انتهاج سياسة مشتركة تتسم بالشدة ضد مصر .

هذا الاتفاق في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ حدد موافقة بريطانيا على كل ما تم بين فرنسا وإسرائيل قبل هذا التاريخ .

وهذا الاتفاق يحتم التشاور بالنسبة لكل خطوة تم في باريس أو تل أبيب طالما أنها ضد مصر وضد عبد الناصر .

وهذا يفترض أن بريطانيا لم تستشر فقط وإنما وافقت على كل ما اتخذ من خطوات وإلا فما معنى السياسة المشتركة ؟

يقول ابل توماس مدير مكتب جورج مونوري عن الاتفاق السري بين فرنسا وإسرائيل إنهم وافقوا على أشياء أكثر بكثير في صالح إسرائيل من تلك التي تقال في فرنسا أو على الصعيد الدولي « ونحن لم نقل الحقيقة كاملة حتى يومنا هذا . وإن كانت الحقيقة لا تروينا . . . ووصل إلى باريس الجنرال ديان ليتحدث إلينا في المساعدات التي يحتاج إليها وليوضح الأهداف التي تنوخواها حكومته » .

ولكن زيارات بيريز بدأت في يناير سنة ١٩٥٦ واستمرت حتى وقع الهجوم الفعلي .

كل هذه التفاصيل أحيط بها أنتوني إيدن علماً .

وأحيط أيضاً بكل ما تم بين اجتماع ١١ مارس و٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦

زيارات بيريز وقوائم السلاح السرية :

وعقب عودة جى موليه من لندن اجتمع بالسفير الإسرائيلي في باريس « يعقوب تسور » وأحاطه علماً بما تم في لندن وموافقة الحكومة البريطانية على كل الخطوات التي تمت وأن حلقات المآمرة ضد مصر قد اكتملت؛ باريس ولندن وقتل أبيب .

وفي الوقت نفسه كان بينو قد عاد من رحلته التي مر فيها على القاهرة وقابل الرئيس جمال عبد الناصر وانتهى إلى الرأي بأنه لا أمل يرجي في تغيير مصر لموقفها من تأييد ثورة الجزائر .

وكان شمعون بيريز الذى لم ينقطع فى تلك الفترة عن زيارة باريس ومقابلة يورجى مونورى وتنسيق سبل الاتصال العسكرى، مستمراً فى دعوته إلى شن إسرائيل للحرب وقائية ضد مصر .

وفى الأسبوع الأخير من مارس عقد اجتماع فى مقر رئيس الوزراء بفرنسا حضره بينو وبرجس ومونورى .

واقترح بينو فى هذا الاجتماع أن تبحث البعثة العسكرية الإسرائيلية فى باريس - وهى إحدى ثمار الاتفاق السرى - مع ضباط أركان الحرب الفرنسيين احتياجات إسرائيل من الأسلحة . . ووافق موليه ومونورى وبدأت المباحثات بين الجانبين حول قوائم أسلحة جديدة .

ووافقت عليها اللجنة الثلاثية فى حلف الأطلنطى .

ولكن التآمر لا يكتفى بقائمة واحدة يعلم بها الحلف، بل أعد بيريز وابل توماس قائمة سرية تضاعف فيها مقادير الأسلحة المدرجة فى القائمة الأولى .

هذه هى حلقات التآمر قبل ٢٦ يوليو بين الدول الثلاث التى هاجمت مصر بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ .

وبين عشرات البحوث التى كتبت عن تاريخ الأزمة نجد قولاً سائداً للباحثين مقتضاه أن بريطانيا كانت بعيدة عن هذا التآمر فى هذه الفترة .

بل يصل البعض إلى القول بأن بريطانيا بحكم مصالحها مع الدول العربية أو مع بعض الحكام العرب فى العراق أو الأردن أو لبنان اتخذت سياسة بعيدة عن هذا التآمر .

ولكن هل يردون على الحقائق التى شهدتها هذه الفترة ؟

لقد ارتبطت فرنسا وبريطانيا بسياسة مشتركة تجاه مصر وأحاطت فرنسا الحكومة البريطانية علماً بكل ما تم فى إطار اتفاقها السرى وتحالفها مع إسرائيل . ووافقت على ذلك بريطانيا .

واستمرت فرنسا تحيط بريطانيا بعد إحياء الاتفاق الودى بينهما فى ١١ مارس بتطورات الموقف أولاً بأول .

ولم تقف عند هذا الحد .

لقد كان هناك تنسيق بريطانى - فرنسى فى تسليح إسرائيل فى تلك الفترة فبينما قدمت فرنسا الطائرات الميستير والأوريجون والدبابات المتوسطة والمدافع المتوسطة وغيرها من المعدات قدمت بريطانيا الدبابات الثقيلة والمدافع الثقيلة وبعض الوحدات البحرية .

وما هو المطلوب لإثبات التآمر بعد أن وافق إيدن على أية عمليات عسكرية إسرائيلية تساندها فرنسا ضد مصر بشرط موافقة الولايات المتحدة .

إن لم يكن كل ما حدث فى تلك الفترة يشكل التآمر ضد مصر فما الذى يمكن أن توصف به ؟

هل كان تسليح إسرائيل على هذه الصورة المشتركة فى وسط المباحثات التى تمت والعداء الأعمى المشترك ضد مصر . . بعيداً عن الهدف الذى يسعى إليه المتآمرون وهو الإطاحة بالحكم الثورى فى مصر .

ولكن هذا التجاهل من بعض الكتاب للصورة التى كان عليها الموقف مبعته رغبة فى تغطية المهزلة التى مثلتها السياسة البريطانية فى تلك الفترة .

فبريطانيا اشتركت فى التآمر ولكن بالصورة التى لا تجرح أو تخدش صورتها كصديقة وحليفة لنورى السعيد وأمثاله من أعوانها، فتحالفها العلنى مع إسرائيل على النحو الذى تم به فى فرنسا - يعنى القضاء على ما يبقى لها من أعوان ونفوذ فى المنطقة .

لذلك لا بد أن يتجاهل أنتونى إيدن هذه الفترة فى مذكراته عن السويس ولا بد أن تستمر الدعاية البريطانية الذكية فى الإشارة إلى براءة بريطانيا فى تطورات ما قبل التأميم .

ومع كل ما فعله الفرنسيون فقد أثبتوا أنهم أكثر شجاعة من حلفائهم البريطانيين . وعندما يقول أبل توماس نحن لم نقل الحقيقة كاملة حتى يومنا هذا . . فهو يعبر عن الجزء الناقص والذى لا بد أن يكشف دور بريطانيا فى تلك الفترة .

ومن عجب أن الحكومة البريطانية الحالية - حكومة العمال التى طالبت خلال

سنى حكومات المحافظين المتعاقبة أن تنشر ما لديها من وثائق عن أزمة السويس .
لم تقم بذلك بعد أن تولت الحكم .

ولكن هذا الحكومات لها عذرها . . لأن الوثائق تحوى من الحقائق والأسرار ما يكمل الأجزاء التى قد تبدو ناقصة فى المؤامرة غير الشريفة التى اشتركت فيها بريطانيا .

الدور الأمريكى المريب :

وإذا كنا قد تناولنا فى الفصول السابقة دور الولايات المتحدة خلال التطورات السياسية التى مرت بها الأزمة وما كان فى تصرفات دالاس من تناقض بالنسبة لحلفائه وبالنسبة للدولة المفترى عليها وهى مصر . .

فإن نفس الدور الغريب بل المريب يظهر فى تلك الفترة .

فعندما كان مجلس حلف الأطلسى يناقش الموقف الذى ترتب على الأسلحة التى باعها الكتلة الشرقية إلى مصر وسوريا أعلن بينو أن فرنسا تعتزم تزويد إسرائيل بالسلاح .

ولم يعترض دالاس بل فوجئ الوزير الفرنسى به وهو يهز رأسه موافقاً بحماس . .

ولقد أثار هذا الموقف كثيراً من التساؤل لدى البريطانيين والفرنسيين حول موقف الولايات المتحدة من هذا الموضوع .

فى شهر مارس عارضت الولايات المتحدة خطط العدوان على مصر وعرضت القضية على مجلس الأمن . . وبعدها بشهرين توافق على مد إسرائيل بأسلحة لم يسبق أن حصلت عليها منذ قيامها !

وإذا أردنا أن نفسر هذا الموقف الأمريكى فسنجد أنه يتمشى مع ما كانت ترغب فيه الولايات المتحدة من ضغط على مصر أو على حد تحليل الأستاذ محمد حسين هيكى للعلاقات العربية الأمريكية بأنها إحدى مراحل هذه العلاقات .
مرحلة محاولة الترويض وهى فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥ والتى

دارت وارتكزت أساساً حول نقطة السلاح، فصر طلبته من أمريكا وانتهت بشرائه من روسيا وعندما حدث ذلك بدأت المرحلة الثانية وهى محاولة عقاب مصر .

وليس من شك فى أن تسليح إسرائيل يعتبر أحد الوسائل التى بلأت إليها الولايات المتحدة للرد على تمرد مصر وشراؤها السلاح من الكتلة الشرقية .

وليس من شك أيضاً أن الولايات المتحدة بتصرفها فى موضوع تسليح إسرائيل على النحو الذى اتبع فى بداية عام ١٩٥٦ توافق حلفاءها وتشجيعهم وتبدى كل استعداد للتعاون فى الوقت الذى لا تقدم بنفسها السلاح . . فهذا التصرف تلقى الولايات المتحدة تبعه التسليح الإسرائيلى على الفرنسيين والبريطانيين وتظهر أمام الرأى العام العربى بريئة ناصعة اليدين من تقديم السلاح لإسرائيل .

والبيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية عندما يتبعان هذه السياسة يرضيان الصراخ المتعالى فى أروقة وقاعات الكونجرس الأمريكى حول ضرورة مساندة إسرائيل .
وعندما يتقدم السفير المصرى بطلب استيضاح للسياسة الأمريكية فى أمر تسليح إسرائيل يرد عليه بابتسامة عريضة وحياء :

هذا هو موقف الولايات المتحدة : هل قدمنا أسلحة لإسرائيل ؟ نحن على الحياد . . نحن لا نسمح بصدام مسلح فى المنطقة .

ولكن هذا الموقف المؤيد لتسليح فرنسا لإسرائيل بأسلحة من حظائر حلف الأطلسى يعتبر - بصورة غير مباشرة - تسليحاً أمريكياً لإسرائيل .

ويبتسم المسئول الأمريكى وتعود الردود التى تعودت على سماعها الدبلوماسية المصرية تتردد من جديد .

عبد الناصر يكشف التآمر :

ولم تكن كل هذه التطورات مجهولة لمصر . . وعلمت بها مصر ووصل إلى القاهرة أكثر من تقرير وأغلبها من بعض العواصم الهامة لدول فى حلف الأطلسى وعلى الأخص من روما وباريس وبون .

وفى هذه التقارير التى حصلت عليها المخابرات المصرية تفاصيل صفقات السلاح .

وفي تقارير أخرى من داخل إسرائيل . . كانت القاهرة تعلم يوماً بيوم عدد الدبابات التي تنزل سرّاً على الشواطئ في جنح الظلام . وعدد المدافع وتحركات الوحدات .

وإذا كان هناك التآمر فلماذا نشارك في إخفائه ؟

وفي ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ أعلن الرئيس عن وجود اتفاق سرى بين فرنسا وإسرائيل . . .

وقال الرئيس إن الشحنات الأخيرة إلى إسرائيل تضمنت مائة دبابة فرنسية وعدداً من المقاتلات الميسير النفاثة .

وفي أول أكتوبر قال الرئيس في حديث صحفي : في الوقت الذي تلغى فيه فرنسا صفقتها معنا نراها تنفذ اتفاقها مع إسرائيل .. إن صحف إسرائيل ذكرت أنها تلقت عدداً من الدبابات والطائرات النفاثة والمدافع عيار ١٥٥ مم .

وفي ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ أعلن الرئيس في كلية الطيران ببلييس أن المخابرات المصرية حصلت على وثيقة رسمية فرنسية بها بيان كامل بما حصلت عليه إسرائيل من قوى الغرب .

وقال الرئيس : « لقد سلحوا إسرائيل ومنعوا عنا السلاح لماذا ؟ »

وفي ٦ أكتوبر ذكر الرئيس في حديث له مع مراسل النيويورك تايمز :

أنا لى مصادر معلومات في باريس - أثينا - روما - بروكسل .

وأنا أعلم أن إسرائيل قد تعاقدت على استلام أسلحة في العشرة الشهور القادمة وأنا لا أفكر في جيش إسرائيل اليوم ولكنى أفكر فيما سيكون في الغد .

لم تكن القاهرة تجهل بتحريك التآمر في العواصم الغربية وإسرائيل وكشفت أسرار هذا التآمر وتمكنت المخابرات المصرية من الحصول على أكثر من وثيقة هامة في ذلك الوقت تحدد أمام القاهرة موقفاً لم يكن مستغراً أو محل دهشة .

فالتآمر بين الغرب وإسرائيل أحد الاحتمالات القائمة بصورة مستمرة عند بحث الموقف في أى من الأجهزة التي تعمل في خدمة السياسة الخارجية المصرية .

٢٦ يوليو ١٩٥٦ مرحلة جديدة في التآمر :

لقد استعرضنا فيما تقدم تطور حلقات التآمر ضد مصر في الفترة السابقة على ٢٦ يوليو .

والحقائق والتصرّيات التي تنطق بهذا التآمر لا تدع لمجالات الشك كثيراً من القدرة على الحركة بالمناورة .

إسرائيل تريد مهاجمة مصر .

بريطانيا تريد مهاجمة مصر .

فرنسا وإسرائيل نسقتا خططهما وعقدا التحالف السرى لتحقيق الهدف . وفرنسا وبريطانيا نسقتا خططهما وعقدا بدورهما الاتفاق للصمود لتحقيق نفس الهدف .

وبين هذه الأطراف الثلاثة فرنسا تلعب دور همزة الوصل بين المتآمرين ، تحيط ببريطانيا بما اتفقت عليه مع إسرائيل . . وتحيط لإسرائيل بما اتفقت عليه مع بريطانيا .

والجميع ينتظرون الفرصة المناسبة للتحرك ، متى وكيف ؟

ومن الإسكندرية في مساء ٢٦ يوليو وجد الثلاثة الفرصة التي كانوا في متاهات التآمر يبحثون عنها .

لا بد من ضرب مصر ولا بد من ضرب عبد الناصر .

كان هذا هو القرار الذي اتخذته ثلاث حكومات في وقت واحد .

في لندن . . وفي باريس . . وفي تل أبيب .

وكان صدى التأميم الهستيريا التي رأينا بعض معالمها عند التعرض لرد الفعل .

وسلسلة الأحداث التي دارت حتى وقع العدوان على مصر تعبر عن الطريق المزدوج الذي سار فيه التآمر جنباً إلى جنب مع النفاق السياسى والتظاهر بالسلام من جانب المتآمرين .

ولقد وضعت أكثر من خطة عسكرية ضد مصر . . من جانب بريطانيا ومن

جانب إسرائيل . . ومن جانب بريطانيا وفرنسا معاً . . ثم بريطانيا وفرنسا وإسرائيل .

وبين المراحل المستقلة التي وضعت فيها هذه الخطط كان السؤال الذي يتكرر :

هل تدخل إسرائيل علناً كشريك مع بريطانيا وفرنسا :

عارضت بريطانيا تحديد وتكييف دور إسرائيل على هذا النحو لما يسببه لها من متاعب وأضرار لا يمكن معالجتها بعد ذلك .

فكيف يمكن أن تبرر بريطانيا هذا الموقف أمام أصدقائها وعملائها العرب في المنطقة .

وكيف يمكن أن يعيش حلف بغداد مع هذا التحالف الصريح .

إن المشاركة الإسرائيلية أمر خطير يجب أن يبحث ملياً قبل اتخاذ قرار فيه .

إن التحالف السري قائم والمشكلة هي كيفية عمل هذا التحالف دون أن يظهر التآمر .

ليس هناك خلاف في ضرورة القضاء على ثورة مصر . . وليس هناك خلاف في أن الثلاثة متفقون على تحقيق هذا الهدف .

وليس هناك خلاف على أن كلاً من المتآمرين الثلاثة سيكون له دوره في الخطة ضد مصر .

ولكن كيف يمكن أن تؤدي إسرائيل دورها دون أن تثير الشبهات حول براءة بريطانيا .

لم يكن هذا السؤال محل بحث في باريس . فالحكومة الفرنسية على استعداد للعمل مع إسرائيل دون خوف أو حياء .

ولكن المشكلة هي بريطانيا . . . كيف يمكن إقناعها بالصورة التي يلبسها التآمر بعد أن وجد الذريعة في ٢٦ يوليو .

هل تتصرف بريطانيا وحدها ؟

في مساء ٢٦ يوليو قرر إيدن اتخاذ عمل عسكري ضد مصر .

وفي ٢٧ يوليو صدرت التعليمات إلى رؤساء أركان حرب الإمبراطورية بإعداد خطة العمليات اللازمة وتحديد الوقت لاحتلال القناة وضمان الاستيلاء عليها .

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ٢٧ يوليو يتصل موليه تليفونياً بإيدن ويؤكد له رغبة فرنسا في الاشتراك في الهجوم الذي يعتزم إيدن شنه على مصر .

ويعرض موليه على إيدن في هذه الحادثة التليفونية اشتراك إسرائيل :

ويشير أكثر من تحليل لموقف بريطانيا أن إيدن رفض فكرة اشتراك إسرائيل في الخطة عندما عرض عليه موليه ذلك .

وإذا كان في هذا القول بعض الصحة فإن فيه الكثير من عدم الصحة أيضاً . .

وجه الصحة أو بعض الصحة في هذا القول أن أنتوني إيدن عارض هذا الاشتراك في ٢٧ يوليو على أساس أن الذريعة التي قدمها التأميم تسمح بعمليات عسكرية تشترك فيها بريطانيا وفرنسا وأنه ليس هناك ما يبرر اشتراك إسرائيل في هذه العمليات على الصورة التي تقترحها فرنسا .

لقد كان تقدير الموقف الذي أسند إليه إيدن في هذا اليوم ٢٧ يوليو لا يضع في الاعتبار أن الولايات المتحدة ستقف أمام خطط العدوان فلم يكن يتصور إيدن وهذه أحد الأخطاء الرئيسية التي وقع فيها منذ البداية أن أيزنهاور سيعارض في القرار الذي اتخذه وأن دالاس سيبدأ مناوخته السياسية بتأجيل استخدام القوة مرة بعد مرة . . إيدن كان يتصور أن التحالف الأنجلوأمريكي المقدس سيقف بكل ثقله وقواه وراء خطوات بريطانيا وفرنسا .

هذا ما تصوره إيدن ولم يخف مرارة الصدمة في مذكراته عند الحديث عن موقف دالاس وإساءته إلى هذا الحلف المقدس .

وإذا كان هذا هو الموقف الذى تصرف على ضوءه إيدن فمن الطبيعى ألا تكون هناك حاجة إلى مثل هذا الاشتراك من جانب إسرائيل ، ورجل مثل إيدن بعقليته الاستعمارية وتخيلاته عن قوة جيش الإمبراطورية يصعب عليه أن يقبل القول بأن جيش بريطانيا غير قادر على خوض هذه المعركة بمفرده .

أما عن عدم الصحة فى هذا القول فهو ما تشير إليه عدة حقائق أخرى .

فأولاً : إذا كان إيدن قد صرح بمثل هذا القول فهو قد فعل ذلك تحت الظروف التى سبق شرحها ، ولكن فى يوم ٢٨ يوليو بالذات لم تكن رئاسة أركان الحرب البريطانية قد وضعت خطط العدوان ولم يكن إيدن قد تلقى بعد تقرير مستشاريه العسكريين حول الحاجة أو عدم الحاجة إلى إشراك إسرائيل فى العمليات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وثانياً : لقد وضعت خطة الغزو الأولى وهى العملية ٧٠٠ على أساس هجوم على الإسكندرية ، وظهرت بعد ذلك اعتراضات عديدة على هذه العملية على أساس بُعد الإسكندرية عن القناة واحتمالات الخسائر الضخمة التى ستكبدها القوات البريطانية حتى وصولها إلى القاهرة والاحتمال القائم فى رفض ليبيا استخدام بريطانيا لقواعدها فى غزو مصر . والمعلومات التى أذيعت عن هذه الخطة لم تتعرض إلى احتمال قيام إسرائيل بفتح أى جبهة أخرى مع الجيش المصرى فى نفس الوقت الذى تهاجم فيه بريطانيا .

ولكن عدم تعرض الخطة المشتركة لذلك لا ينفى أنه وقت وضعها كان هناك :

• الاتفاق السرى الفرنسى - الإسرائيلى .

• موافقة بريطانيا على التحالف السابق .

• إن خطة الهجوم الإسرائيلى على مصر كانت معدة وتعلم بها بريطانيا وتنفيذها يتوقف فقط على الوقت المناسب . ولم يكن هناك وقت أكثر مناسبة لتنفيذ هذا الهجوم من الوقت الذى تهاجم فيه بريطانيا وفرنسا .

إسرائيل تتحرك مع العملية ٧٠٠ :

وأكثر من هذا كله الوقائع التى تتالت بعد ٢٦ يوليو .

• فى ٢٧ يوليو كان شمعون بيريز فى باريس ليبدأ البحث فى تنفيذ خطة إسرائيل فى الهجوم وبحث ما تحتاج إليه من أسلحة إضافية .

• وفى ٢٨ يوليو عقد فى باريس الاجتماع السرى « للنادى » الفرنسى الإسرائيلى ، وقد أشرنا إليه فى الفصل الثالث ، وقد تقرر فى هذا الاجتماع بحضور بيريز ضرورة القيام بعمل « حتى تكون إسرائيل شريكة فى الضربة » .

وحضر هذا الاجتماع عدد من الوزراء والعسكريين الفرنسيين .

• فى ٢٩ يوليو كانت اجتماعات فرنسية بريطانية تدور فى لندن حول الإجراءات الذى يتخذ وكان يمثل فرنسا كريستان بينو وبعض القادة العسكريين الفرنسيين .

• وفى ٣١ يوليو شكلت اللجنة البريطانية الفرنسية المشتركة لوضع خطط العمليات .

• وفى ذلك الوقت تعين ضابط اتصال فرنسى فى لندن وضابط اتصال بريطانى فى باريس . وكان هناك ضابط اتصال إسرائيلى فى باريس .

• ومع هذه الظروف مجتمعة ومع التآمر الذى تشكلت أهدافه قبل ٢٦ يوليو وضع العسكريون خطة العملية (٧٠٠) ومع هذه الخطة نلاحظ أن كميات الأسلحة التى ترسل من فرنسا لإسرائيل تضاعفت وازدادت حلقات السرية حولها .

ليس هذا فقط بل إن المفهوم من أحاديث موليه وبينو أنهما فى أول اجتماعاتهما بلندن تكلمتا فى إشراك إسرائيل . . . ولقد كان هذا قراراً من الحكومة الفرنسية ولا بد من إبلاغه للحليفة الثالثة بريطانيا .

إذن نفهم من تطورات العملية ٧٠٠ أنها وضعت على أساس أن هناك دوراً ما لإسرائيل بالاتفاق مع فرنسا ولكننا لا نعلم فى هذه المرحلة حجم دور إسرائيل وهل هو جزء من العملية ٧٠٠ أم أنه جزء من خطة التحرك العسكرى الفرنسى ؟

وإذا كان هذا هو الموقف الذى تصرف على ضوءه إيدن فن الطبيعى ألا تكون هناك حاجة إلى مثل هذا الاشتراك من جانب إسرائيل ، ورجل مثل إيدن بعقليته الاستعمارية وتخيلاته عن قوة جيش الإمبراطورية يصعب عليه أن يقبل القول بأن جيش بريطانيا غير قادر على خوض هذه المعركة بمفرده .

أما عن عدم الصحة فى هذا القول فهو ما تشير إليه عدة حقائق أخرى .

فأولاً : إذا كان إيدن قد صرح بمثل هذا القول فهو قد فعل ذلك تحت الظروف التى سبق شرحها ، ولكن فى يوم ٢٨ يوليو بالذات لم تكن رئاسة أركان الحرب البريطانية قد وضعت خطط العدوان ولم يكن إيدن قد تلقى بعد تقرير مستشاريه العسكريين حول الحاجة أو عدم الحاجة إلى إشراك إسرائيل فى العمليات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وثانياً : لقد وضعت خطة الغزو الأولى وهى العملية ٧٠٠ على أساس هجوم على الإسكندرية ، وظهرت بعد ذلك اعتراضات عديدة على هذه العملية على أساس بُعد الإسكندرية عن القناة واحتمالات الخسائر الضخمة التى ستكبدها القوات البريطانية حتى وصولها إلى القاهرة والاحتمال القائم فى رفض ليبيا استخدام بريطانيا لقواعدها فى غزو مصر . والمعلومات التى أذيعت عن هذه الخطة لم تتعرض إلى احتمال قيام إسرائيل بفتح أى جبهة أخرى مع الجيش المصرى فى نفس الوقت الذى تهاجم فيه بريطانيا .

ولكن عدم تعرض الخطة المشتركة لذلك لا يبنى أنه وقت وضعها كان هناك :

• الاتفاق السرى الفرنسى - الإسرائيلى .

• موافقة بريطانيا على التحالف السابق .

• إن خطة الهجوم الإسرائيلى على مصر كانت معدة وتعلم بها بريطانيا وتنفيذها يتوقف فقط على الوقت المناسب . ولم يكن هناك وقت أكثر مناسبة لتنفيذ هذا الهجوم من الوقت الذى تهاجم فيه بريطانيا وفرنسا .

إسرائيل تتحرك مع العملية ٧٠٠ :

وأكثر من هذا كله الوقائع التى تتالت بعد ٢٦ يوليو .

• فى ٢٧ يوليو كان شمعون بيريز فى باريس ليبدأ البحث فى تنفيذ خطة إسرائيل فى الهجوم وبحث ما تحتاج إليه من أسلحة إضافية .

• وفى ٢٨ يوليو عقد فى باريس الاجتماع السرى « للنادى » الفرنسى الإسرائيلى ، وقد أشرنا إليه فى الفصل الثالث ، وقد تقرر فى هذا الاجتماع بحضور بيريز ضرورة القيام بعمل « حتى تكون إسرائيل شريكة فى الضربة » .

وحضر هذا الاجتماع عدد من الوزراء والعسكريين الفرنسيين .

• فى ٢٩ يوليو كانت اجتماعات فرنسية بريطانية تدور فى لندن حول الإجراءات التى يتخذ وكان يمثل فرنسا كريستان بينو وبعض القادة العسكريين الفرنسيين .

• وفى ٣١ يوليو شكلت اللجنة البريطانية الفرنسية المشتركة لوضع خطط العمليات .

• وفى ذلك الوقت تعين ضابط اتصال فرنسى فى لندن وضابط اتصال بريطانى فى باريس . وكان هناك ضابط اتصال إسرائيلى فى باريس .

• ومع هذه الظروف مجتمعة ومع التآمر الذى تشكلت أهدافه قبل ٢٦ يوليو وضع العسكريون خطة العملية (٧٠٠) ومع هذه الخطة نلاحظ أن كميات الأسلحة التى ترسل من فرنسا لإسرائيل تضاعفت وازدادت حلقات السرية حولها . .

ليس هذا فقط بل إن المفهوم من أحاديث موليه وبينو أنهما فى أول اجتماعاتهما بلندن تكلمتا فى إشراك إسرائيل . . ولقد كان هذا قراراً من الحكومة الفرنسية ولا بد من إبلاغه للحليفة الثالثة بريطانيا .

إذن نفهم من تطورات العملية ٧٠٠ أنها وضعت على أساس أن هناك دوراً ما لإسرائيل بالاتفاق مع فرنسا ولكننا لا نعلم فى هذه المرحلة حجم دور إسرائيل وهل هو جزء من العملية ٧٠٠ أم أنه جزء من خطة التحرك العسكرى الفرنسى ؟

والخطة الثانية هاميلكار (موسكتير الأولى) :

وقد انتقدت الخطة الأولى لأن الاعتراضات الموجهة لها أوضحت أن هناك افتقاراً رهيباً في التأهب لمثل هذه العمليات . . . وأن قوة الجيش والطيران المصرية يجب أن يعمل لها حسابها . . . وأن تنفيذها على الصورة المقدمة بها ستؤدي إلى خسائر ضخمة دون نتائج مأمونة .

ومع الضغط الأمريكي في محاولة الابتعاد عن استخدام القوة كان لابد من الإفادة من المناورة الأمريكية وما تسمح به من وقت جديد للإعداد والتحرك العسكري ووافق إيدن على اقتراح دالاس بالدعوة إلى مؤتمر لندن الأول .

ولم يكن هناك داع لتنفيذ العملية ٧٠٠ كما قدمت له ، ولذلك لم يصدق عليها إيدن في ٨ أغسطس ، وصدرت تعليقات بوضع خطة جديدة هي ما سميت بهاميلكار في البداية ثم عدل اسمها إلى موسكتير .

والخطة الجديدة تعتمد على نفس أسس الخطة السابقة وتوجه عملياتها إلى الإسكندرية وتمتحت الظروف السياسية التي عقد خلالها مؤتمر لندن الأول ثم بعثة منزيس وضرورة الانتظار بأن تقدم لهذه الخطة فرصة أوسع من الوقت لتكامل إعدادها وكذلك تحدد لتنفيذها ١٥ سبتمبر في الوقت الذي تكون بعثة منزيس قد عادت من مهمتها أو بالأصح فشلت كما كان مقدرًا لها الفشل . . . ويصحب ذلك سحب المرشدين . . . وتعطل الملاحة في القناة كما كان متوقعاً - ليبدأ العمل العسكري ضد مصر وقد تم إقرار الخطة المعدلة في ١٥ أغسطس على أن تنفذ في ١٥ سبتمبر وبدأ العمل في تنفيذ الخطة وتحركت القوات الفرنسية من طولون إلى قبرص والقوات البريطانية من ميناء بورتسموث إلى مالطة واستولت البحرية البريطانية على عدد كبير من السفن التجارية وأعلنت التعبئة في بريطانيا واستدعى ١٢٥,٠٠٠ جندي من الاحتياطي . . . وفي الخطة الثانية . . . رسمت خطة الهجوم - كما رأينا - على أساس مهاجمة الإسكندرية .

العدوان لا يتم وخطة جديدة معدلة :

وبين إقرار الخطة موسكتير والموعد المحدد لتنفيذها في ١٥ سبتمبر كانت مجريات الحوادث في أزمة السويس تدفع بها بعيداً عن ميدان المعركة والصدام المسلح وتسير بها نحو الطريق الذي يحقق السلام .

كان كل وقت يمر في صالح مصر ويعرقل خطط العدوان ضدها وكانت هذه الحقيقة تثير المتأمرين وتدفعهم إلى انتهاج الأساليب التي جعلت سياستهم مهزلة صورية أمام العالم . لم يكن أحد منهم يريد السلام ومع ذلك فهو مضطر للتظاهر برغبته الجادة في الوصول إلى حل سلمي .

كانت الخطط العسكرية توضع وتحدد لها مواعيد للتنفيذ بل تبدأ التحركات تمهيداً لبدء العدوان ثم تحتم الظروف السياسية التأجيل والتعديل .

وكان هذا مصير الخطة «موسكتير» فبرغم تحديد موعد ١٥ سبتمبر لم تساعد الأحداث واضعى الخطة على تنفيذها في الموعد المحدد .

انتهى مؤتمر لندن الأول في أغسطس . . . وحاولت لجنة منزيس أن تصل إلى مصر في أسرع وقت لتنتهي من حكمها أيضاً في أسرع وقت وهو أن مصر تتعنت وترفض التفاهم ولا سبيل إلا الحرب .

ولكن مصر أخرت هذه المحاولة فلم يقبل الرئيس مقابلة المستر منزيس إلا في ٣ سبتمبر ولم تنته المباحثات إلا في ٧ سبتمبر وسافرت اللجنة إلى لندن تحمل رد الرئيس عليها في ٩ سبتمبر ثم كان عليها أن تقدم تقريرها إلى الدول الثماني عشرة .

إذن فإن ١٥ سبتمبر لا يمكن أن يكون تاريخاً لبدء العمليات ، فهي تحتاج إلى فترة أسبوعين أو عشرة أيام على الأقل حتى تبدأ التحرك في اتجاه الإسكندرية . لذلك ، ومع أوائل سبتمبر . . . في ٤ سبتمبر بالذات أجلت العملية أربعة أيام إلى ١٩ سبتمبر وفي يوم ٦ سبتمبر أجلت مرة أخرى سبعة أيام حتى ٢٦ سبتمبر وبين ٤ و ٢٦ كانت خطة أخرى قد وضعت تفاصيلها ، ولكن دالاس

هذه المرة بدأ في مناوراته الثانية لعقد مؤتمر لندن الثاني لبحث اقتراحه لإنشاء ناد للمتفعين .

ولم يكن أمام المتأمرين من طريق سوى قبول الاقتراح الأمر يكفى خاصة وأن المعركة السياسية والتي عرضناها في الفصول السابقة كانت مؤشرات النصر فيها تتحول لصالح مصر تؤازرها أغلبية شعوب العالم .

ومن هنا شهد شهر سبتمبر القرارات المتتالية بتأجيل العمليات .

تأجيل وراءه أمل :

وقد كشفت التحقيقات المختلفة حول هذه الخطة أن خلافاً آخر كان على أشده بين القادة الفرنسيين والبريطانيين ، فبينما يرى الفرنسيون الهجوم المباشر على الهدف الاستراتيجى وهو القناة كان البريطانيون مصممين على ضرورة الهجوم على الإسكندرية .

وفي الوقت الذى كان فيه الفرنسيون يرون سرعة البدء فى العمليات لم يكن فى قدرة أنتونى إيدن اتخاذ هذا القرار فى الوقت الذى التزم فيه بقبول المقترحات الأمريكية المختلفة سعياً فى النهاية إلى الحصول على التأييد الأمريكى لبريطانيا وفرنسا فى عملياتها العسكرية ضد مصر .

ومع نتائج فشل بعثة منزيس واقتراح دالاس بقيام ناد للمتفعين ، بعث إيدن برسالة إلى أيزنهاور يطلب فيها تحديد موقف الولايات المتحدة ولكن أيزنهاور رد عليه برسالة فى ٧ سبتمبر يوضح له فيها أن الولايات المتحدة ، لا يمكن أن توافق على استخدام القوة .

وماذا عن الالتجاء إلى الأمم المتحدة كخطوة أخيرة فى محاولات السلام ؟ رفضت الولايات المتحدة هذه الفكرة ورأت أنه من الضرورى قيام ناد للمتفعين وأن الظروف لا تسمح بعرض القضية على الأمم المتحدة .

ومع هذه المواقف المختلفة من جانب الولايات المتحدة يتوازى معها ضغط فرنسى على إيدن وأعصابه المتهاة يطالب بعدم الوثوق بالولايات المتحدة وبضرورة

التدخل وبضرورة التنسيق السافر فى العمليات بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل . وكان الضغط يزداد على إيدن فى الجبهة الداخلية فالمعارضة تزداد حدة ضد أى عمل عسكرى .

وباختصار فإن الموقف السياسى كله ينذر بفشل كل الخطط العسكرية لشن هجوم على مصر .

ولذلك نستطيع أن نقول إن أمل إيدن الذى بدأ يتهدد حول المساندة الأمريكية والظروف الأخرى التى صاحبت ذلك دفعته إلى السير قدماً إلى نهاية المغامرة وهو مغمض العينين تقوده فى هذه المرحلة الأبدى الفرنسية ومن ورائها إسرائيل إلى طريق العدوان .

مصر تعلم بالخطة موسكتير الأولى :

ومع بداية شهر سبتمبر بدأت القوات المصرية تتخذ مواقعها على الصورة التى تواجه بها تماماً الخطة موسكتير .

وظهر للبريطانيين والفرنسيين أن مصر تعلم بالخطة موسكتير وأنها حشدت قواتها لملاقاتهم فى الإسكندرية .

وتأكد أيضاً أن القيادة المصرية لم تهمل خط الدفاع عن سيناء وغزة بل أعيد تنظيم القوات هناك لمواجهة عدوان إسرائيل .

وعقدت اجتماعات فى قيادة العمليات فى لندن وعرض الأمر على أنتونى إيدن وجى موليه وفى ٨ سبتمبر صدر الأمر بتعديل الخطة موسكتير وتم هذا التعديل فى ١٤ سبتمبر . . وأصبح اسم الخطة موسكتير المعدلة وكان الهدف من إبقاء الاسم تضليل مصر وإيهامها بأن خطة موسكتير مازال العمل سارياً بها .

أسلوب جديد فى تنفيذ المؤامرة :

كشفت الانتقادات الموجهة إلى خطة موسكتير الأولى أن هذه الخطة ينقصها الحسم والسرعة المطلوبة . . وأن خطة الدفاع عن مصر من القوة بحيث تتطلب أسلوباً جديداً فى التنفيذ، والأسلوب الذى تقرر اتباعه من حيث الفصل

بين العمليات البريطانية والفرنسية والعمليات الإسرائيلية أصبح لا يصلح لمواجهة مصر. ولم تكن فرنسا أو إسرائيل راضية عن الوضع الذى رسمته هذه الخطة ولم تكف فرنسا عن الضغط على بريطانيا ليكون هناك ربط بين العمليات العسكرية للدول الثلاث .

ويبدو أن فرنسا نجحت فى ذلك مع بداية شهر سبتمبر وقد أشرنا من قبل إلى أن التعليمات بتعديل الخطة موسكتير صدرت فى ٨ سبتمبر . وفى ١٠ و ١١ سبتمبر كان موليه وبينو فى باريس يستعرضان هذه الخطة مع إيدن ولويد والخبراء العسكريين .

وكانت الخطة الجديدة تقوم على إشراك إسرائيل فى العمليات العسكرية ، وقد ذكر بينو فى كتاب « الأزمة » أنه فى هذه المباحثات كانت المرة الأولى التى أثر فيها مع إيدن ولويد احتمال تعاون إسرائيل « معنا » ، ويبدو أن بينو خائنه الذاكرة بحيث نسى كل حقائق التعاون الثلاثى قبل ذلك التاريخ . ونسى أن الخطة المعدلة بدأ العمل فيها فى ٨ سبتمبر وكان قد تقرر تحديد دور إسرائيل فيها . . أى قبل الاجتماع فى ١٠ سبتمبر بثلاثة أيام . . ونسى أن اجتماع ١٠ سبتمبر كان لبحث خطوط هذه الخطة وليس البدء فى مناقشات حول إشراك إسرائيل أم لا ؟

وقد تم إقرار الخطة المعدلة فى هذا الاجتماع وتقرر أن يبدأ التنفيذ فى ٢٦ سبتمبر وأرسلت الخطة إلى بن جوريون فى صورتها النهائية وتولى هذه المهمة ابل توماس مدير مكتب وزير الدفاع الفرنسى فى ٢٠ سبتمبر ووافق بن جوريون وبدأ الإعداد للتنفيذ .

بورسعيد بدلاً من الإسكندرية :

وقد تغير موقع الهجوم الرئيسى فى الخطة المعدلة فأصبح بورسعيد بدلاً من الإسكندرية وأصبح دور إسرائيل هو القيام بعمليات عسكرية كبيرة واسعة النطاق ضد الأردن . وتتدخل مصر لمساندة الأخيرة ، ويدخل الجيش المصرى فى معركة واسعة النطاق مع الجيش الإسرائيلى الذى يعمل على الوصول بالنزاع المسلح

قرب ضفة القناة الشرقية يوم ٢٥ و ٢٦ سبتمبر وحيثئذ يبدأ التدخل البريطانى - الفرنسى .

وكانت الضمانات التى قدمت لإسرائيل فى هذه الخطة :

• قيام الطائرات الفرنسية بإسقاط الأسلحة والمعدات الحربية على القوات الإسرائيلية التى تحارب فى سيناء لدعمها .

• تقوم الطائرات الفرنسية بإسقاط مواد التموين المختلفة وخاصة الماء والطعام والوقود والذخيرة وما أشبه لإمداد القوات الإسرائيلية بمحاجاتها منها .

• تقوم القوات الجوية الفرنسية بحماية فضاء إسرائيل الجوى من خطر الغارات الجوية المصرية .

• تقوم البحرية الفرنسية والبريطانية بحماية المياه الإقليمية الإسرائيلية والممرات البحرية إلى موانئها وقواعدها البحرية ضد خطر القوات البحرية المصرية .

وكان فى رأى العسكريين ضرورة انضمام إسرائيل إلى القيادة المشتركة فى قبرص ، إلا أن إيدن رفض الفكرة باعتبار أنها تكشف التواطؤ والحل الوسط بينى وهو انفراد موسى ديان ومجلس أركانه بقيادة قوات إسرائيل وتنفيذ عملية قادش . وينفرد الجنرال كيتلى بقيادته بإدارة القوات البريطانية والفرنسية .

واتفق فى النهاية على أن يتولى ابل توماس عملية تنظيم التعاون والتنسيق مع إسرائيل .

٢٦ سبتمبر :

ولم يكن من الممكن مرة أخرى البدء فى تنفيذ الخطة فى موعدها المحدد ٢٦ سبتمبر إزاء انعقاد مؤتمر لندن الثانى فى ١٩ سبتمبر .

وصدرت التعليمات بتأجيل العمليات وتعديل الخطة مرة أخرى ، والذى نلاحظه على تعديل الخطة المعدلة . . أنها لم تمس الجوهر بقدر مساسها بالضمانات التى تقدم لإسرائيل .

فلم تزد التعديلات على زيادة قدر المعونة البحرية والجوية البريطانية لإسرائيل وتزويد إسرائيل بمطالبيها من الأسلحة والمعدات الحربية ثم ترك تحديد بدء العدوان لإسرائيل .

وكانت هذه التعديلات الإضافية هي محور مهمة شمعون بيريز في باريس في ٢٣ سبتمبر وكان يرافقه في هذه الزيارة رؤساء المخابرات الإسرائيلية وبعض أركان حرب الجنرال ديان .

وفشل مؤتمر لندن الثاني وصدرت تصريحات دالاس . ومواقف أغلب الدول لا تبقى من جمعية المنتفعين سوى اسمها .

وفي ٢٦ سبتمبر وصل إيدن ولو يد إلى باريس وعرضت الخطة المعدلة ووافق عليها .

وفي ٢٩ سبتمبر وصل بيريز مرة أخرى إلى باريس يصحبه في هذه المرة موسى ديان وأربعة من كبار ضباط القيادة الإسرائيلية والذي كان من المقرر إبقاؤهم في باريس للتنسيق بين المخطط العسكري الإسرائيلي والخطة الفرنسية - البريطانية .

واستمرت المباحثات أربعة أيام . وطلبت إسرائيل أسلحة جديدة واتفق على إجراءات التعاون الوثيق بين فرنسا وإسرائيل .

الشرك . . . الأردن :

اتفق على أن تحدد إسرائيل بدء العمليات في خطة موسكتير المعدلة وكانت خطة إسرائيل تقوم على أساس الهجوم على الأردن وخلق معركة كبيرة تسحب الجيش المصري إلى الالتحام مع قواتها . وتكون هذه ذريعة للتدخل البريطاني الفرنسي . .

وقد تم اختيار الأردن مسرحاً للعمليات حتى يتحقق أمران رئيسيان :

أولهما : إبعاد الأنظار عن احتمال الهجوم الإسرائيلي ضد مصر .

ثانيهما : السماح للسياسة البريطانية بأن تمثل مسرحية أخرى على العرب فتحتج على إسرائيل وتندد إسرائيل وتهدد بالعمل العسكري ضدها حماية للأردن .

وإلى جانب ذلك فإن ظروف الجبهة الأردنية والمناوشات التي استمرت لفترة

ما في خلال سبتمبر وأكتوبر بين الجانيين تسمح بخلق حادث تهاجم فيه إسرائيل هجوماً انتقامياً . يضطر مصر إلى دخول المعركة وفي ١٠ أكتوبر هاجمت القوات الإسرائيلية مركز قليلية الأردن وأدى الهجوم الذي استخدمت فيه إسرائيل القوات المدرعة إلى قتل ٤٨ أردنياً .

ولقد كان هذا هو الشرك الذي نصب لمصر في شهر أكتوبر .

وتصور واضعوه كما يقول ازو في « فسخ السويس » أن ناصر طائش ومنذفع ومحب للمغامرة .

ووصل وزير خارجية الأردن لمصر وطلب مساعدة مصر ووعدت مصر بالوقوف إلى جانب الأردن .

ولكن مصر لم تكن لتتورط في معركة لا تحدد هي مكانها وزمانها .

لم تهاجم مصر إسرائيل وفشل المخطط وظهرت صورة جديدة ارتبطت بتعديل في خطة إسرائيل العدوانية ولم يكن هذا التعديل سوى نتيجة منطقية لفشل الخطة وثورة الرأي العام العربي وازدياد حرج موقف الأردن . ثم موقف العراق . واضطرار إيدن أمام تحقق ما كان يخشاه وهو ازدياد السخط على حلفائه في المنطقة أن يبعث إلى بن جوريون برسالة يطلب فيها عدم التدخل مرة أخرى ضد الأردن وإلا ستضطر بريطانيا مع قيام التحالف إلى الوقوف أمام إسرائيل .

وأضاف إيدن « أن مصر أمام إسرائيل وإذا هاجمتها الأخيرة فستؤيدها بريطانيا وحتى إذا اضطرننا في الأمم المتحدة إلى أن نقول كلمة أو كلمتين عنكم فإن عملنا كله وجهدنا كله ونفوذنا كله سوف يكون تحت تصرفكم لتعزيز موقفكم » .

واستمعت إسرائيل إلى النصيحة أو القرار البريطاني وأعلن بن جوريون في ١٥ أكتوبر أمام الكنيست أن العدو هو مصر ولم يعلق رئيس الوزراء الإسرائيلي على الاتفاق الذي أعلن في نفس اليوم بين العراق والأردن .

لم يعد هناك داع للإشارة إلى تهديد من جانب الأردن ضد إسرائيل في حالة دخوله قوات عراقية ، فصر لن تقبل الوقوع في الشرك فليختصر إذن الطريق إلى العدوان .

١٦ أكتوبر . . . اجتماع باريس :

وفي غمار هذه التطورات كاد مجلس الأمن ينتهي من بحث القضية وتحديد المبادئ التي ستقوم عليها التسوية السلمية والسكرتير العام يحضر لا يستثاف المباحثات وفي عجلة غادر نيويورك سلوين لويد وبينو لحضور اجتماع باريس بين موليه وإيدن . وبحث في هذا الاجتماع آخر تفاصيل خطة إسرائيل بعد تعديلها إلى هجوم مباشر ضد مصر ، واتفق على أن تبدأ إسرائيل هجومها في أول نوفمبر ثم تقرر تعديل الخطة بحيث يبدأ الهجوم الإسرائيلي مبكراً عن أول نوفمبر بحيث يسمح بنزول القوات الفرنسية البريطانية في الخامس من نوفمبر تاريخ إجراء الانتخابات الأمريكية . وقد بدأ الصمت المطبق ينجم على عواصم التآمر وأسدل الستار من السرية حول الخطط والمواعيد الجديدة .

وشكا أعضاء السفارتين الأمريكية في كل من لندن وباريس من ستر السرية والكمائن الذي أحيطت به خطط بريطانيا وفرنسا . وفي ٢٠ أكتوبر صدر الأمر بالبدء في تنفيذ الخطة المعدلة النهائية وتحركت القوات من الجزائر . . وانتقلت المقاتلات وقاذفات القنابل الفرنسية إلى إسرائيل وبدأت الاستعدادات في مالطة وقبرص للتحرك ثم حدث توقف مفاجئ بناء على طلب إسرائيل .

وفي فجر يوم ٢٢ أكتوبر وصلت طائرة إسرائيلية إلى مطار عسكري في جنوب غرب باريس تحمل دافيد بن جوريون . وبوصوله ختمت المؤامرة الثلاثية فصولها . بقصة شبيهة بقصص عصابات آل كابوني وغيرهم من زعماء الإجرام في القرن العشرين .

معاهدة سيفر :

وعندما هبطت الطائرة ونزل منها بن جوريون ووراءه ديان وبيريز تقدم منهم أحد معاوني بورجيس مونوري وفي سيارتين انطلق الجميع إلى سيفر إحدى ضواحي مدينة باريس .

وفي فيلا لأحد أصدقاء بورجيس مونوري بدأت الاجتماعات السرية التي طلبها بن جوريون قبل أن تبدأ العمليات .

وقد روى روبرتسون في كتابه « الأزمة » تفاصيل هذه الاجتماعات بناء على أقوال وشهادات كريستيان بينو وبورجيس مونوري وأبل توماس ، ويقول المؤلف إن أقوالهم اتفقت على التفاصيل التي أوردها في كتابه .

ولم تكذب إسرائيل هذه التفاصيل ولم تكذبها لندن ، وأكدها الأستاذ هيو توماس وأشار لها قبل روبرتسون الصحفي الإسرائيلي ميشيل بارزوهار . وهذه هي الرواية :

بدأ الاجتماع في صباح اليوم التالي . ٢٣ أكتوبر وكان الاجتماع مقصوداً على الزعماء الفرنسيين والقادمين من إسرائيل ، وتكلم بن جوريون عن مشاكل الدول في نشأتها ومخاوفها والمسئوليات التي تشعر بها حكومتها ، وهي تواجه خطراً خارجياً وقال إن لمصر نحواً من خمسين ألف جندي في سيناء وحدها وقد جهزوا بأحدث الأسلحة الحديثة وتحميمهم قوة جوية تعتبر أحدث قوة من طرازها في الشرق الأوسط ، وهناك أدلة في احتمال وصول المدمرات والغواصات وزارعات الألغام إلى الموانئ المصرية في وقت قريب .

وقال بن جوريون إن إسرائيل تفتقر إلى المال والسلاح وإن مدنها معرضة للإغارة الجوية والقصف البحري وليس ثمة ما يحول دون نزول القوات المهاجمة على سواحلها .

« ليس هذا فقط ، بل إن ضرب مدن تل أبيب وحيفا ويافا والقدس من الجو والبحر سيؤدي إلى خسائر في الأرواح . . لا تستطيع بلد كإسرائيل احتمالها . وإذا لم نقاتل أصبحنا محكومين بالموت . . فهل تسمح يامسيو موليه كعضو في المقاومة الفرنسية واشتراكي وديمقراطي ، هل تسمح بالقضاء علينا . . إن وجود إسرائيل ومصيرها اليوم معرضان للخطر » وتأثر موليه ورد على الفور . . « لن أسمح لهذه الأمور بأن تحدث » .

وقبل أن يحل الغداء . . كان هناك اتفاق رسمي يقضي بأن تؤمن القوة الجوية

الفرنسية الغطاء الكافي للمدن الإسرائيلية الرئيسية، وأن تتولى البوارج الفرنسية حراسة السواحل الإسرائيلية على أن تقوم القوات الفرنسية بحراسة إسرائيل من أية دولة عربية معادية بالإضافة إلى مصر .

تقرر أن تعلن إسرائيل التعبئة العامة في ٢٦ أكتوبر وأن تصل أسراب الطائرات الفرنسية المستير في ٢٧ و ٢٨ أكتوبر وأن تبحر البوارج الفرنسية فوراً لتصل إلى المواقع القريبة من الساحل الإسرائيلي في ٢٩ أكتوبر وهو اليوم الذي حدده بن جوريون لبدء الهجوم ضد مصر .

وانتهى الاتفاق إلى وعد موليه باستخدام حق الفيتو ضد أية محاولة من الأمم المتحدة لإدانة العدوان الإسرائيلي .

وفي مساء ٢٣ أكتوبر وصل إلى نفس المطار السرى الذي وصل إليه بن جوريون سلوين لويد وباتريك دين وكيل الخارجية البريطانية ومندوب سياسى عن المخابرات البريطانية .

وبدأت الاجتماعات الثلاثية وتحدث الجانب البريطانى عن شكل التآمر ووصلوا إلى هذا الاتفاق :

١ - تقوم إسرائيل بهجوم سيناء ويكون الهدف الرئيسى الوصول على مشارف القناة في أقرب وقت ممكن .

٢ - تقوم القوات الجوية البريطانية بالإغارة على القوات الجوية المصرية وهي مرابطة في مطاراتها . وتواصل هذه الغارات طوال وقت العمليات حتى يكون ذلك تحذيراً إلى بقية الدول العربية الأخرى بأنها ستلاقى نفس المصير لو هاجمت إسرائيل .

٣ - هدف عمليات الغزو البريطانى - الفرنسى هو حماية القناة من مصر وإسرائيل على السواء وتقبل إسرائيل الإنذار الذى توجهه فرنسا وبريطانيا بوجوب وقف إطلاق النار . ولكن عليها ألا تنفذ ذلك فعلياً إلا بعد الوصول إلى خط يبعد عن شرق القناة بمسافة عشرة أميال .

٤ - تسبق إذاعة الإنذار المشترك قيام راديو إسرائيل بإذاعة خبر يقول إن وحداتها المتقدمة موجودة فعلاً عند مشارف القناة .

٥ - وبعد أن تم الاتفاق سافر بينو مع سلوين لويد إلى باريس لعرض الأمر على إيدن وعاد بينو في فجر اليوم التالى ٢٤ أكتوبر ومعه موافقة إيدن .

وفي نفس اليوم أدرج الاتفاق في وثيقة رسمية وقعها بينو عن فرنسا وباتريك دين عن بريطانيا وبن جوريون عن إسرائيل .

وأعدت ثلاث نسخ من الاتفاقية ، واحدة لكل من الحكومات الثلاث وقررت الدول الثلاث عدم نشر هذا الاتفاق في أى وقت من الأوقات ، هذا ما حدث في ٢٤ أكتوبر .

وفي ٣١ أكتوبر قال سلوين لويد - بعد أسبوع واحد من هذا الاتفاق - إنه من الخطأ تماماً التقرير بأن بريطانيا حرضت إسرائيل على هذا العمل . . لم يكن هناك اتفاق سابق بيننا .

وفي ٢٠ ديسمبر قال إيدن إننى أننى كلية وقطعياً أن حكومة صاحبة الجلالة كانت مشتركة في مؤامرة غير شريفة .

الفصل الثامن

العدوان

التوقعات والاحتمالات :

عرضت في الفصل السابق صورة التآمر كما أراها من خلال الوقائع والأحداث ومن خلال الحقائق التي توالى متتابعة في خط سير منتظم ومن خلال أكثر من شهادة . . .

وعندما ذكرت أن حلقات التآمر كانت قائمة قبل ١٩٥٦ وأنها انتظرت الفرصة المناسبة لتحرك في الاتجاه المرسوم وهو مصر وثورتها وقيادتها ، كنت أتحرّك بدورى مع هذه الحلقات واحدة بعد الأخرى حتى أمكن الوصول إلى النتيجة التي تتمشى مع منطق الأحداث وطبيعة الصراع بين تيارات التحرر وأصدائها والاستعمار والإمبريالية .

على أن الحقيقة التي يجب أن تذكر تعقياً واستطراداً هي أن هذه الحلقات لم تكن قد كشفت جميعها أمام مصر كما نراها الآن .

لقد تمكنت المخابرات المصرية من الحصول على أكثر من وثيقة حرب . . بل حصلت على خطة موسكتير ورتبت القيادة المصرية خطط الدفاع على أساس هذه الخطة وما تفرضه من احتمالات .

وتابعت السفارات في العواصم الغربية وسفارتنا في واشنطن وسفارتنا في موسكو الأحداث ، وتجمعت معلومات عديدة ومختلفة في القاهرة وقدم الملاحقون العسكريون المصريون، وحصلت المخابرات المصرية على معلومات في غاية الدقة عن التحركات العسكرية لبريطانيا وفرنسا .

بل قبل ٢٩ أكتوبر بيومين بعثت سفارتنا في باريس تقول إن العدوان سيقع في ٢٩ أكتوبر ومن أنقرة ومن قبرص وصلت نفس المعلومات .

ولقد كان في هذه المعلومات ما يشير صراحة إلى تاريخ العدوان ولكنها جميعاً أشارت أيضاً إلى أنه عدوان بريطاني فرنسي .

وكان لا بد من تقدير احتمالات العدوان . . واحتمالات السلام وكان لكل منها حججه ووثائقه التي يستند إليها .

فنظرة إلى احتمالات الحرب . . وهل من الممكن أن يبدأ الهجوم ضد مصر ؟ لقد ساد الرأى بأن هذا الاحتمال قائم ليس في أواخر أكتوبر وإنما منذ أعلن التأميم وكان يستند إلى أكثر من اعتبار :

- فهناك التحركات العسكرية المستمرة لكل من بريطانيا وفرنسا .
- وخطط العمليات ضد مصر .
- وتحركات في القواعد البريطانية في ليبيا وفي الأردن وفي العراق وكلها تشير إلى تعزيزات تصل بانتظام .
- والتصرّيات التي تؤكد استخدام القوة ضد مصر متتالية .
- وعندما تصدر عن رؤساء الدول فإن وزنها يزداد ويعمل لها حسابها .

• وبدأت قبرص ومالطة وكأنهما قلاع امتلأت بمخزون من الرجال والعتاد وتنتظر الأوامر بالتحرك .

• ومع بداية شهر أكتوبر كانت السرية قد بدت تحوط التحركات والاستعدادات بشكل يثير الريبة والتيقظ .

• وهناك معلومات لا ينقطع ورودها من داخل إسرائيل ومن باريس عن أسلحة وإمدادات عسكرية تصل إليها بصورة لم تحدث من قبل .

ولم يكن من الممكن تجاهل هذه الاعتبارات وغيرها . . لذلك جهزت مصر دفاعها على أساس أن الغزو البريطاني - الفرنسي - أصبح أمراً قريب الاحتمال .

ورسمت خطة الدفاع عن مصر على أساس انتشار القوات المصرية في شكل مروحة واسعة ترتكز في بور سعيد في الشرق والعلمين في الغرب والمنيا في الجنوب وهي بذلك تغطي قناة السويس والدلتا والقاهرة وتصل إلى الوجه القبلي .

وسحبت القوات الرئيسية من سيناء ولم يبق هناك سوى ست كتائب حددت واجباتها على أنها التطويق والإنذار .

وانتظرت مصر هذا الغزو منذ أوائل أغسطس فحالة الطوارئ مستمرة في القوات المسلحة ، وتم استدعاء الاحتياطي وشكلت كتائب الحرس الوطني وحدد لكل فرد في القوات المسلحة دوره في المعركة .

كانت مصر تنتظر العدوان . . والشعب المصري كله مهياً نفسياً ومادياً للمعركة المنتظرة وكانت الصورة في مصر وقتئذٍ التصميم والعناد على الدفاع عن استقلالها وسيادتها، والتقت جموع الشعب مع قيادته في تضامن كلي وإجماعي لم تره مصر من قبل .

ولكن ماذا عن احتمالات السلام ؟

في منتصف شهر أكتوبر وبعد أن صدر قرار مجلس الأمن بالمبادئ الستة كان الرأي قد استقر على أن شبح الحرب - وإن لم يختف - فهو قد ابتعد عن أرض مصر . ولقد استند هذا الرأي بدوره والذي أوضح احتمالات السلام في حل أزمة السويس إلى أكثر من اعتبار :

● فالعالم تترعمه دولتان . . الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وطبيعة الأمور وتوازن القوى في العالم يسمح لكل من هاتين القوتين بوزن وتأثير في مجريات الحوادث الدولية لا يمكن إنكار آثاره .

ولقد كانت السياسة المصرية طوال الأزمة تتحرك على ضوء المؤثرات السياسية لكل من الدولتين في الصراع الدائر .

ولم يكن لدى مصر شك في موقف الاتحاد السوفيتي ضد أي عدوان يقع عليها . . ليس من واقع تصريحات القادة السوفيت ولا موافقة وزير الخارجية السوفيتية في مؤتمر لندن الأول ومجلس الأمن . . ولا رسائل التهديد والإنذار التي وجهت لبريطانيا وفرنسا، ليس لهذه المواقف فقط - بقدر ما تحمل من وزن له اعتباره - قدرت مصر موقف الاتحاد السوفيتي .



الرئيس الأمريكي إيزنهاور يتلقى أنباء العدوان على مصر .

ولكن لأسباب تتعلق بطبيعة الصراع الدائر بين الحرية والسيطرة ، بين الثورة الاجتماعية والتسلط الاستعماري والإمبريالي . . والاتحاد السوفيتي وهو يخرج من عزلته السياسية التي فرضها عليه الغرب لسنوات طويلة تمتد إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية . لا يستطيع أن يقف موقفاً سليماً من الصراع الدائر ولا يستطيع أيضاً أن يضحى بالمركز الذي وصل إليه وحققه في منطقة الشرق الأوسط .

لذلك كانت موسكو تراقب وتتابع تحول التآمر ضد مصر وإذا عدنا إلى منتصف أكتوبر نجد أن تقدير السوفييت للموقف في ذلك التاريخ كان يتطور فيما يلي :

- إن مصر قد كسبت معركة القناة فعلاً .
- إن المفاوضات والتسويات السلمية هي الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة .
- إن الحشود العسكرية البريطانية الفرنسية في قبرص قصد بها إضعاف الروح المعنوية لمصر .

• وإن الدول الغربية لا بد أن تتحول عن عنادها وتهديدها لمصر .

وقد أبلغت هذه الآراء لمصر في حينها .

ليس هذا فقط . فهناك واقعة رئيسية في سلسلة الأحداث تتطلب وقفة قصيرة . فبعد اجتماعات مجلس الأمن سافر شيلوف إلى موسكو ماراً بباريس واجتمع بكريستيان بينو في ١٩ أكتوبر ووصل إلى القاهرة تقرير من سفيرنا بباريس عن نتائج هذا الاجتماع .

وقد تناول البحث مسألة قناة السويس . . وعرض السوفييت وجهة نظرهم وأوضح شيلوف لبينو أن خير السبل هو أن تجلس فرنسا وإنجلترا ومصر حول مائدة مستديرة لوضع المبادئ الستة موضع التنفيذ . وأكد ضرورة الوثوق في حسن نوايا مصر ورغبتها في ضمان حرية المرور في القناة وحسن إدارتها .

وكان الانطباع بعد أن انتهت هذه المباحث أنها اتسمت بروح المودة والهدوء وليس هناك تفكير في عدوان .

هذه الصورة التي تجمعت لدى الاتحاد السوفيتي وخلاصتها لا حرب ، وأن الأمل كبير في الوصول إلى حل سلمي بعد النجاح الذي تحقق في نيويورك ، وفي مصر وأزمة السويس



خروشوف السكرتير الأول للحزب الشيوعي
السوفيتي . . . نحن مع مصر .

واشنطن لم تكن السياسة الأمريكية أقل عنفاً في معارضة استخدام القوة منذ أعلن التأميم، وكان السفير الأمريكي في القاهرة يؤكد هذا الموقف دوماً. ومواقف جون فوستر دالاس تؤكد الاتجاه بعيداً عن القوة لحل الأزمة ومقابلات السفير المصري في واشنطن تنقل إلى القاهرة معلومات تتمشى مع هذا الاتجاه.

ومع قرار مجلس الأمن كان هناك ارتياح في واشنطن. . . وتحققت خطوة في سبيل الوصول إلى تسوية سلمية.

وفي ١٨ أكتوبر أعلن الأميرال مونرو قائد الأسطول السادس أنه لم ير شيئاً يستوجب الشكوى.

صورة الموقف في واشنطن في منتصف أكتوبر ترى أن شبح الحرب ابتعد، وواشنطن نفسها تقف ضد الحرب.

حقيقة أن التقارير التي وصلت إلى وزارة الخارجية الأمريكية في النصف الثاني من أكتوبر أشارت إلى أن هناك شيئاً ما... تعبئة في إسرائيل، تحركات مريبة وسرية أكثر رغبة في لندن وباريس.

ولكن مصر لم تبأغ بما تمكنت المخابرات الأمريكية من الوصول إليه في تلك الفترة. والذي يهمني هنا أن واشنطن تعارض بتصميم استخدام القوة وأن قرار مجلس الأمن اعتبرته خطوة إلى الأمام في طريق السلام.

وإذا كانت كل من موسكو وواشنطن تتفقان في منتصف أكتوبر على ابتعاد شبح الحرب، إذن من حق الباحث السياسي أن يعتقد على هذا الموقف في تأييد الرأي أو الاحتمال باستبعاد الحرب لأن السؤال الذي يتبادر إلى ذهنه هو:

كيف يمكن لبريطانيا وفرنسا شن حرب ضد مصر والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يقفان بصلافة ضد هذه الحرب.

لا يمكن في ظروف طبيعية الوصول إلى نتيجة معاكسة وإلا فإن كل الموازين الدولية في حساب القوى وتأثيرها تصبح لاغية ويتختم البحث عن سر جديد ورهيب له دوره في التوازن الدولي بعد أن نستبعد تأثير كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

ثانياً: نعود إلى الأحداث التي تلت قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة والسكرتير العام همرشولد لم يخف بعد القرار رأيه في استبعاد التجاء بريطانيا وفرنسا إلى القوة. هذا ما وصل إليه سكرتير المنظمة الدولية وعلى ضوء هذه النتيجة واصل اتصالاته بكل من مصر وبريطانيا وفرنسا من أجل استئناف المباحثات واقترح لها ٢٩ أكتوبر في جنيف.

ومن الصعب أيضاً في وقت يعلم فيه أعضاء الأمم المتحدة مدى قوة السكرتير العام ومدى اتصالاته ومدى سلامة ما يصل إليه من معلومات من الصعب التشكك فيما يذكره هذا الرجل الذي يدير هذه المنظمة العالمية.

ثالثاً: تقارير تصل من باريس.. سفيرنا يقابل الجنرال ديغول - وله وزنه وتأثيره وهو خارج الحكم وعلى صلة بالأحداث ويعترض الرئيس الفرنسي على الأساليب والسياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية.

كما تظهر المعارضة بصورة لم تكن موجودة من قبل لإزاء التدخل العسكري. رابعاً: معارضة تزداد حدتها في بريطانيا ضد أي عمل عسكري وحزب العمال وقسم كبير من الصحافة البريطانية يتهم الحكومة بالحماسة ويطلب الابتعاد عن المغامرة العسكرية.

خامساً: ثلاثة أشهر مرت منذ أعلن التأميم. . . والتهديد بعمل عسكري مستمر. . . والتحركات العسكرية مستمرة. . . ولا يحدث شيء. . . ثم تصل القضية إلى الأمم المتحدة.

هل يتصور بعد كل الأشواط التي قطعها أزمة السويس حتى وصلت إلى المنظمة الدولية أن تلجأ دولتان لهما مقعدان دائمان في مجلس الأمن إلى عمل عسكري ضد إرادة الأمم المتحدة.

سادساً: إن الرأي العام العالمي وصل إلى المرحلة التي يصعب فيها حتى في الدول الغربية التي تؤيد بريطانيا وفرنسا إقناعه بعمل عسكري ضد مصر بعد أن أصبح الطريق ممهداً لمفاوضات على أساس مبادئ أقرتها الأمم المتحدة.

ولقد كان فيما عبر به بول هنري سباك وزير خارجية بلجيكا من استبعاد

استخدام القوة وما ذكره وزير خارجية إيطاليا وما أكده وزير خارجية كندا ما يشير إلى صعوبة استخدام القوة .

حتى في دولة كهولندا تعصبت ضد مصر في البداية حدث تحول وهدأت الأمور ولم تعد ترى ما يتطلب عملاً عسكرياً ضد مصر .

سابعاً : ألا تقدر بريطانيا وفرنسا الآثار التي ستترتب على الهجوم على مصر... سيتوقف وصول البترول ... ستسبب الأنايب في سوريا بناء على قرار من اتحاد العمال السوري . وستواجه الدولتان من الأضرار ما لا يمكن تداركه بالنسبة لمصالحهما .. لماذا إذن تلجأ إلى القوة . إذن فإن احتمالات السلام أقوى من احتمالات الحرب .

ومع هذا تستعد مصر لمواجهة الأسوأ من الأمور .

الاحتمالات العسكرية :

نشرت أخيراً تقديرات القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية قبل وقوع العدوان ، والوثائق التي نشرت عرضت إلى الاحتمالات المختلفة لغزو مصر .

وقبل أن نتعرض إلى هذه الاحتمالات نشير إلى تقدير القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية في شهر سبتمبر ، وجاء في هذا التقرير في البند « ه » :

« من المحتمل تعزيز الطاقة العسكرية للقوات البريطانية والفرنسية بتدخل إسرائيل في العمليات ضد مصر وسوريا . ويتقدم التسهيلات الميسورة في أراضيها لخدمة القوات الإنجليزية - الفرنسية وبالسماح لها بالمرور عبر الأراضي .

وقد وضع هذا الاحتمال على أساس دور جانبي من الممكن أن تقوم إسرائيل به ، ولكن العمليات الرئيسية إن تمت ستكون من جانب بريطانيا وفرنسا .

ونستطيع أن نصل إلى نتيجة عاجلة وهي أن تقدير القيادة العامة لم يتجه إلى بحث عمليات عسكرية واسعة النطاق من جانب إسرائيل ضد مصر وإنما لم يغفل عن احتمال تأدية القاعدة الاستعمارية - إسرائيل - لأي دور يطلب منها لتسهيل عمل القوات الرئيسية المعتدية .

تقدير منطقي - يتمشى مع طبيعة ظروف إنشاء إسرائيل ويتفق أيضاً مع سياساتها وارتباطاتها بالدول الاستعمارية الأم .

لم تغفل إذن القيادة المصرية عن دور إسرائيل ولكنها وضعت في الإطار الطبيعي له وهو المساعدة والمعاونة للمعتدين .

واتجهت عقول القادة في غرف العمليات العسكرية إلى بحث الاحتمالات الخاصة ببريطانيا وفرنسا .

وكان أمامها ثلاثة احتمالات :

الأول : احتمال الهجوم بالقوات الجاهزة فعلاً في القواعد القريبة في شرق البحر الأبيض المتوسط وحسب تقديرات القيادة لم تكن هذه القوات الجاهزة سوى فرق مشاة ولواء مدرع ولواء مظلات .

وأضافت القيادة هنا دور إسرائيل لمساعدة الحملة وهي تواجه الجيش المصري ، وقدرت أن إسرائيل يمكن أن تسحب جزءاً من جيش مصر لإبعاده عن طريق الحملة . كما قدرت أن إسرائيل يمكنها أن تساعد الحملة بأن تقدم لها مبرر تدخلها ضد مصر ، ولقد ورد في تقدير القيادة العامة للقوات المسلحة بالحرف الواحد :

يمكن في هذه الظروف استغلال الطاقة العسكرية الإسرائيلية لاجتذاب قسم من المجهود العسكري المصري وتشتيته وخلق المبرر الكافي لتدخل القوات الإنجليزية - الفرنسية تدخل حاسماً .

ولكننا نعود إلى القول بأن هذا التقدير للموقف الإسرائيلي إنما يفترض فيه دورى ثانوى .

وبحساب قوة الغزو وقوة إسرائيل كان تقدير القيادة المصرية أن العملية على هذا النحو لا يقدر لها النجاح أمام قوة الدفاع المصرية .

إذن نبحث الاحتمال الثاني :

وهو الانتظار حتى يتم حشد قوات بريطانية وفرنسية كبيرة لتحاول تدمير القوات المسلحة المصرية .

ولكن القيادة المصرية قدرت أن مثل هذه الخطوة من الصعب تنفيذها لعدة أسباب :

أولها : أن الانتظار لفترة طويلة يفوت الفرصة على المعتدين خاصة وأن ظروف المعركة السياسية تعمل ضدهم .

ثانيها : أن مثل هذا الموقف يعطى الفرصة لمصر لإحكام تدابيرها وعلى ضوء ذلك استبعدت القيادة العربية هذا الاحتمال الثاني باعتبار أن عامل الزمن ليس في صالحه .

يأتى الاحتمال الثالث :

وهو إمكان تحرك الغزو البريطانى - الفرنسى بما لدى بريطانيا وفرنسا من قوات برية فى قواعد شرق البحر الأبيض . وعندما تبدأ هذه القوات عملها فى مصر تأتى قوات إضافية لتعزيز الهجوم .

وكما تشير وثائق القيادة المصرية اعتبر أن الاحتمال الثالث أقرب الحلول وأنسبها .

وتلا ذلك تقدير القيادة أن أنسب مكان للغزو هو بور سعيد .

وهنا وضع المخططون العسكريون احتمال إسناد دور لإسرائيل على مسرح الحرب المتوقعة وهو :

« عزل قواتنا فى الجبهة الشرقية (سيناء) وعلى الأخص فى حالة تعاون القوات الإسرائيلية ونجاحها فى اجتذاب قسم من قواتنا إليها .

وهنا أيضاً يظهر أن التقدير العسكرى المصرى حسب دور إسرائيل على أرض المعركة وتم ذلك التقدير فى ظروف غريبة على أية مقومات الحرب .

فالقاعدة وطبيعة الأمور تقضى بأن الظروف السياسية تمهد للمعركة العسكرية ونحن هنا أمام ظروف سياسية تبعد المعركة، وكل يوم يمر يزداد التقدير بأن احتمالات السلام أصبحت أقوى من احتمالات الحرب .

ومع ذلك وفى وسط هذه الظروف الشاذة . استطاعت القيادة المصرية أن

تضع احتمالات صادقة فى مواجهة قوى غريبة لها وزنها .

وعلى ضوء هذه الظروف صدر قرار القيادة العامة المصرية باعتبار أن الخطر الذى تتعرض له مصر هو خطر متجه نحو أرضها مباشرة إلى قلب مصر وأن التهديد البريطانى - الفرنسى هو التهديد الرئيسى .

وماذا عن إسرائيل :

قررت القيادة العليا المصرية أنه « أمام خطر وقوع القوات المصرية فى فخ سيناء تقرر تخفيف قوات سيناء إلى الحد الذى لا يغرى لإسرائيل بالهجوم بطبيعتها الانتهازية » .

وبناء على هذا القرار كان فى الجبهة مع إسرائيل ست كتائب توزيعها كالتالى :

كتيبتان فى رفح من المشاة .

كتيبتان فى العريش من المشاة تعززها أشرطة دبابات من طراز شيرمان القديم .

كتيبتان فى أبو عجيلة من المشاة .

وسحبت القوات النظامية المصرية من غزة وترك الدفاع عنها لقوات الحرس الوطنى المصرى والفلسطينى وكانت مهمة هذه القوات تعويق أى هجوم إسرائيلى على الجبهة .

أما بالنسبة لمصر فقد رسمت خطة الدفاع عنها على أساس انتشار القوات المصرية فى شكل مروحة واسعة تركز على بورسعيد فى الشرق والعلمين فى الغرب والمنيا فى الجنوب .

وبذلك تغطى هذه المروحة الدفاعية احتياجات الدفاع عن قناة السويس والدلتا والقاهرة وتدافع عن الوجه القبلى .

وبدأ الهجوم الإسرائيلي :

وفي فجر ٢٩ أكتوبر بدأ الهجوم الإسرائيلي على مصر .

ومع التقدير السابق لاحتمالات الحرب والسلام بدت عدة اعتبارات تؤثر في الموقف :

١ - إن الهجوم الإسرائيلي يبدو تحركاً إسرائيلياً بعيداً عن النزاع حول قناة السويس . فهذا النزاع قد وصل - كما يظهر من تحليل احتمالات السلام - إلى نهاية سلمية ، ودخل في نطاق الأمم المتحدة والمبادئ الستة . قبلتها مصر وبريطانيا وفرنسا وهناك حديث وأمل في مباحثات بين الأطراف الثلاثة .

٢ - إن الهجوم اتخذ أبعاداً لم يسبق أن اتخذها هجوم إسرائيلي من قبل فالقوات المتحركة بدأت أكثر مما يمكن أن يستخدم في غارة على الحدود فضلاً عن إسقاط كتيبة مظلات في ممر متلا .

إذن فالعملية العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق ، كان هذا هو القرار في صباح ٢٩ أكتوبر ولقد اتخذ وسط احتمالات السلام القائمة واستبعاد الغزو في نهاية أكتوبر ولا اعتبارات أخرى لا تقل أهمية في اتخاذ مثل هذا القرار .

وإذا أردنا أن نبسط الظروف الأخرى نستطيع أن نقول إن خطوط التآمر المتصلة والتي عرضت لها لم تكن قد اتضحت بعد .

حتى في موسكو كانت هذه الخطوط غير متكاملة ، لقد نشرت البرافدا في ٢٧ أكتوبر أن اجتماعاً سرياً عقد في باريس بين سلوين لويدي وكريستيان بينو وأن هذا الاجتماع بحث العدوان على مصر .

ولكن البرافدا لم تستطع أن تصل إلى أن هناك طرفاً ثالثاً في هذه المباحثات السرية .

ولم تكن وزارة الخارجية السوفيتية تعلم بدورها في هذا اليوم عن الطرف الثالث .

ولوعلمت به لكان طبيعياً أن تبلغ مصر به ، وذلك لم يحدث ، وفي واشنطن كانت

هناك شكوك متزايدة حول تحرك إسرائيل ضد مصر ولكن هذه الشكوك لم تربط بين الحلقات تماماً إلا بعد أن وقع العدوان الإسرائيلي .

ومع ذلك فلو افترضنا علم الولايات المتحدة بأمر التواطؤ في الأيام الأخيرة التي سبقت العدوان فما هي مصلحتها في إبلاغ مصر مقدماً بهذه المعلومات .

حقيقة تقف السياسة الأمريكية ضد استخدام القوة ولكن مصلحتها تحم استغلال الوضع الجديد بما يتفق مع أهدافها .

ولم يكن دالاس راضياً عن سياسة مصر ولم يكن أيضاً راضياً عن سياسة بريطانيا وفرنسا ، لذلك أصبح ممكناً استغلال الظروف الجديدة ضد كل الأطراف ولمصلحة السياسة الأمريكية أولاً وأخيراً .

ولو شئنا التعليق على الموقف الأمريكي في تلك الأيام لكان الوصف المناسب له هو التضارب والتناقض الذي تميزت به السياسة الأمريكية منذ بدأت الأزمة .

ولم يقتصر الأمر على ما وصل إلى علم واشنطن وموسكو بل تعداه إلى كافة العواصم في العالم . . جميعها دون استثناء لم تشر إلى التواطؤ وكان التفاؤل سمة ظاهرة في وزارات الخارجية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

لم يكن هناك حديث عن التواطؤ . . بل لم يكن هناك حديث عن حرب من أي طرف .

لقد نجحت الدول المتآمرة في إخفاء التواطؤ والتآمر وأسدلت ستاراً كثيفاً من السرية على حلفائهم وحتى المخابرات السوفيتية لم تتمكن كما يبدو من الوصول إلى المعرفة الكاملة لهذا التآمر .

ولم يكن إخفاء التواطؤ نجاحاً لخطة الهجوم فحسب بل ظهر عامل آخر لا يمكن إغفاله في حساب التقديرات العسكرية .

لقد أعلنت إسرائيل التعبئة في ٢٥ أكتوبر وعندما تعلن التعبئة في إسرائيل تعلم بها مصر عن طريق أجهزتها المنتشرة داخل إسرائيل .

وهي ليست في الواقع عملية معقدة لأن العمال الزراعيين يتم استدعاؤهم من المزارع التعاونية - الكيبوتز - وغيرها وعمال المصانع يتركون أعمالهم وسيارات النقل

تخفى من المدن . . إلخ ، هذه المظاهر تدل دون حاجة إلى كثير من الجهد على قيام التعبئة .

ولكن إسرائيل أرادت التويه على العمليات المنتظرة ضد الجبهة المصرية لذلك اتجهت قوات إسرائيلية إلى الجبهة الأردنية وكان الموقف المتوتر على هذه الجبهة بعد حادث ١٠ أكتوبر يسمح بقبول احتمال عدوان إسرائيلي جديد على الأردن .

في صباح ٣٠ أكتوبر كان السفير البريطاني في مكتب الدكتور محمود فوزي ليبلغ أسف الحكومة البريطانية للهجوم الإسرائيلي الذي لا مبرر له والذي ينذر بعواقب وخيمة وقال السفير البريطاني إن الحكومة البريطانية سوف تبث بشأنه إنذاراً إلى إسرائيل يماثل الإنذار الذي بعث به الرئيس أيزنهاور إلى بن جوريون. صورة أخرى للتويه والخداع الذي تعرضت له مصر في تلك الأيام . وأدت هذه الظروف مجتمعة إلى القرار الذي أخذ في هذا اليوم وبعد ساعات من بدء الهجوم الإسرائيلي بأن العمليات إسرائيلية وأن الوقت قد حان لتصفية الحساب مع إسرائيل .

صورة أخرى أخفاها التآمر :

هكذا كان قرار القيادة المصرية في صباح ٢٩ أكتوبر ووراءه أكثر من دليل واعتبار يستند ويضعه في إطار المعقول في معترك السياسة والحرب . ولكن صورة أخرى لم تكن معلومة ووضعت ظروف المعركة في إطار اللامعقول . ونعود إلى الاتفاقيات السرية بين المعتدين والتي انتهت باتفاقية سيفر في ٢٤ أكتوبر .

ولقد تحقق لإسرائيل ما طلبته من أسلحة وحماية بحرية وجوية قبل أن تبدأ عملياتها . في إسرائيل كان يربط أسطول جوي فرنسي مكون من ستين طائرة من طراز ميسير المقاتلة وثلاثة أسراب من طراز ف ١٤٨ القاذفة ومع الطيارات طياروها الفرنسيون .

وكانت هناك أربعون طائرة نقل من طراز نورد أطلس لتحمل جنود المظلات

الإسرائيلية ثم تنقل إليهم المؤن والامدادات .

وكانت هناك ثلاث بوارج فرنسية جورج ليجيه وسيركون وكيرسان تقف أمام الشواطئ الإسرائيلية لحماية إسرائيل من هجوم البحرية المصرية .

وكانت إسرائيل نفسها ترسانة مسلحة بعدد من الدبابات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والمدافع بمختلف أنواعها تدخل في حدود اللامعقول وتتعدى في الواقع كل حساب يمكن أن تستوعب هذه الدولة العميلة .

ومثل هذه الصورة التي تكشف بعد فترة لم تطل ، توضع لنا لماذا تحركت مصر ضد العدوان الإسرائيلي .

خطة الهجوم الإسرائيلي :

كانت الخطة الإسرائيلية والتي حددت معالمها الوثائق التي وجدت في حطام طائرة الكولونيل اسف شمعون الذي سقطت طائرته داخل الأردن، ثم التي أضاف إليها تفصيلاً موشى ديان في كتابه « يوميات حملة سيناء » ما يلي :

• اللواء ٢٠٢ مظلات ويتم إسقاط كتيبتى مظلات على ممر متلا ثم تزحف بقية القوات في هجوم أرضي للاستيلاء على الكونتيل - نخل - سد الحيطان، حتى تصل إلى الكتيبة التي أسقطت في ممر متلا وساندتها .

• المجموعة رقم ٢٨ والمكونة من اللواء السابع المدرع واللواء الرابع المشاة واللواء السابع والثلاثين المدرع وعليها جميعاً التقدم للاستيلاء على أبو عجيلة ثم الإسماعيلية .

• المجموعة رقم ٧٧ المكونة من اللواء السابع والعشرين المدرع واللواء الأول مشاة واللواء الحادى عشر مشاة وعليها احتلال رفح والعريش حتى يتم عزل قطاع غزة ليتم احتلاله .

• مجموعة اللواء التاسع وعليها التقدم في الخطة من إيلات إلى شرم الشيخ . ونظرة إلى هذه القوات من حيث العدد والتسليح يتبين أن القوات المصرية التي واجهت هذا الهجوم المرتب في فجر ٢٩ أكتوبر كانت تواجه العدو بنسب جديدة خرجت عن حدود التوقعات العسكرية السليمة وبصورة تثير الريبة في هذه الجرأة التي حلت

على إسرائيل وزودتها بالشجاعة في القيام بمثل هذا الهجوم .

لقد كانت النسبة في قوات المشاة بنسبة ٤ : ١ لصالح إسرائيل . وكانت النسبة في الدبابات والمدافع بنسبة ١٣,٥ : ١ . هذا في معارك رفح والعريش وأم قطف .

أما في الجبهة الوسطى في سيناء فقد بلغت النسبة صورة أغرب . فهي ٩ : ١ في المشاة و ١٠ : ١ في الدبابات والمدافع . ولقد كانت هناك دبابات شيرمان قديمة في رفح والعريش أما في بقية قطاعات سيناء فقد خلت من أية دبابات .

ومع ذلك فلنسر مع الأحداث منذ فجر ٢٩ أكتوبر والصورة السابقة بكل ما فيها من غرابة أمامنا حتى نستطيع أن نصل إلى الحقائق في هذه المعركة التي أشاد فيها بعض كتاب الغرب بأسطورة الكفاءة غير العادية للجندى الإسرائيلي وأن جيش إسرائيل يعتمد على الكيف لا الكم .

وحتى نكمل الصورة تماماً نشير إلى أهداف الهجوم الإسرائيلي كما حددته الخطة قادش المعدلة :

● الوصول بأسرع ما يمكن إلى مشارف القناة .

● إحداث حالة ارتباك في القوات المسلحة المصرية في سيناء بالوصول إلى مؤخرة القوات .

وكما حددت اتفاقية سيفر كان المفروض عند توجيه الإنذار أن تكون القوات الإسرائيلية قد حققت الهدف الأول وتواجدت على مشارف قناة السويس . ماذا حدث ؟

● في ممر متلا لم تتمكن القوات التي أسقطت من الاستيلاء على الممر أو التحول منه صوب القناة حتى أول نوفمبر .

● في أبو عجيلة لم يتمكن اللواء السابع المدرع الإسرائيلي من اقتحام المواقع المصرية حتى فجر أول نوفمبر .

● في شرم الشيخ استمرت المقاومة حتى ٥ نوفمبر .

● في رفح والعريش استمرت القوات الإسرائيلية تحاول احتلال هذه المواقع حتى ٢ نوفمبر وبعد أن تدخلت البحرية الفرنسية بضرب رفح والعريش من البحر . وهذه التواريخ مصدرها يوميات موسى ديان .

والمعارك السابقة جميعها تمت بين الكتائب المصرية الست بدباباتها الشيرمان القديمة وبين قوات الجيش الإسرائيلي بأكمله تقريباً .

لم يحدث اشتباك بين جيش إسرائيل والقوات الرئيسية الضاربة للجيش المصري طوال هذه المدة من ٢٩ أكتوبر إلى ٥ نوفمبر .

ففي منتصف الليل في ٢٩ أكتوبر أصدرت القيادة العامة المصرية تعليمات بتحريك بعض القوات من غرب القناة إلى شرقها :

● فتحرك لواء من المشاة من السويس إلى ممر متلا .

● وكتيبة مشاة إلى العريش لتعزيز دفاعها .

تحرك القوات الرئيسية وقوامها :

● الفرقة الرابعة المدرعة وأساسها الدبابات الروسية ت ٣٤٠ ومدافع س.س ١٠٠٠ الثقيلة ومعها فرقة مشاة .

وتحرك الطيران المصري لضرب قوات المظلات الإسرائيلية في ممر متلا ومع عودة الطيارين المصريين إلى قواعدهم أبلغوا أن هناك حماية جوية غير طبيعية من جانب السلاح الجوي الإسرائيلي ولم يكن هؤلاء الطيارون يعرفون أنهم دخلوا المعركة تلو الأخرى مع الطيران الفرنسي .

وبدأ تحرك القوات المصرية الرئيسية في ٣٠ أكتوبر .

وفي مساء ٣٠ أكتوبر وجه الإنذار البريطاني - الفرنسي إلى مصر وإسرائيل بالابتعاد عشرة أميال إلى شرق - قناة السويس لكي تنزل قوات بريطانية وفرنسية لاحتلال بور سعيد والإسماعيلية والسويس حتى تحول دون أن تصبح القناة نفسها ميداناً للمعركة .

وفي مساء ذلك اليوم كانت كتيبة المظلات الإسرائيلية مازالت محصورة

في ممر متلا على بعد يزيد على أربعين ميلا شرق القناة .

والقوات الإسرائيلية الأخرى بعد مئات الأميال عن القناة .

وقبلت إسرائيل على الفور الإنذار البريطاني - الفرنسي ورفضته بالطبع مصر .
وفي مساء ٣١ أكتوبر بدأت الغارات الجوية البريطانية على مصر ومع هذه
الغارات تأكدت الشكوك التي ساورت القيادة المصرية إزاءه .

● الصورة التي تم بها الهجوم الإسرائيلي دون خوف من قوة الجيش المصري .

● الاندفاع الذي يميز الهجوم .

● الحماية الجوية غير الطبيعية التي صاحبت الهجوم .

● عدم مهاجمة كوبرى الفردان رغم استمرار عبوره بواسطة القوات الرئيسية

للجيش المصري في طريقها إلى سيناء .

إزاء هذه الاعتبارات بدأت عملية مراجعة سريعة للموقف وانتهى الرأى أن
المقصود هو سحب القوات الرئيسية للجيش المصري إلى سيناء حتى تقع في الفخ
المنصوب لها . . وفي الوقت نفسه تصبح منطقة القناة خالية من الدفاع الرئيسى
عنها ويمكن للقوات البريطانية والفرنسية النزول في بورسعيد دون عوائق جدية .

ومع وجود الجيش في سيناء يصبح بين فكى الكماشة أمامه القوات الإسرائيلية
يساندها الطيران الفرنسى وخلفه القوات البريطانية والفرنسية .

ولذلك وفي الساعة الثامنة من مساء ٣١ أكتوبر أصدر الرئيس جمال عبد الناصر
قراره التاريخى بالانسحاب فوراً من سيناء وبأن تتجمع كل القوات المصرية شرق
قناة السويس لمواجهة المعركة الأصلية الموجهة إلى الأرض الرئيسية، إلى قلب مصر .

ومع صدور هذا القرار :

● توقفت قوة المجموعة الرئيسية للجيش عن التقدم لعبور كوبرى الفردان

في الطريق إلى سيناء .

● وبدأت القوات المدرعة المصرية التي عبرت القناة إلى سيناء في العودة .

● وحددت الأوامر إلى القوات المصرية في رفح والعريش وأبو عجيبة وشرم

الشيخ بالدخول في معركة ووقف الزحف الإسرائيلى حتى يتم انسحاب القوات
الرئيسية للجيش المصرى .

وباستثناء قوات المشاة التي وصلت إلى العريش وممر متلا لم يحدث اشتباك
بين القوات الرئيسية الضاربة للجيش المصرى والجيش الإسرائيلى إذ صدرت أوامر
الانسحاب وهذه القوات في منتصف الطريق .

ولقد تعرضت القوات المنسحبة إلى وابل من قنابل الطيران الفرنسى .

ولكنها وبخسائر خفيفة تمكنت من العودة إلى غرب القناة .

واستمرت الغارات الجوية على المواقع العسكرية والمطارات المصرية من ٣١
أكتوبر حتى ٤ نوفمبر .

جمال عبد الناصر يتكلم :

وفي خطاب جمال عبد الناصر في الجامع الأزهر الشريف يوم الجمعة ٢ نوفمبر
شرح تطورات الحرب للشعب في مصر وأوضح لهم المؤامرة :

لقد كانت المؤامرة أن يستدرج جيش مصر إلى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر
بدون جيشها حتى يستطيعوا أن يفعلوا ما يريدون، وفي يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر هجمت
إسرائيل وأعلنت أنها تغزو الأراضي المصرية وأعلنت بريطانيا الشريفة التي تتبع
أساليب الشرف أنها لن تستغل الاشتباك بين مصر وإسرائيل لصالحها أو لتنفيذ
نواياها واتجهت قواتنا المسلحة إلى سيناء لرد جيش إسرائيل وتكيل له الصاع
صاعين، وفي خلال ٢٤ ساعة كانت قواتكم المسلحة تنزل الحسائر الفادحة بجيش
إسرائيل . وفي يوم الثلاثاء كانت قواتنا المسلحة كلها تواجه إسرائيل وفي ذلك اليوم
قدمت بريطانيا إنذاراً لمصر بأن تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا للأراضي المصرية
وأنهما ستنفذان ذلك بالقوة إذا لم تقبل مصر هذا الإنذار خلال ١٢ ساعة، وهذا
الأمر لا تقبله العزة والشرف والكرامة ، ما أهون علينا أن نموت دون أن نقبل طوعاً
احتلال فرنسا وبريطانيا جزءاً من أراضيها ولهذا رفضنا الإنذار رفضاً باتاً وحاسماً
وتنبهنا إلى المؤامرة .

وبعد الغارة الأولى البريطانية الفرنسية وجدنا أنفسنا نحارب في جبهتين وكان لا بد

في ممر متلا على بعد يزيد على أربعين ميلا شرق القناة .

والقوات الإسرائيلية الأخرى بعد مئات الأميال عن القناة .

وقبلت إسرائيل على الفور الإنذار البريطاني - الفرنسي ورفضته بالطبع مصر .

وفي مساء ٣١ أكتوبر بدأت الغارات الجوية البريطانية على مصر ومع هذه الغارات تأكدت الشكوك التي ساورت القيادة المصرية إزاءه .

● الصورة التي تم بها الهجوم الإسرائيلي دون خوف من قوة الجيش المصري .

● الاندفاع الذي يميز الهجوم .

● الحماية الجوية غير الطبيعية التي صاحبت الهجوم .

● عدم مهاجمة كوبرى الفردان رغم استمرار عبوره بواسطة القوات الرئيسية

للجيش المصري في طريقها إلى سيناء .

إزاء هذه الاعتبارات بدأت عملية مراجعة سريعة للموقف وانتهى الرأى أن

المقصود هو سحب القوات الرئيسية للجيش المصري إلى سيناء حتى تقع في الفخ

المنصوب لها . . وفي الوقت نفسه تصبح منطقة القناة خالية من الدفاع الرئيسى

عنها ويمكن للقوات البريطانية والفرنسية النزول في بورسعيد دون عوائق جدية .

ومع وجود الجيش في سيناء يصبح بين فكى الكماشة أمامه القوات الإسرائيلية

يساندها الطيران الفرنسى وخلفه القوات البريطانية والفرنسية .

ولذلك وفي الساعة الثامنة من مساء ٣١ أكتوبر أصدر الرئيس جمال عبد الناصر

قراره التاريخى بالانسحاب فوراً من سيناء وبأن تتجمع كل القوات المصرية شرق

قناة السويس لمواجهة المعركة الأصلية الموجهة إلى الأرض الرئيسية، إلى قلب مصر .

ومع صدور هذا القرار :

● توقفت قوة المجموعة الرئيسية للجيش عن التقدم لعبور كوبرى الفردان

في الطريق إلى سيناء .

● وبدأت القوات المدرعة المصرية التي عبرت القناة إلى سيناء في العودة .

● وحددت الأوامر إلى القوات المصرية في رفح والعريش وأبو عجيبة وشرم

الشيخ بالدخول في معركة ووقف الزحف الإسرائيلى حتى يتم انسحاب القوات

الرئيسية للجيش المصرى .

وباستثناء قوات المشاة التي وصلت إلى العريش وممر متلا لم يحدث اشتباك

بين القوات الرئيسية الضاربة للجيش المصرى والجيش الإسرائيلى إذ صدرت أوامر

الانسحاب وهذه القوات في منتصف الطريق .

ولقد تعرضت القوات المنسحبة إلى وابل من قنابل الطيران الفرنسى .

ولكنها وبخسائر خفيفة تمكنت من العودة إلى غرب القناة .

واستمرت الغارات الجوية على المواقع العسكرية والمطارات المصرية من ٣١

أكتوبر حتى ٤ نوفمبر .

جمال عبد الناصر يتكلم :

وفي خطاب جمال عبد الناصر في الجامع الأزهر الشريف يوم الجمعة ٢ نوفمبر

شرح تطورات الحرب للشعب في مصر وأوضح لهم المؤامرة :

لقد كانت المؤامرة أن يستدرج جيش مصر إلى شبه جزيرة سيناء وتترك مصر

بدون جيشها حتى يستطيعوا أن يفعلوا ما يريدون، وفي يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر هجمت

إسرائيل وأعلنت أنها تغزو الأراضي المصرية وأعلنت بريطانيا الشريفة التي تتبع

أساليب الشرف أنها لن تستغل الاشتباك بين مصر وإسرائيل لصالحها أو لتنفيذ

نواياها واتجهت قواتنا المسلحة إلى سيناء لرد جيش إسرائيل وتكيل له الصاع

صاعين، وفي خلال ٢٤ ساعة كانت قواتكم المسلحة تنزل الحسائر الفادحة بجيش

إسرائيل . وفي يوم الثلاثاء كانت قواتنا المسلحة كلها تواجه إسرائيل وفي ذلك اليوم

قدمت بريطانيا إنذاراً لمصر بأن تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا للأراضي المصرية

وأنهما ستنفذان ذلك بالقوة إذا لم تقبل مصر هذا الإنذار خلال ١٢ ساعة، وهذا

الأمر لا تقبله العزة والشرف والكرامة ، ما أهون علينا أن نموت دون أن نقبل طوعاً

احتلال فرنسا وبريطانيا جزءاً من أراضينا ولهذا رفضنا الإنذار رفضاً باتاً وحاسماً

وتنبهنا إلى المؤامرة .

وبعد الغارة الأولى البريطانية الفرنسية وجدنا أنفسنا نحارب في جبهتين وكان لا بد

من اتخاذ القرار الخطير وهو توحيد جبهتنا فأصدرت الأوامر إلى القائد العام للقوات المسلحة بسحب جميع القوات المسلحة المصرية من سيناء إلى غرب قناة السويس ورجعت جميع قواتنا إلى القنال ولقد وصلت قواتنا تاركة القوات الانتحارية في شبه جزيرة سيناء .

ومع كلمات جمال عبد الناصر كان الفشل نصيب الجزء الأول من خطة الموسكتير المعدلة النهائية والتي تصورت أن الإنذار والغارات الجوية ستخلق ثورة ضد جمال عبد الناصر . فع كلمات جمال عبد الناصر « سنحارب » كانت جموع الشعب في كل مكان على أرض هذا البلد تردد الكلمة بنفس القوة ونفس التصميم سنحارب . ووراء قيادة المناضل الحر سار الشعب مصمماً على المقاومة والقتال في معركة مصرية يخوضها باسم كل شعوب هذا العالم الثالث .

بور سعيد تقاوم :

ورغم أصداء انفجار الرأي العام في مختلف أنحاء العالم ورغم ما حدث في مجلس الأمن ورغم موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ضد دول العدوان ورغم قرار الجمعية في ٢ نوفمبر . ورغم كل ذلك . . وسط صيحات الغضب والاستنكار بدأت عمليات غزو مصر في صباح ٥ نوفمبر . ففي الساعة السابعة والنصف وبعد أن دمرت بور سعيد بغارات جوية متلاحقة بدأ إسقاط جنود المظلات الفرنسيين والبريطانيين .

وقاومت بور سعيد وشعبها وقواتها مقاومة دخلت بها هذه المدينة الصغيرة في عداد هذه المدن القليلة في العالم التي هزت ضمير التاريخ ودفعته إلى تسجيل وطنيتها وبسالتها في أروع صور الكفاح ، واستمر ضرب المدينة الباسلة من الأسطول والطائرات طوال يوم ٥ نوفمبر وفي صباح ٦ نوفمبر بدأت عمليات إنزال القوات على الساحل في بور فؤاد والمقاومة مستمرة .

ولقد مهدت بريطانيا وفرنسا لإنزال قواتهما بعد تدمير المدينة وبعد أن شل سلاح الطيران المصري بعد ضرب المطارات واتخاذ القيادة المصرية قرارها بنقل الطائرات المصرية إلى السعودية حماية لها من معركة غير متكافئة يواجه فيها الطيران



إيدن . . .

المصرية أسراب الطائرات البريطانية والفرنسية وهي تزيد ثلاثين ضعفاً عنه وفي ظروف تصعب بل تستحيل فيها المقاومة الجوية ، وفي موقف لا يكون فيه السلاح الجوي في سماء المعركة تصبح عملية الغزو من البحر أيسر وأضمن في قلة خسائرها .

لقد كانت هذه خطة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عندما حطموا تماماً السلاح الجوي الألماني ولم يتركوا طائرة ألمانية في سماء المعركة ولذلك أمكن أن يتم الغزو .

ومن هنا كان يجب أن تتحمل بورسعيد موجات الغزو الأولى وكان عليها ذلك معتمدة على شعبها والقوات العسكرية المساندة لها .

ولكن المعركة الحقيقية بين قوات الغزو والقوات المسلحة المصرية تبدأ بعد بورسعيد وكانت الإسماعيلية هي نقطة الالتقاء المنتظرة بين الغزاة وجيش مصر .

وفي ٧ نوفمبر قبلت بريطانيا وفرنسا وقف إطلاق النار بعد أن تحقق الفشل وتأكدت كل منهما أن حساب النجاح والفشل كان يجب أن يتم بدقة أكثر وأن كسب مصر للمعركة السياسية يتحتم ألا تكسب أي منهما المعركة العسكرية .

لقد كان ٢٩ أكتوبر نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث ، فمع بداية العدوان ظهرت على الفور أصدااء الثورة التي قادتها شعوب العالم أجمع ضد المؤامرة غير الشريفة والعدوان السافر على شعب مصر .

تحذير إلى بن جوريون وإيدن وموليه :

في ٢٧ أكتوبر بعث السفير الأمريكي في تل أبيب بتقرير إلى حكومته قال فيه :

... إن هناك تعبئة عامة في إسرائيل والموقف خطير .

ووصلت هذه المعلومات إلى أيزنهاور وهو في مستشفى والتر ريد العسكري في واشنطن وعلى الفور أصدر تعليمات برسالة إلى بن جوريون يسلمها له السفير الأمريكي في تل أبيب .

لقد بعثت لك برسالة أحيطك فيها بقلبي البالغ من التعبئة وخطورة ذلك على



السفير البريطاني بالقاهرة همفري تريفيان في طريقه لمقابلة الدكتور فوزي .

الوضع في منطقة الشرق الأوسط ، وقد علمت باستمرار التعبئة ولذلك ألقت نظرك إلى خطورة الموقف وما سينشأ من توتر ، ثم تدخل الولايات المتحدة على ضوء التصريح الثلاثي في عام ١٩٥٠ ولقد أصدرت التعليمات لبحث هذا الموقف مع بريطانيا وفرنسا ولقد رجوت الدول الأخرى في المنطقة وقف أى عمل عدائى وأبلغت هذه الرسالة إلى لندن وباريس وكان دالاس Dulles في مدينة دالاس Dallas الشهيرة (والتي اغتيل فيها الرئيس كيندى بعد سنوات) وعندما وصل إلى واشنطن يوم ٢٨ أكتوبر أبلغ تطورات الموقف وبأن التعليمات صدرت بإجلاء الرعايا الأمريكيين من إسرائيل .

واستدعى دالاس السفير الإسرائيلي أبا إيبان في نفس اليوم واستفسر منه عن أسباب التعبئة ورد إيبان أنها لأغراض دفاعية .

ثم استدعى القائم بأعمال بريطانيا والقائم بأعمال فرنسا وقال دالاس :

إذا بدأ القتال ستطلب الولايات المتحدة من الأمم المتحدة إيقافه ، إن استخدام القوة سيصبح نقطة سوداء تلتطخ سمعة الغرب في العالم وسيكون تدخلا غير مشروع يتعارض مع أحكام القانون الدولي .

وفي الساعة الثانية مساء يوم ٢٩ أكتوبر بتوقيت واشنطن وصلت أنباء الهجوم الإسرائيلي وعقدت عدة اجتماعات مع الرئيس أيزنهاور .

وفي الساعة الثامنة مساء أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستلتزم بتعهداتها بمساعدة ضحية أى عدوان في الشرق الأوسط وأن الحكومة الأمريكية ستطلب انعقاد مجلس الأمن .

كان الموقف في واشنطن يعبر عن سخط وحقن على إسرائيل وشك في نوايا بريطانيا وفرنسا . واستفسارات من لندن وباريس ومعها تحذير من عمل عسكري وتوضيح بأن الولايات المتحدة ستقف ضده .

وقد عبرت البرقية التي بعث بها أيزنهاور إلى إيدن في يوم ٣٠ أكتوبر عن هذا الموقف . وفيها ذكر الرئيس الأمريكي أنه أوضح موقف الولايات المتحدة للقائم بالأعمال البريطاني ولكنه يود أن يوضح لإيدن :

- أن فرنسا قدمت إلى إسرائيل أسلحة تفوق الحد المتفق عليه بين الحلفاء .
- أن المندوب البريطاني في مجلس الأمن أبلغ كابوت لودج أن التصريح الثنائي فقد فاعليته فإذا كان هذا هو موقف الحكومة البريطانية فإن المقروض أن تبلغ به الحكومة الأمريكية .

وحذر أيزنهاور من الموقف الذي قد ينشأ إذا أدانت الأمم المتحدة بريطانيا وتدخل الاتحاد السوفيتي .

وقد نشر إيدن رده في مذكراته باستثناء بعض فقرات تكشف عن نظرة بريطانيا إلى العرب .

يقول إيدن في هذه الرسالة :

« لا بد أن يكون لنا وجود مادي في المنطقة لأننا نعلم من هم هؤلاء الناس . ومثل هذا التعبير يوضح لنا العقلية الاستعمارية العتيقة التي تسيطر على تصرفات الحكومة البريطانية . لا يهم إذن كانت حكومة محافظين أو عمال ، لا يهم ذلك فقد يكون ويلسون اليوم يردد هذا الكلام عند الحديث عن العرب . . نحن نعلم من هم هؤلاء الناس » .

هؤلاء العرب يجب أن نرهبهم بقوة السلاح ، هؤلاء الناس لا يجب أن نسمح لهم بحرية أو استقلال ، نحن نعرفهم ونعرف كيف نعاملهم ؟

هذا هو منطق بريطانيا معنا نحن العرب ، ويبدو أن سياسة بريطانيا ينسون بدورهم كيف ينظر العرب إليهم . . وكيف يعاملون بريطانيا وكيف ينجحون في مطاردتها يوماً بعد يوم من أرضهم .

وعندما وجه الإنذار البريطاني الفرنسي إلى مصر اكتملت ثورة الغضب في أبعاد جديدة لم يعرفها تاريخ التحالف الغربي من قبل .

وكما عبر بعض المسؤولين في البيت الأبيض وقتئذ ، اثنان من كبار حلفائنا ودولة صغيرة لا تذكر كلهم يتلقون مساعدتنا ، عسكرية واقتصادية ، يقومون باحتقارنا وخيانتنا .

والسؤال الذي نضعه هنا : كيف كان ممكناً لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل النجاح

في هذه المؤامرة بعد هذا الوضوح الذي تميز به الموقف الأمريكي منذ ٢٧ أكتوبر؟
موقف واشنطن قبل أن تبدأ العمليات العسكرية لم يكن يسمح بافتراض
التساهل أو التغاضي عن عمل عسكري ضد مصر .

ليس هذا فقط ، لو عدنا إلى رسالة أيزنهاور إلى إيدن لوجدنا أنه لا يتجاهل
احتمال الموقف السوفيتي ويقول لإيدن إنه برغم ذلك لن تقف الولايات المتحدة
مؤيدة لبريطانيا وفرنسا .

وفي محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات نقول إن بريطانيا وفرنسا وكان أمامهما
أحد أمرين إما أنهما استبعدتا التدخل السوفيتي واعتبرتا أن ظروف تدخله في المجر
وقمع ثورتها لا يمكن أن تسمح له بفتح جبهتين في آن واحد ، وأن التحذيرات السوفيتية
لا تعدو أن تكون مظاهرات كلامية ، ولذلك فلا معنى للخوف من هذا التدخل
وحتى لو اعترضت الولايات المتحدة فهي لن تقف مادياً أمام القوات البريطانية
والفرنسية خلال العمليات العسكرية ، وكان من الممكن أن نقبل هذا الافتراض لولا
أن إيدن نفسه كان يخشى من التدخل السوفيتي وطلب من أيزنهاور موقفاً أمريكياً
مؤيداً في حالة تطور الموقف إلى مساندة سوفيتية لمصر .

إذن نصل إلى الافتراض الثاني وهو عدم استبعاد هذا التدخل .

وهنا نجد الولايات المتحدة ترفض مساندة بريطانيا وفرنسا ويصل أيزنهاور
في قراره إلى إبلاغ إيدن أن تطورات الموقف — بما فيها احتمال الموقف السوفيتي —
سيؤدي إلى تناقض بين موقفي الولايات المتحدة وبريطانيا .

هذه هي إحدى حقائق هذا التقرير الغريب الذي قبله إيدن واستمر في تنفيذ
المؤامرة رغم اتصال أبعاد الرؤية أمامه بلا ضباب أو غيوم . . . ونعود إلى الموقف
الأمريكي وأسباب هذه الصلابة التي تميز بها منذ بدأ العدوان الإسرائيلي .

لقد كان السؤال هو حرب أم لا حرب؟

وكان تقدير الحكومة الأمريكية في عام ١٩٥٦ أنها قادرة على مواجهة الاتحاد
السوفيتي في حرب التعاون مع حلفائها .

حساب القوى في تلك السنة لم يكن يطمئن القادة الأمريكيين كثيراً إلى

سلامة موقف الغرب في حرب مع الاتحاد السوفيتي ، ولذلك كانت سياسة تطويقه
بالأحلاف أساسية وضرورية لسد النقص في ميزان القوة بين الدولتين . ويفسر هذا
أيضاً الشعور بالقلق الذي ساد الولايات المتحدة والشعبية الكبيرة التي كان
يحظى بها أيزنهاور كرجل سلام وعد بالمحافظة عليه واستمراره ، وما الذي يترتب على
عمل عسكري قد ينقلب إلى حرب عالمية ثالثة . أول نتائج ذلك جر الولايات المتحدة
إلى هذه الحرب في الوقت غير المناسب وفي المكان غير المناسب ، وثانية هذه النتائج
فشل الرئيس أيزنهاور في سياسته وتحطم الصورة الرائعة التي بناها طوال رئاسته والتي
يدخل الانتخابات الجديدة على أساسها .

ثم ما هي المصلحة المباشرة للولايات المتحدة في مثل هذا الصدام .

والمصالح الاقتصادية الأمريكية لا تؤيده بل ترى فيه تهديداً لها .

لقد كانت أبسط نتائج الحرب الشاملة على أرض الشرق الأوسط ضياع
وتدمير كل المصالح البترولية الأمريكية .

وما مصلحة هذه الاحتكارات البترولية في مثل هذه الحرب، خاصة في وقت
نجحت فيه السياسة المصرية في أن يكون الملك سعود معها في المعركة الدائرة ضد
الإنجليز ، وكان هذا الموقف من جانب الملك يرضى شركات البترول الأمريكية
التي كانت تطمع بدورها في بترول البورمي وتساند الملك سعود في مطالبته بهذه
الواحة من بريطانيا .

ثم إذا كانت سياسة دالاس تقوم أساساً على أن الولايات المتحدة هي الوريث
الشرعي والطبيعي لأي نفوذ بريطاني أو فرنسي في العالم العربي ، فإن أية حرب تدخلها
الولايات المتحدة ضد العرب لا بد أن تهدم هذه المطالبة وتفسح الطريق لقوة
جديدة غير غربية ليكون لها الصوت الأقوى في المنطقة العربية ولم تكن هذه القوة
التي تخشاها السياسة الأمريكية سوى الاتحاد السوفيتي .

لقد ظهر لواشنطن منذ البداية أن استخدام القوة يتعارض مع الاستراتيجية
الأمريكية في العالم العربي وتحركت السياسة الأمريكية على هذا الأساس ولم تحف
اتجاهاتها ولكن أنتوني إيدن أراد أن يفسر هذه الاتجاهات بالصورة التي يرتضيها
والشكل الذي يتفق مع المخططات البريطانية .

ومن هنا كان الصراع ، ولقد كان صراعاً مكشوفاً بالرغم من كل ما تميزت به سياسة دالاس من تضارب وغموض أحياناً .

ثم أين تقف موسكو :

حدد الاتحاد السوفيتي موقفه من العدوان على مصر في عدة مواقف متعاقبة منذ أعلن التأميم . . . فالزعماء السوفييت أيدوا حق مصر في التأميم وأجهزة الإعلام السوفيتية لم تتوان عن تأييد وتأكيد مشروعية التأميم والتحذير من استخدام القوة . وفي مؤتمر لندن الأول حذر شيلوف من استخدام القوة وبعد المؤتمر أكد شيلوف في مؤتمر صحفي هذا الموقف ثم بعث بولجانين رسائل إلى إيدن وموليه للتحذير من عمل عسكري ضد مصر .

وفي مجلس الأمن لم يكن موقف السوفييت يحتل أى شكوك حول عدم قبول استخدام القوة وفي أنهم لن يقفوا في سلبية أمام عدوان على مصر .

وفي الاتصالات التي تلت قرار مجلس الأمن أوضح شيلوف وجهة النظر السوفيتية للمسؤولين الفرنسيين .

وكان الانطباع لدى السوفييت أن خطر الحرب قد ابتعد وأن احتمالات السلام أقرب إلى التحقق .

ومع ذلك كان الاتحاد السوفيتي يتابع عن قرب التحركات العسكرية البريطانية والفرنسية ويواصل تحذيراته .

وحتى الآن لا يبدو أن الاتحاد السوفيتي قد تمكن من كشف التآمر وخطة العدوان الثلاثي بل إن ما نشرته البرافدا في ٢٧ أكتوبر عن اجتماع سرى بين لويد وبينو دليل على أن دور إسرائيل كان مجهولاً للاتحاد السوفيتي وإلا لكشف عنه .

ونستطيع أن نضيف أن موقف الولايات المتحدة ارتبط بالموقف السوفيتي ومدى جديته في معارضة استخدام القوة ولم تكن الولايات المتحدة تتخذ هذا الموقف العنيف ضد حلفائها إلا بناء على تقديرات عسكرية لها وزنها .

وعندما بدأ العدوان الإسرائيلي تحرك الاتحاد السوفيتي على الفور في مجلس الأمن

وأيد المشروع الأمريكي ضد إسرائيل ولما فشل هذا المشروع تقدم بدوره بمشروع قرار ولكنه فشل بدوره إزاء الفيتو البريطاني الفرنسي .

ولكن كثيراً من الكتاب يقفون عند تحليل الموقف السوفيتي موقفاً مخالفاً .

وخلاصة ما يقولونه أن الاتحاد السوفيتي لم يتحرك بصورة جادة لوقف العدوان إلا في ٥ نوفمبر وهو التاريخ الذي يتفق مع انتهائه من إخماد ثورة الحجر . أما قبل هذا التاريخ فلم يكن الاتحاد السوفيتي على استعداد للمغامرة بحرب محلية أو عالمية في الشرق الأوسط وهناك خطر يهدد الكيان الشيوعي كله في دول الكتلة الشرقية .

ويستند هذا الرأي إلى أن أول بيان صدر في موسكو تاريخه ٣١ أكتوبر بعد توجيه الإنذار البريطاني الفرنسي لمصر وأن هذا البيان أذان لإسرائيل وهاجم التصريح الثلاثي وأدان حكومتى فرنسا وبريطانيا ولكنه في النهاية اقتصر على مطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار لوقف الأعمال العدوانية وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية .

ثم يستطرد هذا الرأي إلى القول بأنه بين صدور هذا البيان الضعيف والتهديد بالتدخل المسلح لوقف العدوان وعقاب المعتدين مرت خمسة أيام . فالإنذارات السوفيتية بدأت تتوالى اعتباراً من ذلك التاريخ بل كلها في تاريخ واحد هو ٥ نوفمبر .

— فهناك بيان الحكومة السوفيتية إلى مجلس الأمن في ٥ نوفمبر وتطالب فيه بتطبيق أحكام المادة ٢٣ من الميثاق وتدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي معاً ليقدموا إلى مصر قوات بحرية وجوية ووحدات من الجيش والمتطوعين والعسكريين والعتاد الحربي إذا لم توقف الدول المعتدية عدوانها في خلال ١٢ ساعة وتسحب قواتها في ظرف ثلاثة أيام .

— وهناك رسالة بولجانين إلى أيزنهاور في نفس اليوم ويقترح فيها تعاون الدولتين لدرء العدوان عن مصر وتدخل الأساطيل السوفيتية والأمريكية بصورة مشتركة وعاجلة لوقف العدوان .

— ثم ثلاث رسائل من بولجانين إلى إيدن وموليه وبن جوريون، وفي الإنذار

الموجه إلى إيدن وموليه قال بهلجاني تری كيف حالة إنجلترا إذا هاجمتها دول أقوى منها تملك جميع أنواع أسلحة الإبادة الحديثة، ثم أشار بولجاني إلى إمكانية استخدام الصواريخ ضد بريطانيا وفرنسا، وإلى إسرائيل قال بولجاني إن العدوان يؤثر على مستقبلها ويضع موضع البحث مسألة بقائها كدولة في عالم الوجود.

والواقع أن نظرتنا إلى هذا الرأي لا تنفي صحة هذه الوقائع ولكنها مع التسليم بصحتها نرى أيضاً:

• أن الاتحاد السوفيتي لم يتخذ موقفاً من العدوان في ٣١ أكتوبر أو ٥ نوفمبر بل اتخذ هذا الموقف منذ التأميم.

• وأن المعركة التي دارت على أرض مصر بينها وبين المعتدين توازت مع معركة أخرى في الشكل والمضمون في أرض المجر، كان الاتحاد السوفيتي طرفاً فيها، ولو أردنا بعيدين عن العاطفة تقييم الموقف السوفيتي لكان لزاماً القول بأن مصلحته كانت تقدم تكتيكياً معركة على أخرى. المجر أولاً ثم مصر. معاً. ولكن الظروف قضت بتقديم واحدة على الأخرى حتى يلقي الاتحاد السوفيتي ثقله ووزنه الدوليين في صالح قضية مصر دون أن تكون هناك معوقات.

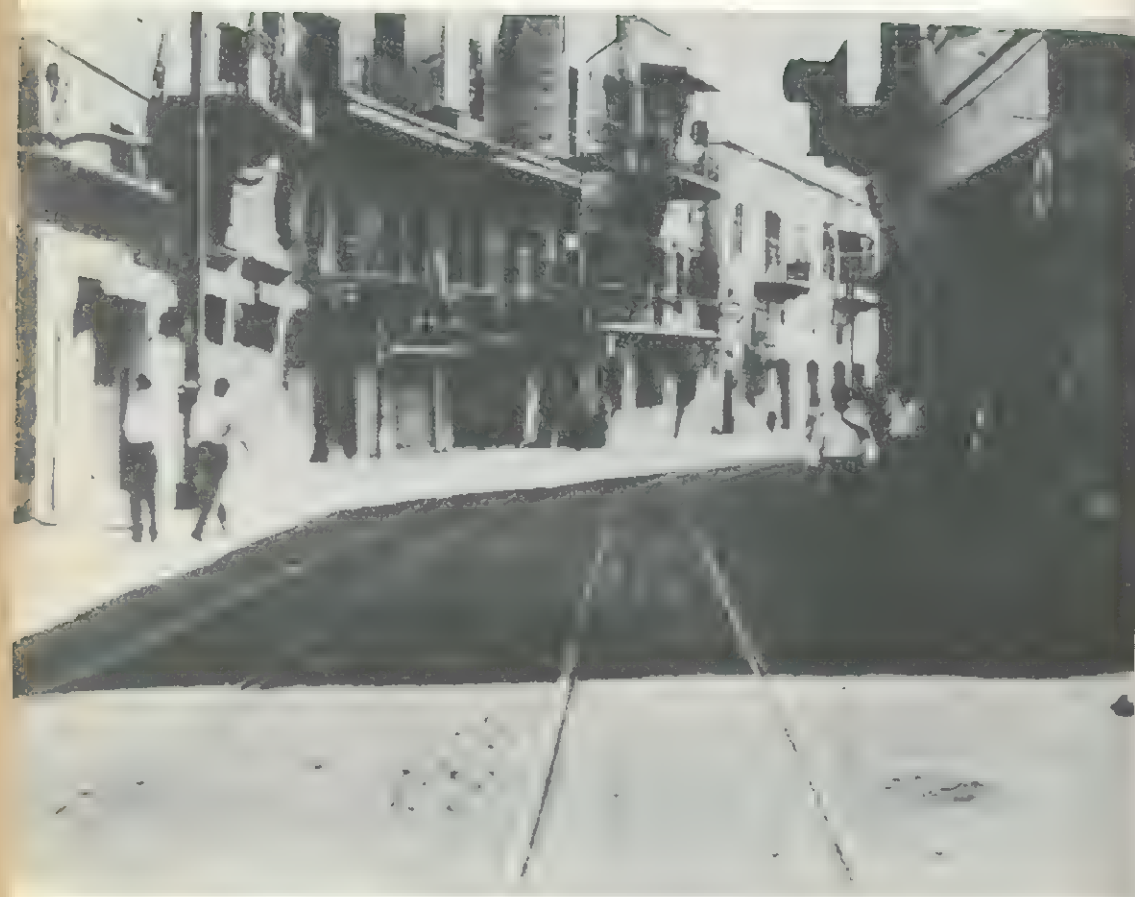
• وأن هذا التحليل لا يشير إلى حقيقة هامة وهي أن دول العدوان والولايات المتحدة الأمريكية بنت مواقفها على أساس أن الاتحاد السوفيتي سيتدخل، وعلى أبسط الفروض أن هناك احتمالاً لتدخل سوفيتي، وبذلك يكون الموقف السوفيتي قد حقق أغراضه بالنسبة له وبالنسبة لمصر وبالنسبة لدول العدوان الثلاثي وبالنسبة للولايات المتحدة أيضاً.

فنحن أمام نتيجة معينة لموقف معين في ظروف معينة، ورتب كل ذلك أثراً فعلية معينة.. لا يهم كثيراً - بعد ذلك - تحليل هذا الموقف والتساؤل.. هل كان يجب أن يحقق ويرتب هذه الآثار أم لا؟

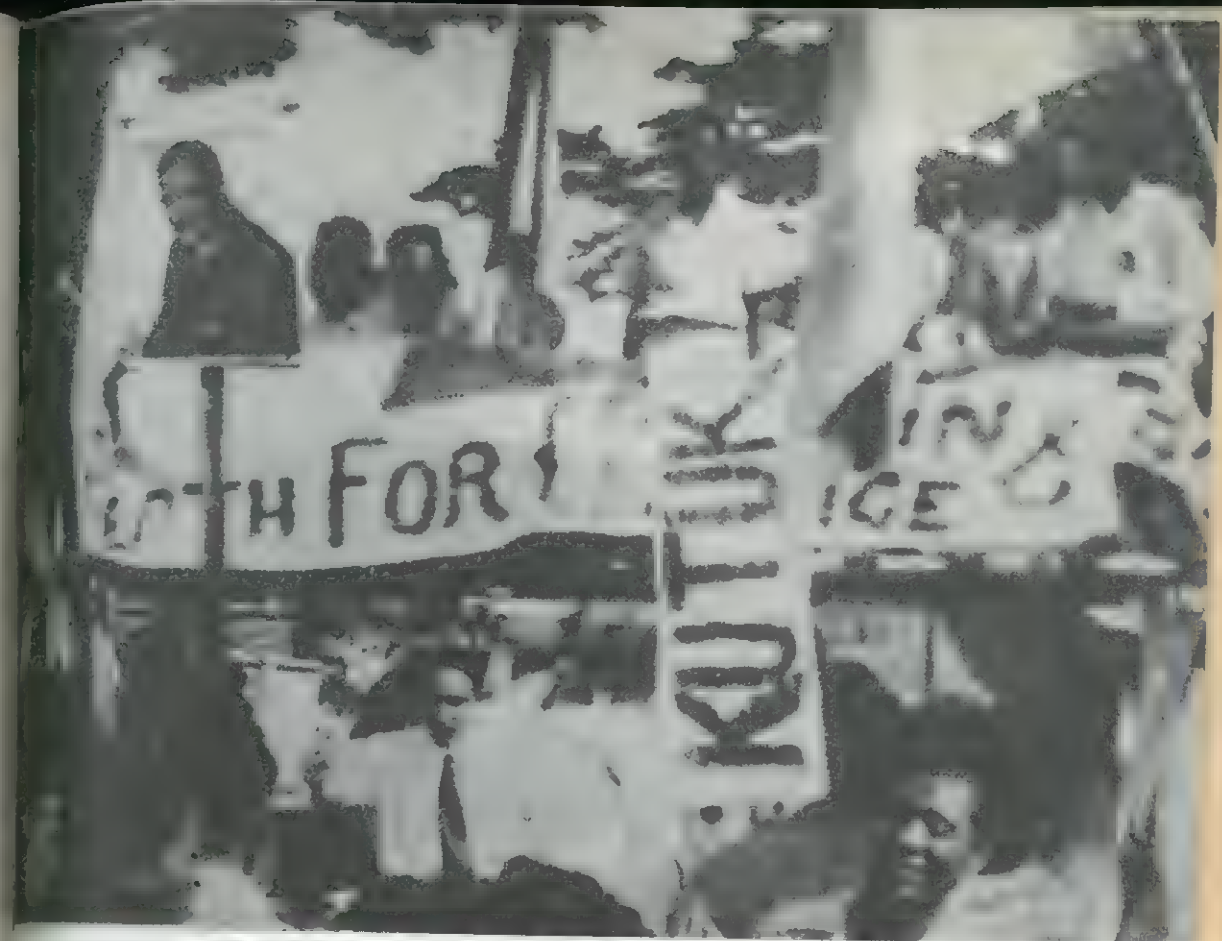
ليس هذا فقط.. لو أهملنا الفترة بين ٣١ أكتوبر و٥ نوفمبر وبدأنا في بحث آثار الإنذارات السوفيتية اعتباراً من هذا التاريخ سنجد أن هذه الآثار أثمرت بدورها في تحقيق نتيجة في غاية الأهمية وهي قبول الدول المعتدية وقف إطلاق النار



احتجاج ضد المعتدين... موسكو.



الإضراب العربي تضامناً مع مصر .



صور من آسيا ... إدانة للقذوان الثلاثي .

إزاء الشعور بجذبة الإنذارات من ناحية ثم عدم الاطمئنان إلى موقف الولايات المتحدة في حالة تدخل سوفيتي ولو غير مباشر في الحرب الدائرة من ناحية أخرى. والواقع أن مصر في تقديرها للأخطار المحيطة بها سعت منذ وجه الإنذار في ٣٠ أكتوبر إلى تحديد المدى الذي سيذهب إليه الاتحاد السوفيتي في تأييدها .

وتمت اتصالات على أعلى المستويات بين القاهرة وموسكو :

وخلافاً بحث عدة أمور على جانب كبير من الأهمية ، فقد طلبت مصر المساعدات العسكرية . . ووافق الاتحاد السوفيتي على مد مصر بكل ما تحتاج إليه من أسلحة ومعها خبراء سوفيت .

وكان هناك في موسكو في ذلك التاريخ الرئيس السابق لسوريا شكري القوتلي وتركزت مباحثاته فيما يمكن تقديمه لمصر . .

وكانت الدبلوماسية المصرية على اتصال دائم ببولجانيين وخروشوف وأسفرت اتصالاته عن تقدير مصر بأنه إذا صمدت مصر للعدوان فإن الاتحاد السوفيتي لن يقف مكتوف الأيدي أمامه . . وسيساند مصر . قد تكون صورة التدخل غير مباشرة . . ولكنه سيساعدنا . وهذه الاتصالات - وإن لم يعلن عنها - لا بد أن تكون قد بلغت أسماع المخابرات المركزية الأمريكية والبنّاجون . . ووصل مجلس الأمن القوي الأمريكي إلى أن الاتحاد السوفيتي جاد في موقفه وأن المعركة قد تتسع وتتطور .

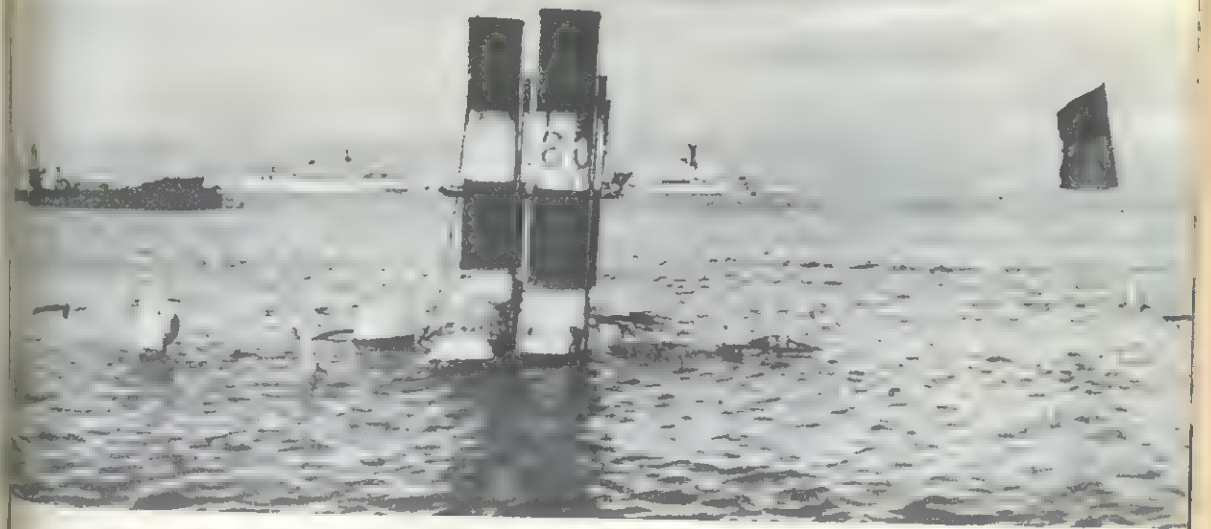
وكل هذه النتائج تدعونا في النهاية إلى القول بأنه لا يمكن إنكار الدور الأمريكي في الضغط على الحلفاء الغربيين ، ولكن لو لم يكن هناك الموقف السوفيتي في جانب مصر ، لكان من السهل على المعتدين السير في رغبتهم ومحاولة تحقيق أهداف العدوان على مصر دون ما خشية أو خوف بالبعنى الحقيقي لموقف الولايات المتحدة المعارض .

لقد ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية في ٦ نوفمبر أن الشعور بالضيق من احتمال نشوب الحرب العالمية الثالثة بدأ ينتشر بين أفراد الشعب البريطاني حتى إن النواب المحافظين بدعوا يتساءلون عما إذا كان في استطاعة إيدن أن يستمر في حرب ضد مصر .



بور سعيد خلال العدوان .

نتيجة العدوان ... توقف الملاحة في القناة .



وأذاعت لندن أيضاً أن الشعور العام في بريطانيا تبدل بعد وصول إنذار بولجانين وتهديده باتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورة لإقرار السلام في العالم وإشارته إلى قصف بريطانيا بالصواريخ .

لم يخف تعليق الإذاعة البريطانية أن رسالتى بولجانين إلى لايدن وموليه يجب ألا تخملا على محمل الدعاية فقد يتبعها عمل . . وهذا التفسير أقلق الشعب البريطانى وأزعجه إلى حد كبير . . ولم يكن ممكناً لايدن أن يستمر في تحدى هذا الشعور العام المضاد لحرب السويس .

وما رددته إذاعة لندن يكشف بنفسه عن الجو الذى خلقتة الإنذارات السوفيتية والنتائج التى حققها . . لقد لعبت هذه الإنذارات دوراً لا يستهان به في إيقاف الحرب ، وزاد من خطورتها أن تعبئة شعبية وعلى أوسع نطاق تمت في الاتحاد السوفيتى لمساندة مصر . . وبدأ التطوع بالآلاف للوقوف إلى جانبها ، وعقدت اجتماعات كبرى في المصانع والمعامل في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى لجمع المتطوعين وسارت مظاهرات الاحتجاج على العدوان على مصر في موسكو وفي غيرها من المدن السوفيتية .

وكانت الدعوة إلى التطوع صادرة عن الحزب الشيوعى وبناء على نداء وجهه نيكيتا خروشوف السكرتير العام للحزب .

وفي ٧ نوفمبر أعلن المارشال زوكوف وزير الدفاع السوفيتى أن الاتحاد السوفيتى مستعد للاشتراك بقواته المسلحة لوقف العدوان على مصر . .

وإنذار من الصين :

وسبقت الصين كافة الدول الشيوعية في توجيه إنذار للمعتدين بوجوب الكف عن العدوان . . وفي لهجة حازمة قالت الصين في ٣١ أكتوبر إن مصر لن تقاوم العدوان وحدها . . ولكن ستقف معها كافة الشعوب المحبة للسلام في أفريقيا وآسيا . . .

وفي ٤ نوفمبر أعلنت حكومة الصين في إنذار جديد تحتج فيه على « العدوان

الوقح » وتطالب بوقف جميع العمليات العسكرية وانسحاب المعتدين في الحال . . وأيضاً في بكين . . سارت المظاهرات الصاخبة تندد بالعدوان . . وفتح باب التطوع للمحاربة مع مصر ضد المعتدين . . ولم تكتف الحكومة الصينية بذلك بل قدمت إلى مصر هدية من شعب الصين لمساعدة مصر في مقاومة الغزاة وهى حوالة بمبلغ عشرين مليون فرنك سويسرى . .

ونهرى يحذر . . .

وفي الهند ، أصدرت الحكومة الهندية بياناً في ٣١ أكتوبر أعلنت فيه أنها تعتبر العدوان الإسرائيلى والإنذار المشترك خرقاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقد يؤدى إلى حرب واسعة النطاق ما لم يتداركه العقلاء . .

ولم يكن هذا موقف الرئيس نهرو فقط ، ولكنه اتخذ خطوة كان لها أبعد الأثر في الضغط على الحكومة البريطانية ، فقد أبلغ الحكومة البريطانية أن الهند ستجد نفسها مضطرة إلى الانسحاب من الكومنولث البريطانى . . وانتقل هذا التهديد إلى حكومة كندا لتحذيرها من التضامن « الأبيض » مع بريطانيا في الأمم المتحدة .

وأيضاً . الاجتماعات الحاشدة في مدن الهند الكبرى . . بومباي . . دلهي . . كالكتا . . تأييداً لمصر واستنكاراً للعدوان الثلاثى . .

« لقد كان العدوان ينطوى على أخطار لا بالنسبة لمصر وحدها بل بالنسبة لبلدان أخرى ليس لديها قوات كافية للمقاومة . وبذلك عدنا إلى سيطرة القوة الهيمنة وشريعة الغاب ، وتكون كل تصريحاتنا عن التعايش السلمى واحترام استقلال الشعوب وسلامتها وعدم التدخل والاحترام المتبادل التى طالما كررناها لا قيمة لها ولا مدلول ، ويعود العالم إلى البربرية الدولية » . كانت هذه الكلمات لنهرو في رده على بولجانين في ٧ نوفمبر . .

« إن بريطانيا باعتمادها على مصر تعتبر البترول أهم من الأرواح ، فهل البترول حقاً أثمن من الأرواح البشرية » .

كلمات تهز ضمير العالم ، وتزيد من ثورة غضبه على العدوان الثلاثى على مصر ..

لقد اشتعلت آسيا بنيران الغضب على المعتدين . . . قوطعت السفن البريطانية والفرنسية في موانئ أندونيسيا بناء على قرار اتحاد عمال الموانئ . . .

كانت المظاهرات الساخطة في أندونيسيا وسيلان ، حتى حسين سهروردي رئيس وزراء باكستان وصديق الغرب أعلن في ٣ نوفمبر أن العدوان تهديد للعالم الإسلامي أجمع . . . وقال إن الشعور في باكستان توتر بعد العدوان على مصر .

رد الفعل العربي :

في سوريا . . . أعلنت التعبئة العامة . . . وأعلنت الأحكام العرفية . . . ومع مصر قررت سوريا قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وإنجلترا . . . ولقد خرجت الألوف تهتف للقومية العربية وتحيي نضال الشعب المصري الشقيق . . .

ولم يكن هناك هتاف يسمع دويه في أنحاء الأرض العربية وإنما اختلط معه صوت الانفجارات وهي تحطم أنابيب البترول الممتدة من العراق وعبر سوريا . . . وفي لبنان . . . خرجت المظاهرات الصاخبة وألقيت المتفجرات على النوادي البريطانية . وفي السعودية . . . صدر بيان رسمي في ٣٠ أكتوبر بإعلان التعبئة العامة ، وأبلغ الملك سعود في رسالة وجهها إلى الرئيس جمال عبد الناصر استعداد السعودية لتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك . . . ورد الرئيس شاكراً . . .

وأرسل سعود برقية إلى أيزنهاور شكر فيها الرئيس الأمريكي على موقف الولايات المتحدة . . . وأعلن ناطق بلسان شركة أرامكو أنها أوقفت شحن البترول إلى إنجلترا وفرنسا طبقاً لأوامر الحكومة السعودية .

أما في العراق . . . فقد كان شعبها الثائر في جبهة . . . ونوري السعيد والملك فيصل في جبهة أخرى . . .

تلكأت حكومة نوري السعيد ، وهي شريكة في الخيانة والإثم ، وكل ما قامت به هو إصدارها بياناً في ٣ نوفمبر أعلنت فيه أنها أصدرت الأمر إلى قواتها بدخول الأردن والانضمام إلى القوات الأردنية .

وأرسل الملك فيصل برقية يرد فيها على الملك سعود . . . ويقول فيها فيصل إن حكومته قد اتخذت ما يلزم لمواجهة العدوان الإسرائيلي ، ولكن ينسب فيصل ونوري السعيد تماماً العدوان البريطاني والفرنسي . . . وحتى في برقية الاحتجاج التي أرسلها الأمير عبد الإله ولي العهد إلى إيدن يوم ٣ نوفمبر . . . تكلم فقط عن العدوان الإسرائيلي . . .

أما الشعب العراقي وعروبته وقوميته الأصيلة . . . فقد انفجر ساخطاً . . . أضربت الجامعة والمدارس . طالب بإخراج العراق من حلف بغداد . . . واصطدم الشعب مع الشرطة وسقط الشهداء في شوارع بغداد والنجف وكربلاء . . . وأحاطت السفارة المصرية الآلاف تطلب التطوع . ومع كل ذلك احتجت حكومة نوري السعيد على العدوان الإسرائيلي فقط . . . ورفضت قطع العلاقات مع بريطانيا . . .

في السودان . . . في اليمن . . . في الأردن . . . في ليبيا . . . كانت الصورة متماثلة مع الصور التي تلاحقت في الدول العربية الأخرى . . . الشعب ثائر . . . والصرخة واحدة . . . والقومية العربية تطل شاحخة قوية صامدة تواجه العدوان في الصورة التي لم يرها أو تناساها عندما فكر في غزو مصر . . .

الصورة تكتمل في لندن وباريس . . .

وحتى تكتمل الصورة التي خلفتها صدمة الرأي العام العالمي في كل مكان لا بد من نظرة إلى ما حدث في لندن وباريس . . .

ففي لندن كان أنتوني هيد وزير الدفاع يندى إلى مجلس العموم ببيان عن غارات المجموعة الأولى التي شنّها سلاح الطيران البريطاني على أرض مصر . . . وبدأ هجوم من المعارضة لم تشهده الحكومة من قبل . . .

جيتسكل يقول : « نستطيع أن نحتل مساحة من الأرض وأن نهزم الجيش المصري ولكن تركة المرارة والحقد التي سنخلفها وراءنا ستكون أضخم مما كانت في يوم من الأيام . . . »

وقدم النائب أنتوني ودجوود بن - الوزير الحالي في حكومة العمال - إلى المجلس نسخة من المنشور الذي ألقاه السلاح الجوي البريطاني على القاهرة وفيه تهديد

للمدنيين بإلقاء القنابل عليهم . .

وجه سؤال إلى سلوين لويد . . هل وزير الخارجية على علم بهذه الأحداث؟ واضطر المسكين وسط عاصفة الاستنكار وصيحات العار ، أن يجيب بأنه لم يحط علماً بذلك . . ووقف أنورين بيفان زعيم العمالي الاشتراكي يقول . . عندما كانت جميع دول العالم تقف في الماضي ضدنا كنا - على الأقل - نحفظ بالشرف . . ولكن ماذا نستطيع الآن أن نقوله للأمم المتحدة ، ونحن نلقى القنابل على شعب أعزل؟

ثم أعلن أنتوني ناتنج استقالته ، وكان وزيراً للدولة للشئون الخارجية ، ولم يقدم أسباباً لهذه الاستقالة . . ولكنه اليوم وبعدما يقرب من أحد عشر عاماً يبدأ في نشر كتاب حول أسرار التآمر البريطاني ولماذا وقف مع المبادئ - كما يقول - ضد زعيمه وأستاذه أنتوني إيدن ! ولماذا اضطر إلى السكوت ، لا خوفاً على المحافظين ، ولكن محافظة على مصالح الشعب البريطاني . .

القسم الثاني

الفصل الأول

الأمم المتحدة

حسابات العدوان دقيقة ومعقدة ، وتفرض على البادئ به الكثير من الحركة السياسية والمناورة .

والعمليات الحسابية للعدوان تفترض دائماً كشرط أساسى لنجاحه فى تحقيق أهدافه أن يكون قد تحقق مركز القوة قبل أن يبدأ هذا العدوان .

ومركز القوة هذا يفترض بدوره أحد أمرين :

فإذا أن المعتدى يكون قد وصل إلى مركز القوة السياسى والاقتصادى والعسكرى بحيث تتضاءل أمام الخصوم فرص التحرك المضاد لمقاومته ومجاوبته . وإما أن يكون قد وصل إلى مرحلة إقناع العالم بسلامة تحركه وشرعية عدوانه . واقتنع الرأى العام العالمى بصحة التحرك وشرعية العمل المسلح ثم توافرت له القدرة والقوة للهجوم . المنطق الأساسى فى كل هذه القضايا يدور حول القوة بمفاهيمها المختلفة ، والمنطق الأول لاستخدام القوة المسلحة . . هو : هل تحققت هذه القوة بمعانيها المختلفة قبل أن يبدأ استخدام القوة بمعناها المحدود . . بمعناها العسكرى المحض ؟ والنظرة السريعة للظروف المختلفة المتجمعة التى عرضناها توضح عدة أمور :

فأولاً : إن مركز القوة العالمى ، أو المحورين الرئيسيين لهذه القوة العالمية ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، لا يقفان بجانب هذا العدوان ، ومعارضتهما له ليست محل شكوك .

وثانياً : إن الولايات المتحدة - وحدها - وهى زعيمة المعسكر الغربى أوضحت رأيتها لخليفتين لم يكونا يملكان من أمرهما الشئ الكثير ، فاقتصادهما ومشاكلهما وضعتهما تحت رحمة الخليفة الكبرى ، وفى معارضتهما احتمال لخاطر أبعد مما يحتمله كيانهما المزعزع وقتئذ .

وثالثاً : نجم عن سياسة التآمر والخداعة ، رد فعل شديد من جانب الولايات

المتحدة ، تمثل في تصميم عنيف على معارضة استخدام القوة .

ورابعا : وبذلك لم تكن بريطانيا أو فرنسا في ذلك المركز الذى يسمح لهما بالتحرك العسكرى من مركز قوة لتحقيق مركز جديد من مراكز القوة وكان تحالف إسرائيل في ذلك الوقت مع فرنسا ثم مع فرنسا وبريطانيا تحالفاً مريضاً لا يقوى على المقاومة لفترة طويلة ولا يستطيع أن يصل بالشوط إلى مده .

خامساً : ثم إن فترة الثلاثة الشهور ما بين التأميم والعدوان ، وما تخللها من مناورات سياسية وتكتل من جانب المجموعة العالمية الجديدة في باندونج ، والتفاعل السياسى الذى ظهر بين شعوب العالم في تلك الفترة أثمر في خلق جبهة من الرأى العام العالمى ترفض منطق القوة بل تقاومه في إصرار .

إذن ، لم تكن هناك القوة بمفاهيمها المختلفة في أيدي المعتدين الثلاثة ولم يكن هناك الرأى العام العالمى الذى يقبل هذا العدوان .

وفارق كبير لو أن هذا العدوان كان محل رضاء وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبين الظروف التى عاشتها وقت أن وجه ضربه الأولى لمصر .

وفارق كبير لو أن هذا العدوان كان محل رضاء وتأييد الرأى العام العالمى وبين الجو العالمى المضاد الذى واجهه وقت أن بدأ في ٢٩ أكتوبر .

منطق القوة هذا يصوره أحد الكتاب في الغرب بقوله :

In war not everyday morality is thrown out of the window, but nearly all

ليس هناك مبادئ أو أخلاق في الحرب . . المهم فقط هو القوة . . وما يمكن أن تحقته متى بدأ استخدامها .

ولقد كانت انعكاسات هذه المواقف ، متمثلة في تلك المرحلة التى انتقلت فيها الأزمة إلى الأمم المتحدة .

ففي المنظمة الدولية ، تتضح الصورة على الدوام لمعايير القوة ولقاييس التجاوب العالمى في قضية معينة .

ولم يكن موقف الاتحاد السوفيتى من إدانة العدوان محلاً لشك ، وأصبحت كل التكهنات حول الموقف الأمريكى في معارضة استخدام القوة

حقائق متمثلة في مواقف صريحة واضحة .

وإذا كان موقف أقوى دولتين في العالم قد تبلور على هذا النحو ، فإن الضمير العالمى بمعناه الواسع يكون قد تحرر من الضغوط التى تكبله أو القيود التى تفرض عليه فيعبر عن نفسه في حرية كاملة متمشية مع الحق والعدل .

إن من الحقائق التى شهدتها أزمة السويس ، وكان لها أثر في مجريات سير هذه الأزمة ، رد فعل الولايات المتحدة ، وقد ظهر نتيجة عوامل مختلفة متشابكة منها ما يتعلق بموقف هذه الدولة الكبرى وقد وجهت بتصميم حلفائها على عمل لا توافق عليه ومنها العوامل الشخصية والكبرياء التى قادت أيزنهاور ودالاس في تلك المرحلة ، ومنها الشعور الذى نقله السفراء عن واشنطن من عدم رغبتها في أن يدخل الغرب معركة ضد هذا العالم الآسيوى - الأفريقى وهو يبدأ استقلاله مما يؤثر على كل الخططات المستقبلية حياله .

ولقد تكلمت قبل ذلك عن هذه العوامل ، وعدت إليها لأشير إلى أن مادار في الأمم المتحدة حول قضية السويس ، كان بدوره خلاصة هذا التفاعل لتلك العوامل المتباعدة والمتقاربة ، والتى تنتهى جميعاً إلى نتيجة واحدة وهى أن المعتدين كانوا بعيدين عن القوة عندما خططوا ، وعندما بدءوا العدوان وحاولوا مواجهة العالم بالأمر الواقع .

انعقاد مجلس الأمن :

ولذلك ، لم يحتج الأمر إلى كثير من التفكير في واشنطن لتتقدم الولايات المتحدة في ٢٩ أكتوبر بطلب انعقاد مجلس الأمن بصفة عاجلة لبحث توغل القوات المسلحة الإسرائيلية في الأراضي المصرية وخرقها بذلك اتفاقية الهدنة المعقودة بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٤٩ . وبين ٢٩ و ٣٠ أكتوبر ، كانت المداومات والاتصالات بين العواصم المختلفة تأخذ أشكالاً مختلفة . .

فأباً لإيوان سفير إسرائيل في واشنطن وقتئذ يحاول أن يقنع وليم راونترى مساعد وكيل الخارجية الأمريكية بأن الهدف هو تطهير سيناء وغزة من أوكر الفدائيين . .

وراوتري يرد عليه . . إن اوضع قد هدأ منذ بضعة أسابيع . . ولو ألقى إنسان ما بعض الحجارة عبر الحدود فإن هذا العمل يسمى عدواناً . . نحن نرى أن إسرائيل مدانة في هذه القضية بالعدوان الصارخ . . يضاف إلى هذا أننا مستاءون من الطريقة الإنجليزية - الفرنسية في معالجة هذا الموضوع ، إذ أنها تجعلنا نقف إلى جانب واحد مع الاتحاد السوفييتي . .

وبين سفيرنا في واشنطن والخارجية الأمريكية ، كان هناك تأكيد لموقف الولايات المتحدة وما تنوى اتخاذه حيال هذا العدوان ، وبما قرره من موقف . وفي القاهرة كانت هناك مقابلة غريبة .

فالمعركة العسكرية بدأت . . وقواتنا تسعى إلى صد الهجوم الإسرائيلي في صباح ٢٩ أكتوبر .

وفي وزارة الخارجية ، طلب السير همفري تريفلان السفير البريطاني مقابلة الدكتور فوزي وزير الخارجية المصرية وقتئذ . .

وقام السفير بإبلاغ الدكتور فوزي أسف الحكومة البريطانية للهجوم الإسرائيلي « الذي لا مبرر له » والذي ينذر بعواقب . ثم أضاف السفير « أرجو إخطاري إذا كنتم تقبلون وقف إطلاق النار » !! .

ونعود إلى مجلس الأمن . .

تكلم لودج في عبارات عنيفة يدين العدوان الإسرائيلي . . لم يتحدث عن الإنذار في جلسة الصباح لأنه لم يكن قد صدر بعد . . ولكنه قال . . يجب علينا كأعضاء في مجلس الأمن أن نناشد أعضاء الأمم المتحدة جميعاً أن يقدموا معونة عاجلة لتحقيق انسحاب إسرائيل ، ويجب بكل تأكيد ألا يستغل أحد هذا الموقف لمصلحته الخاصة . .

ثم تكلم إيبان . فقال إنه لم يحصل على معلومات كافية تمكنه من التحدث في الموضوع . . .

وبدلواماسيته وأسلوبه الهادئ . وبمنطقه السياسي الذي شهدت له جوانب هذه المنظمة الدولية . تكلم المرحوم عمر لطفي . . ولم يكن الجو الذي سبق انعقاد

المجلس يشير إلى أن مراكز القوة العالمية تؤيد هذا العدوان . . وركز في كلمته على الموقف الأمريكي وما صرح به الرئيس أيزنهاور من أنه عدوان ليس له ما يبرره على الإطلاق . . وتحدث عن السياسة التوسعية لإسرائيل مطالباً بطردها من الأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام المادتين السادسة والسابعة من الميثاق . .

وقبل أن تنتهي تلك الجلسة . . تقدم لودج بمشروع القرار الأمريكي ونصه :

« إن مجلس الأمن ، إذ يلاحظ أن القوات العسكرية الإسرائيلية قد توغلت إلى مسافات بعيدة في الأراضي المصرية منهكة بذلك اتفاق الهدنة المعقودة بين مصر وإسرائيل . وهو إذ يعرب عن قلقه البالغ لهذا الانتهاك :

١ - يطالب إسرائيل في الحال بأن تسحب قواتها المسلحة فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة المقررة .

٢ - ويناشد جميع الأعضاء :

(أ) أن يمتنعوا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في المنطقة بأى طريقة لا تتفق وأغراض الأمم المتحدة .

(ب) أن تساعد الدول الأمم المتحدة على ضمان سلامة اتفاقية الهدنة .

(ج) وأن تمتنع عن تقديم أية مساعدة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو مالية لإسرائيل مادامت لا تخضع لهذا القرار .

٣ - وإن المجلس يرجو السكرتير العام أن يستمر في إخطاره بكل ما يتفق وهذا القرار وأن يقدم أية توصيات يعتقد أنها مناسبة لصون السلام والأمن الدوليين في المنطقة بتطبيق هذا القرار من القرار السالف .

ونظرة سريعة إلى هذا المشروع ، نجد أنه قد تضمن في لغة صريحة وعبارات في غاية الشدة إدانة العدوان الإسرائيلي :

● أكد بأن إسرائيل خرقت اتفاقيات الهدنة .

● ثم طالبها بأن تسحب في الحال قواتها المسلحة إلى ما وراء هذه الخطوط وإن لم تفعل ذلك فإن الدول الأعضاء ستفرض عقوبات عليها .

ومثل هذا المشروع يؤكد إلى أى مدى كانت الولايات المتحدة تقف ضد العدوان .

وبين انتهاء الجلسة الصباحية وجلسة المساء . . دارت مناورات بين كواليس الأمم المتحدة . .

بريطانيا وفرنسا تعملان على عدم صدور أى قرار من مجلس الأمن ، حتى يستمر العدوان . . وحتى يصبح للإنذار بعض القيمة التى تبرر تنفيذ خطتهما .

وطالب ديكسون مندوب بريطانيا من كابوت لودج عدم الإصرار على التصويت على المشروع الأمريكى ، ورفض لودج .

وفى جلسة المساء تكلم لودج وعمل على فضح المخطط البريطانى - الفرنسى (وكان الإنذار قد وجه إلى مصر) وذكر أنه إذا وافق المجلس على مشروع القرار فإنه يواجه الموقف الذى خلقه العدوان الإسرائيلى على مصر . . وأيضاً فإن مبررات الإنذار الذى وجهته بريطانيا وفرنسا ضد مصر تكون قد زالت . . ولذلك فإنه يجب الموافقة على المشروع بدون تأخير . . وتحدث سوبولوف المندوب السوفيتى وأعلن موافقته على المشروع الأمريكى . .

وحاول ديكسون أن يؤجل التصويت . . وربط بين الموقف العسكرى والملاحقة فى قناة السويس . . وسعى إلى تبرير الإنذار . . وكرر ديكسون وكورنو مندوب فرنسا محاولة إقناع لودج ولكن الأخير رفض التحدث إليهما . . وتجاهلهما تماماً وفى كل مرة يحاولان فيها الحديث إليه . . يشيخ عنهما بوجه .

ولم يكن هذا موقف لودج بمفرده . . بل جميع أعضاء مجلس الأمن - باستثناء مندوب أستراليا - اتخذوا نفس المسلك مع المندوبين الدائمين لبريطانيا وفرنسا . . ولقد كانت عزلتهما داخل مبنى الأمم المتحدة صورة لواقع العزلة الدولية التى فرضت عليهما فى العالم .

وعاد لودج فأكد أن الموقف لا يَحتمل التأخير وأن المجلس مشابه للطبيب الذى يواجه مريضاً مصاباً بالتهاب حاد فى الزائدة الدودية . . واحتمال تسممه قائم . . والعملية الجراحية السريعة النظيفة مطلوبة لإنقاذ حياته . .

وقامت بريطانيا وفرنسا بمناورة أخرى . . فطلبنا إدخال تعديل على المشروع « يطلب من مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار » ولم يعترض أحد على هذا التعديل الشكلى . . ولم يرمندوبنا أن مثل هذا التعديل - مع تفاهته - يجب أن يعرقل الوصول إلى قرار وإنه من الضرورى تفويت الغرض الذى يسعى إليه بيرسون وكورنو لتأجيل أو عرقلة التصويت . .

وأيد سوبولوف طلب التصويت الفورى . .

وبدأ التصويت . . اعترضت بريطانيا وفرنسا . . امتنعت أستراليا وبلجيكا . . ووافق بقية أعضاء المجلس . . وسقط المشروع بسبب الفيتو البريطانى - الفرنسى .

وأدخل مندوب الصين الوطنية تعديلاً على المشروع مماثلاً للتعديل الذى أدخل على المشروع الأمريكى بالنص على مطالبة « مصر وإسرائيل » باحترام وقف إطلاق النار .

عندئذ طلب مندوب فرنسا تأجيل الجلسة . . ووافق المجلس على التأجيل حتى التاسعة مساء من نفس اليوم .

وقبل انعقاد الجلسة . . أدخل المندوب السوفيتى تعديلاً على المشروع يقضى بأن « تقبل كل الأطراف » وقف إطلاق النار . . وكان واضحاً الهدف من هذا التعديل ، وأبقى النص « مصر وإسرائيل » لتفويت الفرصة على أية محاولة جديدة لتأجيل التصويت على المشروع .

وقبل أن يتم التصويت ، تقدم مندوب مصر بطلب إلى المجلس لإدراج موضوع الإنذار البريطانى - الفرنسى فى جدول الأعمال ، وطلب من المجلس اتخاذ إجراء إزاء هذا الموقف الجديد .

وجاء فى الخطاب الذى وجهه المندوب الدائم إلى رئيس المجلس أن بريطانيا وفرنسا تتجاهلان الحقيقة بأن مصر ضحية عدوان إسرائيل وأنها اضطرت إلى استخدام القوة للدفاع عن أراضيها ، وأنها محاولة تنطوى على خرق للميثاق ليس له ما يبرره على الإطلاق ، وإلى أن يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة فلن تجد مصر مفراً من الدفاع عن نفسها والدود عن حقوقها ضد العدوان .

ثم صوت على المشروع السوفيتي . . وافقت عليه سبع دول . وامتدت بلجيكا والولايات المتحدة عن التصويت . . ثم اعترضت عليه بريطانيا وفرنسا وسقط بذلك المشروع .

ودارت مداولات سريعة لمواجهة الموقف بسبب الفيتو البريطاني - الفرنسي . . وكانت الساعات لها حسابها في نيويورك ، والمندوب السوفيتي والمندوب اليوجوسلافي ينبهان المجلس إلى المدة الباقية على تنفيذ الإنذار البريطاني - الفرنسي . . (وكان باقياً على تنفيذه ٣ أو ٤ ساعات) .

ونخلل مشاورات سريعة قام بها همرشولد خارج الجلسة ، طح الفكرة على السفير عمر لطفي بأن أفضل موقف هو إحالة القضية إلى الجمعية العامة لتتخذ في دورة طارئة تنفيذاً لقرارها ٣٧٧ في الدورة الخامسة . . بالاتحاد في سبيل السلام .

ووافق مندوبنا ، واتصل بمندوب يوجوسلافيا الذي أيد الفكرة على الفور ، ثم اتصل مندوبنا بسوبولوف ليعرض عليه الفكرة . . وكان المندوب السوفيتي يعد مشروعاً شديداً للهجة ضد العدوان البريطاني - الفرنسي ، وبعد أن تناقشا في الموقف واحتمالاته ، وافق سوبولوف على إحالة القضية على الجمعية العامة بالرغم من معارضتهما السابقة لقرار الاتحاد من أجل السلام (الذي صدر وقت حرب كوريا) . ثم اتصل السفير عمر لطفي بكابوت لودج ، فوعده بالحصول على موافقة واشنطن على هذه الخطوة . ولذلك وقبل أن تنتهي الجلسة ، تقدم مندوب يوجوسلافيا باقتراح دعوة الجمعية العامة في دورة استثنائية ، وأجلت الجلسة إلى صباح اليوم التالي ٣١ / ١٠ .

استقالة همرشولد :

وعندما انتهت جلسة المجلس مساء ٣٠ / ١٠ ، كان همرشولد قد قرر الاستقالة احتجاجاً على موقف بريطانيا وفرنسا . وكان مندوبنا من الأوائل الذي أبلغهم همرشولد بقراره ، وكانت تربطه بالمرحوم عمر لطفي صداقة متينة .

وفي مساء ذلك اليوم ، اتصلت كافة الوفود بهمرشولد لتقنعه بالعدول عن الاستقالة ، وأخيراً قبل ذلك على أن يدلّ ببيان يوضح موقفه في بداية جلسة ١٠/٣١ . لم تتم الوفود في تلك الليلة ، فبعد أن اتخذ همرشولد قراره بالعدول عن الاستقالة وإلى الاتصال بأعضاء المجلس ، وكان التشاور دائماً بينه وبين المرحوم عمر لطفي حتى أمكن ضمان الحصول على السبعة الأصوات اللازمة لإصدار المجلس لقراره . ولم يكتف بذلك ، بل عمل في نفس الليلة على الإعداد لانعقاد الجمعية العامة ، وبدأت السكرتارية في التحضير لأول جلسة لها في مدى لا يتجاوز ٢٤ ساعة من صدور قرار مجلس الأمن ، وكما تقضي لائحة الإجراءات حرفياً .

جلسة ١٠/٣١ :

وقبل انعقاد الجلسة ، كانت مصر قد أبلغت المجلس بأنه في الساعة الخامسة والرابع من بعد ظهر يوم ١٠/٣١ بدأ الهجوم من جانب بريطانيا وفرنسا على الأراضي المصرية .

وعندما بدأت الجلسة ، تكلم همرشولد . .

قال . . لقد ضاعت هباء كل الجهود الضخمة التي بذلناها في أوائل العام الحالي للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل . . كما ضاعت الجهود التي بذلت للوصول إلى قرار المبادئ الستة كأساس للمفاوضات بين مصر وبريطانيا وفرنسا . . وذلك نتيجة للإنذار البريطاني - الفرنسي الذي وجه في الليلة الماضية إلى مصر . .

من أجل ذلك أطلب إلى مجلس الأمن أن يعفني من مناصبي . إذا كان لا يوافق على سياستي فيما يتعلق بمسائل الشرق الأوسط . .

وتحدث همرشولد عما يراه من واجبات السكرتير العام . .

يجب أن يكون السكرتير العام خادماً لمبادئ الميثاق وأن تكون أهدافه هي الحكم الذي يحدد الصواب والخطأ . . إن السكرتير العام لا يمكن أن يؤدي عمله على أي أساس آخر . . وعلى الدول الأعضاء أن تنفذ تعهداتها بمراعاة جميع مواد

الميثاق ، كما أن على السكرتير العام أن يفترض أن أولئك الأعضاء الذين ألقيت على عاتقهم مهمة المحافظة على الميثاق قادرون على القيام بواجباتهم . . . وقال إن هذا هو مفهومه لواجبات السكرتير العام . وإذا كان هنا من لا يوافقهم من الأعضاء فمن حقه أن يتصرف طبقاً لذلك . . .

وما انتهى همرشولد من كلمته ، حتى عبرت الدول جميعاً ، بما فيها بريطانيا وفرنسا — عن ثقتها الكاملة في همرشولد .

ثم بحث المجلس مشروع القرار اليوجوسلافي . . وطلب مندوب بريطانيا تأجيل الاجتماع لدراسة المشروع المقدم . .

ووافق المجلس على تأجيل الاجتماع لمدة نصف ساعة .
وعاد المجلس إلى الانعقاد . .

واعترض مندوب بريطانيا على القرار ، لأن المجلس لم يعرض عليه مشروع قرار يتضمن أن هناك تهديداً للسلام أو خرقاً له أو عملاً من أعمال العدوان ؟ ! فالمشاريع التي قدمت للمجلس تطلب فقط من مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار . ومن ناحية أخرى . . فإن المشاريع المقدمة كانت أقل فاعلية من الإجراء البريطاني الفرنسي ؟ وطلب ديكسون اعتبار المشروع اليوجوسلافي خارجاً عن النظام .

ورفض المجلس اقتراح ديكسون .

وعندما طرح المشروع اليوجوسلافي للتصويت ، وافقت عليه سبع دول هي الصين ، كوبا ، إيران ، بيرو ، الاتحاد السوفيتي ، الولايات المتحدة ، يوجوسلافيا واعترضت عليه بريطانيا وفرنسا ، وامتنعت بلجيكا وأستراليا عن التصويت . وبذلك وافق المجلس على المشروع — باعتباره إجرائياً — ولم يكن للاعتراض البريطاني — الفرنسي أي أثر في عرقلة .

قرار له أهميته :

ولقد بعث السفير عمر لطفي بيرقية إلى القاهرة في ٣١ / ١٠ ، عقب صدور هذا القرار ، واعتبره أكبر نصر أحرزته مصر ضد بريطانيا وفرنسا وضربة لهما .

والواقع أن هذا التعقيب له ما يبرره :

١ — فالتكتيك البريطاني — الفرنسي فشل في أن يبقى القضية في مجلس الأمن ، وتتوالى عليها الأيام دون أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ أي قرار والوقت هنا يمز لمصلحة المعتدى لا لمصلحة الدولة المعتدى عليها .

٢ — بل لم يكن في تصور مندوب بريطانيا وفرنسا أن هذه الخطوة ستخذ وكانت مفاجأة لهما . .

٣ — ثم إن مثل هذا القرار الذي اتحدت فيه إرادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، له وزنه وتأثيره في تصور شكل الصراع والمعركة السياسية التي ستدور مستقبلاً في الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية .

٤ — كما أن الاتحاد السوفيتي بموافقته على القرار ، إنما اتخذ موقفاً يتعارض مع كل ما أعلنه من قبل من رفض مشروع الاتحاد نحو السلام واعتباره متناقضاً مع الميثاق ، وبذلك فإن الموافقة تعتبر كسباً كبيراً .

٥ — وإحالة القضية إلى الجمعية العامة ، ستسمح بأن تفتح الأبواب على مصاريحها لممارسة ضغط الرأي العام العالمي على المعتدين .

٦ — وهذا القرار الذي ينتقل إلى الجمعية العامة مسئولية اتخاذ إجراءات حفظ السلام والأمن الدوليين ، سيعطي للسكرتير العام سلطات واسعة ، وبما أن موقف همرشولد التزيه منذ بدأت الأزمة واضح وصريح ، فإن السكرتير العام يستطيع أن يلعب دوراً كبيراً في توجيه وتحريك الأمم المتحدة ضد المعتدين .

٧ — وفضلاً عما تقدم ، فإن اتخاذ موقف دول معارض للدول المعتدية يعتبر في حد ذاته هزيمة سياسية لهم ، تؤثر حتماً على خططهم العسكرية التي بدأت في نفس الوقت الذي اتخذ فيه مجلس الأمن القرار وبعبارة أخرى لم يعد أمام المعتدين فترة تنفس breathing space لتحقيق أغراضهم العدوانية ، بل وقعوا منذ البداية تحت ضغط سياسي غير متوقع .

وبين ٣١ أكتوبر وأول نوفمبر ، استمرت المداوالات ، واجتمع السفير عمر لطفي مع كل من المجموعات اللاتينية والآسيوية والإفريقية والاسكندنافية

لتحديد خطة العمل . وتلقى تأكيدات من كل منها بأنها ستلقى بيانات تؤيد فيه قرار مجلس الأمن .

وتوازي مع هذه الاتصالات ، موقف أمريكي لكل من هذه المجموعات يحدد موافقة الولايات المتحدة على الدورة الطارئة ، وليس هذا فقط بل أعد الوفد الأمريكي مذكرة وزعها على الوفود لتأييد الرأي بسلامة انعقاد الجمعية العامة ودحض الآراء التي حاول مندوبا بريطانيا وفرنسا التأثير بها على الوفود .

وكان الموقف كما رأيته القاهرة حينئذ ، أن هناك تأييداً عاماً وشاملاً من الوفود المختلفة ، وأن معالجة العدوان يجب أن تبنى على أساسين :

أولهما : تفويت الفرصة لتحقيق أهداف المعتدين ، والعمل على إطالة الوقت وعرقلة خطط العدوان .

وثانيهما : نقل المعركة إلى خارج أراضينا ، بحيث نستغل الظروف الدولية التي وقع فيها العدوان ، وذلك بالإفادة من الموقف الذي نلمسه في الأمم المتحدة إلى أبعد حد .

ومن هنا كان القرار الأول في ٣١ / ١٠ بانسحاب قواتنا من سيناء وتدعيم جبهة القتال لمواجهة عرقلة العدوان المباشر على المدن المصرية .

وثانيهما التحرك السياسي والدعائي العالمي من أجل تحقيق الهدف الثاني .

الفصل الثاني

الجمعية العامة

كان التساؤل عندما بدأت الجمعية العامة اجتماعها يوم أول نوفمبر ١٩٥٦ الساعة الخامسة والنصف بتوقيت نيويورك هو :

ما الذي يجب أن تعمل هذه الدول الإحدى والسبعين المجتمع في هذه القاعة ؟ وما الذي يجب أن يتخذ من قرار لمواجهة العدوان الإسرائيلي الذي يواصل تقدمه إلى قرب قناة السويس بعد انسحاب القوات المصرية من سيناء ، ومواجهة الهجوم الجوي الذي تتعرض له المدن والمطارات المصرية ليل نهار ؟

وافتح همرشولد الجلسة ودعا مندوب شيلي لرأس الجلسة . . وأول إجراء هو إقرار جدول الأعمال « المسألة التي بحثها مجلس الأمن في اجتماعه رقم ٧٤٩ و ٧٥٠ في ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٦ » وطلب مندوب فرنسا الكلمة ليعترض على جدول الأعمال وليتساءل عن سبب انعقاد الجمعية العامة في دورة طارئة ؟

ولم يكن هناك وقت للرد على هذا الاستفسار . . وصوتت الجمعية العامة بأغلبية ٦٢ ضد ٢ (بريطانيا وفرنسا) وامتناع ٧ (من بينهم إسرائيل) على جدول الأعمال .

ثم تكلم مندوب مصر الدائم وعرض تطورات هذا العدوان الثلاثي والغارات التي تتعرض لها القاهرة والمدن المصرية واشتراك الطائرات البريطانية والفرنسية في مهاجمة القوات المصرية في سيناء . وذكر عمر لطفى أن بريطانيا وفرنسا أغرقتا سفينة في قناة السويس وأن الملاحة توقفت نتيجة لذلك فهل هذا هو الهدف من التدخل العسكري لضمان حرية الملاحة .

ولقد كان لخطاب عمر لطفى أثر كبير في أن تتحرك الدول الآسيوية - الإفريقية لشن حملة عنيفة ضد المعتدين . . وكان التوتر قد بلغ مداه . . والشعور السائد أن الأزمة قد وصلت إلى ذروتها الحاسمة ، وأن خطر الحرب أصبح وشيكاً .

قرار ٢ نوفمبر :

كانت الحالة النفسية للجمعية العامة حامية ولا يمكن التكهن بها . والإشاعات التي تتناقلها الوفود في الكواليس وقاعة المندوبين تزيد من خطورة الموقف ، فهناك إشاعة بأن القوات الإسرائيلية تواصل السير في اتجاه القاهرة ، وإشاعة عن استقالة الرئيس وأخرى عن تدخل الاتحاد السوفيتي .

ولقد وصل دالاس إلى نيويورك ليتولى رئاسة الوفد الأمريكي في الجمعية العامة . . .

ويصف حديث لبيرسون مع دالاس الحالة التي كان عليها الأخير عندما قال علينا أن نحصل على القرار في أسرع وقت ممكن ، فالأحداث تسير بسرعة البرق الخاطف هناك إلى الحد الذي لا يدري فيه المرء ما قد يحدث لو أننا لم نفعل شيئاً لإيقافها : ونحن نعتقد أن هناك احتمالاً قوياً في أن يقوم البريطانيون والفرنسيون بخطوات سريعة لتنفيذ عملياتهم العسكرية ، ولو حدث هذا لوجب علينا أن نواجه الحقيقة الواقعة وهي أن الخطر الذي يهدد سلام العالم من النوع الذي لا يخطر على بالنا لو تقاعسنا . . فقد يخرج علينا الإفريقيون - الآسيويون بشيء جديد (خلاف المشروع الأمريكي) يزيد الوضع حرجاً وتعقيداً .

ويضيف دالاس في هذا الحوار سبباً آخر للإسراع في تقديم القرار : « لو لم تقم بريطانيا وفرنسا بعملهما لكنا الآن في حالة تصادم مع روسيا بالنسبة للوضع في البحر » .

ومن الكلمات السابقة يبدو القلق الأمريكي من خشية اندلاع حرب عالمية . ويبدو ذلك القلق في الخوف من ثورة العالم الثالث الجديد على تقاعس الولايات المتحدة .

ويبدو أيضاً الضيق من أن العدوان فوت الفرصة لفتح جبهة في البحر وإحراج الاتحاد السوفيتي .

والواقع أنه عندما وصل دالاس كان هناك شبه توافق في الرأي في الجمعية

العامة على أن هناك عدواناً وأن لا بد من وقف إطلاق النار ولا بد من انسحاب القوات المعتدية .

هل يصل ذلك إلى إدانة المعتدين صراحة ؟

هنا نجد أن الموقف الأمريكي ، لم يكن يصل إلى المطالبة بذلك في مشروع القرار الذي قدمه وكان يشير إلى :

مقدمة القرار : وهي تنص على ما يلاحظ في كثير من المناسبات من جانب الدول الأطراف في اتفاقيات الهدنة من عدم مراعاة نصوصها . . وما يلاحظ من قيام قوات فرنسا والمملكة المتحدة من عمليات ضد الأراضي المصرية .

وإذ يلاحظ أن حركة الملاحة عبر قناة السويس قد تعطلت الآن إلى حد المساس الخطير بكثير من الدول . . .

والفقرات التنفيذية :

١ - على جميع الأطراف المتشابكة قبول وقف إطلاق النار والكف عن نقل القوات العسكرية والأسلحة إلى هذه المنطقة .

٢ - سحب القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة ، والكف عن القيام بغارات عبر خطوط الهدنة على الأراضي المجاورة ومراعاة نصوص اتفاقيات الهدنة بدون تردد .

٣ - توصي جميع الدول بالامتناع عن إدخال المواد الحربية إلى منطقة الأعمال العدوانية وأن يمتنعوا بصفة عامة عن القيام بأى أعمال قد تؤخر أو تمنع تنفيذ هذا القرار .

٤ - تحث على اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح القناة وإعادة تأمين حرية الملاحة بها بعد تنفيذ وقف إطلاق النار .

٥ - تطلب من السكرتير العام أن يراعى ، وأن يبلغ مجلس الأمن والجمعية العامة على الفور بمدى الامتثال لهذا الاقتراح لاتخاذ أى إجراء آخر قد يريانه مناسباً طبقاً للميثاق .

٦ - تظل الجمعية منعقدة في جلسة طارئة امتثالاً لهذا القرار .

ومن قراءة هذا المشروع يتضح لنا على الفور أنه :

١ - ليست هناك إدانة صريحة للمعتدين ، ويصف ما يتم « بالعمليات » .

٢ - يشير القرار إلى خرق « الأطراف » لاتفاقيات الهدنة .

ومع ذلك ، فقد كان المشروع أفضل ما يمكن أن يواجه به العدوان سياسياً ، ولذلك تحرك الوفد المصري ليلعب الوفد الأمريكي موافقته وقد كان اتجاه مندوب الهند وقتئذ هو ضرورة الإدانة الصريحة . . ولكن كان من الأنسب في تلك الظروف المرية أن نصل إلى أهم ما نسعى إليه وهو وقف إطلاق النار وعرقلة تقدم قوى العدوان .

* * *

في القاهرة :

وفي الوقت الذي كانت فيه الجمعية العامة منعقدة وتستمع إلى كلمة جرن فوستر دالاس وهو يقدم المشروع الأمريكي ، كانت الغارات ما زالت مستمرة . وكانت القوات المصرية تقف في أبو عجيبة صامدة لحماية الانسحاب الشامل لقواتنا في سيناء .

ولم يكن أمام وزارة الخارجية في تلك الليلة سوى أن تبقى مستمعة للإذاعة من مقر الأمم المتحدة على الهواء في انتظار نتيجة التصويت .

وكانت الساعة التاسعة مساءً في نيويورك . . والرابعة صباح يوم ٢ نوفمبر في القاهرة الحزينة الصامدة . . كانت الجمعية العامة قد وافقت على المشروع الأمريكي بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد ٥ (إسرائيل - إسترايا - فرنسا - بريطانيا - نيوزيلندا) وامتناع ٦ دول عن التصويت (ومن بينها كندا - ولذلك أسبابه التي سترد في موقف ليستر بيرسون قبل التصويت وبعده) .

وفي صباح ٢ نوفمبر . . طلبت القاهرة من السفير عمر لطفي إبلاغ هرشولد بقبول مصر لقرار الجمعية العامة ، وإبلاغه أيضاً أنه « من المفهوم طبعاً أن مصر

لن تستطيع تنفيذ القرار من جانبها وحدها إذا استمرت القوات المغيرة في عدوانها » . وفي ٣ نوفمبر اجتمعت الجمعية العامة وفي بداية الجلسة أعلن هرشولد أن الحكومة المصرية قد قبلت وقف إطلاق النار واحتفظت لنفسها بالحق في عدم تنفيذ أحكامه إذا ظلت القوات المهاجمة توالى عدوانها .

ثم شكل هرشولد لجنة ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار وكانت تضم المستر رالف بانس مساعد السكرتير العام وإيليا تشيرليشيف مساعد السكرتير العام وقسطنطين ستافروبولوس المستشار القانوني للأمم المتحدة .

* * *

وعندما صدر قرار الجمعية العامة في ٢ نوفمبر ، كانت القوات المصرية قد أتمت انسحابها من سيناء وغزة وانتقلت إلى الضفة الغربية للقناة .

وواجهت القيادة المصرية الشعب في مصر والعالم العربي والرأي العام العالمي ، باستراتيجية العدوان المتشابكة المتناسقة وأعلن الرئيس في خطابه في ذلك اليوم في الجامع الأزهر « سنحارب » .

وكانت هذه الكلمة معانيها الكبيرة وأثرها في سير المعركة السياسية والعسكرية ، فقد كان هدف العدوان تحطيم قواتنا العسكرية في سيناء وتحطيم الجبهة الداخلية بحيث ينهار النظام وتنهار الثورة .

وأمر الانسحاب في تفادي الكارثة العسكرية ، وحققت مواجهة الشعب بالحقائق تماسكاً أكثر في الجبهة الداخلية .

هاتان الحقيقتان لا يختلف فيهما اثنان من [المعلقين] الذين كتبوا عن حرب السويس .

وكان لعودة الجزء الأكبر من القوات المصرية بأسلحتها أثره في الثقة في إمكانية المقاومة وأن المعركة لن تكون يسيرة على المعتدين .

* * *

وفارق كبير بين بلد تعود له قواته المسلحة ولديه العزيمة على المقاومة وبلد يفقد هذه القوات ولديه تلك العزيمة .

ماذا يمكن أن تفعله هذه العزيمة دون سلاح ودون عتاد . . إن الأمر بانسحاب القوات المصرية من سيناء حقق نتائج في تلك المعركة وأبعاداً أعمق من مواصلة هذه القوات لمعركة في الصحراء ضد ثلاث دول متكاتفه متأمرة . .

وأصبحت القناة محصنة بالقوات العائدة في نظام من سيناء ، كان هناك جيش عائد ، فرق كاملة ، وكانت السيطرة كاملة على الموقف ، وأمكن وضع القوات في أماكنها ، وأمكن تحصين العاصمة بفرقة مدرعة . .

وأمكن تنظيم المقاومة الشعبية . . ووزع السلاح على أفراد الشعب . . وعندما يأمن المواطن إلى سلاح وذخيرة معه ، فإن الإرادة التي يحملها ينطلق منها كل زاده من حب وتضحية ووفاء لبلده .

وبينما كانت الطائرات المغيرة تسقط المنشورات للثورة على عبد الناصر ، كان كل فرد يتسلمها يزداد إيماناً وصلابة وكان المنشور يدعو إلى التماسك والاتحاد في مواجهة التآمر والعدوان .

ودمرت محطة الإرسال . . وعلى الفور انطلق صوت المذيع من محطة أخرى يعلن « هنا القاهرة » وقامت مصلحة الاستعلامات بوضع مكبرات الصوت في الشوارع والميادين لتنتقل للناس أنباء المعركة وتعليمات القيادة . .

تماسكت لجهة الداخلية . . وكان الموقف تحت السيطرة الكاملة . . كل فرد كان يتربص وينتظر . . ليس في أرض مصر وحدها ، بل في كل شبر من أرجاء الأمة العربية . . تفجرت أنابيب البترول بأيدي العمال العرب في سوريا . . انطلقت جموع الشعب في ليبيا تحاول الهجوم على القواعد البريطانية فيها . . وغير ذلك من الأمثلة على الانطلاقة العربية كثير . .

فتحت السعودية والسودان مطاراتهما لتهبط فيها طائراتنا التي أفلتت من الهجوم الجوي البريطاني . .

وسافر الرئيس القوتلى إلى موسكو . .

وجرت مباحثات مباشرة وصريحة مع قادة الاتحاد السوفيتى . .

وكان ردهم يحمل الأمل . . إذا استمرت المعركة فلن نكون وحدنا . .

وتبادل الرئيس بولجانين مع البانديت نهرو رسائل كان لها معناها الكبير . . إن المعركة التي نواجهها . . يجب أن نصمد لها . . مرة أخرى فإن الأصدقاء لن يتخلوا عنا . . المهم ألا نتخلى نحن عن إرادة المقاومة والنضال . .

المهم أن نفرض نحن على العالم موقفنا النضالى ، وهو ليس سوى إرادتنا وتصميمنا .

* * *

ونعود مرة أخرى إلى الموقف في الأمم المتحدة . .

كانت إسرائيل قد استولت على قطاع غزة . . وأبرقت وزارة الخارجية في ١١/٣ للسفير عمر لطفي تطلب منه الاتصال بهمرشولد لاتخاذ مايراه كفيلاً لخدمة مصالح سكان قطاع غزة والاحتفاظ بحقوقهم بعد استيلاء إسرائيل على غزة .

هذا الإجراء اتخذناه تأكيداً لمسئولية الأمم المتحدة عن سكان القطاع الذين تعرضوا للعدوان الإسرائيلي ، وحتى تقوم وكالة غوث اللاجئين بمسئولياتها كاملة في الظروف التي جرت بالاحتلال الإسرائيلي . .

ولم تنقطع الاتصالات في نيويورك . .

وفي نفس اليوم ١١ / ٣ تلقت وزارة الخارجية برقية من السفير عمر لطفي تفيد أن ممثل الهند اتصل به واقترح أن تعلن مصر موافقتها على أن تؤلف الأمم المتحدة قوة بوليسية أمريكية تعاونها لجنة مراقبة مكونة من ثلاث دول كتشيكوسلوفاكيا وكندا وإحدى دول آسيا (كالهند مثلاً) . .

وذكر مندوب الهند أنه عرض هذه الفكرة على همرشولد فرحب بها وقال إن من مصلحة مصر قبولها في الحال .

وعلى أثر ذلك اجتمع مندوبينا مع لودج ، فأبلغه أن اقتراح الهند محل دراسة واشنطن ، وأنهم يفكرون في إشراك كندا معهم . .

وكانت هذه الاتصالات حول هذه الفكرة أو ما وصل إلى علم القاهرة من اتجاه لإنشاء قوة دولية . . ولكن الفكرة لها خلفية بأبعاد أخرى عمل لها ليستر بيرسون

وأجرى بشأنها مشاورات قبل أن تبدأ الجمعية العامة عملها في أول نوفمبر .

وكما قلت ، لم تكن القاهرة على علم مسبق بها ، ولكن الفكرة كان لها صداها وإبلاغنا بها أفاد كثيراً في أن نحدد موقفنا منها وسط التطورات السريعة المتلاحقة التي سارت فيها أزمة السويس . . في مصر . . وفي الأمم المتحدة .

الفصل الثالث

القوة الدولية

فكرة القوة الدولية :

رفض سان لوران رئيس وزراء كندا النداء الذي وجهه إليه أنتوني إيدن في ٣٠ أكتوبر لتقف كندا بجانب بريطانيا فيما تنوى القيام به من أعمال عسكرية . ورد سان لوران برسالة جافة على إيدن أبلغه فيها معارضة كندا وذكر أن بلاده لا تستطيع إقرار وجهة النظر البريطانية بتبرير هجوم إسرائيل على مصر . وقد وصل الرد لإيدن في اليوم التالي وقبل البدء في عمليات الغارات الجوية على مصر .

وأدى إلى كثير من الانزعاج وكان صدمة لإيدن .

ولقد كان تصرف إيدن على ما يبدو من تطور سير العلاقات بين كندا وبريطانيا خطأ آخر وقع فيه وحساباً غير دقيق للعوامل التي تحكم السياسة الخارجية لكندا سواء في حرصها على المحافظة على كيائها القومي أو حساسية جوارها للولايات المتحدة أو عملها على تدعيم الكومنولث وإبعاد أسباب التصدع عنه ، وكانت كل هذه العوامل قائمة في حساب رئيس وزراء كندا عندما رفض طالب إيدن . ولقد كان ليستر بيرسون وزير خارجية كندا هو المحرك الأول لهذا الموقف الذي اتخذته حكومته .

وكان يقدر مدى الأضرار التي ستصيب التحالف الغربي نتيجة التصدع الذي حدث بالفعل في أركانه ، وبعد الموقف الذي التزم به جون فوستر دالاس منذ بداية الأزمة .

وتحرك بيرسون في اتجاهين :

أولهما : كيف يمكنه أن يخفف من حدة الصدام بين الحلفاء الغربيين .

وثانیهما : كيف يمكن وقف التدهور الخطير في الموقف الدولي .
وكانت الفكرة التي سيطرت على تفكيره في ٣١ أكتوبر بعد الإنذار وبعد
تطورات الأحداث في مجلس الأمن : هل يمكن إيجاد أداة فعالة لفرض قرارات
الأمم المتحدة تتمثل في قوة بوليسية دولية قد يكتفى بها لعمل مؤقت لمواجهة هذا
الوضع الطارئ الجديد .

إن تحقيق هذه الفكرة يؤدي إلى حفظ ماء وجه بريطانيا وفرنسا.. ألم تعلمنا أنهما
تدخلان عسكرياً للفصل بين المتحاربين ؟ لماذا لا تصبح قواتهما بالاشتراك مع
دول أخرى قوة للأمم المتحدة بعد أن تشترك معهما قوات أخرى .

وأبرق بيرسون إلى سفيره في لندن طالباً معه بحث الفكرة مع الحكومة البريطانية
وطلب أيضاً إلى سفير كندا في واشنطن بحث الفكرة مع الحكومة الأمريكية .

وردت لندن بأنها ترحب بالفكرة ولكنها لا تحقق لها أغراضها في المستقبل
القريب .

وردت واشنطن بأنها ترحب بالفكرة ولكن الوقت لا يسمح بأن يتضمنها
المشروع الأمريكي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة .

ولكن في لندن وفي مجلس العموم يوم ٣١ / ١٠ وخلال المناقشات العاصفة
والحملة العنيفة التي شنتها المعارضة ذكر إيدن أنه إذا كانت الأمم المتحدة راغبة
في تحمل المسئوليات الفعلية في الحفاظ على السلام في المنطقة فلن يكون ثمة من هو
أكثر فرحاً منا بذلك . ولكن من الواجب اتخاذ إجراء بوليسي .

واعتبر بيرسون أن هذا قبولاً لبدء إنشاء القوة الدولية، وفي أول نوفمبر وصل إلى
نيويورك لحضور الدورة الطارئة .

واجتمع بدالاس وعرض عليه فكرته . وطلب منه إدراجها في المشروع
الأمريكي، ولم يقبل دالاس لضيق الوقت ولأن الموقف لا يحتمل أي تأخير، ولكن
دالاس لم يعترض على الفكرة وأيدها وطلب من بيرسون الاستمرار فيها .

وعند التصويت على المشروع الأمريكي امتنعت كندا عن التصويت
وبرر بيرسون ذلك بأنه يرى «ضرورة إيجاد وسائل فعالة لتحقيق وقف إطلاق النار

وعدم العودة إلى الأوضاع السابقة والحاجة إلى قوات دولية لمواجهة هذه الأوضاع .
كنت أود أن أرى في هذا القرار معنى يحول السكرتير العام الحق في الشروع
في الترتيبات اللازمة مع الدول الأعضاء لإعداد قوة دولية كافية للحفاظ على السلام
عند هذه الحدود بينما تجري الإعدادات لوضع تسوية سياسية، ويسعد حكومتى أن
تعلن استعدادها للإسهام في مثل هذه الفكرة بشرط أن تكون قوة دولية فعلية
لتحقيق السلام وصيانته » .

وعلى الفور طلب دالاس الكلمة وأعلن : «إننى سأكون سعيداً جداً لو أن
الوفد الكندي يتقدم باقتراح محدد على ضوء الخطوط العريضة التي رسمها المستر
بيرسون » .

وانتهت جلسة الجمعية العامة في الخامسة صباحاً يوم ٢ / ١١ .

وبعدها بساعات كان بيرسون يتباحث مع همرشولد في فكرته ولم يكن الأخير
قد كوّن لنفسه رأياً بعد .

بدأ الوفد الكندي مشاورات طوال يوم ٢ و٣ نوفمبر مع الوفود المختلفة لاستطلاع
مواقفها من الموافقة على تشكيل هذه القوة الدولية .

وفي لقاء آخر مع همرشولد كان قد وافق على الفكرة واعتبرها مخرجاً للأمم
المتحدة للوصول إلى حل إيجابي وعدم تصدع المنظمة الدولية بتجريم بريطانيا وفرنسا
وطردهما من الأمم المتحدة كما كانت تطلب بعض الدول الأفريقية والآسيوية .

ويشير روبرتسون في كتابه «الأزمة» إلى أن سانلوران اتصل ببيرسون ليبلغه
حديثاً تليفونياً دار بينه وبين إيدن . وفيه ذكر الأخير أنه إذا كانت كندا ستقترح
قيام هذه القوة الدولية فليس ثمة ما يمنع من مضي فرنسا وبريطانيا في عملياتها
الحربية ضد مصر تحت راية الأمم المتحدة، ولما كانت القوات البريطانية والفرنسية
قد وصلت إلى المكان فهي في وضع أفضل من غيرها من الدول لتنفيذ أي قرار تتخذه
الأمم المتحدة في هذا الصدد .

عندئذ رد بيرسون على رئيس وزرائه : «يا لسماء هناك أناس سيقولون إن الاصوص
في حاجة إلى قوة بوليسية لحمايتهم أثناء سرقهم للخزانة الحديدية » .

الموقف بين لندن وباريس :

سافر بينو وبورجي مونوري إلى لندن في مساء ٢ نوفمبر واجتمعوا بإيدن .
واقترح إيدن قبول وقف إطلاق النار بشرط أن تتولى الأمم المتحدة نفسها
القيام بالعمليات العسكرية - وهو ما اقترحه على سان لوران في حديثه التليفوني .
ورفض الفرنسيون وطالبوا بالتعجيل في إنزال القوات وبدء العمليات الأرضية .
وتردد البريطانيون بعد أن تمكن الجيش المصري من الوصول إلى الضفة الغربية
وكانت تقديراتهم أن أكثر من ٤٠,٠٠٠ جندي وصلوا إلى منطقة القناة وهو أمر
يتطلب الحذر في العمليات العسكرية الموجهة إلى القناة والتي كانت تفترض
أن إسرائيل ستسحب الجيش المصري إلى سيناء .
وكان الموقف غريباً .

فإسرائيل قبلت الإنذار البريطاني - الفرنسي ووقفت بالقرب من القنال
ولا تجد قوات مصرية أمامها وهددت بأنه إذا لم يتم التدخل البريطاني الفرنسي
فإنها ستقبل قرار الجمعية العامة بوقف إطلاق النار عندئذ لن يكون هناك مبرر
لاستمرار الخطة العسكرية في مهاجمة القنال ثم إن احتمال قيام ثورة داخلية
في مصر لم يعد قائماً . والأمم المتحدة تسارع في إجراءاتها .

ومع هذه الظروف قبل إيدن ضغط الفرنسيين ولكنه في نفس الوقت أبلغ
الكنديين بأن إنزال القوات لن يتم قبل أن توافق الجمعية العامة على مشروع إنشاء
القوة الدولية بشرط أن يصدر في ٤ نوفمبر وازداد نشاط بيرسون والوفد الكندي
لإقرار المشروع ولديه أمل في تأجيل إنزال القوات البريطانية والفرنسية في بور سعيد .

ولكن واشنطن أبدت شكوكها في صحة ما يذكره البريطانيون ولم يعد الأمر
سراً بين الوفود يوم ٤ نوفمبر من أن كندا ستقدم بمشروع هذه القوة الدولية .

وفي نفس الوقت كانت الوفود الآسيوية - الأفريقية تعد مشروعاً جديداً
يمهل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل اثنتي عشرة ساعة لتنفيذ وقف إطلاق النار .

وحاول بيرسون أن يقنع الهند بتبني المشروع معه ولكن مندوب الهند أثر لال
أبلغه أن الأسبقية في نظره هي لوقف إطلاق النار والانسحاب وكانت هذه مشكلة
أمام بيرسون لأن أصوات الدول الأفروآسيوية التي ستقدم بمشروع قرارها ١٩
وإذا لم توافق على مشروع القوة الدولية فإنه لن يحصل على أغلبية الثلثين ..

وفي الوقت نفسه كان لدى بيرسون تأييد لمشروعه من ثلاثين دولة (اللاتينية
والغربية) .

ووصلا إلى اتفاق بأن تؤيد الهند والدول الأفروآسيوية مشروع بيرسون مقابل
تأييد كندا والمجموعة التي تؤيد اقتراحها لمشروع الهند وبقية الولايات المتحدة
وقد اقترحت إدخال تعديلات على النص الكندي .
فالنص في صورته الأصلية كان :

توصي الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعيين لجنة من خمس دول من الدول
الأعضاء تقدم إليها في غضون ٤٨ ساعة خطة تهدف إلى إقامة قوة طوارئ دولية
بوليسية في الشرق الأوسط تجند وحداتها من القوات العسكرية القومية المتوافرة حالا
وتكون كافية في إعدادها لتنفيذ الأهداف :

والتعديل الأول ينص على موافقة الأطراف المعنية على تدخل القوة .

والثاني يحذف الفقرة الخاصة بالقوات العسكرية القومية المتوافرة حالا .

وأغضب التعديلات المندوبين البريطانيين والفرنسيين وأبلغا بيرسون أن المشروع
يخالف ما بعثا به إلى لندن وباريس ، وإنه لا بد لهما من الحصول على تعليقات
جديدة من حكومتيهما .

ثم قام بيرسون بإبلاغ همرشولد خلال انعقاد الجلسة إنه سيقدم مشروعه .

وخرج همرشولد ليتباحث مع بيرسون .

وكان التشاؤم بادياً على السكرتير العام وتساءل هل ينجح المشروع وهل يمكنه
أن يوقف بريطانيا وفرنسا عن مهاجمة مصر .

ورد بيرسون بأن كندا على استعداد لتقديم قوات على الفور وكذلك الروبيج
وكولومبيا .

وتساءل همرشولد عن كيفية نقلهم . ورد بيرسون بأنه يمكن استخدام الأسطول السادس وأبدى همرشولد شكه في قبول الرئيس أيزنهاور لذلك .

ثم تقدم بيرسون بمشروعه إلى الجمعية العامة وتمت الموافقة عليه في الساعة الثانية صباح ٤ نوفمبر (١١٠٠ بتوقيت القاهرة) بأغلبية ٥٧ وامتناع باقي الدول عن التصويت وعدم اعتراض أحد .

وفي نفس اليوم ٤ نوفمبر قدم همرشولد تقريراً إلى الجمعية العامة طلب فيه التصريح فوراً للجنرال بيرنز رئيس هيئة مراقبي الهدنة بأن يختار من بين ضباط هيئة الرقابة من سيعملون في القوة الجديدة، كما ذكر أنه سيعمل على تقديم خطة لإنشاء هذه القوة الدولية على أساس تشكيلها من قوات دول ليست أعضاء دائمة في مجلس الأمن .

وتقدمت كندا والنرويج وكولومبيا بمشروع إلى الجمعية العامة بالموافقة على تقرير السكرتير العام وتعيين الجنرال بيرنز قائداً للقوة الدولية الجديدة (ووفق عليه بأغلبية ٥٧ وامتناع ١٩ عن التصويت) .

موقف مصر :

وخلال هذه التطورات كان لابد أن يوضح مندوب مصر موقفه فأبلغ همرشولد قبل التصويت على المشروع الكندي بأنه لا بد من التأكد من ضرورة استبعاد الدول التي تحارب من أن تكون ضمن الدول التي سترسل قوات إلى الأمم المتحدة وأبلغه همرشولد أن هذه الدول مستبعدة أصلاً .

وأجرى السفير عمر لطفي اتصالات مع مندوبي الهند والدول الأفروآسيوية لتؤكد هذا المعنى في اتصالاتها مع السكرتير العام .

وكان لهذه الاتصالات فائدة كبيرة في توضيح الموقف السابق والذي عبر عنه السكرتير العام في تقريره .

فهمرشولد شكل لجنة فوراً صدور قرار الجمعية العامة من رالف باناش وبيرسون ومندوب النرويج وأرثر لال مندوب الهند ومندوب كولومبيا لبحث تنفيذ قرار الجمعية العامة .

وفي ذلك الاجتماع ذكر همرشولد أن وصول القوات قد يستغرق أسبوعين ولذلك فهو يقترح أن تتسلم الأمم المتحدة بعض الوحدات البريطانية والفرنسية .

ورفض لال بحدة هذا الاقتراح وذكر بأنه « لن تقبل المجموعة الأفروآسيوية أية قوات بريطانية أو فرنسية في القوة الدولية وستخلقون كل شكل من أشكال الاضطراب إذا أعطيت الانطباع بأن الفكرة كلها لم تكن تهدف إلا لإضفاء ستار الأمم المتحدة على الاحتلال الفرنسي البريطاني » .

ورد بيرسون بأنه « قد يكون من المرغوب فيه في هذه الظروف أن توضع القوات البريطانية والفرنسية تحت قيادة الأمم المتحدة حتى تصل القوات الأخرى على الأمل » . ورد لال « لو علمت الدول أننا نفكر في إشراك الإنجليز والفرنسيين في القوات الدولية فإن هذا يعني أننا ندعوهم إلى إنزال قواتهم، وأضاف أنه لا يعارض في إشراك قوة أمريكية » .

واعترض مندوب النرويج بأنه إذا استبعدت دولة من الدول الكبرى فيجب إقرار مبدأ استبعاد الجميع .

ووافق الجميع على هذا الرأي وهو ما قدمه السكرتير العام إلى الجمعية العامة في نفس اليوم .

وقف إطلاق النار

هل يحق بعد إقرار إنشاء القوة الدولية :

اعتبر قرار الجمعية العامة بإنشاء قوة الطوارئ الدولية واتخاذ خطوات فعلية في اليوم نفسه لتنفيذ القرار إجراءً إيجابياً وفعالاً لوقف إطلاق النار .

ونحن نعرف ماذا هدف إليه بيرسون من عملية إنشاء هذه القوة البوليسية، وأول تلك الأهداف كان إخراج بريطانيا وفرنسا من وورطتهما والحفاظة على وحدة التحالف الغربي ورأب الصدع الذي حدث في كيان حلف الأطلسي .

وكان لدى بيرسون ما يوحى بأن موقف لندن يختلف عن موقف باريس، فيريدن ولويد يتجهان نحو قبول الضغط الكندي وموقف المعارضة الذي يزداد ضراوة يجذب أمامهما — وبعد إنشاء القوة الدولية — اتخاذ قرار بقبول وقف إطلاق النار .

وهناك عوامل أخرى أهمها مركز الإسترليني والضائقة الاقتصادية التي حلت ببريطانيا والنفقات الإضافية لشراء وشحن البترول كانت بدورها أمام المسؤولين في لندن تدفعهم إلى وقف عمليات الإنزال قبل أن تتم .

وقد شجع بيرسون على التفاوض برقية تلقاها من سلوين لويد تفيداهتمام لندن الجدى والعاجل بموضوع القوة البوليسية الدولية، وبينما كان بيرسون يرتب مع هرشولد تفاصيل إنشاء القوة الدولية كان إيدن يتصل بمؤليه للتشاور في الموقف الجديد .

كان ذلك في ٤ نوفمبر .

وسافر بينو وبورجي مونوري مرة أخرى إلى لندن، وعقد اجتماع في الساعة الرابعة مساءً نفس اليوم . . وكانت الجمعية العامة قد أصدرت قراراً ثانياً بوقف إطلاق النار والانسحاب ، وأخطر السكرتير العام كافة الأطراف بأنه حدد الخامسة صباح الاثنين موعداً لتنفيذ وقف إطلاق النار .

وخلال الاجتماع وصلت إيدن رسالة من هرشولد يبلغه فيها بقرار الجمعية العامة وإنشاء القوة الدولية . وعدم إشراك بريطانيا أو فرنسا فيها .

وتشير بعض المعلومات حول هذا الاجتماع أن لويد كان ميلاً أكثر من إيدن لوقف إطلاق النار والإفادة من الوضع الجديد بعد إنشاء القوة الدولية .

وعارض الفرنسيون هذا الاتجاه بكل قواهم ، لماذا ؟

معناه أن تخسر فرنسا كل آمالها من وراء هذه الحملة .

فرنسا لم تكن تأبه بالرأي العام العالمي، وفرنسا منغمسة في حرب لعينة في الجزائر تتحدى بها العالم أجمع ، فرنسا تحالف مع إسرائيل ، وفرنسا بها رأي عام داخلي يؤيد الحرب . . طالما أن فيها قضاء على عبد الناصر وبالتالي قضاء على ثورة الجزائر المسلحة .

وليدن إذا قبل وقف إطلاق النار وإذا لم يستمر في العمليات العسكرية . . فعنى ذلك أنه فقد الاحترام ، وكان الرجل على ما يبدو يعيش في أحلامه وأوهامه بأنه لا يوجد غير ما رسم من خطط عسكرية يحقق أهدافه ، أما الأمم المتحدة فهي عاجزة عن التدخل ؟

وإذا تدخلت بريطانيا فهي بذلك تقوم — في نظره — بعمل أمين نيابة عن الأمم المتحدة .

ثم هل سيؤدي عمل الأمم المتحدة إلى الإطاحة بعبد الناصر ؟

وطالما كان الرد بالنفي فلن تقبل بريطانيا وفرنسا وقف إطلاق النار ولن تؤجلا عمليات الإنزال .

وعندما كانت الاجتماعات مستمرة في نيويورك حول تنظيم وتشكيل القوة بدأت عمليات إنزال المظليين على بور سعيد وبور فؤاد وتلقى هرشولد برقية بذلك في الساعة الواحدة صباح الاثنين ٥ نوفمبر . وكان مجتمعاً وقتها مع بيرسون وانجمن مندوب الترويج الدائم .

وكانت صدمة ! فلقد كان بيرسون يتصور أن ما قام به وما تلقاه من معلومات من لندن سيؤدي إلى قبول بريطانيا لوقف إطلاق النار .

وكان همرشولد مع تفاؤله المحدود يأمل بدوره في هذه النتيجة، وإنهارة آمال الرجلين . . وفقدت بريطانيا وفرنسا في شخص بيرسون آخر جبهة كان يمكن أن تكون رحيمة بهما في التطورات التالية للأحداث .

وماذا عن إسرائيل ؟

ردت إسرائيل على السكرتير العام في ٤ نوفمبر . . .

وتضمن خطاب إيبان لهمرشولد أنه يطلب من السكرتير العام أن يرد على الإيضاحات التالية :

- ١ - هل وافقت مصر - دون شروط - على وقف إطلاق النار ؟
- ٢ - هل مازالت مصر تصر على أنها في حالة حرب مع إسرائيل ؟
- ٣ - هل مصر على استعداد للتفاوض مع إسرائيل من أجل إقرار السلام ؟
- ٤ - هل وافقت مصر على إنهاء المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل ؟
- ٥ - وهل وافقت على استدعاء عصابات الفدائيين العرب الذين يعملون بتوجيهها في دول عربية مجاورة ؟

كانت هذه الشروط التي قدمتها إسرائيل قبل أن تعلن قبول وقف إطلاق النار وقبل أن توافق على دخول القوات الدولية في الأراضي التي احتلتها .

وهي شروط المنتصر بعد المعركة ، ولم لا وهي قد استولت على سيناء والغزو البريطاني الفرنسي سيبدأ في اليوم التالي وكل الظروف أمامها تسمح لها بالتحدث من مركز القوة ، ومع ذلك فإن نغمة التحدي وقتها لم تكن لتدوم طويلا والأمر في النهاية يتوقف على موازين القوى العالمية وأين تتجه مؤثراتها .

يصعب القول أن إسرائيل لم تقدر الموقف الدولي على حقيقته وتعلم أنها تواجه معارضة الولايات المتحدة، ولكنها أيضا تعلم مدى نفوذها وتأثيرها على الولايات المتحدة وأن الأخيرة لن تفرض عليها المهانة بعد ما حققته خلال العمليات العسكرية، بل لا بد أنها ستحتفظ ببعض المكاسب، ولذلك فصلحتها أن تتشدد وترفض في تلك المرحلة دون ما كثير من الخوف والتردد .

التحرك السوفييتي :

وفي ٥ نوفمبر بعث بولجانين ببرقية إلى رئيس مجلس الأمن يطلب فيها انعقاد المجلس بصفة عاجلة لبحث العدوان الجديد وعدم تنفيذ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرار وقف إطلاق النار .

وانعقد المجلس في الساعة الثانية مساء بتوقيت نيويورك وقدم سوبوروف مشروع قرار يشير إلى أنه إزاء عجز الجمعية العامة عن عمل أي شيء فإن على كل أعضاء الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كعضوين دائمين في مجلس الأمن ولديهما قوات بحرية وجوية قوية تحت تصرفهما تقديم العون العسكري وكل صورة من صور المساعدة لمصر . . وذلك عن طريق إرسال قواتهما البحرية والجوية ووحداتهما العسكرية ومتطوعيهما ومدربيهما العسكريين وغير ذلك من صور المساعدة إلى مصر في حالة إصرار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على تحدى القرارات المتخذة وعدم تنفيذها في الأوقات المحددة .

وفي نفس الوقت الذي كان فيه المجلس مجتمعاً ، كانت الإنذارات السوفييتية قد وصلت إلى لندن وباريس وتل أبيب . وبعث بولجانين برسالة إلى أيزنهاور يقترح فيها التدخل العسكري المشترك لوقف العدوان .

وخلال نفس الاجتماع كانت الجمعية العامة منعقدة بدورها ، وأول أثر لهذا التحرك السوفييتي على هذا المستوى وبهذا الأسلوب كان موجة جديدة من الذعر في العالم . وازداد الشعور وقتها بأن الأزمة تتصاعد بصورة لا يمكن التحكم فيها .

ووصل هذا الذعر نفسه إلى واشنطن وازدادت التساؤلات حول الموقف السوفييتي وازدادت المخاوف في العاصمة الأمريكية ، خاصة وأن السفير الأمريكي في موسكو بعث ببرقية إلى دالاس يطلب فيها الإسراع في وقف إطلاق النار حتى يمكن إزالة التهديد السوفييتي بالقيام بعمل عسكري .

لم يكن هناك من يتصور أنه من الممكن أن تسير الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي في هذا الاتجاه .

حقيقة ظهر التوافق في المواقف منذ وقع العدوان ولكن الظروف الخاصة بكل من الدولتين بالنسبة لهذا النزاع حددت لكل من السياستين مساراً التقائياً فيه في معارضة العدوان دون أن يمس ذلك الصراع بينهما أو الاستراتيجية المضادة لكل من القوتين تجاه الأخرى .

وحتى بعد خمسة أيام من بدء العدوان وبعد كل ما ظهر من توافق في المواقف بينهما، عرضاً وليس اتفاقاً، لم يكن من الممكن أن تتخطى السياسة الأمريكية حدود استراتيجيتها، خاصة وأن الاتحاد السوفيتي قام بهذه المناورة في وقت كانت فيه الثورة في المجر قد أخذت، وتاهت مخططات الولايات المتحدة في هذه العملية الكبيرة التي رسمتها ودبرتها إزاء الأحداث التي طغت على سواها في أزمة السويس .

والاتحاد السوفيتي — بمثل هذه المناورة الذكية — أراد أن يضع التحالف الأطلنطي كله في ميزان دقيق . فهو يطلب المشاركة مع الولايات المتحدة في عمليات ضد عدوان وقع من جانب دولتين كبيرتين في هذا التحالف، وهو في هذا لا يطلب موقفاً جديداً من الولايات المتحدة وإنما مجرد تأكيد لموقف أعلنته وحددت فيه معارضتها للعدوان .

ولكن لم يكن في وسع السياسة الأمريكية أن تقول ذلك ، بل لم يكن متوقعاً من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخذ الولايات المتحدة مثل هذا الموقف .

فقط أثار هذا الإجراء السوفيتي المخاوف لأنه إذا كان يطالب بمثل هذا الإجراء تحت مظلة الأمم المتحدة فهو قد يتخذه بالفعل إذا اعترضت عليه بريطانيا وفرنسا في المجلس .

ورفض كابوت لودج الاقتراح في المجلس ولم يفته أن يعرض بالاتحاد السوفيتي في المجر .

واعترض مندوب بريطانيا بمنطق آخر له وجهته وهو أن هذه المذكرة تعني أن تشترك دولتان من الأعضاء الدائمين في المجلس في العمل ضد عضوين دائمين آخرين .

والمعروف أن مسئولية حفظ الأمن والسلام تقع أساساً على عاتق هذه الدول الدائمة .

وإذن فعني قبول الاقتراح أن تختل هذه القاعدة الأساسية في الميثاق والنتائج التي تترتب على ذلك كثيرة .

وعند التصويت على إدراج الطلب السوفيتي في جدول أعمال المجلس رفضه لعدم حصوله على أغلبية السبعة أصوات (يلاحظ أن عدد أعضاء المجلس كان ١١ وقتئذ) فاعترضت على إدراجه الولايات المتحدة — بريطانيا — فرنسا — وأستراليا — ووافقت عليه إيران ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي وامتنع عن التصويت بلجيكا والصين وكوبا وبيرو .

وفي الجمعية العامة كان الغضب قد بلغ مداه على المعتدين وكان كريشنا منون قد وصل لتمثيل الهند . وألقى خطاباً في الجمعية العامة لم تسمعه ردهاتها من قبل في تجريم هذا العدوان وهذه الحرب الإجرامية .

وقدم مشروعاً جديداً مع الدول الآسيوية — الأفريقية — يدين العدوان في عبارات صارخة

قبول وقف إطلاق النار:

حدثت عدة تطورات لها أهميتها في يوم ٦ نوفمبر والليلة السابقة عليه

فنحن نعلم بالموقف السوفيتي سواء في الإنذارات التي بعث بها الاتحاد السوفيتي إلى عواصم العدوان ، أو الرسالة التي وجهت لأيزنهاور ، أو الإجراء الذي اتخذته في مجلس الأمن

كل ذلك حدث في يوم ٥ نوفمبر

وكان المفروض أن يصوت على المشروع الذي قدمه كريشنا منون مساء ٥ نوفمبر إلا أن الجمعية العامة أجلت اجتماعها إلى اليوم التالي

ورفضت بريطانيا وفرنسا الإنذار السوفيتي ، ولكن طرأت عوامل على موقفهما — حتى بعد الرفض والاستمرار في العمليات العسكرية — لها دلالاتها :
مصر وأزمة السويس .

أولاً : عندما رفضت بريطانيا وفرنسا الإنذار ، كانتا تضعان في اعتبارهما أن الولايات المتحدة لا بد أن تحميها بالمظلة النووية في حلف الأطلسي
وبعث إيدن برسالة إلى الولايات المتحدة بهذا المعنى ولكن الرد جاء مخالفاً لهذا الاعتقاد .

فقد ذكرت الرسالة الأمريكية في معناها أمرين :

١ - أن الولايات المتحدة تضمن سلامة بريطانيا وفرنسا إذا هوجمتا في أى موقع تتعرض فيه المصالح الغربية للخطر .

٢ - أن الحماية الأمريكية بموجب حلف الأطلسي ، ليست سارية المفعول إلا إذا تعرضت أوروبا للهجوم .

وبعد أن وصلت الرسالة . . . بعث إيدن برسالة أخرى يطلب فيها من أيزنهاور هذا التأكيد . . . ولم ترد واشنطن .

ثانياً : وصلت لندن رسالة من سفيرها في واشنطن تشير إلى أنه إذا تعرض الجنيه الإسترليني لأزمة ، فإن بريطانيا ستجد نفسها في موقف صعب لتتخذ نفسها من الإفلاس .

وكان معنى هذا أن الولايات المتحدة لن تدعم الإسترليني في أزمته بأية قروض ، وكان تقرير وزير الخزانة البريطانية يشير إلى قرب نفاد احتياطي الذهب والدولار وأن الإسترليني يزداد بيعه في الأسواق الأمريكية بصورة غير عادية .

ثالثاً : وصلت لندن معلومات من واشنطن تفيد أن الأخيرة قد تعيد النظر في سياسة تزويد بريطانيا بالبترول .

رابعاً : تحذيرات كندية متصلة لإيدن بأن يقبل وقف إطلاق النار وإلا فإنه سيحطم وحدة الكومنولث ولن يستطيع الاعتماد على صداقة أو عطف كندا .

خامساً : التماسك في الجبهة الداخلية في مصر ، والتضامن العربي وظهور إرادة النضال والمقاومة في مصر ضد العدوان .

سادساً : الرأي العام العالمي وموقف الجمعية العامة في الاتجاه إلى تجريم وإدانة

بريطانيا وفرنسا صراحة في القرار الذي صوت عليه يوم ٦ نوفمبر :
وأضيفت إلى هذه العوامل . المقابلة التي جرت في الساعة الرابعة صباحاً يوم ٦ نوفمبر في البيت الأبيض . . . بين أيزنهاور وهرفيه الفان سفير فرنسا وقتئذ . . .
وأسقط في يد موليه . . . فع كل الإصرار الفرنسي على مواصلة العمليات العسكرية إلا أنه من الصعب أن تستمر فرنسا بمفردها .

كان السفير يطلب إيضاحات وتأكيدات أمريكية على ضوء الإنذار السوفيتي ورد أيزنهاور : « عليكم أن توقفوا هذه الحرب ، وأن تنسحبوا من مصر ، فنحن مع ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن نستنكر تحديه من جميع الناس وجميع الدول ودعني أقل لك يا سيدي السفير . . . لقد اقتربت حياتي من نهايتها ، وإنني لأرغب في لقاء الله بأيدي نظيفة » .

وعند ظهر يوم ٦ نوفمبر ، أبلغ إيدن قراره إلى السفير الكندي في لندن . . . وربط بين قبول وقف إطلاق النار وبين طلب السماح للأساطيل البريطانية والفرنسية بتطهير القناة .

وتسلم بيرسون الرسالة من سفيره ، واتصل بواشنطن وجاء الرد بأنه على بريطانيا ألا تتوقع استخدام أساطيل التطهير التي تملكها قبل إعلان قبولها قرارات الأمم المتحدة بدون قيد أو شرط ، وهذا يعني الانسحاب كما يعني وقف إطلاق النار . . .

* * *

الإعلان البريطاني الفرنسي :

وأعلن إيدن في مجلس العموم وقف إطلاق النار . . .

وتسلم همرشولد رسالتين من الحكومتين البريطانية والفرنسية جاء فيهما أنهما على استعداد لقبول وقف إطلاق النار إذا كان يمكن للسكرتير العام أن يؤكد :

١ - أن إسرائيل ومصر قد قبلتا - دون شرط - وقف إطلاق النار .

٢ - أن القوة الدولية ستكون قادرة على تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة

في ٢ نوفمبر .

٣ - طلب أن يبدأ الفنيون البريطانيون والفرنسيون على الفور في تطهير القناة .

٤ - وحتى تصل هذه التأكيدات ، فإن القوات البريطانية والفرنسية ستوقف النار اعتباراً من منتصف ليلة ٦ - ٧ نوفمبر .

* * *

وفي صباح ٦ نوفمبر . . اجتمع مجلس الوزراء البريطاني لبحث الموقف . . واجتمع في باريس مجلس الوزراء الفرنسي . .

وخلال هذه الاجتماعات . . تلقى ماكيلان مكالمة تليفونية من واشنطن تفيد أن الولايات المتحدة على استعداد لتقديم قرض قيمته ألف مليون دولار إلى بريطانيا وفرنسا إذا وافقتا على وقف إطلاق النار قبل منتصف الليل . وأضافت الرسالة الأمريكية أن أمريكا لا تستطيع مساعدة بريطانيا إذا استمر القتال بالرغم من قرارات الأمم المتحدة ، لأن مثل هذه المساعدة سيساء تفسيرها في البلاد الأخرى . .

* * *

ومع كل ماتقدم ، كانت حملة حزب العمال مستمرة ، والمظاهرات بالألوف متجمعة أمام مبنى رئاسة الوزارة في لندن تهتف ضد إيدن وضد العدوان الإجرامى .

* * *

واتصل إيدن تليفونياً بموليه وأبلغه أنه إزاء الضغوط التي يواجهها من كل جانب ، في الداخل والخارج ، ولصعوبة السير وحيداً دون عون أمريكا ، فإنه يرى وقف إطلاق النار بعد ظهر يوم ٦ نوفمبر . .

وفي ٧ نوفمبر أبلغ السكرتير العام الحكومتين البريطانية والفرنسية بما طلبته من تأكيدات حول وقف إطلاق النار من جانب كل من مصر وإسرائيل وإمكان القوة الدولية تحقيق أهداف قرار ٢ نوفمبر .

* * *

شكوك في القاهرة :

ومع أن وقف إطلاق النار كان محدداً له الساعة الثانية عشرة ليلة ٦ - ٧ نوفمبر ، إلا أن القتال استمر في بورسعيد طوال يوم ٧ نوفمبر ويوم ٨ نوفمبر . . ولم تكن القاهرة تتق في رسالة بريطانيا وفرنسا إلى السكرتير العام بقبول وقف إطلاق النار . .

كانت عمليات الإنزال مستمرة في بورسعيد . . وكانت القوات تحاول التقدم على طريق القتال . .

وفي مثل هذه الظروف ، لم تكن مصر لتترك مقاديرها تحت رحمة ما أعلنته بريطانيا وفرنسا ولم ينفذ ، وكان احتمال الخداع في هذه العملية قائماً ، لأنه لم يكن هناك ضمان لوقف إطلاق النار . .

ولذلك ، وهذه حقيقة جديدة في الموقف ، جرت اتصالات مع الاتحاد السوفيتي في يوم ٦ نوفمبر . . وعبرت فيها القاهرة صراحة عن شكوكها في إمكان وقف إطلاق النار ، وأنه في هذه الحالة لا بد من مواصلة مراقبة الموقف بحذر .

وجاء الرد من موسكو بأنها تشاركنا هذه الشكوك . . وأن مواجهة الموقف واحتمالاته إذا لم يوقف إطلاق النار في حسابان القادة السوفييت . .

ثم اتصلت القاهرة بهمرشولد ، وأحاطته بأن وقف إطلاق النار لم ينفذ من جانب الدول المعتدية ، وأن وقف إطلاق النار يجب أن يرتبط بالانسحاب الفوري كضمان له .

إن خطورة الموقف كانت تتمثل فيما عبرت عنه القاهرة في إحدى رسائلها « إننا نعتقد أن هناك لعبة ملتوية يراد القيام بها في الأمم المتحدة بفرض بقائهم في الأراضي المصرية ليساوموا مصر ، ولذلك فلا ثقة لدينا في قرار إيقاف إطلاق النار لأنهم قد ينقضونه في أية لحظة ويستأنفون القتال متذرعين بأية حجة » .

وفي ٨ / ١١ قام السفير عمر لطفى بإبلاغ همرشولد أن القتال مازال مستمراً في بورسعيد ، وطلب منه أن يطلب من بريطانيا وفرنسا تنفيذ وقف القتال في الحال

والانسحاب فوراً من المنطقة .

ورد همرشولد على عمر لطفى « إنه سيقوم بالاتصال بالدولتين لهذا الغرض وإنه سيوجه نداء لوقف القتال في بورسعيد ويطالب بتنفيذ القرار الجديد للجمعية العامة في ٨ نوفمبر » .

وكانت هذه المقابلة في الساعة التاسعة . وفي الساعة الحادية عشرة وجه همرشولد رسالة إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية تتضمن المعلومات التي نقلها إليه مندوب مصر . وأشار إلى قرارات الجمعية العامة ثم تعهدات الدولتين . وطلب الرد عليه على الفور .

ولقد توقف إطلاق النار بعد ذلك .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هو : هل كان لدى مصر ما يبرر شكوكها ؟

ونقول إن هذه الشكوك نفسها أدت إلى الإسراع في قبول وقف إطلاق النار . .

لقد كان في قبول الأمور كما هي عليه في ذلك الوقت خطر فتح الباب أمام إغراء الخداع من جانب المعتدين ، إذا هم تصوروا سلامة النية والسداجة من جانب مصر في موقفها . .

قبلت مصر وقف إطلاق النار في ٤ نوفمبر وأبلغت السكرتير العام :

١ — أنها تقبل قرار الجمعية العامة في ٤ نوفمبر .

٢ — وأنها على استعداد لوقف العمليات العسكرية في الساعة الثامنة بتوقيت جرينتش .

٣ — وأنها تحيط السكرتير العام علماً بالفقرة الثانية من القرار (وهي الفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة في ٧ نوفمبر) والخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية وراء خطوط الهدنة .

معنى ذلك أن مصر حينما قبلت وقف إطلاق النار — قبل إنزال القوات البريطانية

والفرنسية في بورسعيد — ربطت بينه وبين انسحاب القوات الإسرائيلية وراء خطوط الهدنة .

وعندما بدأت عمليات غزو بورسعيد . تبين أن حجم العمليات ، وأعداد القوات التي نزلت في يوم ٥ ثم يوم ٦ نوفمبر ، وما ينتظر لإنزاله من قوات من الضخامة بحيث ستكون هناك قوة احتلال أخرى في هذه المنطقة من مصر .

وإذا توقف إطلاق النار وهدأت العاصفة على المعتدين في الأمم المتحدة وهدأت ثورة السلاح والمقاومة في مصر . فما الذي يمنع من أن يستغل المعتدون الفرصة ويهاجموا مرة أخرى .

لذلك طرحت مصر شكوكها على العالم . وأحاطت بها الأصدقاء . . وطرح الأصدقاء بدورهم هذه الشكوك وكانت النتيجة ازدياد التوتر والخاوف .

وحتى رجل مثل بيرسون كان يشعر في هذين اليومين أو الثلاثة أن استمرار العمليات العسكرية سيحطم تماماً كل مشاريعه . وهمرشولد أحس بأن ما يرتبه من خطوات تبعث على التفاؤل ستتهار إذا استمر الموقف كما هو . .

والولايات المتحدة ترى أن مواصلة العمليات العسكرية سيؤدي إلى تزايد الخطر على السلام وأيزنهاور لم يكن يفكر ساعتها إلا في أن يثبت للرأى العام الأمريكى والعالمى أنه يسعى للسلام وأنه يريد أن يبعد العالم عن مخاطر حرب غير محدودة .

لقد طلب إيدن وموليه السفر إلى واشنطن لمقابلة أيزنهاور . اتصل إيدن تليفونياً بأيزنهاور واستفسر منه الرئيس الأمريكى عما سيبحث في الاجتماع . فرد عليه إيدن بأنها مسائل ذات طبيعة عامة . وكان رد أيزنهاور إنه لا يود البحث في فائدة قرارات الأمم المتحدة وجدواها ، فقد صوتت في جانبها الولايات المتحدة ، ولم يعد في إمكانها أن تقتنع بالقيام بأى عمل يتعارض معها .

وكتب إيدن في مذكراته . لم أكن أتصور أن الحكومة الأمريكية ستقسو علينا في كل موقف من المواقف ، وتزداد تصلباً معنا بعد إذعاننا لقرار وقف إطلاق النار . وليس أدل على أن شكوك مصر كانت في محلها من هذه العبارة التي علق

بها أحد الكتاب على الموقف . كان لويد يرى أن وجود القوات البريطانية والفرنسية في منطقة القناة ورقة رابحة يريد استخدامها كوسيلة للمساومة ولا يريد التخلي عنها بسهولة أو قبل فوات الأوان .

ومثل هذه الأفكار لم تكن خافية في القاهرة وكان من الطبيعي إذن أن تتواجد لديها الشكوك .

ولقد أشارت تقارير المخابرات الأمريكية إلى هذه الشكوك وقالت : هناك شكوك عميقة متزايدة هنا « في القاهرة » في أن قيادة الغزو البريطاني الفرنسي ستبادر إلى مفاجأة جديدة هنا ، ويعتقد المصريون اعتقاداً جازماً بأن الهدف الأول — لبريطانيا وفرنسا — هو إقصاء عبد الناصر عن الحكم ولما كان هذا الهدف لم يتحقق ، فقد تلجأ الدولتان إلى حركة يائسة عما قريب لتحقيقه .

وتمضى هذه التقارير فتشير إلى البيان المصري باستعداد مصر لقبول المعونة من أية جهة في حالة تجدد العمليات الحربية وتقول « ليس هذا القول خداعاً . . وإنما هو انعكاس صادق للنوايا المصرية الراهنة ، ودليل أساسي على حقيقة ما يدور هناك » .

من هنا نستطيع إن نقول إن شكوك مصر أثمرت في أن توقف العمليات العسكرية ، وأدت كما سنرى إلى الإسراع في عملية الانسحاب .

الفصل الخامس

تشكيل قوات الطوارئ الدولية

دور السكرتير العام :

عقب تقديم السكرتير العام لتقريره المبدئي إلى الجمعية العامة في ٤ نوفمبر ، قدم تقريره التفصيلي إلى الجمعية العامة حول إنشاء قوة الطوارئ الدولية في ٦ نوفمبر . وقبل أن نعرض للتقرير فن المناسب أن نشير باختصار إلى أسلوب السكرتير العام للأمم المتحدة بالنسبة لهذه التقارير التي يعدها ويقدمها إلى الجمعية العامة ، وارتباط ذلك بالدور السياسي له طبقاً للميثاق .

إن المادة ٩٧ من الميثاق تعتبر السكرتير العام الإداري الأول للمنظمة . ولكن المادة ٩٩ تحدد للسكرتير العام اختصاصاً سياسياً عندما تنص على أن للسكرتير العام أن يعرض على مجلس الأمن أية مسألة يراها قد تهدد حفظ السلام والأمن الدولي .

وجاء في تقرير اللجنة التحضيرية سنة ١٩٤٥ ، تعليقاً على هذه المادة ، أن السكرتير العام أصبح له حق خاص يتعدى كل الحقوق التي سبق أن قررت لرئيس منظمة دولية .

وفي الواقع — كما يحدد النص — فإن السكرتير العام له وضع قانوني مماثل لأية دولة عضو ، وهو كما ذكرت اللجنة التحضيرية « يمكنه أكثر من أي شخص آخر تمثيل الأمم المتحدة ككل ، وفي نظر العالم ، كما هو بالنسبة للعاملين معه ، يجب أن يجسد السكرتير العام مبادئ ومثل الميثاق » .

ومن ثم يجيء نص المادة ٩٨ التي تقضي أن « يقدم السكرتير العام تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة » .

ولقد استخدم السكرتير العام هذا التقرير السنوي ليتضمن التوصيات التي

يراهما لتوافق عليها الجمعية ، وهو بذلك يخرج عن حدود عرض أعمال المنظمة بصورة مجردة إلى اقتراح توصيات معينة توافق عليها الجمعية العامة وتصبح لها قوة القرارات متى وافقت على تقريره السنوى .

ثم اكتسب السكرتير العام بمقتضى لائحة إجراءات الجمعية العامة الحق فى أن يلقى فى أى وقت بياناً شفويّاً أو مكتوباً للجمعية العامة بالنسبة لموضوع تنظره .

وهو بهذا الحق ، أصبح له تجاه الجمعية العامة نفس الحقوق التى له تجاه مجلس الأمن .

أمام هذه السلطات ، فإن السكرتير العام يجد نفسه محدداً بقاعدة أساسية فى عمله السياسى يجب أن يلتزم بها ، وهى أن يكون حائزاً على رضا القوتين الرئيسيتين فى العالم ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ولقد خرج تريجنى لى على هذه القاعدة سنة ١٩٥٠ حينما اتهم كوريا الشمالية بالعدوان على كوريا الجنوبية واتخذ الجانب الأمريكى بصورة مطلقة ، وأدى هذا إلى مقاطعة الاتحاد السوفيتى له وعدم تعاونه معه ، مما شل نشاطه وأفقده فعلياً صلاحيته للقيام بوظيفة السكرتير العام ولهذا لم تجدد مهمته ولم يحاول أن يسعى إلى هذا التجديد .

وكان همرشولد على قدر أكبر من الذكاء والحكمة ، وعمل منذ تولى منصبه على إعادة الثقة المفقودة فى منصب السكرتير العام .

ثم جاءت أزمة ١٩٥٦ ، ومنذ أعلن التأميم ، وهو يتابع ويتدخل من بعيد فى الأزمة ويمهد لها الطريق لتنظر فى مكانها الطبيعى وهو الأمم المتحدة ، وقام بدور كبير خلال المفاوضات التى تمت فى أكتوبر فى مجلس الأمن والتى انتهت بإقرار المبادئ الستة .

وعندما وقع العدوان الإسرائيلى ، كان ينوى الالتجاء إلى المادة ٩٩ لدعوة مجلس الأمن ، لولا أن الولايات المتحدة اتخذت هذا الموقف ، ثم كان موقفه الصارم التهذيب أمام المجلس والعالم عندما عرض استقالته نتيجة العدوان من جانب دولتين من الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن .

وقبل أن تنتقل القضية إلى الجمعية العامة ، كان وراء المشاورات التى انتهت بدعوة الجمعية العامة لتنفيذاً لقرار الاتحاد من أجل السلام .

ثم عندما عرضت القضية على الجمعية العامة ، كان من الواضح أمامه أنه لابد من البحث عن أسلوب يعطى للجمعية فاعلية معينة حتى لا تنوه القرارات والإجراءات فى غمار مناقشات من جانب أكثر من سبعين دولة .

وكان الأسلوب الذى لجأ إليه همرشولد هو الاعتماد على التقارير التى يعدها ويقدمها إلى الجمعية العامة ، ويضع فيها كافة التفاصيل السياسية والإدارية اللازمة بحيث تكون هذه التقارير ذاتها ، قرارات من الجمعية العامة بعد أن توافق عليها .

تقرير ٦ نوفمبر :

شكل همرشولد لجنة غير رسمية لتعاونه فى إعداد تقريره التفصيلى حول إنشاء القوة الدولية ، وكانت مشكلة من بيرسون (كندا) وانجن (النرويج) ولال (الهند) . وعملت معه هذه اللجنة الخاصة طوال يومى ٥ و ٦ نوفمبر حتى انتهى التقرير الذى قدم إلى الجمعية العامة فى ذلك اليوم .

ولأن هذه التقارير أهميتها البالغة فى أنها توجه فى واقع الأمر الجمعية العامة إلى ما يريده همرشولد بالتوازي مع اتجاه الغالبية فى الجمعية العامة ، فإننى سأحاول إبراز أهم ماتضمنه من نقاط :

١ - تكلم عن ثلاثة مبادئ تحكم إنشاء القوة الدولية :

(أ) إما تشكيلها على أساس المبادئ المستخلصة من ميثاق الأمم المتحدة ذاته ، ويترتب على ذلك أن يعين قائد القوة المسئول ، ويكون مسئولاً عن تنفيذ واجباته أمام الجمعية العامة ، أو مجلس الأمن وتحدد سلطاته بحيث يكون مستقلاً تمام الاستقلال عن سيطرة أية دولة ، كما يجب أن تكون صلته بالسكرتير العام للأمم المتحدة ماثلة لصلة رئيس أركان حرب هيئة الرقابة الدولية .

(ب) يمكن للأمم المتحدة أن تكلف دولة أو مجموعة من الدول بمسئولية تشكيل قوة دولية بمعرفتها تتولى تنفيذ الرغبات التى تحددها الأمم المتحدة . ومن

الواضح في هذه الحالة أنه لن يضمن للقوة استقلالاً كاملاً عن السياسات الوطنية كما يحقق بواسطة الحل الأول .

(ج) يمكن لمجموعة من الدول الاتفاق فيما بينها على تشكيل قوة دولية يمكن فيما بعد إيجاد صلة بينها وبين الأمم المتحدة، وهذا الحل ينطبق عليه نفس التحفظات السابق لإثارها بالنسبة للحل الثاني علاوة على غيرها .

٢- ثم بعد أن عرض همرشولد للحلول السابقة ، ذكر للجمعية العامة أنها بعد أن وافقت على تعيين الجنرال بيرنز كممثل للقوة فإنها قد اختارت بالفعل الحل الأول .

وهو بذلك لم يسمح للجمعية بالدخول في مناقشات حول ترجيح أى من الحلول السابقة ، وإنما أبلغها أنها قد وافقت بالفعل على الحل الأول .

٣- أشار إلى ماقدرته الجمعية العامة في قرار ٥ نوفمبر (تعيين الجنرال بيرنز) وحق القائد في تجنيد ضباط القوة، وأوضح أن ماقدرته الجمعية يتمشى مع مبدأ استقلال القائد في انتخاب الضباط ، ومن ناحية أخرى فإن القرار سجل مبدأ تشكيل القوة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بخلاف الدول الدائمة في مجلس الأمن .

ثم ذكر همرشولد أنه بذلك لا يمكن قبول اقتراح بريطانيا وفرنسا من أن تشكيل القوة يجب أن يكون موضع اتفاق بين الأطراف المعنية ، لأنه من الصعب التوفيق بين ذلك ونظام تشكيل القوة كما أقرته الجمعية العامة .

وبذلك رد همرشولد على الاقتراح البريطاني الفرنسي ، وفسر عبارة « موافقة الأطراف » بأنها لا تتضمن رأياً لهاتين الدولتين في تشكيل القوة .

٤- وانتقل السكرتير العام إلى نقطة في غاية الأهمية ، فقال في تقريره إنه رغم أن الجمعية العامة في إمكانها تشكيل القوة بموافقة الأطراف التي ستمد القوة بوحدة من طرفها، إلا أن الجمعية العامة لا يمكنها أن تطالب القوة بأن تتواجد أو تعمل على أرض دولة دون موافقة حكومة تلك الدولة .

٥- أما عن واجبات القوة ، فهي تتحدد على ضوء قرار ٢ نوفمبر ، وهي أن

تدخل الأراضي المصرية - بموافقة الحكومة المصرية - للمساعدة في حفظ الهدوء أثناء وعقب انسحاب القوات غير المصرية ولتحقيق الامتثال إلى الشروط الأخرى الواردة في قرار ٢ نوفمبر . والقوة ليست عسكرية للسيطرة الواقعة على المنطقة التي تدخلها . . . وإنما ستقوم بالتعاون مع السلطات الحالية . . .

وبناء عليه فإن اختصاصات القوة تشمل منطقة تمتد من قناة السويس إلى خطوط الهدنة المحددة في اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل .

٦- وتكلم التقرير بعد ذلك عن عدم إمكان تحديد حجم القوة في الوقت الحاضر ثم عن تفاصيل تمويل العملية .

٧- وذكر السكرتير العام في نهاية التقرير ، أنه إزاء وجود العديد من الموضوعات المفتوحة للبحث فإنه يقترح أن يناط أمر الاستمرار في بحث تلك الموضوعات إلى لجنة صغيرة من الجمعية العامة تشكل لهذا الغرض ، وإذا تم تشكيلها ، فيمكنها أن تقوم أيضاً بدور هيئة استشارية للسكرتير العام في شئون مواضيع العمليات .

الجمعية العامة توافق على التقرير :

وفي ٧ نوفمبر وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٦٤ ضد لا شيء على تقرير همرشولد . . .

وتقررت بذلك المبادئ الأساسية في عمل القوة :

١- إن هذه القوة لن تستخدم كقوة عسكرية للضغط على مصر .

٢- إنها تدخل مصر - بموافقة الحكومة المصرية وحدها .

٣- ليست للقوة أية أغراض أو مهام عسكرية .

وفي قرار الجمعية العامة بالموافقة على التقرير . . . منح السكرتير العام سلطات جديدة « بإصدار التعليمات والأوامر الضرورية للعمل الفعال للقوة ، وذلك بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية » . . .

تشكيل اللجنة الاستشارية :

كانت كل من كندا وكولومبيا والدانمارك والنرويج وباكستان والهند ، قد تقدمت تعرض المساهمة بقواتها في تشكيل قوات الطوارئ الدولية .

وكان اتجاه همرشولد في البداية أن تشكل اللجنة الاستشارية من مندوبين الدول الأربع الذين يشكلون معه اللجنة غير الرسمية (كندا - النرويج - كولومبيا - الهند) .

ولما لم تكن الهند قد عرضت المساهمة بقواتها ، فقد أثار الكنديون خلال تفاوضهم مع همرشولد مسألة اشتراكها في اللجنة ، واقترحوا ضم إيران بدلا من الهند . .

وعلى الفور تحرك مندوب الهند ، وأبلغ السكرتير العام أن مثل هذا الموقف يعتبر إهانة للهند .

وكان تحرك المندوب المصري متوازيًا مع الاتصال السابق ، وعبر عن شعور القاهرة بأهمية تواجد الهند في اللجنة الاستشارية . .

وكانت هناك حساسيات بالنسبة لاقتراح عضوية إيران وباكستان وهما دولتان في الحلف المركزي ، وأبدى مندوب الهند هذه الاعتراضات . . .

وأخيراً اتفق على أن تشكل اللجنة من كندا والبرازيل وكولومبيا والنرويج والهند وباكستان .

وفي ٧ نوفمبر ، وعند صدور قرار الجمعية العامة بالموافقة على تقرير همرشولد تضمن هذا القرار في الفقرة السادسة إنشاء هذه اللجنة الاستشارية بوضعها السابق .

ولقد كان لهذه اللجنة دور هام في الأيام والسنوات التالية ، وفي مايو ١٩٦٧ وعندما طلبت مصر سحب قوات الطوارئ الدولية ووافق السكرتير العام ، اجتمعت هذه اللجنة الاستشارية ولم يكن رأى أغلبية أعضائها معارضاً للسكرتير العام يونانث .

ولقد كان أول ما قرره اللجنة في ١١ / ٧ ، هو الشروط التي اتفق عليها

أساساً لاشتراك الدول في القوة الدولية :

١ - إن إنشاء قوات الطوارئ تم في إطار انسحاب القوات البريطانية-الفرنسية من مصر وعلى أساس دعوة إسرائيل إلى الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة .

٢ - إن القوة لن تخلف القوات الغازية أو تتولى سلطاتها .

٣ - إن القوات ستعمل على الأراضي المصرية ، ولذلك فمن الضروري موافقة مصر على تشكيلها .

٤ - إن القوة مؤقتة لمواجهة الطوارئ ، وهدفها فصل المتحاربين : مصر وإسرائيل وانسحاب الأخيرة طبقاً لقرار الجمعية العامة .

٥ - أن يكون تشكيل القوة متوازياً .

تساؤلات واعتراضات من مصر :

وقد أبلغ السكرتير العام - الحكومة المصرية في ١١/٧ بقرار تشكيل القوة وبعث بالجنرال بيرنز إلى القاهرة لبحث التفاصيل مع المسؤولين في مصر . .

أين ستعمل القوة :

وقبل ذلك كانت القاهرة قد تساءلت عما يعنيه السكرتير العام في تقريره من أن تعمل القوة من قناة السويس حتى حدود الهدنة ؟

هل يعنى ذلك أنها ستبقى في منطقة قناة السويس ؟ وإذا صح ذلك وقد تحقق الانسحاب فأى مبرر يسمح لهذه القوات الدولية بالبقاء في منطقة القناة ؟

وإن افترض مثل هذا الوضع يعنى أننا نعود مرة أخرى إلى تدويل القناة بصورة جديدة ، والخطورة فيه أنه يتم في إطار الأمم المتحدة ، وعندما تحتج مصر بعد ذلك فإن موقفها يظهر وكأنه تحد لإرادة الأمم المتحدة . .

وأثار التساؤل في الجمعية العامة مندوب سوريا ، وطلب من السكرتير العام أن يوضح المفهوم من هذه العبارة .

ورد همرشولد أن الموقف الحالي يفترض أن قوات الطوارئ الدولية سنبداً عملها

بالقرب من قناة السويس ، ولكن بعد التنفيذ المتوقع لتوصيات الجمعية العامة ، فإن تواجد القوات سيكون عند خطوط الهدنة .

* * *

من ستكون هذه القوة ؟

وفي رسالة السكرتير العام إلى الحكومة المصرية يوم ٧ نوفمبر ، أبلغها أن قوات من : كندا ، كولومبيا ، الدانمرك ، فنلندا ، النرويج ، السويد ، ستشارك في القوة . فهل لدى الحكومة المصرية اعتراضات على قوات من هذه الدول ؟ ووصل الجنرال بيرنز إلى القاهرة .

وفي ٨ نوفمبر اجتمع مع الدكتور فوزي . . . وقام الدكتور فوزي بإبلاغ الجنرال بيرنز « إننا سند على كتاب همرشولد الخاص بتكوين القوة الدولية ، وبأن الأساس القانوني لعملها ذو جزأين ، الأول خاص بتوصيات الجمعية العامة والثاني خاص بموافقة الدولة التي ستواجد القوات على أراضيها وهذه الموافقة يجب أن تكون مستمرة . أما بالنسبة للدول المشتركة في القوة الدولية وتحديد مكان نزول وتحرك هذه القوة ، فسيتم إبلاغ السكرتير العام به » .

والواقع أنه كان لدى مصر كثير من التساؤلات حول تكوين هذه القوة . فمثلاً إذا سمحنا بأن تكون القوات على النحو الذي أبلغنا به همرشولد . فعني هذا أننا نسمح بقوات عسكرية أوروبية غربية بأن تحمل محل قوات عسكرية أوروبية غربية ؟ حقيقة أن هذه الدول لها مواقف ضد العدوان ، ولكن لا ننسى أن من بينها دولاً أعضاء في حلف الأطلسي .

ثم كيف يمكن قبول قوة دولية على هذا النحو ، ولماذا لا تدخل فيها الدول اللاتينية والآسيوية حتى يتحقق مبدأ توازن التشكيل لهذه القوة . .

السكرتير العام يضغط :

وعلم بيرنز بهذه الاتجاهات ، ونقلها إلى همرشولد . . واتصل همرشولد في ٩ نوفمبر بالسفير عمر لطفي تليفونياً . . وكان في حالة



ليستر بيرسون وزير خارجية كندا ...
قوات الطوارئ الدولية .

قلق شديد على أثر أخبار أبلغها إليه بيرنز عن موقف الحكومة المصرية من تأليف القوة الدولية . . . وأبلغ همرشولد السفير لطفى أن مصر في هذه الحالة ستصبح منعزلة عن الأمم المتحدة . . . »

ثم بعث همرشولد إلى الدكتور فوزى برسالة فور هذه المكالمات التليفونية . . . والرسائل بين الرجلين كانت على مستوى شخصي وتعكس علاقات صداقة وتفاهم عميق بينهما ، ولجأ إليها السكرتير العام ليشرح موقفه .
لم يكشف عن هذه الرسائل حتى الآن ، ولكننا نشير إليها للتسجيل ولربط حقائق هذا الموضوع .

كتب همرشولد يقول للدكتور فوزى : « إنك تعلم الخط الصارم الذى اتخذناه بالنسبة إلى أن قوات الطوارئ الدولية يمكن أن تبقى بصفة مؤقتة على أراضى مصر وبموافقتها فقط . . . إن تقارير بيرنز أقلقتنى . . . وإن التأخير قد يهدم العمل السريع الذى نحتاجه بشدة . إن تردد مصر الآن سيعزلها دون شك أمام رأى العام العالمى والذى كان أفضل حماية لها حتى الآن . . . إن هذا الموقف قد يفتح إمكانيات عمل — تعلمه مثلى تماماً — إذا تحقق فقد يكون ضد آمالكم بنفس الدرجة التى يكون بها ضد مصالحنا جميعاً » .

وفى نفس اليوم الذى وصلت فيه هذه الرسالة . . . اجتمع الدكتور فوزى مرة ثانية بالجنرال بيرنز .

وكان فى تصور الجنرال بيرنز أن رسالة همرشولد بكل ما فيها من تحذيرات ستعمل على سرعة تغير موقف القاهرة .

ولكن ما حدث كان مخيباً لآمال بيرنز ، ولم يكن فى استطاعته أن يعترض عليه .

فقد ذكر الدكتور فوزى للجنرال بيرنز أن مصر ليست أقل حرصاً من سواها على سرعة البت فى الشئون القائمة حالياً ، وأنها واثقون من أن مستر همرشولد وجميع المنصفين سيقدرون تماماً واجب العناية والحذر من جانب الحكومة المصرية لإزاء موضوع حيوى وضخم كموضوع دخول قوات أراضى مصر ، ومن واجبنا



الجنرال بيرنز . . . والمهمة الشاقة . . .

أن نراعى غاية الدقة في تناول هذا الأمر الخطير وأن نعرف في أتم وضوح ما نحن قادمون عليه وما نحن فاعلون . . . وبهذا تساهم مصر مساهمة فعالة في محاولة جعل الموقف والمقاصد بلورية الواضحة . . .

استفسارات مصرية :

واستفسر الدكتور فوزى بعد ذلك عن مهمة القوات التابعة للأمم المتحدة وطلب إيضاحاً أكثر مما ورد حتى الآن فثلا :

(أ) ماذا عساها فاعلة عند خطوط الهدنة ؟ وما هي المناطق التي يفكر في أن تشغلها ، مع ملاحظة أنه من المفهوم طبعاً أن تحديداتها - بالنسبة للأراضي المصرية - لا بد أن يكون بموافقة الحكومة المصرية .

(ب) ما مدى الزمن الذي ينتظر أن تمكثه هذه القوات ؟

(ج) ما هي مهمة القوات التي ستنزل في بورسعيد وقرب قناة السويس ؟ هل ستكون مهمتها مقصورة - كما يبدو - على مراقبة الفرنسيين والإنجليز ؟ وهل ستسحب بمجرد انسحابهم ؟

(د) وما معنى التعاون - الذي أشير إليه - بين القوات الدولية والحكومة المصرية في حفظ الأمن والنظام في المنطقة ؟ خاصة بعد انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية . . . لأن حفظ الأمن والنظام بعد الانسحاب لا يكون إلا من صميم اختصاص السلطات المصرية وحدها .

وقد رد بيرنز . أن تحديد المناطق التي تشغلها القوات سيكون بموافقة مصر . وقال بيرنز عن الزمن ، إنه مادام هناك خطر تصادم بيننا وبين إسرائيل فالقوات باقية ولها عند اللزوم أن تستعمل القوة لمنع التصادم بين الطرفين . أما عن التساؤلات حول مهمتها في بورسعيد فإنه يعترف بأنه ليس واضح الذهن في هذا الشأن .

وفي كلمات واضحة صريحة . عاد الدكتور فوزى ليجدد مرة أخرى للجنرال بيرنز ما سبق أن أبلغه له في اليوم السابق من لزوم استمرار الموافقة من جانب مصر على بقاء القوات في أراضيها ، وإنه في الوقت الذي تريد فيه الدولة إعلان عدم موافقتها يجب على القوات الدولية الانسحاب .

ورغم أن الدكتور فوزى لم يشأ في هذه المقابلة الإفصاح عن موقفنا بالنسبة لجنسية القوات المشتركة في القوة الدولية ، إلا أنه رأى أن الاعتبارات الخاصة بجهود بيرسون في إنشاء القوة الدولية وتعيين الجنرال بيرنز - وهو كندي - كقائد لهذه القوات ، قد تتطلب التعبير عن موقفنا بالصورة التي لا تجرح كرامة كندا .

فأشار الدكتور فوزى . . في تلك المقابلة إلى أن القوات الكندية سوف تأتي حقيقة باسم الأمم المتحدة ولكن لاشك أن الكثيرين يقدرون ويفهمون أنها قوات مدينة بالولاء لملكة بريطانيا « تعود » إلى مصر بينما لم يهبط بعض الغبار الذي ارتفع إثر جلاء القوات البريطانية في يونيو ١٩٥٦ ، وصمت بيرنز قليلاً . . وساد السكون لحظات غرفة السيد وزير الخارجية المصرية .

ثم تكلم الجنرال الكندي . . قال : « إن في عدم قبول مصر للقوات الكندية حرجاً ، وقد يضطره بدوره إلى التخلي عن مهمته الجديدة » . وتحدث عن الدور الذي قامت به كندا والذي وصفه . . بالودى والمفيد جداً . . .

وشعر الدكتور فوزى على الفور بمدى الصدمة التي تلقاها بيرنز . . وحاول التخفيف عنه . وقال له ليس المقصود كندا ولا القوات الكندية ولا الجنرال بيرنز ، فالأمر متصل بسلامة الوضع أو عدم سلامته ، وإنه إذا كانت هناك قوات كقوات كندا تدين بالولاء لملكة الدولة المعتدية فالتعليق على هذا - خاصة من مصر - واضح . . .

عندئذ استفسر بيرنز عن الوضع بالنسبة لقوات الهند وباكستان . وكان الغرض واضحاً من التساؤل فهي قوات دول أعضاء في الكومنولث - ومع ذلك ورغم أن هذه الدول جمهوريات ولا ينطبق عليها ما ينطبق على كندا مثلاً . . فقد رد

الدكتور فوزى بأن الأمر ليس معروضاً علينا في الوقت الحاضر .

وفي ١٠ نوفمبر استدعى الدكتور فوزى سفير كندا في القاهرة ، وأبلغه أن مصر ترى من الحكمة ولصالحه كل من مصر وكندا ، أن لا تضم القوة الدولية المقترحة قوات كندية ، فكندا دولة عضو في جامعة الشعوب البريطانية ، كما أنها عضو في حلف الأطلسي ، ومصر تعترض على اشتراك الدول التي تمت إلى المجموعات والأحلاف والارتباطات الإقليمية مهما كان شكلها في القوة الدولية .

حاول السفير أن يوضح وجهة نظره ، ولكن الدكتور فوزى استمر في هذا الحديث الصريح وأبلغ السفير أنه تباحث مع الجنرال بيرنز وأنه رد بأنه سيستقيل من منصبه . ومصر تأسف أشد الأسف لمثل هذا القرار ، فالجنرال بيرنز موظف دولي ، ووضعه يختلف كل الاختلاف عن وضع القوات الأخرى .

وبلغ بيرسون التقرير عن هذه المقابلة . وكانت الكتيبة الكندية التي تم اختيارها قد شحنت معداتها بالفعل ، وفي طريقها إلى الشرق الأوسط .

شروط مصر :

وما إن غادر السفير الكندي مقر وزارة الخارجية المصرية حتى كان السفير عمر لطفى يبلغ هرشولد أنه يود الحصول على تأكيدات حول :

١ - أن موافقة الدولة المعنية - وهي في هذه الحالة مصر - أساسية لدخول وبقاء قوات الأمم المتحدة في أية بقعة من أراضيها ، وإذا لم تعد هذه الموافقة قائمة فعلى هذه القوات الانسحاب .

٢ - أن قوات الأمم المتحدة لن تكون لها أية مهام في بور سعيد ومنطقة القنال بعد انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية .

٣ - أن مواقف مصر بالنسبة لجنسيات القوات المشتركة أساسية . وما زلنا نعترض بشدة على اشتراك القوات الكندية . فهي ترتدى الزي العسكري البريطاني وتدين بالولاء للملكة إنجلترا وهي الدولة الأساسية في العدوان على مصر .

ولقد رد هرشولد على النقطة الأخيرة ، بأن رفضنا قبول القوات الكندية يعتبر كارثة ، ولكن مصر غير مقتنعة بهذا التقدير .

ثم رد هرشولد « بنعم » على الاستفسارين الأول والثاني .

أما الثالث فقد رد على السفير عمر لطفى بأن « التشاور » مع مصر أساسى ، ولكنه - دستورياً - عليه مسئولية معينة .

وقال إنه سيعطى كل الوزن لآراء مصر ولكنه غير مقتنع بوجهة النظر المصرية تماماً .

ثم طلب الاتصال بالمستر بيرسون .

وبعد عشر دقائق ، اتصل هرشولد تليفونياً بالسفير عمر لطفى . وذكر أن قبول مصر قوات من الهند قد يساعد في هذا الموقف - وكان هدف هرشولد أن يخفف من حجج مصر ، فقبطها الهند - وهي عضو في الكومنولث - قد يدفعها إلى التقليل من حدة معارضتها قبول قوات كندية .

وبعدها بقليل ، اتصل هرشولد - مرة أخرى - تليفونياً بالسفير عمر لطفى وأبلغه أن رد فعل بيرسون كان في غاية السوء ، وأنه يفكر في تغيير بيرنز ، واقترح بيرسون أن يكون اشتراك كندا بقوات للإمداد الجوي بدلاً من قوات برية .

كما أن بيرسون أبلغه أنه يصل في الغد (١١ / ١١) إلى نيويورك للتباحث معه .

هرشولد يضغط مرة أخرى :

وجد هرشولد أنه من الأفضل - إزاء تشدد مصر وحققها في السيادة وما يربته ذلك من حقوق - أن يبتعد مؤقتاً عن المناقشة في تشكيل القوة ، وأن يتخذ خطوة إيجابية أمام الجمعية العامة .

فاقترح في ١٠ نوفمبر صيغة البيان التالي على الحكومة المصرية لإذاعته :

لقد تم الاتفاق بين السكرتير العام والحكومة المصرية على « تمركز » Stationing قوة الأمم المتحدة في مصر وستتحرك الجماعات الأولى من تلك القوة إلى مصر في أوائل هذا الأسبوع .

وقد عزم السكرتير العام على زيارة القاهرة في أولى مراحل العملية كي يبحث التفاصيل مع حكومة مصر ، كما إنه سيقوم أيضاً بالتفتيش على منطقة الانتقال

الخاصة بقوة الأمم المتحدة في إيطاليا .

* * *

وفي الوقت نفسه طلب همرشولد من مصر أن تعيد النظر في موافقتها على قبول قوات الهند .

وكانت مصر قد أبدت اعتراضها على أساس انتهاء الهند للكمونولث وأبلغت الهند بهذا الرأي وقامت الهند بإبلاغ السكرتير العام أنها لن ترسل قواتها إلا بموافقة مصر .

وكان لهذا التكتيك المشترك من جانب مصر والهند أثره في تدعيم موقفنا من حيث ضرورة « موافقة » مصر وليس التشاور معها . على جنسية قوات الدول التي ستشارك في قوات الطوارئ الدولية .

وفي القاهرة جرت محاولة أخرى من جانب كندا ، فقد طلب الجنرال بيرنز مقابلة السيد صلاح جوهر مدير إدارة شؤون فلسطين في ذلك الوقت ، وعبر له عن القلق بالنسبة لرفض القوات الكندية ، واقترح للتغلب على هذه العقبة :

١ - لا ترتدى هذه القوات الزي العسكري البريطاني ، وإنما ستكون في لبس الميدان وهو يشابه إلى حد كبير الزي العسكري المصري .

٢ - إذا بدأت القوات التابعة للأمم المتحدة عملها ، فستكون القوات الكندية أول من يتحرك عبر القنال إلى شبه جزيرة سيناء لمراقبة تنفيذ انسحاب اليهود في شبه الجزيرة .

٣ - وعند نزول هذه القوات بالأراضي المصرية في المنطقة التي ستعين فيما بعد ، يمكن تخصيص مكان منفصل لهم بعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان المدنيين من المصريين .

رد على استفسارات مصر :

ثم أبلغ الجنرال بيرنز القاهرة ، بالرد على الأسئلة التي طرحها الدكتور فوزي يوم ٨ نوفمبر :

١ - من المفهوم أن قوات الطوارئ ستصل إلى حدود الهدنة بعد انسحاب إسرائيل من سيناء ، وسيتم الاتفاق مع الحكومات المعنية حول الأراضي التي ستحتلها .

٢ - من المستحيل القول بصفة محددة إلى أي وقت ستبقى القوات على حدود الهدنة ولكن صفتها كقوات طوارئ تربطها بالأزمة الحالية التي عاجلها قرار ٢ نوفمبر والعمل على تصفيتها . وفي حالة اختلاف في الرأي حول انتفاء الحاجة إلى وجود هذه القوات فهذا أمر سيتم التفاوض عليه مع الأطراف .

٣ - بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، لن تكون لقوات الطوارئ أية مهمة في بورسعيد ومنطقة القنال .

وفي ١١ نوفمبر أبلغت مصر السفير عبد الحميد غالب بأن يبلغ مارك ورؤساء الدول العربية المجتمعين في بيروت بالرسالة التالية من الحكومة المصرية :

« مصر صممت على أن تعرف واجب القوة الدولية قبل الموافقة على دخولها الأراضي المصرية . وتم الاتفاق مع همرشولد على النقاط الأساسية . لا بد من موافقة مصر على دخول قوات الأمم المتحدة وتواجدها في أي مكان من الأراضي المصرية وإذا سحبت مصر هذه الموافقة في أي وقت ، فيجب أن تنسحب القوات الدولية في الحال . ولا يكون للقوات الدولية أي عمل في بورسعيد أو منطقة القنال بعد انسحاب البريطانيين والفرنسيين . »

يجب الحصول على موافقة مصر على الدول المشتركة في القوة الدولية .

وخلال الأيام السابقة ، عملت الدبلوماسية المصرية على الاتصال بعدد من الدول - غير المرتبطة بأحلاف عسكرية - لعرض المساهمة بقوتها في القوة الدولية . .

وكان ضمن هذه الدول أندونيسيا ويوجوسلافيا . .

وفعلا تقدمت هاتان الدولتان بعرض المساهمة في القوة الدولية إلى السكرتير العام . .

وفي ١١ نوفمبر أبلغ السفير عمر لطفى ، والسكرتير العام أن مصر توافق على اشتراك كل من كولومبيا والسويد وفنلندا وأندونيسيا ويوجوسلافيا في القوة الدولية . .

البيان المقترح إذاعته . . وتعديلات مصرية :

وفي ١١ نوفمبر أيضاً ، ردت مصر على همرشولد بشأن البيان الذي يقترح إذاعته ، وفي رسالتها المكتوبة إليه أبلغت :

١ - أن مصر مازالت تعتبر أن موافقتها ضرورية indispensable بالنسبة لجنسيات القوات المشتركة في القوة الدولية ، وتبدي تحفظها بالنسبة لما أشار إليه السكرتير العام من حقوق دستورية له . . .

٢ - أن الحكومة المصرية تلاحظ ما يلي :

(١) أنه من المتفق عليه أن موافقتها أساسية بالنسبة لدخول وتواجد قوات الأمم المتحدة في أى جزء من أراضيها . وإذا لم تعد هذه الموافقة قائمة ، فإن على هذه القوات الانسحاب .

(٢) لن تكون لقوات الأمم المتحدة أية مهمة في بور سعيد ومنطقة القناة بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية .

٣ - على هذه الأسس ليس للحكومة المصرية اعتراض على البيان الذي يقترح همرشولد إذاعته على أن يكون « الاتفاق على وصول » قوات الأمم المتحدة بدلا من « تمركز » .

وبهذا لم تدع مصر أية فرصة لأى تفسير مخالف لهذا الموقف الذي حددته للسكرتير العام .

ووافق السكرتير العام على التعديل السابق ، وأصدر بيانه في ١٣ نوفمبر . ويلاحظ هنا مغزى التعديل البسيط الذي رأى الدكتور فوزى إدخاله على نص البيان المقترح إذاعته ، ففارق كبير بين الموافقة على « وصول القوات » وبين الموافقة على كلمة « تمركز القوات » .

همرشولد يعاود محاولة فرض وجهة نظره :

ولكن همرشولد مرة أخرى ، بعث برسالة تتضمن رده وأشار فيها إلى أنه بعد تسلم رسالة الحكومة المصرية يود أن يسجل موقفين :

أولها : أن الحكومة المصرية تشير إلى مسألة موافقتها على تشكيل القوة ، وهو لا يدرى من الضروري حل مسألة الاتفاق على هذا المبدأ في الوقت الحاضر ، وفي نيته أن يكون تشكيل القوة على أساس اتفاق يتم التفاوض بشأنه مع مصر .

وثانيهما : عبارة « إذا لم تعد موافقة مصر قائمة فعلى القوات الانسحاب » وهو يود أن يسجل أن الظروف التي تؤدي إلى الموافقة على دخول وبقاء القوات هي نفسها الظروف التي تحدد مهام القوات في قرار الجمعية العامة ، لذلك فهو يفترض أنه من المعترف به أنه طالما لم يتم الانتهاء من المهمة المقررة للقوات ، فإن أسباب الموافقة المصرية تبقى قائمة ، وأن سحب موافقة مصر قبل إتمام القوات لمهمتها سيكون متعارضاً مع قرار الجمعية العامة وإذا حدث خلاف في الرأي فإنه يجب التفاوض بشأنه مع الأمم المتحدة » .

وبهذا التفسير الذي وضعه همرشولد في هذه اللغة المرنّة . وبهذا الشكل المنطقي لم يعد ما أبلغته له مصر من وجهة نظر قائماً ما لم ترد عليه وتحدد مرة أخرى موقفها من التفسير الذي قدمه .

والدكتور فوزى يرد :

وفعلا ، بعث إليه الدكتور فوزى برسالة جديدة ردّاً على ماتقدم . . وجاء فيها :

١ - أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل هذا التفسير ، لأن معناه إلقاء المسألة بأكملها في متاهات الغموض والتأخير عن طريق التفاوض ، ثم إنها تعتبر مساساً خطيراً وانتقاصاً للسيادة المصرية ، وأحد مظاهرها الأساسية هو الحق المطلق في اتخاذ قرار بالنسبة لتواجد قوات غير مصرية على أراض مصرية .

٢ - وأن مصر عندما أبلغت موافقتها على « وصول » القوات ، فقد قامت بذلك على أساس مذكرتها في ١١ نوفمبر وما تضمنته من شروط أساسية وخاصة ما تعلق منها بموافقة مصر وسحب هذه الموافقة .

٣ - وقد قبل السكرتير العام ذلك ، وأصدر بيانه على هذا الأساس .

٤ - وعلى هذا الأساس ، وفي ضوء الرسالة الجديدة للسكرتير العام ، فإن الحكومة المصرية تجد نفسها مضطرة إلى أن ترى عدم تنفيذ ما ورد في البيان الذي أذاعه السكرتير العام حتى يزول كل سوء فهم » .

ثم يعاود همرشولد تفسيراته :

وفي اليوم التالي ١١/١٣ . . . بعث همرشولد برسالة خاصة إلى الدكتور فوزى جاء فيها . . .

« لم أناقش ، وكذلك الجمعية العامة ، أن دخول وتواجد القوات الأجنبية في مصر يتوقف على موافقة السيادة للحكومة المصرية » .

وتعليقاً لم تخرج عن الاعتراف بهذه الحقوق . . .

ولكن عبرت عن رأي الشخصي بالنسبة « لأسباب الموافقة » وبقائها طالما لم تنته مهمة القوات ، وما ذكرته يفيد أن سحب مصر لموافقتها قبل أن تتم القوة لمهمتها - ولو أنه يدخل في حقوق الحكومة المصرية - إلا أنه يتعارض مع موافقتها على قرار الجمعية العامة .

وإشارتي للتفاوض ، قصدت بها الإشارة فقط إلى أن موضوع انسحاب القوات يجب أن يكون محلاً للتباحث حول ما إذا كانت مهمتها على ضوء ما قرره الجمعية العامة قد استكملت أم لا .

ثم رجا السكرتير العام أن ينفذ الاتفاق حتى يمكن وصول القوات الدولية . . . ثم ألحق همرشولد هذه الرسالة الخاصة ، بأخرى في نفس المعنى . . . وكما يبدو شعر همرشولد بالأخطار التي تواجه العملية بأكملها . . .

وكتب في رسالته الثانية . . .

« أرجو أن تقدر أنه لا بد من أن أحفظ حتى بالنسبة لمناقشة انسحاب القوات الدولية إذا لم تتم مهمتها » .

وكيف يكون الموقف إذا قبلت حكم الدستورى الواضح دون أن أحفظ حتى بالنسبة لكيفية ممارستكم لهذا الحق إذا كان قراركم يتعارض مع قرار الجمعية العامة في ٥ نوفمبر . إني لا أرى داعياً للقلق . . . إن على كل منا أن يحتفظ بحريته في

الحركة . . . ونستطيع أن نسير قدماً ونحن نأمل بأن موضوع الخلاف لن يثور . . . وإذا فشلت الترتيبات فسأضطر إلى الذهاب إلى الجمعية العامة لعرض الموضوع عليها . . .

وسيكون في هذا الإجراء إحراج لنا جميعاً وأخشى ردود الفعل السياسية له ، وأخشى أن دولاً قليلة ستجد من المعقول أن الاعتراف لكم بحرية الحركة يعني - بعد سراحكم بدخول القوات - طلبكم لإنسحابها في وقت تكون فيه نفس الأسباب التي دفعتمكم للموافقة مازالت قائمة . . . إني لا أستطيع أن أحضر إلى القاهرة إلا بعد وصول القوات . . .

... لقد فعلت أقصى ما أستطيع لمساعدتكم . . . وإني أثق باسم مصلحتنا المشتركة أنكم ستساعدونني بأن أتمكن من اتخاذ الموقف الذي يتمشى مع حقوقى في الإطار السليم . . .

أرجو أن تردوا على بأسرع ما يمكن . . .

مع أطيب التمنيات . . .

« داج »

موقف واضح لهمرشولد دون تفسيرات :

واجتمعت اللجنة الاستشارية في أول اجتماع لها في العاشرة من صباح ١٤ نوفمبر . . .

وفي بداية الجلسة ، تكلم همرشولد وذكر « أرى أن سيادة مصر الكاملة واللامحدودة هي نقطة البداية في عمليتي كلها . ولا ريب أن موافقة مصر ، أمر لا بد منه في هذه المرحلة لإقامة القوة البوليسية الدولية ووصولها . . .

وقد تعهدت للحكومة المصرية أن لا يكون للقوة الدولية أى عمل في بورسعيد أو منطقة القناة بعد انسحاب القوات الإنجليزية والفرنسية منها . وتصبح المهمة الملقاة على عاتق هذه القوة متابعة القوات الإسرائيلية وإرغامها على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة إلى حدود الهدنة الأصلية .

٤ - وعلى هذا الأساس ، وفي ضوء الرسالة الجديدة للسكرتير العام ، فإن الحكومة المصرية تجد نفسها مضطرة إلى أن ترى عدم تنفيذ ما ورد في البيان الذي أذاعه السكرتير العام حتى يزول كل سوء فهم » .

ثم يعاود همرشولد تفسيراته :

وفي اليوم التالي ١١/١٣ . . . بعث همرشولد برسالة خاصة إلى الدكتور فوزى جاء فيها . . .

« لم أناقش ، وكذلك الجمعية العامة ، أن دخول وتواجد القوات الأجنبية في مصر يتوقف على موافقة السيادة للحكومة المصرية » .

وتعليقاتي لم تخرج عن الاعتراف بهذه الحقوق . . .

ولكن عبرت عن رأيي الشخصي بالنسبة « لأسباب الموافقة » وبقيتها طالما لم تنته مهمة القوات ، وماذا كثره يفيد أن سحب مصر لموافقتها قبل أن تتم القوة لمهمتها - ولو أنه يدخل في حقوق الحكومة المصرية - إلا أنه يتعارض مع موافقتها على قرار الجمعية العامة .

وإشارتي للتفاوض ، قصدت بها الإشارة فقط إلى أن موضوع انسحاب القوات يجب أن يكون محلاً للتباحث حول ما إذا كانت مهمتها على ضوء ما قرره الجمعية العامة قد استكملت أم لا .

ثم رجا السكرتير العام أن ينفذ الاتفاق حتى يمكن وصول القوات الدولية . . . ثم ألحق همرشولد هذه الرسالة الخاصة ، بأخرى في نفس المعنى . . . وكما يبدو شعر همرشولد بالأخطار التي تواجه العملية بأكملها . . . وكتب في رسالته الثانية . . .

« أرجو أن تقدر أنه لا بد من أن أحفظ حتى بالنسبة لمناقشة انسحاب القوات الدولية إذا لم تتم مهمتها » .

وكيف يكون الموقف إذا قبلت حقكم الدستوري الواضح دون أن أحفظ حتى بالنسبة لكيفية ممارستكم لهذا الحق إذا كان قراركم يتعارض مع قرار الجمعية العامة في ٥ نوفمبر . إنى لا أرى داعياً للقلق . . . إن على كل منا أن يحتفظ بحريته في

الحركة . . . ونستطيع أن نسير قدماً ونحن نأمل بأن موضوع الخلاف لن يثور . . . وإذا فشلت الترتيبات فسأضطر إلى الذهاب إلى الجمعية العامة لعرض الموضوع عليها . . .

وسيكون في هذا الإجراء إحراج لنا جميعاً وأخشى ردود الفعل السياسية له ، وأخشى أن دولاً قليلة ستجد من المعقول أن الاعتراف لكم بحرية الحركة يعني - بعد سماحكم بدخول القوات - طلبكم إنسحابها في وقت تكون فيه نفس الأسباب التي دفعتمكم للموافقة مازالت قائمة . . . إنى لا أستطيع أن أحضر إلى القاهرة إلا بعد وصول القوات . . .

... لقد فعلت أقصى ما أستطيع لمساعدتكم . . . وإنى أثق باسم مصلحتنا المشتركة أنكم ستساعدونني بأن أتمكن من اتخاذ الموقف الذي يتمشى مع حقوقى في الإطار السليم . . .

أرجو أن تردوا على بأسرع ما يمكن . . .

مع أطيب التمنيات . . .

« داج »

موقف واضح لهمرشولد دون تفسيرات :

واجتمعت اللجنة الاستشارية في أول اجتماع لها في العاشرة من صباح ١٤ نوفمبر . . .

وفي بداية الجلسة ، تكلم همرشولد وذكر « أرى أن سيادة مصر الكاملة واللامحدودة هي نقطة البداية في عمليتي كلها . ولا ريب أن موافقة مصر ، أمر لا بد منه في هذه المرحلة لإقامة القوة البوليسية الدولية ووصولها . . .

وقد تعهدت للحكومة المصرية أن لا يكون للقوة الدولية أى عمل في بورسعيد أو منطقة القناة بعد انسحاب القوات الإنجليزية والفرنسية منها . وتصبح المهمة الملقاة على عاتق هذه القوة متابعة القوات الإسرائيلية وإرغامها على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة إلى حدود الهدنة الأصلية .

وترى الحكومة المصرية ضرورة الحصول على موافقتها على كل وحدة من الوحدات التي تؤلف هذه القوة الدولية. . وكان من رأي أيضاً ، أنه لا يمكن إرسال وحدة منها إلى أى بلد دون موافقته .

وليس ثمة شك في أن من المستحيل ضم أى وحدة من هذه القوات دون موافقة ورضاء الحكومة التي ستمركز هذه الوحدة في أراضيها .

وبالاختصار ، فإن من حق مصر السيادة على أراضيها أن توافق على دخول هذه القوات إلى أراضيها وبقائها فيها . ومن حقوقها السيادة أيضاً ، وإن كان هذا لا ينقص من حقوق الأمين العام في تأليف القوة ، أن لا تمنح إلى مصر وحدة لا ترضى حكومتها عن وجودها فيها . .

وبهذه العبارات المحددة ، سلم هرشولد تماماً بوجهة نظر الحكومة المصرية . .

ومصر توافق :

ولذلك ففي نفس اليوم ١١/١٤ ، بعث الدكتور فوزى برسالة إلى هرشولد أبلغه فيها أنه على ضوء التفسير الواضح للاحترام الكامل للسيادة المصرية . . فإن الحكومة المصرية توافق على وصول قوات الأمم المتحدة التي سبق الاتفاق عليها . . وقد حاول بيرسون أن يشكك في سلامة الموقف القانوني للحكومة المصرية . . ولكن هرشولد أكد موقفه ، وسانده في الرأي مندوب الهند الذي ذكر للجنة « أنا لا أستطيع أن أقبل أى قرار يتخذ حول موضوع تشكيل القوة الدولية دون موافقة مصر . . »

وفي ١٥ نوفمبر استدعى الدكتور فوزى ، القائم بأعمال سفارة كندا ، وأبلغه أن الحكومة المصرية قررت أن تقبل اشتراك كندا في القوة الدولية للأمم المتحدة عن طريق المساهمة في أعمال النقل الجوي . .

ثم أبلغ هرشولد بهذه الرسالة .

وبدأ وصول قوات الأمم المتحدة إلى مطار أبو صوير قرب الإسكندرية على طائرات تابعة لشركة سويس إير . .

وانتهت تلك الاتصالات بين السكرتير العام والحكومة المصرية ، والتي تخللتها أكثر من رسالة متبادلة بين الطرفين ، كانت أغلب الدول تجهل بها ولا تعلم الطريق الصعب الذي يجرى تمهيداً لقبول هذه القوة الدولية . .

واستقر الرأي على تشكيل القوة من كولومبيا ، الدنمارك ، فنلندا ، النرويج ، السويد الهند ، أندونيسيا (وقد سحبها حكومتها فيما بعد) ويوجوسلافيا ، ثم البرازيل في مرحلة متأخرة .

وقد نتساءل : لماذا قبلنا الدانمرك والنرويج وهما عضوان في حلف الأطلسي . . والرد على ذلك أن الشكل الذي عرض به هرشولد اشتراك هذه القوات هو الذي أدى إلى قبول هذه القوات ، لأنه عرض أن تحضر في إطار قوة اسكندنافية موحدة من الأربع دول (فنلندا - السويد - الدانمارك - النرويج) .

وفضلاً عن أن مصر لم تشأ تعقيد الأمور أمام السكرتير العام ، رأت أن المصلحة تقتضي بالفعل بالإسراع في تشكيل القوات وحضورها طالما أن الانسحاب يتوقف على ذلك .

وبعد أن يتم الانسحاب من بور سعيد . . وافقت مصر على حضور وحدات فنية ميكانيكية كندية لتتمركز قرب خطوط الهدنة . .

وفي أوائل ديسمبر ، تم الاتفاق على الوضع القانوني للقوات الدولية في مباحثات دارت بين المستر ستافروبولوس المستشار القانوني للسكرتير العام ووزارة الخارجية المصرية . .

ولعل الأيام أثبتت سلامة الموقف الذي اتخذته مصر ، وأوضحت أنه - في أحلك الظروف - لا بد للدول من أن تحافظ على هدوء أعصابها وتتحرك لمواجهة المواقف المتحركة أمامها في إطار سيادتها واستقلالها . .

وأن التفريط في المواقف السياسية والقانونية يسبب أضراراً لا يمكن تعويضها مستقبلاً . . وخير أن تتلقى دولة مزيداً من الأضرار المادية على أن تتخلى عن مبادئها وسيادتها .

وعندما جاء الوقت الذي رأت فيه مصر أن تسحب موافقتها على وجود وعمل

قوات الطوارئ الدولية ، لم يكن أمام السكرتير العام سوى قبول هذا الموقف المصرى وإصدار أوامره إلى القوات الدولية بالانسحاب .

وحاولت كندا أن تعترض . . ولكن السكرتير العام ذكر للجنة الاستشارية أنه لا يوجد أى سند يبرر أى موقف يخالف ذلك ، بل ليس من حق مجلس الأمن أو الجمعية العامة أن تناقش هذا الموقف المصرى . .

ولقد استند السكرتير العام يوثانت إلى الوضع القانونى والسياسى الذى التزم به سلفه همرشولد ، وهو الوضع الذى حددته الرسائل المتبادلة بين الدكتور فوزى وهمرشولد ، والذى انتهى إلى تسليم الأخير بصورة واضحة بوجهة النظر المصرية وتخليه عما يراه من « حقوق شخصية » أو حقوق دستورية له ، وقد رتب ذلك على موافقة مصر على أن تصل القوات الدولية ، وكانت تلك الموافقة معلقة — كما سبق القول — على أن يقبل همرشولد التفسير المصرى دون غموض أو مناهات قانونية .

ولقد ادعى بعض الكتاب ، أن مصر خرقت « الاتفاق الخاص » بينها وبين السكرتير العام ، ويبدو مافى هذا رأى من مجانية الصواب إذا لا حظنا :
أولاً : أن الرسائل المتبادلة — رسمية وخاصة — بين الدكتور فوزى وهمرشولد لا تخرج عن كونها وثائق رسمية .

ثانياً : وأنه ليس فى هذه الرسائل التى أشرت إليها ما يبين إلى أن مصر قبلت على أية صورة تفسير همرشولد الشخصى لحقوقه الدستورية .

ثالثاً : كان رالف باننش — مساعد السكرتير العام — على إحاطة كاملة بتطورات الموقف فى تلك الفترة ، وكان رالف باننش نفسه هو المستشار الأول ليوثانت خلال الأيام التى سبقت عدوان ٥ يونيو ولو كانت هنالك أية ثغرات فى سلامة موقف مصر لكان من السهل على باننش أن ينبه يوثانت لها .

رابعاً : ومع ذلك ، فإن القضية بأكملها تدخل فى إطار سيادة الدولة وهل يمكن أن يكون للسكرتير العام للأمم المتحدة من الحقوق ما ينتقص من هذه السيادة أو يتعرض لمفاهيمها وتطبيقات الدولة لها ؟

ولا أتصور أن واضعى الميثاق قصدوا من بعيد أو قريب أن يكون للسكرتير العام

شخصياً مثل هذه الحقوق التى تمس سيادة الدول على أية صورة من الصور ؟ خاصة وأن مجلس الأمن نفسه أو الجمعية العامة لا يمكنهما أن يعرضاً بالمساس إلى سيادة الدولة على أراضيها ، ولهذا كان رأى يوثانت الذى أبلغه إلى اللجنة الاستشارية « أنه لا يوجد أى سند يبرر أى موقف يخالف ذلك ، بل ليس من حق مجلس الأمن أو الجمعية العامة أن تناقش الموقف المصرى » .

خامساً : وتقديرى أن همرشولد — تمثيلاً مع اتجاهاته فى توسيع نطاق الدور السياسى للسكرتير العام — حاول أن يضع لنفسه حقوقاً جديدة فى إطار تفسير مرن لسلطاته وحقوقه ، وكان يعلم يقيناً أنه ليس هناك نص فى الميثاق يسمح له بذلك ، ولكنه حاول استغلال ظروف العدوان والضغط الواقع على مصر للحصول على موافقتها على هذا الوضع الاستثنائى ، ولكن مصر رفضت — بتصميم — هذا الموقف واضطر همرشولد إلى التخلي عن هذه المطالب وسلم تماماً بوجهة النظر المصرية .
ونتساءل بعد ذلك : كيف يمكن أن يتصرف السكرتير العام إذا لم يقبل — سياسياً — قرار الحكومة المصرية بطلب سحب القوات الدولية ؟ الرد على ذلك يكمن فى المادة ٩٩ من الميثاق والتى تسمح للسكرتير العام أن يعرض على مجلس الأمن أى موقف يرى أنه يخل بالأمن والسلام الدوليين .

هذا حق دستورى للسكرتير العام خوله له الميثاق وعن طريقه كان يمكن ليوثانت أن يوجه نظر مجلس الأمن إلى ما سيترتب — فى نظره — على سحب القوات الدولية من موقف يهدد السلام الدولى ، وكان يمكن للمجلس بحث الموقف ، وكان يمكن أن يصدر قرار يطالب مصر باستمرار القوات الدولية فى مهمتها ، ولكن فى نهاية الأمر كان تنفيذ هذا القرار — مع كل ما لقرارات مجلس الأمن من وزن وتأثير — يتوقف على موافقة مصر على هذا الوضع ، وهى موافقة تنبثق أساساً من حقوقها السيادية على أراضيها ، ولذلك ما كان من الممكن أن يغير قرار مجلس الأمن من الموقف إذا كنا مصممين على قرار عدم تواجد قوات دولية على الأراضى المصرية .

ومع ذلك فالوضع السابق افتراضى محض — لأنه لم يحدث — ولو اتخذ يوثانت هذه الخطوة لكان من الممكن أن تكون هناك احتمالات أخرى مختلفة ، خاصة إذا كان الموقف السوفيتى هو عدم الاعتراض على مثل هذا القرار .

الانسحاب

المرحلة الأولى : الانسحاب البريطاني - الفرنسي

سافر الدكتور فوزى إلى نيويورك لحضور دورة الجمعية العامة ، ولواصلة اتصالات مصر مع السكرتير العام ووضع الأمور في الطريق الصحيح .

وكانت هناك على هذا الطريق علامات استفهام .

متى تنسحب القوات البريطانية والفرنسية ؟

ومتى تجلو إسرائيل عن سيناء وغزة ؟

ثم ذيول قضية التأميم . . لقد انتهى مجلس الأمن إلى المبادئ الستة . . ثم وقع العدوان وما زالت هناك مسائل لم تتم تسويتها بعد . . وما زالت هناك قضية التعويضات . وفى النهاية . . وبعد أن تنهى كل هذه الأمور . كيف تستعيد العلاقات الدولية مسارها الطبيعي بين الدول ، صغيرة أو كبيرة ، معتدية أو معتدى عليها . .

* * *

وكانت المهمة الأولى أمام الدكتور فوزى هى دفع عجلة انسحاب المعتدين .

وتركزت اتصالاته مع السكرتير العام حول هذه القضية . . إن هناك قرارات متتالية للجمعية العامة وكلها تقضى بالانسحاب . .

وقد قبلت مصر قرار إنشاء القوات الدولية ، وقبلت دخلت وتواجد القوات

التي اتفقت على جنسياتها مع السكرتير العام . .

وفوق كل هذا مصر دولة معتدى عليها ويقف بجانبها أعضاء الأمم المتحدة ، إذا استثنينا المعتدين أنفسهم ودولاً تعد على أصابع اليد ، معروف موقفها مقدماً ، ولا يثير كثيراً من أهمية لمصر ، وهى ضحية عدوان تستنكره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

مصر إذن ليست في مركز سياسى ضعيف ، ومع ذلك فإنه يجب أن تتم الموازنة بدقة متناهية بين المركز السياسى القوي الذى تتمتع به مصر والمركز العسكرى الدقيق الذى تواجهه ، وضرورة المحافظة على هذا الخيط الرفيع الذى يحفظ للقوة السياسية قوتها ويمنع القوة العسكرية من التهور والاندفاع مرة أخرى .

وكان يساند هذا الموقف المصرى أن السكرتير العام همرشولد اعتبر هذه القضية وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة معياراً وحكماً على المنظمة الدولية بالبقاء أو الفناء ، إما أن تتمكن الأمم المتحدة - فى هذه الظروف السياسية المواتية - من أن تفرض حكمها ، أو فهى النهاية أمامها والمصير المظلم البائس الذى لاقتة عصابة الأمم .

وفى ٢٠ نوفمبر كان عميد الدبلوماسية المصرى يبدأ اتصالاته مع همرشولد . .

وقام همرشولد فى نفس اليوم بتسليم عدد من الأسئلة إلى لويد وبينو وجولدا ماثير ، وطلب الرد عليها فى وقت لا يتأخر عن الأربعاء ١١/٢١ / ١٩٥٦ حتى يستطيع أن يتقدم إلى الجمعية العامة بتقريره فى هذا الشأن تنفيذاً لقرارها الخاص بالانسحاب ، وحدد همرشولد موعد تقديم تقريره فى يوم الخميس ٢٢ أو الجمعة ٢٣ نوفمبر .

وهذه هى الأسئلة :

١ - هل بدأ الانسحاب ؟ وإذا كان قد بدأ ، فإلى أى مدى ؟

٢ - ألا يمكن ذكر أى شيء خاص بخطط الانسحاب ؟

٣ - ما هى الأسباب التى تقدمونها إزاء الحقيقة بأنه حتى الآن لم يتم أى تقدم فى شأن الانسحاب ؟

٤ - ما هى وجهة نظركم بالنسبة لتنفيذ وقف إطلاق النار ؟

وكانت حوادث دامية تقع فى رفح والعريش ، والقوات الإسرائيلية ترتكب مذابح وحشية فى تلك المناطق . . ورأت مصر أنه حتى يتم الانسحاب الإسرائيلى فن الضرورى إرسال قوات من الأمم المتحدة إلى هذه المناطق - كما حدث بالنسبة لبور سعيد - لمراقبة الأوضاع هناك ومنع استمرار هذه المذابح .

ولم تكن التقارير التى وصلت إلى القاهرة تحمل الكثير من المبالغة حول أساليب مصر وأزمة السويس

قوات الاحتلال الاسرائيلية - لأنه عندما تحدث الدكتور فوزى مع همرشولد في هذا الموضوع . ذكر السكرتير العام أن التقارير التي لديه عن غزة « سيئة جداً » .

* * *

والواقع أن إسرائيل كانت تحيك خطوط مؤامرة جديدة . .

لم يكن يرضى إسرائيل أن ينتهى الموقف على هذه الصورة ، بحيث لا يكون أمامها سوى الانسحاب بعد أن يتم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية .

وبرغم أن بريطانيا وفرنسا أعلنتا قبول الانسحاب ، إلا أن إسرائيل كانت تعلم مدى المرونة التي تحسبها كل منهما ، وأنه لو ظهرت أية فرصة أمامها لاتخاذ موقف جديد يؤدي بالأمور إلى نتائج أفضل فإنها لن تردد في اقتناصها لأنه في نهاية الأمر ، لم تحقق أى منهما ماكانت ترجوه من العدوان على مصر والإطاحة بثورتها التقدمية والقضاء على قواتها المسلحة .

ولذلك عملت إسرائيل على تعقيد الأمور بالنسبة للانسحاب ، وعلى ارتكاب أعمال استفزازية في المناطق المحتلة ، وعلى رفض التعاون مع الأمم المتحدة ، وعلى الاستمرار في حث الفرنسيين على التشدد في موقفهم من الانسحاب ، بحيث تصل إسرائيل من وراء كل ذلك إلى أن تمنع بريطانيا وفرنسا في الانسحاب من مصر وبالتالي تمنع إسرائيل ، وأن يتصل هذا الموقف بالادعاء بأن قوة الأمم المتحدة غير كافية ، ثم ينهار الموقف إلى حد ضيق مصر وما قد يستتبعه ذلك من حضور متطوعين من الاتحاد السوفيتي . فإذا ما تحقق هذا الوضع أمكن إثارة الولايات المتحدة تجاه خطورة الوضع الجديد حتى تتخذ موقفاً ضد مصر وتتعاون مع دول العدوان الثلاثي .

* * *

على أن الحطة الإسرائيلية لم يقدر لها النجاح إزاء عدة عوامل :
أولها : أن الولايات المتحدة كانت على علم بها ، ولم تخف قلقها تجاه هذا المخطط .

وثانيها : أن هذه المعلومات وصلت إلى القاهرة .

ولذلك استمر السكرتير العام في حملته التي بدأها بالأسئلة التي وجهها إلى دول العدوان الثلاثي .

وفي ١١/٢٣ قدم السكرتير العام تقريره الخامس (وكان الرابع خاصاً بعملية تطهير قناة السويس وسنعرض له فيما بعد) إلى الجمعية العامة عن مدى الامتثال لقرار الانسحاب وأعلن همرشولد في هذا التقرير الأسئلة التي وجهها إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وردود هذه الدول عليه ، وكان مجرد إذاعة هذه الأسئلة والإجابات التي لم تتضمن تحديد موعد الانسحاب كافياً لإثارة غضب الجمعية العامة على المعتدين .

وتضمن هذا التقرير أيضاً نص الكتاب الذي وجهه السكرتير العام إلى إسرائيل والذي أشار فيه إلى « أن الحالة في قطاع غزة تثير الكثير من القلق والاهتمام . . وهو ما يعتبر من الحالات التي لا يمكنني إغضاء النظر عنها في تنفيذي لالتزاماتي التي ألقيتها على عاتق قرارات الجمعية العامة . . ولهذا فإنني أطلب السماح لمراقبين من قوة الطوارئ بدخول منطقة غزة والإقامة والعمل فيها . . إن الاجراءات التي اتخذتموها بشأن ممثلي هيئة الرقابة في غزة قد حدثت تحديداً خطيراً من إمكانياتهم في تنفيذ واجباتهم ، إنني لن أدخل في نقاش حول سبب اتخاذكم هذه السياسة » .

ولم تكن هناك عبارات تحمل الإدانة لإسرائيل على أعمالها وتصرفاتها أكثر وضوحاً من هذه العبارات القاطعة التي استخدمها السكرتير العام .

وعند هذا التاريخ ، ظهر من الاتصالات التي قام بها السكرتير العام مع لويدي وبينو ، واتصالات أخرى قام بها كابوت لودج ، أن الدولتين ترفضان إعلان موعد الانسحاب ما لم تعلن الحكومة المصرية موافقتها على تطهير القناة . .

والواقع أن عملية تطهير القناة كانت الشغل الشاغل لايدن منذ بدأ العدوان على مصر .

وقبل أن يعلن قبول وقف إطلاق النار ، حاول أن يحصل على موافقة الأمم المتحدة بأن تتولى أساطيل التطهير البريطانية عملية تطهير القناة . .

غير أن هذا الطلب رفضته الولايات المتحدة ، ورفضه السكرتير العام .
وقبل الجميع منذ البداية وجهة نظر مصر في :

١ - أن التطهير لا يمكن البدء فيه قبل إتمام الانسحاب .

٢ - وأن التطهير لن تقوم به شركات بريطانية أو فرنسية .

وقد أخطر السكرتير العام الحكومتين البريطانية والفرنسية بذلك ، وحاولت بريطانيا أن تقنع السكرتير العام بأن الفنيين وسقنهم سيعملون تحت اسم وراية الأمم المتحدة إلا أن همرشولد أكد موقفه .

وكان همرشولد من الواقعية وبعد النظر ، بحيث لم يقف ساكناً أمام عملية التطهير بالنظر إلى أهميتها الدولية ، وإلى أن الإعداد لها يتطلب دراسات فنية عالية ومفاوضات مع الحكومة المصرية .

ولذلك ففي اليوم التالي لوقف إطلاق النار ، كانت سكرتارية الأمم المتحدة قد اتصلت بالحكومتين الدانمركية والهولندية لتقدما اقتراحاتهما وإمكاناتهما في عملية التطهير ، وأبلغت مصر بنتائج هذه الاتصالات .

وفي تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في ٢٢ / ١١ ، أشار السكرتير العام إلى قرار الجمعية العامة في ٢ نوفمبر والذي طلب من السكرتير العام اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح القناة . ثم اتصالاته مع الدانمارك وهولندا وعدد من الشركات الخاصة . ثم طلب الحكومة المصرية من السكرتير العام الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في إجراء العمل المطلوب وقرارها ضرورة البدء في التطهير فور سحب القوات غير المصرية من بور سعيد ومنطقة القناة .

ولقد كان الموقف المصري محل موافقة الولايات المتحدة ، وعبر كابوت لودج في لقاءاته مع الدكتور فوزي على وجوب أن يكون الانسحاب أول خطوة يليها انسحاب قوات الأمم المتحدة في بور سعيد ومنطقة القناة ثم تطهير القناة ثم بحث مسألة القناة .

وفي هذا الموقف من جانب مصر ، الحكمة السياسية التي تؤكد حسن نيتها في سرعة فتح هذا الممر المائي للملاحة الدولية ، والتي تعمل في الوقت نفسه على

قطع خط الرجعة على حجج بريطانيا وفرنسا في ربط الانسحاب بعملية تطهير قناة السويس .

وبين ٢٠ و ٢٣ نوفمبر ، كان الدكتور فوزي قد عقد أكثر من اجتماع بالمجموعة الأفريقية والآسيوية وأحاطها بتفاصيل العدوان وأهدافه .

وعقب تقديم السكرتير العام لتقريره الخاص في ١١/٢٣ ، اجتمعت الوفود العربية والوفود الإفريقية والآسيوية ، وتم الاتفاق على التقدم بمشروع قرار في شأن الانسحاب .

وكان الاتجاه هو أن يتم تحديد تاريخ الانسحاب في هذا القرار ، إلا أن المشاورات التي جرت أظهرت أنه قد يكون من الصعب حصول المشروع على أغلبية الثلثين ، إذا ما تضمن هذا التحديد .

وعندما اجتمعت الجمعية العامة في ١١/٢٤ تقدمت جبهة الدول الآسيوية الأفريقية بمشروع قرار تضمن إبداء الأسف لعدم امتثال بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لقرارات الجمعية العامة الخاصة بالانسحاب رغم مرور وقت كاف على صدور هذه القرارات . وكان نص المشروع الأصلي يشير « إلى القلق الشديد » وإلى عدم الانسحاب رغم مضي وقت طويل على صدور القرارات . ولكن المجموعة الأفروآسيوية عدلته إلى « ملاحظة الأسف » و « مرور وقت كاف » حتى تضمن عدم معارضة دول غربية ولاينية لم ترغب في زيادة إحراج بريطانيا وفرنسا .

وحاولت بلجيكا تعديل المشروع بنص آخر يشير إلى أن الجمعية العامة ترى شروع الدول الثلاث في تطبيق قرارى ٢ ، ٧ نوفمبر بنفس الروح التي أرادت الجمعية العامة . ولكن الجمعية العامة رفضت هذا التعديل ووافقت على الأول بأغلبية ٦١ صوتاً ضد ٥ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت .

واستمر الضغط من جانب الولايات المتحدة على بريطانيا لتعلن عن موعد انسحابها ، وتوازي ذلك مع ضغط مماثل من جانب السكرتير العام على دول العدوان وكان السكرتير العام في اتصالاته مع مندوبى هذه الدول يشعر أن الجمعية العامة تقف وراءه بقراراتها وتأييدها لسياسته كما أن الولايات المتحدة من جهة أخرى

تبارك جهوده وتعمل على تدعيمها وتنسيق مواقفها معه وإخطاره بالخطوات التي تتخذها ، وكل ذلك أدى إلى كثير من الفاعلية لدور السكرتير العام في تلك المرحلة وغيرها .

وليس من شك في أنه لو كان الأمر على خلاف ماتقدم ، لكانت مهمة السكرتير العام صعبة وشاقة ومعقدة إلى أبعد حد ، ولكن الظروف السياسية التي مرت بها هذه الأزمة ساعدت همرشولد على أن يلعب دوراً سياسياً لم يتمكن من القيام به من قبل سلفه تريجنفى لى أو سكرتير والعصبة ، كما لم يتحقق خلفه يوثانت حتى الآن ، بل إن مانشاهده الآن من دور السكرتير العام يوضح لنا الفارق بين إمكانيات العمل في ظروف ١٩٥٦ وظروف ١٩٦٧ .

ولعبت دبلوماسية الدكتور فوزى دوراً خطيراً في تلك الفترة في مواصلة الضغط على المعتدين من جانب كافة القوى والسكرتير العام في نفس الوقت ، ونجح في أن يتمكن من أن يظهر القوى العالمية المختلفة وكأن بينها تنسيقاً واتفاقاً في مواجهة العدوان وبأن يوجه تلك القوى في طريق واحد برغم ما بينها من تباين واختلاف . ولقد كان ضمن عناصر النجاح الذى حققه وزير الخارجية المصرى ، مكانته العالمية في المنظمة الدولية ، والثقة في كلمته وحكمته ، وصلته الوثيقة بالفود ، ثم هذه العلاقة الخاصة والوثيقة التي كانت تربطه بصديقه داج همرشولد .

الورقة الثانية :

وتبين للدكتور فوزى منذ أغلقت القناة للملاحة وبعد وقف إطلاق النار أن هناك « ورقة ثمينة وحيوية بالنسبة لمصر يجب أن تلعبها كما يجب ولا يجوز التفريط فيها » . وهذه الورقة هي لفظة بريطانيا وفرنسا والدول الغربية بوجه عام على المسارعة في تسيير حركة الملاحة في القناة .

وظهر بجلاء من خلال اتصالات همرشولد بسلوين لويدي مدى لفظة بريطانيا بالذات على بدء عملية التطهير قبل تمام الانسحاب ، ومحاولاتها المتكررة لا استخدام أسطول التطهير التابع لها في هذه العملية برغم سبق رفض ذلك من جانب السكرتير العام والولايات المتحدة إزاء تصميم مصر على رفض هذه العملية .

وكانت مصر قد سهلت على همرشولد مهمة الضغط على بريطانيا وفرنسا ، فهي قد أعربت عن رغبتها الأكيدة في المسارعة في تطهير القناة وإن كانت قد وضعت لبدء ذلك شرطاً معقولاً هو تمام انسحاب القوات المعتدية ، ثم لأنها لم تغلق الباب نظرياً في موضوع التطهير ، وهى بذلك دعمت الشعور بأنها جادة في رغبتها في المسارعة إلى عودة الملاحة في القناة إلى حالتها الطبيعية .

ومن هذا الموقف ، أبلغ همرشولد كلاً من بريطانيا وفرنسا أنه ما لم تعلن بريطانيا وفرنسا عن موعد الانسحاب ، فإن عملية تطهير القناة ستبقى معطلة ولا يمكن حتى مناقشتها .

ولكن في نفس الوقت كان همرشولد يعمل بصورة أخرى من أجل إتمام التطهير . حقيقة أنه يبلغ بريطانيا وفرنسا بذلك ، ولكنه في نفس الوقت يجند عدداً كبيراً من المستشارين الفنيين لبحث عملية التطهير والإعداد لها . وقامت سكرتارية الأمم المتحدة بإعداد دراسات في هذا الشأن ، بل اختار همرشولد بالفعل الشخص الذى سيتولى هذه العملية وهو الجنرال هويلر أحد مستشارى البنك الدولى الفنيين وكان سابقاً يشغل منصب رئيس سلاح المهندسين في الجيش الأمريكى وله خبرة سابقة في هذا النوع من الأعمال .

وعمل همرشولد على ترتيب اجتماع يوم ١١/٢٥ بين الدكتور فوزى والجنرال هويلر ، لبحث ترتيبات التطهير ولم تكن الدول المعتدية قد حددت موعداً للانسحاب .

هنا أوضح الدكتور فوزى في هذا الاجتماع الذى تم بمكتب همرشولد أن تطهير القناة لا يمكن عقلاً ولا عدلاً ولا عملياً أن يبدأ إلا بعد تمام انسحاب القوات المعتدية ، ليس هذا فقط ، بل إنه « لا يجوز أن يذهب إلى مصر أشخاص ولا معدات متصلة بعملية التطهير بدون إذن الحكومة المصرية . . . وبينما لا نستطيع ولا نختار أن نمانع في عمل دراسات نظرية منذ الآن بصدد تطهير القناة ، فإننى لست متأكداً من أن الحكومة المصرية توافق على القيام بدراسات تطبيقية قبل انسحاب القوات المعتدية » . ووافق همرشولد على هذا الحديث .

وسأل الدكتور فوزى السكرتير العام في ١١/٢٦ - متى يتم الانسحاب ؟

ونحن نسمع حديثاً متصلاً عن التطهير ، وإننا نرى تسويقاً من جانب المعتدين في إتمام الانسحاب ، وهو أمر لا يمكن أن نقبله ولا نفهمه . . من الممكن أن نفهم أن يقال لنا إن الانسحاب سيتم في مدة لا تتجاوز ثمان وأربعين ساعة بدلاً من أن يقال لنا إن البريطانيين قد يخبروننا بعد ثمان وأربعين ساعة عن موعد تمام الانسحاب . . .

« نحن لانقبل ذلك ، وفي هذه الأساليب امتهان لعقول الناس وإهدار لحقوقهم . . » وبالطبع نقل همرشولد هذه الآراء إلى لويدي ، وأبلغه مرة أخرى في ٢٧ / ١١ أنه ما لم يتم تحديد موعد الانسحاب ، فلا يتوقع تقدم بالنسبة لعمليات التطهير .

ومع تشدد السياسة المصرية بالنسبة لرفض البدء في عملية التطهير قبل إتمام الانسحاب إلا أنها رأت - كما سبق البيان - أن تتخذ خطوات معينة لا تتعارض مع المبدأ الذي قرره وصممت عليه ، وكانت هذه الخطوات هي إعلانها رغبتها في إعادة فتح القناة بأسرع ما يمكن وقبولها للتباحث نظرياً في أمر التطهير ، ثم اتخاذها خطوة ثالثة تسير في نفس الاتجاه وهي تسلم مفكرة السكرتير العام حول إيفاد الجنرال هويلر ومجموعة من الخبراء لبحث تطهير القناة .

وكان من الضروري - في واقع الأمر - الاتجاه إلى هذه المرونة في الأسلوب طالما كان لا يمس المبدأ الأساسي والذي صممت عليه مصر وهو أن لا تطهير قبل الانسحاب . ووجه الضرورة أن السياسة أخذ وعطاء ، وأنه قد وقع عدوان علينا والمهم هو إزالة آثار العدوان في الإطار الذي لا يمس السيادة والاستقلال .

وبعبارة أخرى ليس هناك ما يمنع من المشاورة في الإطار المتقدم ، حتى يتحقق في أسرع وقت الهدف الذي تسعى إليه السياسة ، وهو إتمام الانسحاب ، ولقد تبين - على ضوء مشاورات السكرتير العام واتصالاته مع بريطانيا وفرنسا - أن مسألة تطهير القناة تحتل الركن الرئيسي والمهم في قبول تحديد موعد للانسحاب .

من هنا اتخذت مصر الخطوات التي رأتها ضرورية لتسهيل على المعتدين إعلان موعد انسحابهم ، فإذا ما تحدد ذلك الموعد ، لم يكن هناك ما يمنع من البدء في

خطوات إيجابية وعملية في تطهير القناة دون أن يبدأ العمل بصورة فعلية ، أي أنه يمكن أن نقبل وصول القاطرات والكركات ، ويمكن أن نقبل وصول الفنيين . ويمكن أن نبدأ في التباحث معهم حول أسلوب العمل الذي سيتم به التطهير ، ومثل هذه الخطوات تستغرق وقتاً قد يكون معادلاً للوقت الذي يبدأ فيه الانسحاب بصورة كاملة .

ولكن حتى ٢٨ / ١١ لم يكن معروفاً من موقف مصر سوى تشدها في أنه لن يبدأ التطهير ، بل لن يسمح بدخول المعدات قبل إتمام الانسحاب ، وعلى أساس هذا الموقف ، واصل همرشولد اتصالاته وأكد الدكتور فوزي هذا الموقف بانتظام في كافة اتصالاته مع الوفود في الأمم المتحدة .

١١ / ٢٧ :

اجتمع همرشولد بسلوين لويدي ، ودار بينهما حديث طويل حول أهمية إعلان موعد الانسحاب واستجاب لويدي أخيراً لمقتضيات الموقف ، وأبلغ همرشولد أنه سيسافر إلى لندن لحضور اجتماع مجلس الوزراء في ٢٨ / ١١ وأنه إذا سارت الأمور على ما يرام فسيعمل على الحصول على موافقة المجلس على أن يعلن في مجلس العموم الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر الخميس ٢٩ / ١١ أن الحكومة البريطانية قررت إتمام الانسحاب في موعد لا يتجاوز أسبوعين .

وطلب لويدي ، تسهيلات لمهمته في هذا الشأن أن يصدر همرشولد بيانين أحدهما عن حجم « القوة الدولية » والثاني عن المواعيد المتصلة بتطهير القناة .

ثم اجتمع همرشولد بالدكتور فوزي وأبلغه بالموقف الذي انتهى إليه مع سلوين لويدي . وذكر السكرتير العام أن هذين البيانين قصد بهما إنقاذ وجه الحكومة البريطانية وأنه لا يرى صعوبة إطلاقاً في إصدار البيان الأول ، ولا يرى إلا صعوبة قليلة بالنسبة للبيان الثاني سيتغلب عليها بالقول بأن الأمم المتحدة ستكون فنياً قد أتمت استعدادها لبدء عملية تطهير القناة في يوم ١٥ / ١٢ مثلاً ، وهو تاريخ يلي الوقت المنتظر لتمام انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، وأن مثل هذا الإعلان لا يربط أحداً ولا يخرج أحداً .

وكان رد الدكتور فوزى استياعه الشديد من طول المدة وهى أسبوعان ، التى حددها لويد لتنام الانسحاب .

وماذا عن تسوية موضوع قناة السويس ؟

وأثار هرشولد مع الدكتور فوزى مسألة قناة السويس وحلها . . فالموقف منذ المبادئ الستة لم يتقدم ، وجاء العدوان لتتجمد عنده التسوية المنتظرة لهذه المسألة . وفى اجتماع هرشولد مع سلوين لويد فى ٢٧ / ١١ ذكر لويد أنه يعتقد أن حكومته قد تقبل الآن بحث المسألة على أساس اقتراحات هرشولد ، وهى تركز فى استئناف البحث على ضوء المبادئ الستة التى قررها مجلس الأمن . وكانت الولايات المتحدة منذ وقع العدوان ، قد أعدت مشروعاً يهدف إلى العمل على تسوية المشكلة ، ولكنها رأت عدم التقدم به ، ومشروعاً آخر لحل قضية فلسطين - حتى يوقف إطلاق النار ويتم الانسحاب .

وعندما أبلغ هرشولد وجهة النظر البريطانية إلى الدكتور فوزى فى ٢٨ / ١١ أكد له أنه أفهم كلاً من سلوين لويد وبينو أنه من العبث محاولة العودة إلى طلب أن تكون اقتراحات الثمانى عشرة أساساً للبحث ، ثم أضاف هرشولد أنه لم يجد منهما مقاومة جديدة فى هذا الشأن .

ثم ألقى هرشولد بأفكاره فيما يراه من طريق للتفاوض حول هذه القضية ، فقال : « إنه إذا ما جاء الوقت لمعاودة البحث ، وهذا لن يكون بطبيعة الحال إلا بعد تمام الانسحاب ، فإنه سيكون طبيعياً أن يجرى هذا البحث فى إطار جديد غير إطار الاجتماع الثلاثى ، ثم أضاف السكرتير العام أنه من ناحية ثانية لم يكون رأياً بعد فى نوع الإطار الجديد وإنه كان يرى منذ البداية ألا تشترك فى هيئة المفاوضات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وانتظر هرشولد رد الدكتور فوزى عليه . . ولكن وزير الخارجية المصرى لم يرد أو يتناقش فى الأفكار التى عرضها عليه السكرتير العام ، وأحياناً فإن مجرد المناقشة تفيد الرضاء عن المبدأ ولذلك أثر الدكتور فوزى ألا يتعرض إلى هذا الموضوع .

وكان لدى وزير خارجية مصر ما يبرر له اتخاذ هذا الموقف ، لأنه من المستحيل التحدث فى هذا الموضوع والقوات المعتدية فى أرض مصر وإلا فإن أى حديث أو تباحث سيتخذ مظهر الضغط على مصر للحصول على تسوية للمشكلة أثناء وجود القوات المعتدية فى أراضيها .

ثم إذا قبلنا بحث هذا الموضوع فى تلك المرحلة ، وتعثرت المباحثات فما الذى يمنع من تأخير الانسحاب أو عرقلته فى مراحله الأخيرة .

وأيضاً فإن هذه المباحثات التى تطمع فيها الدول المعتدية ، كان من المفروض أن تتم على أساس الحل السلمى ، ولكن بريطانيا وفرنسا لم تقبل هذا الحل السلمى وفضلاً استخدام القوة وحاولتا الاستيلاء على القناة بالقوة ، فهل تقبل مصر بعد كل ذلك أن تدخل فى مباحثات حول هذا الموضوع والذى اعتبر منذ البداية عملاً من صميم أعمال السيادة ، وكل ما عليها من التزام لا يتعدى ضمان حرية الملاحة على ضوء اتفاقية ١٨٨٨ وضمان سريان الرسوم المقررة لذلك كله . . صممت الدكتور فوزى فى هذه المرحلة ولم يرد على السكرتير العام . .

وتبلور الموقف فى يوم ٢٨ نوفمبر على النحو التالى :

١ - يعلن هرشولد أن قوة الطوارئ الدولية ستضم ستة آلاف فى خلال أسبوعين .

٢ - ويعلن سلوين لويد فى مجلس العموم أن الحكومة البريطانية مقتنعة بكفاية القوة الدولية وصلاحتها لأداء العمل الموكل إليها ، وأنها لذلك ستعد العدة لترتيب سحب القوات البريطانية من مصر فى أسرع وقت ممكن . وتم ذلك بالفعل فى مساء تلك الليلة .

متى يتم الانسحاب :

واجه لويد حملة عنيفة من المعارضة العمالية وجناح السويس المحافظ فى مجلس العموم ، وكما وصفه أحد الكتاب فإنه « ظل يحتل وطأة الاتهامات العنيفة والسباب المقذع الذى كان ينهال عليه من كل جانب » .

وبين جلسة الخميس ٢٩ / ١١ والاثنين ٣ ديسمبر دارت هذه المناقشات العنيفة، وحاول لويد أن يبرر العدوان بأنه عملية عسكرية ناجحة وأن قوات الطوارئ تعتبر نقطة تحول في تاريخ الأمم المتحدة وأنها ما كانت لتتحقق لولا الإجراء البريطاني الفرنسي، كما تكلم لويد عما أسماه بمؤامرة شيوعية لخلق الحرب في الشرق الأوسط. وعندما اقترح المجلس في ٣ ديسمبر على اقتراح العمال بلوم الحكومة حصلت الأخيرة على أصوات المحافظين.

وخلال ذلك الوقت دارت اتصالات بين لندن وباريس، وكالعادة بدت باريس معارضة لهذا الإجراء، ولكن الظروف الاقتصادية التي كانت تعيشها بريطانيا كانت قد بلغت حدًا من السوء إلى درجة أن احتياطي الذهب هبط بمقدار ١٧٠٠ مليون دولار عن معدل سنة ١٩٤٩، والوصول باحتياطي الذهب إلى هذه الدرجة كان يحتم النظر بجدية في تخفيض الإسترليني ما لم يتلق معونة عاجلة من الولايات المتحدة.

والذي حدث أن الولايات المتحدة بعثت بهيوبرت همفري خلال هذه الأيام الثلاثة الحرجة التي دارت فيها مناقشات الحكومة البريطانية ومناقشات مجلس العموم ليبلغ الحكومة البريطانية أن الولايات المتحدة لن تقدم أية معونة إلى بريطانيا ما لم تقرر الانسحاب. وكان هذا الضغط يعني أنه أمام بريطانيا حل واحد، وهو تخفيض الإسترليني مع مخاطر جديدة تهدده طالما أنها تشتري البترول من الأسواق الأمريكية بالدولار وتستثمر في ذلك لفترة أخرى، أو أن تتبع الحل البديل وهو تقرير الانسحاب.

ولذلك لم يكن هناك أي تردد من جانب لندن في إقناع باريس بخطورة الموقف وعدم احتمال لأية هزات اقتصادية جديدة، واقتنع موليه وبينو بأنهما لن يتمكننا من الاستمرار بمفردهما خاصة وأن ظروف فرنسا الاقتصادية لم تكن أقل سوءاً من حليفها بريطانيا.

وقد انتهت المداولات البريطانية الفرنسية بأن أصدر بينو وساوين لويد بياناً في ٣ ديسمبر جاء فيه: «إن قوة دولية ترابط الآن في بورسعيد، ولذلك فإن الجلاء عن مصر قد أصبح ممكناً»، وأوضح البيان «أنه نظراً لهذه الظروف، فقد

أصدرنا الأوامر لقائد القوات المتحالفة لكي ينظم مع الجنرال بيرنز عملية الجلاء» ولم يحدد البيان متى سيتم الانسحاب، وإنما اكتفى ببيان أنهم «سينظمون هذه العملية» ثم أشار إلى:

١ - مسئولية السكرتير العام للأمم المتحدة في تطهير القناة في أقرب وقت، وكان هذا اعترافاً بأن التطهير ستقوم به الأمم المتحدة، وليست الأساطيل البريطانية والفرنسية والفيون من الدولتين.

٢ - ضرورة ضمان حرية الملاحة، ومطالبة السكرتير العام بإجراء مباحثات في أقرب وقت بشأن نظام القناة في المستقبل على أساس المبادئ الستة التي تضمنها قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٣ أكتوبر.

وفي نفس الوقت الذي صدر فيه البيان، قام كل من لويد وبينو بإبلاغ همرشولد بمفكرة تتضمن أن الحكومتين ستنفذان قرارات الجمعية العامة بالانسحاب دون ذكر تاريخ الانسحاب.

ورد السكرتير العام بأنه في هذه الحالة، سيعلم من جهته أن هناك تفاهماً على الإسراع بالانسحاب بحيث يكون هدفه تاريخاً لا يتعدى ١٤ ديسمبر.

والتقى السكرتير العام بالدكتور فوزي وأبلغه بالموقف المتقدم، وذكر ما يعتقده من أن أي تأخير في الانسحاب قد يكون عبثاً على الحكومتين وإضراراً سياسياً بهما.

ومرة أخرى وفي مساء نفس اليوم ٧ ديسمبر اتصل همرشولد بالدكتور فوزي ليبلغه أنه قد صدرت تعليمات مبدئية لقائد القوات بالانسحاب في وقت لا يتعدى ١٤ ديسمبر.

مواصلة الضغط على المعتدين:

ولقد كان الحصول على إعلان بريطانيا وفرنسا لقرار الانسحاب تقدماً كبيراً في الخطوات الإيجابية لإزالة آثار العدوان.

على أننا لا يجب أن ننسى أنه بجانب الظروف الاقتصادية والضغط الأمريكي

فإن هناك الأصوات الشريفة الحرة التي ارتفعت في مجلس العموم البريطاني من أجل إدانة العدوان والمهجوم العنيف على حكومة المحافظين ، والمظاهرات التي استمرت لأيام تهتف بسقوط إيدن وتطالب باستقالته أمام مبنى رئاسة الوزارة البريطاني .

ولا ننسى أيضاً موقف الاتحاد السوفيتي في مواصلة ضغطه وتهديداته الخطيرة ضد المعتدين وبيانهم في ١٧ نوفمبر من أنه سيسمح بسفر المتطوعين إلى مصر . وموقف الصين أيضاً بشأن سفر المتطوعين .

ثم مواقف الهند ، وخاصة الرئيس نهرو الذي لم يأل جهداً في اتصالات مستمرة مع حكومة لندن وباريس ودول الكومنولث والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ليتم الجلاء بسرعة .

وماذا عن بور سعيد ؟

ولا بد أن نقف في خشوع وإجلال أمام الدماء المصرية التي روت أرض هذه المدينة طوال أيام احتلالها ، وأعمال الفدائيين التي أفلقت على الدوام مضاجع قوات الاحتلال

لقد كانت هناك الهجمات ضد القوات المعتدية والتي تجاوزت المائة هجوم في يوم واحد .

وكان هناك الصمود أمام أعمال الاحتلال الوحشية والمعارك غير المتكافئة التي خاضها أبناء بور سعيد ضد القوات المعتدية . وسقوط مئات القتلى وآلاف الأسرى في يوم واحد أمام طلقات مدافع الدبابات والأسلحة الثقيلة .

وكان هناك الإضراب الشامل في هذه المدينة الباسلة ، فلم يتقدم عامل واحد للعمل مع قوات الاحتلال ، رغم كل الإغراءات المادية ، وأمكن عزل هذه القوات تماماً . .

إن تاريخنا يفرد صفحات ليكتب قصة المدينة الباسلة ، والدور الذي قامت به في أيام الاحتلال السوء ، وكيف ساهمت بدورها في سرعة إتمام الانسحاب البريطاني - الفرنسي .

قوات الطوارئ في بور سعيد :

في ٢٥ نوفمبر دخل الجنرال بيرنز بور سعيد . ودخلت معه القوة اليوجوسلافية وأعلن أنه سيعمل مع القوات الدولية على المحافظة على النظام في بور سعيد بالتعاون مع السلطات المصرية بها .

وبدأت عمليات الانسحاب . . وفي ٢٢ ديسمبر غادر آخر جندي من القوات البريطانية - الفرنسية أرض مصر . .

الفصل السابع

الانسحاب

المرحلة الثانية : الانسحاب الإسرائيلي

بعد أن انسحبت القوات المصرية من سيناء ، ووصلت القوات الإسرائيلية إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس ، أعلن بن جوريون « أن اتفاقيات الهدنة ماتت ودفنت » .

وفي ٤ نوفمبر ، أعلن السكرتير العام في تقريره للجمعية العامة حول تنفيذ قرارات ٢ ، ٤ نوفمبر أنه تلقى من جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل ، الرد على طلب وقف إطلاق النار والانسحاب وأن هذا الرد يتضمن طلب رد مصر وإيضاحاتها حول :

- ١ - هل وافقت مصر - دون شروط - على وقف إطلاق النار .
- ٢ - وهل مازالت مصر تصر على أنها في حالة حرب مع إسرائيل .
- ٣ - وهل مصر على استعداد للتفاوض مع إسرائيل من أجل إقرار السلام .
- ٤ - وهل وافقت مصر على وقف المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل .
- ٥ - وهل وافقت على استدعاء عصابات الفدائيين الذين يعملون بتوجيهها في دول عربية مجاورة ؟

ولقد كانت هذه بداية الطريق الطويل الشاق الذي سلكته قضية انسحاب إسرائيل من سيناء وغرة .

وكانت هذه البداية توضح العلاقات التي ستنتج عنها السياسة الإسرائيلية في محاولة الإفادة من الأوضاع المتخلفة عن العدوان الثلاثي ، وفي العمل على تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية واقتصادية نتيجة اعدائها .

وكان المفروض ، أن تتمكن إسرائيل من تحقيق كل هذه المكاسب ، لو أن



الرئيس مع همرشولد وفوزي . . . أحد
اجتماعات عديدة لحل الأزمة .

حسابات العدوان الذي تم كانت دقيقة ووصلت بها إلى مركز القوة قبل أن تبدأ في استخدام القوة المسلحة ضد مصر .

ولكن الظروف السياسية الدولية أوضحت قبل أن تبدأ دول العدوان الثلاثي في استخدام القوة أن مراكز القوة العالمية بعيدة ومعارضة إلى أقصى درجات العنف لما يتم من تأمر ، ثم ظهر - بعد أن تم العدوان - أن هذه المراكز - برغم ما بينها من تناقضات - مازالت في موقفها وإنما تخطو في إيجابية نحو إزالة آثار هذا العدوان وممارسة كل أنواع الضغوط على المعتدين .

وأثمرت هذه الضغوط في سرعة الانسحاب البريطاني - الفرنسي ، ولكن مع إسرائيل كان الوضع مختلفاً والأوضاع الخاصة بإسرائيل مختلفة عن حليفتها في العدوان سواء من حيث ظروفها ونشأتها كدولة أو نفوذها وتأثيرها عبر قوة الصهيونية العالمية .

ولقد كان الموقف - بالنسبة لإسرائيل - يتلخص من وجهة نظرها في مدى الضغط الأمريكي الذي تستطيع أن تتحمله ، وإسرائيل في هذه النظرة ، تسير مع الأمور في طبيعتها ، وهي لا تغالى أو تعيش في أوهام ، بل تحدد نظرتها إلى ما سيحدث على أساس إمكانياتها ونفوذها في الولايات المتحدة .

لم تتحمل بريطانيا أو فرنسا الضغوط المختلفة واضطرتا إلى الانسحاب ، ولكن الوضع اختلف مع إسرائيل نتيجة وجود قوة مرتفعة الصوت تستطيع استخدام الأجهزة السياسية الأمريكية في صالحها ، وهذه القوة تخدم السياسة الإسرائيلية في كافة مراكز الثقل الأمريكية ، فهي في الكونجرس وهي في البيت الأبيض وهي في الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، وهي في الجمعيات المنتشرة عبر القارة الأمريكية ، وهي في النشاط المنظم لرجال الدين اليهود ، وهي في رجال المال والبنوك .

الصهيونية لها وجود في الحياة الأمريكية ، وتلعب دوراً أساسياً في توجيه السياسة الأمريكية .

ولقد قدرت إسرائيل منذ البداية أن هناك عوامل وأوضاعاً معينة في الولايات المتحدة تسمح لها بأن تصمد أمام الضغط الأمريكي ، بل تمكنها من أن تحد من تأثير هذا الضغط .



طريق في سيناء حرثه الإسرائيليون قبل الانسحاب .

وتساءل : كيف يمكن لإسرائيل ذلك ، وقد تمت الانتخابات وأعيد انتخاب الرئيس أيزنهاور رغم معارضته الصريحة للعدوان ورغم إنذاره وتهديده لإسرائيل ؟؟ وكان المفروض أن يتأثر أيزنهاور بهذا الموقف ويخسر أصوات ملايين اليهود ، والجواب على ذلك أن إسرائيل أخطأت في حسابات العدوان ، وتصورت أن أى مرشح للرئاسة في الولايات المتحدة لن يتمكن قبل الانتخابات بأيام من معارضة ماتقوم به ، ولكن الذى حدث هو العكس ، وحدث معه تجاوب من رأى العام الأمريكى لم يكن من الممكن أن تستطيع أجهزة التأثير الصهيونية أن تغير من مساره خلال أيام ، ولذلك فقد كانت طبيعة رأى العام الأمريكى أقوى من الأجهزة الإعلامية التى تؤثر عليه ، وكان خوفه من الحرب أقوى من أى تعاطف مع إسرائيل فى خلال الانتخابات .

ولقد كان معنى ذاك أن الرئيس أيزنهاور سيواصل سياسته ، وأن دالاس لن يغير من أسلوبه .

وكان على ساسة إسرائيل أن يواجهوا الوضع الجديد ، ويعملوا على مواجهة الضغط بأن تتحرك أجهزة الصهيونية لتحد من هذا الضغط وتضمن لإسرائيل حداً أدنى من المكاسب السياسية من وراء عدوانها .

* * *

وواجهت إسرائيل أيضاً ضغطاً من جانب رأى العام العالمى الذى استنكر عدوانها منذ البداية ، وتغيرت نظرتة إليها ، وخاصة الدول الحديثة الاستقلال التى تبينت فى ذلك الوقت التحالف بين إسرائيل والاستعمار ، وأفادت على الحقيقة الاستعمارية لهذه الدولة .

ولم يكن هذا بأمر هين على إسرائيل ، وهى تعتمد فى تجارتها ونفوذها على الميادين التى فتحتها لها الاستعمار فى هذه الدول ، وتعمل على فك الحصار السياسى والاقتصادى العربى عليها عن طريق علاقاتها المطردة مع تلك الدول .

ثم واجهت إسرائيل السكرتير العام للأمم المتحدة ، بكل قوته ومهارته السياسية ولم يكن همرشولد وهو يتابع الأحداث راضياً عن مسلك إسرائيل ، وراعه

موقفها العدوانى وتآمرها مع اثنتين من الدول الكبرى ، والسكرتير العام يملك قوة سياسية كبيرة وقادر على تحريك الأحداث وتوجيه الجمعية العامة ، وخاصة فى ظروف يجد فيها مساندة له من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ولقد كان همرشولد فى معركته التى خاضها ضد العدوان الإسرائيلى السوط الذى يلهب ظهرها فى كل يوم حتى قبلت الانسحاب وأتمته فعلاً .

* * *

ثم كانت دبلوماسية الدكتور فوزى الذى عمل على أن يضع إسرائيل فى مكانها الصحيح أمام الجمعية الدولية كدولة متآمرة معتدية ، وأن العدوان وإن كان ليس بالجديد عليها إلا أنه دليل جديد على حقيقتها العدوانية .

ولقد استفاد وزير الخارجية المصرى من كل الظروف الدولية التى أحاطت بالعدوان ولم ينقطع عن مواصلة الإلحاح من أجل دفع عجلة الضغط الأمريكى ، والجمعية العامة والسكرتير العام .

وكما سبق القول ، فإن إسرائيل — وكأى دولة حققت نصراً عسكرياً مهما كانت ظروفه وما وراءه من تأمر وتمكنت من الاستيلاء على قطعة من الأرض — لم يكن سهلاً عليها الانسحاب دون مقابل ، وإلا فإن حكومتها التى كان يرأسها بن جوريون ، كانت ستواجه ثورة داخلية وانقساماً يهددها وهى أحوج ما تكون دوماً إلى وحدة الصف .

لقد كان معنى الانسحاب الفورى ، أو الانسحاب غير المشروط بالنسبة للرأى العام الداخلى فى إسرائيل ، هو أن يتقلب معنى النصر إلى هزيمة ، وأن لا يجد أى من مواطنى هذه الدولة المبرر لدخول حرب وسقوط القتلى والجرحى فى ميدان المعركة ؟ إن المواطن يتساءل فى هذه الحالة : لماذا دخلنا الحرب إذن ؟ ولماذا التضحيات ؟ ويترتب على مثل هذا الوضع فى دولة كإسرائيل نتائج فى منتهى الخطورة بالنسبة لكيانها ذاته ، أولها وأهمها أن المواطن فيها سيفقد الثقة فيما يفعل وفيما يحارب من أجله . وعندما تتكشف له هذه الحقيقة فإنه سيفزع لنفسه نتيجة معينة هى إما الثورة على الحكومة القائمة والقادة العسكريين أو الهجرة من إسرائيل وكلا الأمرين أمر من الآخر ويؤدى بهذه الدولة إلى الانهيار الذاتى .

ويضاف إلى ذلك أن الأهداف التوسعية لإسرائيل لا يمكن أن تتلاقى بسهولة مع فكرة الانسحاب خاصة وأنها دولة قامت منذ نشأتها على التوسع التدريجي عن طريق الإرهاب أو الحرب وفرض الأمر الواقع .

تسلم همرشولد رسالة جولدا مائير وما حوته من استفسارات موجهة لمصر ، ونشر هذه الرسالة ، ولقت نظر الجمعية العامة إلى تصريح بن جوريون من أن اتفاقيات الهدنة لم تعد قائمة وإلى رفض إسرائيل قبول قوات الطوارئ الدولية .

وكان هذا الإجراء من جانب همرشولد ، أول خطوة إيجابية منه لتحذير إسرائيل من الأسلوب الذي ينوى اتباعه تجاهها ، وهو كشف مسلكها أمام الجمعية العامة أولاً بأول وتعريضها لغضب المجموعة الدولية .

والواقع أننا إذا نظرنا إلى مطالب إسرائيل الخمسة نجد أنها تحدد المكاسب التي تطمح في تحقيقها من وراء العدوان :

١ - فهي تطلب إنهاء حالة الحرب ، وما يعنيه ذلك من الاعتراف بإسرائيل وحرية المرور في الممرات الدولية وهي خليج العقبة وقناة السويس .

٢ - ثم ترى اعتبار اتفاقيات الهدنة كأن لم تكن ، وتطلب عقد معاهدة صلح يتم الوصول إليها عن طريق المفاوضات المباشرة .

٣ - ثم تطلب إنهاء المقاطعة الاقتصادية - باعتبار أنها تترتب على إنهاء حالة الحرب - وهذه المطالب في الواقع هي مطالب المنتصر الذي يريد توجيه شروطه وإملاء إرادته ، ولم يكن ذلك مقبولا لأن الولايات المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة - بما في ذلك بريطانيا وفرنسا - لم تقبل الادعاء بأن اتفاقيات الهدنة لم تعد قائمة ، بل إن كافة المشاريع التي قدمت ووافقت عليها الجمعية العامة حددت الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة ، كما أنه عند تحديد أماكن قوات الطوارئ الدولية تحدد ذلك بالتواجد « على خطوط الهدنة » .

وتبقى بعد ذلك مسألة إنهاء حالة الحرب وما يترتب عليها ، وهذه لم تكن محل رفض مطلق من جانب الولايات المتحدة ، ولكنها كانت ترفض مناقشة هذا الوضع قبل أن يتم الانسحاب .

ومن هنا بدأ التفاوض والمساومة . . هل يتم الانسحاب قبل تحقيق أمن وسلامة إسرائيل . أم تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه وتعرض إسرائيل ثانية لخطر الحرب والدمار ؟ ؟

أعلنت إسرائيل في ٦ نوفمبر قبولها لوقف إطلاق النار ، ولكنها لم تشر إطلاقاً إلى الانسحاب .

وفي ٧ نوفمبر وجه الرئيس أيزنهاور رسالة إلى بن جوريون طلب فيه من إسرائيل الامتنثال لقرار الجمعية العامة ، بأن تنسحب القوات الإسرائيلية على وجه التحديد إلى خط الهدنة العام ، وذكر أيزنهاور أن هذا القرار قدمته الولايات المتحدة ولقي تأييداً شاملاً في الجمعية العامة .

« . . وقد وصل إلى علمي التصريحات المنسوبة إلى حكومتكم بأن إسرائيل لا تعتزم الانسحاب من الأراضي المصرية كما طلبت منها الأمم المتحدة . . إن الولايات المتحدة تنظر إلى هذه التصريحات بقلق شديد » . ثم أضاف الرئيس أيزنهاور : « لسوف يكون من أكبر دواعي الأسف لجميع مواطني إذا ما أساءت السياسة الإسرائيلية في أمر يثير مثل هذا القلق البالغ للعالم - إلى التعاون الدولي الودي بين دولتنا » .

ونلاحظ على هذه الرسالة :

١ - أنها وجهت لإسرائيل بعد يومين من تصريحات بن جوريون وبعد إعلان إسرائيل قبول وقف إطلاق النار فقط .

٢ - وأنها تؤكد ضرورة الانسحاب الإسرائيلي إلى « خط الهدنة العامة » .

٣ - وأنها تتضمن لهجة تحذير شديدة ، فالتعبير عن « القلق الشديد » والإشارة إلى التعاون الودي بين الدولتين أمر ليس بالهين على الدولة التي تعيش على المعونة الأمريكية في المقام الأول .

وأدت هذه الرسالة إلى تعديل سريع في موقف إسرائيل .

في ٨ نوفمبر أبلغت جولدا مائير السكرتير العام ، أن إسرائيل على استعداد

لانسحاب من سيناء ، وأشارت رسالة وزيرة خارجية إسرائيل إلى ضرورة إنهاء حالة الحرب ، إنهاء المقاطعة والحصار ، وقف أعمال الفدائيين ، وبدء مفاوضات مباشرة للصالح مع إسرائيل .

وفي ١١ نوفمبر ، وجه همرشولد خطاباً إلى وزير خارجية إسرائيل ، طلب فيه التباحث معه لوضع أسس الانسحاب كما ورد في خطاب جولدا مائير في ٨ نوفمبر .

وفي ١٩ نوفمبر وجه السكرتير العام استغهاً إلى حكومات العدوان الثلاثي لاستيضاح موقفها من الامتثال إلى قرارات الجمعية في ٢ ، ٧ نوفمبر حتى يكون ردها أساساً لتقريره الذي يقدم للجمعية العامة .

ونلاحظ هنا ، أسلوب همرشولد ، في استخدام قوة الإجماع الدولي ضد المعتدين كسوط يلهب ظهورهم للإسراع في الانسحاب ، وهو حينما يوجه أسئلته يوضح أنه سيبلغ بالردود الجمعية العامة . فإذا لم ترد هذه الدول ، فإن النتيجة ستكون ازدياد إخراجها وازدياد عنف الهجوم عليها . وإذا ردت فعلياً أن توضح أن هناك امتثالاً لقرار الانسحاب أو أن هناك خطة لهذا الانسحاب .

ولذلك ردت إسرائيل في ٢١ نوفمبر ، وتضمن تقرير السكرتير العام المقدم للجمعية العامة هذا الرد ، وقد جاء به :

١ - تم سحب القوات الإسرائيلية إلى مسافات مختلفة على طول الجبهة المصرية .

٢ - تعيد الحكومة الإسرائيلية موقفها الذي سبق توضيحه للسكرتير العام في ٨ نوفمبر وستقوم بسحب قواتها من مصر مباشرة عقب وضع ترتيبات مرضية مع الأمم المتحدة بشأن قوات الطوارئ الدولية والترتيبات المرضية التي تطلبها إسرائيل هي تلك التي تضمن سلامة إسرائيل ضد تكرار خطر الهجوم والأعمال العدوانية من الأرض أو البحر .

٣ - ما زالت إسرائيل تدرس تقرير السكرتير العام حول قوات الطوارئ الدولية .

٤ - ما زالت حكومة إسرائيل في انتظار إجابة على الاستيضاح الذي طلبته .

وقد بدأ انسحاب القوات الإسرائيلية فعلاً في التاريخ السابق ، وعلى الفور بدأت القوات اليوجوسلافية التابعة لقوات الطوارئ الدولية التقدم على طرق سيناء الرئيسية .

وبعد أن تقدمت القوات اليوجوسلافية لمسافات تتراوح بين ١٢ و ٣٠ كيلو متراً لم تجد أثراً للطرق بعد ذلك ، واضطرت إلى ترك العربات والسير على الأقدام حتى وصلت في ٥ ديسمبر إلى مسافة ٢٨ كيلو متراً شرق القنطرة و ٤٠ كيلو متراً شرق الاسماعيلية ، وتوقفت تماماً لكثرة الألغام وعدم تمكن الحملات الميكانيكية من متابعة التقدم لعدم وجود طريق معبد . وظهر عندئذ أن القوات الإسرائيلية عند انسحابها قامت بحرق الطرق ، وتخريبها ووضع الألغام لتعطل تقدم القوات الدولية .

وكان واضحاً أن وراء هذا التخريب الإسرائيلي محاولة لكسب الوقت وعرقلة عملية قوات الطوارئ الدولية ، حتى تتمكن من الحصول على مكاسب سياسية .

وعلى الفور أبلغ الدكتور فوزي السكرتير العام بما تم من تخريب للطرق والسكك الحديدية في سيناء وطلب في ٨ ديسمبر من السكرتير العام اتخاذ الخطوات لسرعة وصول القوات الدولية إلى العريش ، ورفع غزة ، خاصة وأن المذابح والفظائع الإسرائيلية ضد أهالي سيناء وقطاع غزة بلغت حداً لا يمكن السكوت عليه وعمليات طرد السكان وإرهابهم مستمرة ومن الضروري تدخل الأمم المتحدة لوقف هذه الأعمال البربرية الوحشية .

وقد كلف همرشولد بانث بسؤال الحكومة الإسرائيلية عن التخريب والتعذيب وطلب من الجنرال بيرنز موافاته بتقرير عن الموقف .

ثم جرى حديث بين همرشولد وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في ٧ ديسمبر ويكشف هذا الحديث عن نوايا إسرائيل وروح التحدي الذي كانت تقابل به الرأي العام الدولي فضلاً عما يوضحه من رغبة في الانتقام مشوبة بكثير من الحقد نتيجة شعورها بالاضطرار للتراجع .

فعندما استفسر همرشولد عما يدور في سيناء وغزة . رد المندوب الإسرائيلي :

« إن إسرائيل ستكف عن وضع الألغام » ثم أضاف في استهتار : « إنني لا أستطيع بعد أن أؤكد أن قوات إسرائيل في سيناء ستكف عن أعمال التدمير الأخرى » وفي ذلك اليوم طلب همرشولد من إسرائيل أن تكف عن هذه الأعمال ، ولكنها رفضت الاستجابة إلى طلبه ، واستمرت في أعمال التدمير وبث الألغام .

* * *

ومع ذلك فقد استمرت القوات اليوجوسلافية في تقدمها على الطريق الشالى-القنطرة العريش حتى الكيلو ٦١ ولكنها قوبلت في ١٦ ديسمبر بدورية إسرائيلية أبلغتها أنه يجب عليها ألا تتقدم أكثر من الكيلو ٥٠ شرق القناة على مختلف الطرق أما إذا أريد التقدم أكثر من ذلك فيتم الأمر باتفاق بيرنز مع حكومة إسرائيل ، وفوق ذلك كانت إسرائيل تقوم بسرقة البترول الخام من الآبار في جنوب سيناء في سدر وبلاعيم ، وبعد ذلك تتولى نقله في مراكب إلى إيلات .

وأمام هذا الموقف ، طلبت مصر من السكرتير العام أن يتحرك لمعالجة هذا الوضع المانع وإلا فإن استمرار هذا الوضع سيؤخر البدء في تطهير القناة . وقد رد همرشولد على ماوجهته الحكومة المصرية من تحذير ، بأنه تلقى من إسرائيل كتاباً يفيد أنها ستسحب تدريجياً ، وأنها تقبل قوات أمامية للأمم المتحدة في العريش .

* * *

ولم يكن همرشولد في واقع الأمر غير متنبه للعراقيل التي تضعها إسرائيل أمام انسحابها بل كان ملاحظاً للحكومة الإسرائيلية بكتب متتالية يطلب فيها الانسحاب الكامل إلى ما وراء خطوط الهدنة .

ففي شهر ديسمبر طلب من الوفد الإسرائيلي إفادته عن صحة ما رده بن جوريون من أن اتفاقيات الهدنة ماثت - وعن صحة تصريحات لبعض رجال وزارة الخارجية الإسرائيلية بشأن عدم الانسحاب من غزة .

وكان السكرتير العام يؤكد في مكاتباته مع الحكومة الإسرائيلية ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة بالانسحاب الفوري إلى ما وراء خطوط الهدنة ، وهو ما يعنى غزة ، وبذلك يقطع الطريق على التصريحات المتتالية من جانب المسؤولين الإسرائيليين

حول البقاء في قطاع غزة . وفي الوقت الذى كان فيه همرشولد يتخذ هذا الموقف ، كان يتوازى مع جهوده أمران :

أولهما : أن الجمعية العامة تلاحق إسرائيل بطلب انسحاب فوري .

ثانيهما : أن الولايات المتحدة لم تتردد لحظة في أن تبدى غضبها واستياءها من عدم إتمام إسرائيل للانسحاب .

ثم كان الدكتور فوزى بدوره ملاحظاً للسكرتير العام وكابوت لودج وبقية مندوبى الدول حول ضرورة إتمام الانسحاب ، وكان لهذه الاتصالات أثرها المستمر في مواصلة الضغط على إسرائيل في طلب الانسحاب الكامل .

* * *

ومضى شهر ديسمبر ٥٦ وكانت القوات البريطانية والفرنسية قد أتمت انسحابها .

وفي شهر يناير ١٩٥٧ كان الموقف بالنسبة للانسحاب غير واضح ، حقيقة انسحبت إسرائيل من معظم سيناء ، بعد أن خربت ودمرت طرقها ومنشأتها وبث الألغام في كل مكان ، إلا أنها كانت مستمرة في رفض الانسحاب من غزة وشرم الشيخ .

ومع بداية هذا العام الجديد بدا في الجو السياسى ما يشير إلى أن الانسحاب الفوري لإسرائيل لن يتم ببساطة ويسر ، وعبر همرشولد عن ذلك بقوله « إنه لا ينتظر أن تطبق عملياً فكرة الانسحاب الفوري » .

ولقد ارتبط هذا الموقف الجديد ، برغبة من همرشولد في ألا تتحرك الجمعية العامة ثانية لبحث موضوع الانسحاب ، ووجهة نظره أن الدخول في مناقشات في تلك المرحلة يؤدي إلى مصاعب ومواقف جديدة للدول ، ومن الأفضل أن يترك له الأمر لمعالجه بأسلوبه .

وبناء على هذا رأى لم ير السكرتير العام أن يقدم تقريره حول مدى امتثال إسرائيل للانسحاب إلا في منتصف يناير .

ولم يقبل الدكتور فوزى هذا الرأي، لأن معناه ألا نستخدم السلاح الرئيسى فى دفع إسرائيل إلى إتمام الانسحاب، وهو الجمعية العامة، وأن نترك الأمور لتهدأ ونسمح لإسرائيل بأن تساو على قضية انسحابها الكامل من الأراضى المصرية وقطاع غزة.

ولذلك كانت كلمات وزير الخارجية المصرى لا تدع مجالاً للشك أمام همرشولد فى أنه سيثير الأمر بصورة عاجلة أمام الجمعية العامة لمطالبها باتخاذ ما يستوجبه الموقف من إجراءات.

وقد طلب السكرتير العام من إسرائيل أن تحدد له الموقف بالنسبة للانسحاب. وردت عليه بأنها ستبلغه بقرارها فى ١٥ يناير، وبدأ فى ذلك الوقت تردد همرشولد بين أن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة فى ١٠ يناير فيتحول الموقف، وبين الانتظار إلى ما بعد ١٥ يناير حتى يصله رد إسرائيل ليبلغ به الجمعية العامة.

* * *

توازى مع هذا الموقف الجديد، أن إسرائيل بدأت حملة منظمة واتصالات عديدة للترويج لعدم انسحابها من غزة، وضرورة ضمان حرية مرورها فى خليج العقبة وقناة السويس.

ثم بدأ همس فى واشنطن يفيد أن الخارجية الأمريكية لم تعد تقف بحزم فى شأن انسحاب إسرائيل دون ضمانات.

وإذا عدنا إلى اتجاه همرشولد فى عدم إثارة الموضوع فى الجمعية العامة، نجد أنه فى نفس الوقت تقريباً كان كابوت لودج يذكر بدوره «أن الحكومة الأمريكية تفضل عدم فتح الموضوع على مصراعيه فى الجمعية العامة لأن هذا قد يعقد الأمور أكثر مما يصلحها».

وهذا يوضح أن السكرتير العام عندما أبدى رأيه كان يتمشى مع اتجاه واشنطن وكان يعلم بما يدور فى العاصمة الأمريكية من ضغط على الرئيس أيزنهاور ودالاس واحتمال تعديل فى الموقف الأمريكى.

* * *

وفى ١٥ يناير قدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية العامة وجاء فى هذا التقرير:

١ - أنه على ضوء ما حدده المندوبون الإسرائيليون فى ١٤ يناير فإنه فى ٢٢ يناير ستكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت من صحراء سيناء باستثناء منطقة شرم الشيخ - التى ذكر مندوب إسرائيل أنها تضمن حرية الملاحة لإسرائيل فى مضائق تيران وخليج العقبة - وأن إسرائيل على استعداد للدخول فى مباحثات مع السكرتير العام حولها.

٢ - أن الصفة الدولية لخليج العقبة قد تعتبر مبرراً لحق المرور البرىء فى مضائق تيران وفى خليج العقبة طبقاً للمبادئ المعترف بها فى القانون الدولى.

٣ - إن قرار الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر، الذى طلب من السكرتير العام العمل على انسحاب كافة القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة قد أشار إلى أمرين آخرين وهما مطالبة الأطراف بالامتناع عن الغارات عبر خطوط الهدنة والتنفيذ الدقيق لأحكام اتفاقية الهدنة.

ولكن هذه الأمور الثلاثة لا ترتبط شرطياً بعضها ببعض الآخر.

وفى ١٧ يناير استأنفت الجمعية العامة بحث الموقف، وألقى الدكتور فوزى كلمة قصيرة طالب فيها الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها، وقال إن إسرائيل تمزق قرارات الجمعية العامة وتختار وتنتقى فيها وتقبل أمراً وترفض الآخر، وهى تضع شروطاً فى مجال ليس فيه مكان للشروط، وتفعل كل شئ فى مقدرتها ليصبح عمل الأمم المتحدة مثاراً للسخرية والحجل. وقال إن على الجمعية العامة أن تقرر هل ستسمح أو لا تسمح للعدوان بأن يسود ويحكم، وهل ستسمح بأن يجنى المعتدى ثماراً لعدوانه؟

ثم تقدم مندوب سيلان بمشروع قرار باسم ٢٥ دولة يطالب إسرائيل بالانسحاب، ويكلف السكرتير العام بأن يقدم تقريراً إلى الجمعية فى خلال خمسة أيام حول مدى تنفيذ إسرائيل لقرارات الجمعية العامة.

وتكلم أبا إيبان وتحدى الجمعية العامة بقوله إن الانسحاب من شرم الشيخ وغزة

ستتم مناقشته في مرحلة متأخرة لأنه يمس أمن إسرائيل .

وتحدث أيضاً مندوب أستراليا لشرح وجهة نظر إسرائيل ، وقال إن على إسرائيل الانسحاب وهذه هي نية الجمعية العامة . ولكن هذه النية لا تعني العودة إلى أوضاع غير قانونية سادت قبل الهجوم الإسرائيلي مثل تسلل الفدائيين من غزة ومنع السفن الإسرائيلية من المرور في خليج العقبة .

واستشهد مندوب أستراليا بما أورده السكرتير العام في تقريره حول المرور البريء في خليج العقبة وذكر أنه من الضروري عند انسحاب إسرائيل من غزة وخليج العقبة ألا تحتل هذه المناطق القوات المصرية مما قد يؤدي إلى موقف خطير ، وطالب بأن تدخل قوات الطوارئ الدولية هذه المناطق لمعالجة هذا الوضع .

وبذلك بدأ يظهر الاتجاه الجديد الذي سعت إليه إسرائيل وهو تحقيق ضمانات لها بالنسبة لغزة وشرم الشيخ . وقد عقب مندوبون من أمريكا اللاتينية ودول عربية على تقرير السكرتير العام وأيدوا وجهة النظر الإسرائيلية .

ولكن عند التصويت ، وافق على المشروع الأفرو-آسيوي ٧٤ دولة وعارضته إسرائيل وفرنسا ، وكان أهم ما لوحظ على هذا التصويت هو عدم معارضة بريطانيا لأول مرة لقرار الجمعية العامة .

وفي ٢٩ يناير وصل الملك سعود إلى واشنطن في زيارة رسمية للولايات المتحدة وكانت هذه الدعوة - بناء على تفكير من دالاس - ليحقق بها أمرين :

- ١ - الدعوة إلى مشروع أيزنهاور الذي بدأت خيوطه تتجمع في ذلك الوقت .
- ٢ - أن يضفي على الملك من الدعاية والتدعيم المادى والأدبى ما يسمح بأن تقف السعودية موقفاً مناهضاً لمصر .

ولكن الملك سعود كان - قبل وصوله إلى العاصمة الأمريكية - على اتفاق مع القاهرة حول ضرورة التمسك بالانسحاب الكامل لإسرائيل ، ولم تكن واشنطن تستطيع أن ترد في تأييد موقفها طالما أنه يتمشى مع ماسبق أن أعلنته ، وأنه يحقق للملك سعود مركزاً كبيراً في المنطقة العربية ولقد أكد البيان المشترك الموقف الأمريكى ، وأبلغ الملك سعود الحكومة المصرية بالتأكيدات التي أبلغها له

الرئيس أيزنهاور ودالاس .

ولكن هذا الموقف الأمريكى كان في الواقع قد اهتز تحت حملات الصهيونية في الولايات المتحدة .

وقد بدأ هذا التردد أو التراجع الأمريكى في الفترة ما بين صدور قرار ١٩ يناير وأوائل فبراير .

ففي ٢٤ يناير قدم السكرتير العام تقريره إلى الجمعية العامة بعد انقضاء مهلة الخمسة الأيام التي حددتها في قرار ١٩ يناير ، وقد تضمن هذا التقرير مفكرة من الحكومة الإسرائيلية قيد فيها تأكيد موقفها بالنسبة لغزة وخليج العقبة .

وقد أوضح السكرتير العام في تقريره أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تقبل تغييراً في الأوضاع القانونية بناء على أعمال عسكرية ، وأن قوات الطوارئ الدولية غير منوط بها فرض تسوية .

ثم تكلم السكرتير العام عن مشكلة خليج العقبة . وذكر أن الأعمال العسكرية لإسرائيل لا يجب أن يكون لها دور في حل هذه المشكلة .

ولكن السكرتير العام ذكر أنه إذا نفذ الأطراف أحكام المادتين ٧ ، ٨ من اتفاقية الهدنة فإن الأطراف ستلتزم في هذه الحالة بتقديم ضمانات بعدم القيام بأية أعمال حرب ، بما في ذلك الحقوق في خليج العقبة ومضائق تيران .

وما إن صدر هذا التقرير حتى اتجهت الولايات المتحدة إلى إعداد مشروع قرار يسعى إلى إحالة مسألة المرور في خليج العقبة إلى محكمة العدل الدولية ، وحتى يصدر القرار بمنع الأطراف عن ممارسة حقوق الحارين في مياه الخليج أو التدخل بأية صورة في حق المرور البريء .

وقد عرض كابوت لودج هذا المشروع ، بهذه الصورة ، على الدكتور فوزى وعلى الفور أبدى له أن في هذا المشروع رضوخاً لضغط إسرائيل ورهنا تضعه الجمعية العامة في يد إسرائيل كي تتم انسحابها وإنه لا يمكن لمصر أن تقبل ذلك . وإزاء رفض مصر لهذا المشروع ، قام الوفد الأمريكى بتعديل النص بحيث ينص على « التزام الأطراف بأحكام اتفاقية الهدنة ، وأن هذا يقتضى وضع قوات

الطوارئ الدولية على خط الهدنة المصري - الإسرائيلي وتنفيذ الإجراءات الأخرى التي يراها السكرتير العام من أجل الوصول إلى المواقف التي تؤدي إلى حفظ السلام في هذه المنطقة (شرم الشيخ وغزة) .

على أنه في نفس الوقت ، كانت الولايات المتحدة قد أعدت مشروع قرار آخر يدين إسرائيل لعدم تنفيذها الانسحاب الكامل .

وعرض أولاً للتصويت قرار إدانة إسرائيل في جلسة الجمعية العامة في ٢ فبراير ، ووافقت عليه بأغلبية ٧٤ صوتاً ضد ٢ (فرنسا - إسرائيل) وامتناع دولتين (كوبا - كوستاريكا) .

ثم عرض المشروع الثاني ، ووافقت عليه ٥٦ دولة وامتنعت عن التصويت ٢٢ ، وكانت مصر من الدول التي امتنعت عن التصويت (وأيدتها في موقفها الدول الاشتراكية وكافة الدول العربية - وامتنعت أيضاً إسرائيل باعتبار أن هذه ضمانه غير كافية بالنسبة لها) .

ولم يكن أمام مصر سوى الامتناع عن التصويت تحديداً لموقفها وعدم قبولها لهذا الوضع الجديد .

وكان موقف مصر كما حدده الدكتور فوزي استعداد الحكومة المصرية للالتزام الكامل بأحكام اتفاقية الهدنة ، وإن موقفنا هو ضرورة الانسحاب الكامل والفوري ثم تمركز قوات الطوارئ على « جانبي » خط الهدنة ، وأن تعمل هذه القوات في الإطار القانوني لمهمتها كما حددته الجمعية العامة .

أما أبا أيان فقد صمم على أن اتفاقيات الهدنة لم يعد لها وجود وأنه من الضروري أن تعلن مصر تخليها عن حالة الحرب .

* * *

التعهدات الأمريكية :

حققت بذلك الولايات المتحدة وضعاً خاصاً لإسرائيل ، لأنه على ضوء القرار ستواجه قوات الطوارئ في غزة وشرم الشيخ ، كما أن هناك مطالبة من جانب الجمعية

العامة بعدم استخدام حقوق المحاربين في تلك المنطقة .

وعلى أثر ذلك القرار وجه أيزنهاور رسالة إلى بن جوريون فسر فيها قرار الجمعية العامة بالقول إن تقرير السكرتير العام يضع الأسس لنتيجة سلمية في شرم الشيخ وغزة ولكن الخطوة الأولى هي الانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة . ثم أضاف الرئيس الأمريكي في لهجة تحذير « إنه يرجو أن تستمر علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين والتي ساهمت في تنمية إسرائيل » .

وكانت لهجة التحذير تفيد أنه ما « لم تغير إسرائيل من موقفها ، فقد توقف الولايات المتحدة معونتها لإسرائيل » .

وفي ٥ فبراير أدلى دالاس في مؤتمره الصحفي بحديث قال فيه : « إنه إذا اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتوقيع عقوبات ، فإن الولايات المتحدة ستؤي هذا الأمر عناية كبيرة » .

وفي ٨ فبراير رد بن جوريون على الرئيس أيزنهاور مؤكداً موقف إسرائيل وحاجتها إلى الضمانات والسلام .

وهنا بدأت الحكومة الأمريكية تشعر بحرج كبير ، فقد بدأ الضغط الصهيوني يصل ذروته ، ومعنى هذا أن الكونجرس لن يوافق على سياسة الرئيس أيزنهاور الجديدة في الشرق الأوسط ، وبالتالي فإن المخطط الأمريكي في ملء الفراغ والهيمنة على هذه المنطقة ، وإيجاد زعامات منافسة للرئيس عبد الناصر مثل الملك سعود ، ستهدد بالفشل الكامل .

ولذلك اجتمع دالاس بأبا أيان في ١١ فبراير - وسلمه مفكرة حول موقف الولايات المتحدة من غزة وشرم الشيخ ، وفيها تشير إلى أن غزة مصدر للتسلل العسكري لإسرائيل ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن مياه خليج العقبة مياه دولية وأنه ليس من حق أية دولة أن تمنع المرور الحر البريء منها . وذكرت المفكرة أنه ما لم تتخذ محكمة العدل الدولية قراراً مخالفاً ، فإن الولايات المتحدة على استعداد لممارسة حق المرور البريء بالاشتراك مع آخرين لضمان الاعتراف العام بهذا الحق .

* * *

توقعت الولايات المتحدة بعد ذلك أن إسرائيل ستعلن انسحابها ، وأنها ستغير من الموقف الذي أبلغت به السكرتير العام في ٤ فبراير ، وأبلغه هيرشولد إلى الجمعية العامة في تقريره بتاريخ ١١ فبراير .

ولكن الحملة الصهيونية ضد الرئيس أيزنهاور اتخذت أبعاداً جديدة فقد هاجم السناتور وليم نولاند زعيم الأغلبية في الكونجرس موقف الرئيس أيزنهاور ، وأعلن أن الكونجرس لن يوافق على فرض عقوبات على إسرائيل إلا إذا وقعت الأمم المتحدة العقوبات على الاتحاد السوفيتي بالنسبة لعدوانه على الحبر .

ثم بعث ليندون جونسون - وكان زعيم الديمقراطيين في الكونجرس - برسالة إلى دالاس هاجم فيها موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وطالب أيضاً بعدم توقيع عقوبات على إسرائيل ما لم توقع عقوبات على الاتحاد السوفيتي . [[[[[[] وحاول دالاس أن يخفف من حدة الهجوم على سياسته ، فاقترح على الرئيس أيزنهاور دعوة ثمانية من كبار الشخصيات اليهودية الأمريكية للتباحث معه وإقناعهم بأنه لا يعمل على الإضرار بإسرائيل .

ثم حاول مرة ثانية أن يحصل من زعماء الكونجرس على بيان بالموافقة على سياسته ، ولكن السناتور فولبرايت رفض وأعلن أنه لا يوافق ما لم تحصل إسرائيل على حقوقها بعد أن تنسحب .

وكانت أنباء هذا الضغط تصل تباعاً إلى نيويورك ، وأصبح الموقف الأمريكي محلاً لأكثر من تساؤل ، وما الذي تريده إسرائيل بعد المفكرة الأمريكية في ١١ فبراير والتي أعلنها أيزنهاور في ١٧ فبراير ؟

وسافر إيبان إلى تل أبيب ، ثم عاد في ٢٤ فبراير ليضع أمام دالاس خمسة أسئلة بطلب منه الإجابة عنها .

السؤال الأول : هل سترسل الولايات المتحدة سفينة إلى خليج العقبة ، وهل ستتخذ إجراء إذا ما أوقفت ؟ ورد دالاس بنعم .

السؤال الثاني : هل تؤيد الفكرة بأن تبقى لقوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ لمدة طويلة ؟ ورد دالاس بنعم .

السؤال الثالث : هل سترسل سفينة تحمل علم الأمم المتحدة في الخليج .
ورد دالاس : إن هذا يتوقف على رأى همرشولد .

السؤال الرابع : هل ستفتح لنا طريقاً لنقل الزيت من إيران عن طريق البحر الأحمر وخليج العقبة .

ورد دالاس : بنعم .

السؤال الخامس : هل ستصبح غزة تحت إدارة الأمم المتحدة ؟

ورد دالاس : سنبدل أقصى جهدنا لكي نقنع الأمم المتحدة وهرشولد بهذا الإجراء .

هل هذا مسلك دولة صغيرة تتعامل مع أكبر قوة في العالم ؟ أم أن هذا مسلك دولة تعلم بمدى النفوذ الذي يساندها ويتحكم في سياسة هذه القوة العالمية . لقد بلغت حملة الضغط ذروتها وكانت آلاف الرسائل من المواطنين الأمريكيين تصل إلى البيت الأبيض من موقف الرئيس . الأمريكي من إسرائيل وكان بين كل ٢٥ خطاباً يصل إلى الرئاسة الأمريكية ، خطاب واحد يقف مؤيداً للرئيس . . والغريب في الأمر أنه في نوفمبر كان بين كل ٢٥ خطاباً تصل للبيت الأبيض اثنان فقط يؤيدان إسرائيل . لعل هذا يوضح كيف تلعب أجهزة الإعلام دورها في توجيه الرأي العام وإلى أي مدى تسيطر الصهيونية على هذه الأجهزة .

وسافر إيبان بعد ذلك إلى نيويورك يستفسر من همرشولد عن السؤال الثالث والسؤال الخامس . واستهجن همرشولد هذا الأسلوب ورد رافضاً اقتراح إرسال سفينة تحمل علم الأمم المتحدة ورفض التسليم بأن تكون غزة تحت إدارة الأمم المتحدة .

ويبدو أن إيبان عاد إلى واشنطن بعد ذلك ونقل ردود همرشولد محرفة ، كما أنه خلال حديثه مع همرشولد نقل إليه إجابات دالاس محرفة ، ولكن عندما تم الاتصال بين الرجلين تبين كل منهما أن إيبان حاول الوقعة بينهما .

❖ ❖ ❖

وكان موليه وبينو في واشنطن في ذلك الوقت ، وذهب إيبان لاستشارتهما .
وكان الرد أنه إذا هوجمت إسرائيل فإن لها الحق في إعادة احتلال غزة .
مصر وأزمة السويس

وعرض إيبان ذلك على دالاس ووافق الأخير على حق إسرائيل في التحرك للدفاع عن نفسها طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق .

وعلى ضوء ذلك تم الاتفاق على أن تعلن جولدا مائير في الجمعية العامة قرار إسرائيل بالانسحاب ثم يعقب ذلك بيان من كابوت لودج .

وكانت الجمعية العامة قد استأنفت بحث الموقف في ٢٢ فبراير ، وأمامها تقرير همرشولد في ١١ فبراير ثم الكلمة التي ألقاها تكملة لهذا التقرير والتي أوضح فيها أنه بالنسبة لغزة ، فإنه ينوى اتخاذ إجراءات عملية في إطار السيطرة المصرية على القطاع طبقاً لا اتفاقية الهدنة ، وبذلك حدد همرشولد الموقف بالنسبة لفكرة الإدارة الدولية وأكد أن القطاع يخضع للإدارة المصرية .

وكان الموقف ، على ضوء المعلومات التي وردت من نيويورك والضيق الذي لمسه الوفد المصري لدى أعضاء الوفد الأمريكي من شدة الضغط الصهيوني ، يتطلب عدم الانتظار بل العمل على دفع الأمور وتحريكها والتشدد في المطالبة بتوقيع العقوبات الاقتصادية على إسرائيل .

وفعلاً تم تقديم مشروع في ٢٢ فبراير بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إسرائيل إزاء عدم تنفيذها للانسحاب .

ولكن ليستر بيرسون تزعم حملة المعارضة لهذا الاتجاه ودافع عن أمن وسلامة إسرائيل وهاجم العرب واتهمهم بالعدوان ، وقدم مشروع قرار مضاداً يضمن لإسرائيل مطالبها .

وهكذا كشف بيرسون عن أوراقه ، وانساق في التيار الصهيوني في الجارف وكان موقفه محل تعليقات الوفود المختلفة ، وكان هو بدوره لا يخفى أهمية اتخاذ هذا الموقف ليكسب رضاء الصحافة الكندية - وهي بدورها تخضع لسيطرة الصهيونية - ويضمن مستقبله السياسي .

وظهر من الجو العام أن القرار بتوقيع العقوبات لن تؤيده الولايات المتحدة ولن يحصل على الأغلبية اللازمة ، ولذلك لم يكن هناك ما يدعو إلى الإصرار على التصويت عليه .

وفي أول مارس أعلنت جولدا مائير أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من خليج العقبة ومضايق تيران وهي على ثقة أنه سيكون هناك حرية ملاحية لإسرائيل وللدول في مياه الخليج .

وقالت إن المفهوم أن قوات الطوارئ الدولية ستمنع استخدام حقوق المحاربين ثم ذكرت « إن التدخل في حرية ملاحية السفن الإسرائيلية سيعتبر بمثابة هجوم يخطأ حقها في الدفاع عن نفسها طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق » .

وأعلنت وزيرة خارجية إسرائيل أنه سيتم الانسحاب من غزة على أساس أن القوات الدولية ستحمل المسئوليات العسكرية والإدارية في القطاع وأن الأمم المتحدة ستبقى مسئولة عن إدارة القطاع حتى يتم الوصول إلى تسوية سلمية أو اتفاق نهائي حول مستقبل قطاع غزة .

وعندما تحدث كابوت لودج أعلن أن الحكومة الأمريكية لا تعتبر أن ماورد على لسان وزيرة خارجية إسرائيل يعتبر شروطاً للانسحاب ، ثم أكد أن مستقبل قطاع غزة يجب أن يتحدد في إطار اتفاقية الهدنة .

وقد أثار البعض أن حديث لودج خالف الاتفاق بين دالاس وإيبان وأن هذا هو الذي دعا الرئيس أيزنهاور إلى أن يبعث برسالة إلى بن جوريون يؤكد فيها الموقف الأمريكي في ٢ مارس . ولكن من الصعب أن نتصور أن يلتقي المندوب الدائم الأمريكي بياناً سياسياً باسم حكومته دون أن يكون محل الموافقة التامة من واشنطن .

وعلى كل ، فإن هذا الأمر لا يقدم ولا يؤخر ، لأن الضمانات التي طلبتها إسرائيل من الولايات المتحدة حصلت عليها . . .

* * *

وفي ٨ مارس أعلن السكرتير العام أن إسرائيل أتمت انسحابها من غزة وشرم الشيخ .

وفي ١٣ مارس تسلمت الإدارة المصرية القطاع . . .

وبقيت قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ . . .

التطهير

عند تناول التطورات التي مر بها انسحاب القوات البريطانية - والفرنسية من بور سعيد ، كان من الضروري أن ندس مسألة تطهير قناة السويس ، بحكم الدور الذي لعبته في الإسراع بإتمام الانسحاب ، وكيف تمكنت الدبلوماسية المصرية من حسن استغلال لهذه الورقة الثمينة الحيوية إزاء لفظة بريطانيا وفرنسا على سرعة إعادة الملاحة في القناة .

ولقد بدأ السكرتير العام في اتخاذ الخطوات اللازمة لعملية التطهير منذ صدور قرار الجمعية العامة في ٢ نوفمبر الذي نص على حث الجمعية العامة - بمجرد وقف إطلاق النار - على اتخاذ الخطوات لإعادة فتح قناة السويس .

وكانت جهود السكرتير العام في هذا الشأن ، تسير جنباً إلى جنب مع جهوده الرامية إلى وقف إطلاق النار ، وتحقيق الانسحاب ، وكان من الضروري لمصر - أمام إخلاص السكرتير العام في جهوده ، وأمام الحاجة إلى معاونته في مهمته - أن تقدم له المساعدات التي تسهل له مهمته .

ولقد كانت الخطوة الأولى التي سعى إليها همرشولد هي التحرك في اتجاهين : أولهما : أن يبدأ في الاتصال بالشركات العالمية التي يمكن أن تتولى عملية التطهير .

وثانيهما : أن يتعرف على نوايا الحكومة المصرية تجاه تطهير قناة السويس .

وقد حقق همرشولد التحرك السريع بالنسبة للاتصال بالشركات النرويجية والهولندية لبحث إمكانية قيامها بهذا العمل .

أما بالنسبة لمصر ، فلم يكن ممكناً التحدث في مثل هذا الأمر معها والقنابل تتساقط عليها ، والقوات المعتدية تغزو أراضيها ، ولذلك كان تحرك السكرتير

العام لاحقاً لوقف إطلاق النار .

وقد حددت مصر موقفها في ذلك الوقت على أساس مبدأ أنه لا تطهير قبل تمام الانسحاب وأنه لا يجب التفريط في هذا المبدأ تحت أية ظروف وإلا فقدت مصر أهم ورقة تستطيع أن تضغط بها على المعتدين ليتم انسحابهم .

ولكن مع تشدد مصر في رفض المبدأ في عملية التطهير قبل إتمام الانسحاب فإنها رأت - كما أوضحنا في الفصل السادس - اتخاذ خطوات معينة لا تتعارض مع المبدأ الذي قرره وصممت عليه ، وكانت أولى هذه الخطوات الإعلان عن رغبتها في إعادة فتح القناة بأسرع ما يمكن وقبولها التباحث نظرياً مع السكرتير العام في أمر التطهير .

* * *

والواقع أنه كان من الضروري اتخاذ هذه الخطوة ، باعتبار أنها تظهر مدى تعاون مصر مع الأمم المتحدة واستجابتها إلى توصية الجمعية العامة في قرار ٢ نوفمبر ، وتبعد عنها أية مظنة لتشدد أو تعنت .

ثم إن في اتخاذ هذه الخطوة أيضاً ، ما يرضى أصدقاءنا في الدول النامية ، كالهند ، والذين وقفوا معنا قبل وخلال العدوان ، وإغلاق القناة يؤثر على اقتصاديات هذه الدول النامية ويحملها أعباء اقتصادية كبيرة .

ويضاف إلى ما تقدم أن الاتصالات بين السكرتير العام وبريطانيا وفرنسا أوضحت اللفتة إلى سرعة فتح القناة ، لقد كان البريطانيون أكثر لفظة وقلقاً ، وكان حديثهم عن وقف إطلاق النار يرتبط على الفور بالحديث عن تطهير القناة ولذلك كان الإعلان عن هذه الرغبة أمراً يضع أمام المعتدين اتجاهات واضحة لمصر وهو رغبتها الصادقة في إتمام هذه العملية ، فإذا كانوا راغبين حقاً في أن تتحقق ، فعليهم تنفيذ شرطها الخاص بالانسحاب .

* * *

وقد اشترطت مصر عدم البدء في التطهير قبل أن يتم الانسحاب البريطاني ، الفرنسي ولم تضع الانسحاب الإسرائيلي شرطاً لبدء عملية التطهير .

وكان وراء هذا الموقف عدة اعتبارات :

أولها : أن القوات الإسرائيلية لم تكن قد وصلت إلى الضفة الشرقية للقناة ،
أى لم يكن هناك وجود مادي لإسرائيل في منطقة قناة السويس .

وثانيها : أن الظروف الدولية ، كانت تفرض عدم ظهور مصر وكأنها تستخدم
القناة لمصلحتها الخاصة ، دون اعتبار للمجموعة الدولية ، وبالتالي تقوى من حجج
أعدائها في اتهامها بأنها تخضع القناة لأغراضها السياسية .

وثالثها : أن قرار الجمعية العامة نص على اتخاذ خطوات للتطهير بعد وقف
إطلاق النار وهو ما يعبر عن رغبة عالمية ، من مصلحة مصر أن تسايرها كما
سبق القول ولذلك حددت مصر ، الانسحاب من منطقة القناة فقط ، كشرط
لبداء التطهير وتمشت مع السكرتير العام في خطواته المبدئية في هذا الشأن .

وقد قام هرشولد بإحاطة مصر بالخطوات التي اتخذها ، ومع تسليمه بأنه لن
يبدأ في عمليات التطهير قبل أن يتم الانسحاب من منطقة القناة ، إلا أنه طلب
من مصر أن تبدأ في التباحث نظرياً حول عمليات التطهير وبحيث يمكن البدء فيها
فور إتمام الانسحاب .

وكان واضحاً في الفترة ما بين صدور قرار الجمعية العامة وتقديم هرشولد
لتقريره حول التطهير إلى الجمعية العامة في ٢٠ نوفمبر أن السكرتير العام يستخدم
مسألة تطهير قناة السويس للضغط على بريطانيا وفرنسا ، وأنه في الوقت الذي يبذل
فيه الجهود المتصلة لترتيب هذه العملية ويستحث الحكومة المصرية في هذا الاتجاه ،
إلا أنه لا يبدى في اتصالاته مع البريطانيين والفرنسيين سوى كل تشدد حول
هذه المسألة .

وقد أثار معه البريطانيون في تلك المرحلة أن يتولى أسطول التطهير الذي
وصل إلى بورسعيد العملية تحت اسم الأمم المتحدة ، وعندما استطاع هرشولد
رأى مصر في هذه النقطة أوضحت في تصميم أنها لا يمكن أن تسمح للمعتدين
بالتواجد تحت أى مبرر في منطقة القناة ، وأنها ترفض تماماً استخدام سفن التطهير
البريطانية ومهندسيها في هذه العملية .

وقد أكد السكرتير العام هذا الموقف في رده على الحكومتين البريطانية والفرنسية

في ٦ نوفمبر عندما أشار إلى أن التطهير ستقوم به شركات من دول غير مشتركة
في النزاع ، وقد ردت بريطانيا على ذلك بأنها على استعداد لتقديم ٣٦ سفينة للمساهمة
في العملية ، غير أن السكرتير العام لم يقبل هذا العرض .

* * *

ثم عين السكرتير العام الجنرال ريموند هويلر كمثل خاص له في عمليات
التطهير ، وكان الجنرال هويلر يشغل منصب قائد سلاح المهندسين في الجيش
الأمريكي وله خبرة طويلة في أعمال التطهير .

وعندما وصل الدكتور فوزى إلى نيويورك ، طلب منه هرشولد أن توافق مصر
على سفر الجنرال هويلر إلى مصر لبحث مع المهندس محمود يونس رئيس هيئة
قناة السويس وقتئذ ، المسائل المتصلة بالتطهير ، وأكد السكرتير العام أنه في طلبه
هذا لا يمس بالمبدأ الأساسى المتفق عليه وهو عدم بدء التطهير قبل إتمام الانسحاب
وهو الأمر الذى أوضحه في تقريره إلى الجمعية العامة في ٢٠ نوفمبر . وفي الوقت
نفسه ، وكان ذلك في ٢٣ نوفمبر ، سلم هرشولد إلى الدكتور فوزى الدراسات
المبدئية التي أعدها السكرتارية حول العملية ، حتى تكون تمهيداً للمباحثات
المقبلة بين المهندس محمود يونس والجنرال هويلر .

ثم رتب هرشولد اجتماعاً بين الدكتور فوزى والجنرال هويلر في يوم ٢٥ نوفمبر
وأوضح هويلر رغبته في السفر إلى مصر لبحث الأوضاع المختلفة وخاصة بالتطهير
وأكد بدوره مفهومه أن التطهير لن يبدأ إلا بعد الانسحاب تماماً من منطقة القناة .
وقد سبقت الإشارة في حينه إلى رد الدكتور فوزى عليه .

* * *

ولقد سافر الجنرال هويلر إلى مصر في أوائل ديسمبر ، وكانت الأنظار تلاحقه
فيما ينوى عمله أو إعلانه ، وفوجئت الدوائر المسئولة في مصر بالجنرال الأمريكى وهو
يدلى بتصريح في بورسعيد - وهى مازالت محتلة - يعلن فيه أن كوبرى الفردان
نسف ولم تسقط عليه قنابل .

وعلى الفور اتصلت مصر بالسكرتير العام واحتجت لديه على هذا التصريح
وأوضحت أنها لا تقبل إطلاقاً أن يخرج الجنرال هويلر عن حدود المهمة المرسومة له

كمثل خاص للسكرتير العام في عملية التطهير . وأن واجباته تنحصر في الإشراف على العملية وليس لإصدار أحكام مغرضة حول مثل هذه المسائل .

وكان في لهجة مصر ، تحذير للسكرتير العام بأنها قد لا توافق على استمرار الجنرال هويلر في عمله ، بل قد تتخذ موقفاً يعطل الأعمال التمهيدية في التطهير .

وكانت استجابة همرشولد فورية أيضاً ، فأبرق إلى الجنرال هويلر يطلب منه الامتناع عن الإدلاء بأية تصريحات ، ثم - وكما ذكر السكرتير العام نفسه - بعث له بخطاب شديد يلومه على تصرفه .

وقد تعمدت أن أسرد هذه الواقعة ، لأبين إلى أى حد كانت القاهرة تتسك وتحرص على أن يكون التعاون بينها وبين الأمم المتحدة في الإطارات التي حددها قرار الجمعية العامة واتصالاتها مع السكرتير العام ، وكيف أنها - وفي ظل ظروف احتلال عسكري - لم تسح بصدور مثل هذه التصريحات .

* * *

ولقد ثارت قضية أخرى خاصة بعملية التطهير بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، ولم تكن سوى إلحاح بريطانيا على السكرتير العام ليستخدام أسطول التطهير الذي اصطحبته معها قوات الغزو .

وكان موقف مصر الرافض المطلق لاستخدام هذه السفن وبجارتها ، ولكن أنتوني إيدن اتصل بهمرشولد وألح عليه في استخدام هذه السفن تحت علم الأمم المتحدة وكان هذا التصرف من جانب إيدن ، يرجع إلى رغبته في أن يظهر للرأى العام البريطاني أن بريطانيا تشترك في عملية إعادة فتح القناة للملاحة ، ومن جهة أخرى يضمن سرعة تطهير هذا المسر المائي الحيوى .

وفي نفس الوقت ، رأى الجنرال هويلر أن العوائق بالقناة تحتاج إلى أسطول ضخم ، وأن الإمكانيات الموجودة لديه لا تكفى للقيام بهذا العمل ، ولذلك اقترح هويلر بدوره على همرشولد الاستعانة بالسفن والقاطرات البريطانية .

وأمام هذه الاعتبارات العملية ، تحرك همرشولد ليجس النبض - ولم يكن الانسحاب قد تم - حول مدى تساهل مصر في هذه العملية ، وأوضح همرشولد في هذا الصدد

أن استخدام هذه السفن سيكون بصفة مؤقتة ، وأنه بعد أن تنتهى مهمتها ستبحر على الفور .

ورفضت مصر ، وعاود السكرتير العام رجاءه مؤكداً الصفة المؤقتة لاستخدامها وأن سرعة إعادة الملاحة في القناة ، أمر في مصلحة مصر والأمم المتحدة . ومرة أخرى رفضت مصر لأنها كانت تخشى في الواقع أن تحدث مشاكل أو اضطرابات بسبب تواجد بحارة من دولة اعتدت على مصر مما قد يفتح أبواباً جديدة للتحرش بها .

وبعد مفاوضات طويلة ، وافقت مصر على استخدام بعض هذه السفن دون بجارتها . ولم تقبل بريطانيا هذا الإجراء واعتبرته ماساً بكرامتها وأبلغت السكرتير العام أنه إما أن تستخدم السفن بطاقها أو تبحر من بور سعيد .

وأخيراً تم التوصل إلى حل وسط ، وهو بقاء ست سفن على ألا يبقى على كل منها سوى عدد محدود من طاقمها الفني ، أما بقية الأسطول فيتم استخدامه في أعمال محددة ثم ترحل السفن على الفور بعد الانتهاء من مهمتها .

وفي ١٠ يناير ، قدم السكرتير العام تقريراً ثانياً حول أعمال التطهير وشرح فيه الموقف السابق وذكر « أنه في أوائل ديسمبر ظهرت الحاجة إلى استخدام عدد محدد من سفن الإنقاذ البريطانية للقيام بأعمال تطهير معينة على أساس أن كل سفينة ستبقى حتى انتهاء المهمة المحددة المطلوبة ثم تغادر المنطقة . كما أنه تم طلب ست سفن من بريطانيا وفرنسا - يتولى قيادتها طاقم غير بريطاني للقيام بأعمال التطهير في منطقة الكاب .

وقد بدأت عمليات التطهير في جنوب القناة في ٢٨ ديسمبر ، وفي الشمال يوم ٣١ ديسمبر وعلى أساس خطة من ثلاث مراحل وافقت عليها السلطات المصرية المسؤولة ، وفي نهاية يناير غادرت بور سعيد ١٥ سفينة بريطانية بعد أن أنهت المهمة المحددة لها .

* * *

وقد حددت الرسائل المتبادلة في ١٩٥٧/١/٨ بين السكرتير العام ووزير خارجية مصر الأوضاع الخاصة بهذه العملية ، وقد تضمنت :

١ - تقوم الأمم المتحدة بمساعدة مصر في هذه العملية على أن توافق مصر على خطط العمل .

(٢) - تعتبر العملية «مقاولة أمم متحدة»
وتعتبر الأموال والأشخاص خاضعين لاتفاقية المزايا والحصانات للأمم المتحدة
٣ - تقدم مصر كل مساعدتها ومعاونتها لهذه العملية .

أما بالنسبة لتمويل العملية ، فقد طلب السكرتير العام السماح له بعقد قرض في حدود ١٠ ملايين دولار .

وقدم تم تطهير القناة في ٤ مارس ١٩٥٧ باستثناء قاطرة تابعة للهيئة تسمى ادجار بونيه والفرقاطة « أبوقير » .

وفي ١٢ مارس بدأ العمل في إزالة القاطرة ادجار بونيه . ثم في ٢٢ مارس بالنسبة للفرقاطة « أبوقير » .

وفي منتصف أبريل تم التطهير الكامل لقناة السويس قبل الموعد المحدد بتسعة أسابيع .

وفي أوائل مايو غادرت سفن الإنقاذ منطقة القناة .

* * *

وفي ١٢ أبريل أعلن السكرتير العام أنه تلقى قروضاً من الدول لتغطية نفقات التطهير بلغت ١١ مليون دولار من كندا ، السويد ، ليبريا ، سيلان ، أستراليا ، الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية ، النرويج ، الدانمرك ، هولندا ، إيطاليا . وقد غطى هذا المبلغ نفقات العملية بأكملها .

* * *

تبقى في النهاية الإشارة إلى عده ملاحظات حول تطهير قناة السويس :
أولها : أن مصر تمكنت من السيطرة على هذه العملية وإحكام الرقابة عليها .
حقيقة تولت الأمم المتحدة هذه العملية ونفذتها ، ولكن ذلك تم بعد أن وافقت مصر على خطة التطهير وبعد أن حددت وسائل التنفيذ بالصورة التي تتفق مع سيطرتها وإدارتها لقناة السويس .

وثانيها : أن تطهير قناة السويس لم ينتظر إتمام الانسحاب الإسرائيلي ، بل بدأ مع بداية الانسحاب من منطقة القناة ، وقد سبق لإيضاح الاعتبارات وراء هذا الموقف والذي أدى إلى أن القناة أعيدت فيها الملاحة في وقت معاصر لتمام الانسحاب الإسرائيلي .

وثالثها : أن عملية التطهير ذاتها - تحت إشراف هيئة قناة السويس - قضت نهائياً على أية شكوك حول حق مصر المشروع في هذا الممر المائي .

ورابعها : أن مصر استخدمت ورقة «القناة» أحسن استخدام ، وكانت القناة هذه المرة سلاحاً لمصر في المعركة العسكرية وسلاحها في المعركة السياسية .

* * *

وبتطهير قناة السويس ، وإتمام الانسحاب الإسرائيلي ، وتتركز قوات الطوارئ الدولية على خطوط الهدنة لا بدأت مصر تنجس - وقد أزيلت آثار العدوان - إلى العمل على أن تأخذ علاقاتها الدولية مسارها الطبيعي .

ولكن الطريق لم يكن معبداً ، واكتنفته صعاب وصعاب . .

* * *

التسويات النهائية

أشرت في الفصل السادس عند الحديث عن الانسحاب ، إلى أن تسوية مسألة القناة ذاتها ، كانت محل نظر وانتباه السكرتير العام ، منذ صدور قرار الجمعية العامة . وأنه عندما كان همرشولد يبذل جهوده ليصل إلى وقف إطلاق النار وإتمام الانسحاب ، كان يحرك من حين لآخر مسألة القناة وإمكان استئناف المباحثات حولها بين مصر وبريطانيا وفرنسا من حيث توقفت في ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ بصدور المبادئ الستة .

كانت هذه وجهة نظر همرشولد التي وإلى دون كلل لإبلاغنا بها منذ الأيام الأولى للعدوان ، ومطالباً الحكومة المصرية بأن تتخذ من جانبها خطوة تدعم من مركزها وتؤكد سلامة نواياها تجاه هذا المسر المائي الدولي .

وفي حقيقة الأمر ، وعلى ضوء الظروف التي كان يعمل خلالها السكرتير العام ، فإنه كان مضطراً إلى انتاج هذا الأسلوب لا عبارات عديدة :

منها : أن واشنطن أعدت في أول نوفمبر مشروع قرار حول مسألة قناة السويس ، وكانت تنوى تقديمه في نفس الوقت الذي تبحت فيه الجمعية العامة قضية العدوان ، ووجهة نظر الولايات المتحدة أن مسألة القناة هي المحرك للعدوان ومع تصفية آثار العدوان لا بد من تصفية السبب أو المحرك لهذا العدوان .

ومنها : أن السكرتير العام في تعامله مع بريطانيا وفرنسا ، وإن شئنا الدقة فع بريطانيا بالذات ، كان يسعى إلى إيجاد مبررات لها أمام الرأي العام لعنادها وتصلبها في البداية . فكان في استئناف المباحثات ما يوفر لها هذا المبرر .

ومنها : أن السكرتير العام نفسه ، ملتزم بتصفية هذه المسألة التي عرضت على مجلس الأمن والتي أدار خلالها مفاوضات سرية بين الدكتور فوزي وسلوين لويدي وبينو ، وكان من المقرر - حسب ما اقترحه - أن تبدأ مفاوضات ثانية في جنيف في ٢٩ أكتوبر يوم بدأ العدوان .

وجهات نظر متعددة ، وتتحد في النهاية في الغرض والهدف وهو أن مصر يجب أن تكبل بقيود في إدارتها لهذا المسر المائي الدولي ، ولا يجب أن تترك - حتى بعد أن وقع عليها العدوان - لتنفرد بإدارة هذا المسر وتفرض كلفتها وإرادتها على القوى التي تحدها وشنت عليها الحرب ، والقوى الأخرى التي لا تريد لمصر أن تعيش في سلام وتضيق من مجرد التفكير بأن القيادة الثورية في بلد صغير ، يحبو على طريق التنمية والتقدم ، نجحت في هدفها وأصبحت مثالا لغيرها من الشعوب الصغيرة التي تعاني من وطأة الاستعمار والإمبريالية .

وقد تحركت مصر لمواجهة هذه السياسة ، بكثير من الحكمة والحزم ، وكانت أول خطوة نجحت فيها هي إقناع الولايات المتحدة بأن الوقت والظرف لا يسمحان بتقديم مشروع قرارها وإلا فإن الأمم المتحدة بهذا الإجراء تقدم للعسكريين مبرراً لعدوانهم في وقت تسعى فيه إلى إدانتهم ووقف هذا العدوان .

وفعلا وافقت الولايات المتحدة على وجهة نظر مصر ، وإن أبدت محاولات السكرتير العام لتحريك الموضوع على ضوء مقترحاته .

وكان على مصر بعد ذلك أن تواجه ضغط همرشولد المستمر عليها ، وفي شهر نوفمبر أبلغت مصر السكرتير العام أنه من المستحيل عقلا ومنطقاً أن يكون هناك مجرد تفكير في بحث هذا الموضوع قبل أن يتم الانسحاب .

ثم جاء شهر ديسمبر ، وهمرشولد لا يتقطع عن الإلحاح في أن تصدر الحكومة المصرية بياناً تعلن فيه استعدادها لاستكمال المفاوضات من حيث انتهت بصدور قرار مجلس الأمن في ١٣ أكتوبر .

ورفضت مصر مرة أخرى هذا الاقتراح ، وأكدت للسكرتير العام أنها - وهي ضحية عدوان أدانته الأمم المتحدة - لا تقبل بحث هذا الموضوع في هذه المرحلة حتى يتم الانسحاب .

وتم الانسحاب البريطاني - الفرنسي ، وكان ضمن المواقف المعلنة في لندن وباريس أنه سيتم استئناف المباحثات حول موضوع القناة .

ولكن القاهرة كانت لها وجهة نظر أخرى ، حقيقة أنها لم تعلن رفضها لاستئناف

المفاوضات وترك الأمور معلقة ، إلا أنها رأت أنه بعد أن وقع عدوان عليها من جانب ثلاث دول ، منها اثنتان كانت تتفاوض معهما حول تسوية للأزمة ولكنهما أثرتا استخدام كل وسائل الخداع والتأييد والتآمر ، ففي الوقت الذي كانت مصر تتفاوض فيه حول المبادئ الستة ، كان وزيراً خارجية بريطانيا وفرنسا يعلمان بما سيتم من عدوان وتآمر ضد مصر .

إذن ، لقد فضلت بريطانيا وفرنسا الالتجاء إلى أسلوب الحرب بدلا من التفاوض ، وقررتا قطع المفاوضات والتأييد على مصر وعلى دول العالم خلال فترة معينة بأنهما تتجهان إلى الحل السلمي ، في وقت كانتا قد قررتا فيه الحل العسكري بل موعد الهجوم .

طالما كان هذا موقف بريطانيا وفرنسا ، فأى مفاوضات يمكن أن تبدأ أو تستأنف معهما وعلى أى أساس وبأى منطق يمكن أن تطلب دول معتدية من دولة معتدى عليها أن تتفاوض معها في نفس الموضوع الذي شنت الحرب من أجله .

ثم تتساءل مصر : ما الهدف الذي تسعى إليه هذه المفاوضات ؟
لقد أدارت مصر القناة في كفاية رغم الظروف الصعبة التي خلقتها بريطانيا وفرنسا أمامها من سحب للمرشدين ومن امتناع عن دفع رسوم المرور ، وعن حملات التشكيك في سلامة الإدارة المصرية وعدم قدرتها .
ولقد أعلنت مصر أنها تضمن حرية المرور في قناة السويس طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٨٨ وسجلت إعلانها في الأمم المتحدة .

وأعلنت مصر أيضاً أنها لن ترفع رسوم المرور المقررة إلا بالاتفاق مع الدول المنتفعة بالقناة وسجلت على نفسها أيضاً هذا الموقف في الأمم المتحدة .

ماذا يمكن أن تحققة المفاوضات بعد كل هذه المواقف من جانب مصر ، اللهم إلا إذا كان الهدف منها العودة إلى محاولات تدويل إدارة القناة أو إخضاعها لإدارة الأمم المتحدة وغير ذلك من اقتراحات رفضتها مصر ، ليس قبل العدوان ، بل قبل أن يجتمع مجلس الأمن ويقرر المبادئ الستة .

من هنا رتب مصر موقفها على أساس أن العدوان ، وإن لم يغير من المبادئ

والأسس التي حددتها مصر منذ أعلنت التأميم ، إلا أنه أيضاً غير من الظروف السياسية التي كانت تدور خلالها المفاوضات ، وخلق موقفاً جديداً يكفى فيه أن تحدد مصر مبادئها والأسس التي تنوى السير عليها في إدارة قناة السويس .
ورأت مصر ، أن أنسب وقت للإعلان عن هذا الموقف ، هو انتهاء التطهير وعودة القناة للملاحة بصورتها الأولى في ٢ أبريل .

ولقد كانت سياسة مصر في شهر أبريل تواجه مواقف جديدة لم تكن قائمة في الشهور السابقة ، فبعد أن تم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية ، بدأت السياسة الأمريكية تتجه إلى سياسة رأب الصدع الذي حدث في التحالف الأطلنطي وبدأت تقدم المساعدات الاقتصادية للتخفيف من أزمة حليفتها ، وبدأ كما لو أن الولايات المتحدة بسلسلة من التصرفات تحاول أن تكفر عن خطيتها .

وفي شهر يناير ظهر مشروع أيزنهاور لملاء الفراغ الناتج عن انحسار النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط ، وما إن انسحبت إسرائيل حتى عادت المساعدات والمعونات الأمريكية لها أكثر مما كانت ، وبدأ كما لو أن الولايات المتحدة تحاول أن تجفف دموع طفلتها المدللة لإسرائيل . ولقد شعرت مصر بهذا التحول في شهر يناير ، وعبر وزير خارجيتها عن اختلال الموازين في معاملة المعتدين والمعتدى عليه ، إذ في الوقت الذي يجب أن تفرض فيه على المعتدى التعويضات لما سببه من أضرار ، إذا بالمساعدات والمعونات تقدم إليه لإرضائه .

ليس هذا فقط ، بل تجد مصر السياسة الأمريكية وقد كشفت القناع من سياسة جديدة تعمل على احتوائها كل الدول العربية في المنطقة تحت لوائها .
ولقد كان على مصر إذ ذاك أن توازن بين مبادئها واستقلالها وبين عدم إغضاب الولايات المتحدة ، في تلك الفترة الحرجة قبل أن يتم الانسحاب الإسرائيلي ، وما زالت الحاجة إلى الضغط الأمريكي ماسة لكي يتم هذا الانسحاب الكامل .

من هنا كان في أبريل ١٩٥٧ موقف أمريكا متغيراً ، وكان لهذا الموقف تعبيرات جديدة في جو العلاقات المصرية الأمريكية في ذلك الوقت .

وعندما أبلغ الدكتور فوزي ، السفير الأمريكي في القاهرة ريموند هير ،

بمشرع البيان الذي تنوى القاهرة إذاعته ثم تسجيله في الأمم المتحدة ، ألح السفير الأمريكي في أن تؤجل القاهرة إصداره حتى يتم التشاور مع لندن .
كان ذلك في ٢ أبريل ، وفي اليوم التالي عاد السفير ليلبغ وزير الخارجية المصري عدم رضا واشنطن عن البيان .

وفي منتصف أبريل ، أبلغ السفير الأمريكي أن الولايات المتحدة تقترح دعوة مجلس الأمن للانعقاد للنظر في مسألة قناة السويس ، وأنه إذا لم توافق مصر على الاشتراك معها في هذه الدعوة ، فإنها ستقوم بها بمفردها .

وفي ١٦ أبريل ، أبلغت مصر ردها ، بأنها لا ترى الموافقة على رأى الحكومة الأمريكية . . عندئذ طلب السفير الأمريكي ألا تتخذ مصر موقفاً من شأنه إثارة الموقف ، وكان واضحاً أن السفير يطلب من مصر تأجيل إصدار البيان الخاص بقناة السويس .

وأمام وجهة النظر المصرية ، رأت واشنطن أن تؤجل طلب انعقاد المجلس لبعض الوقت وكان وراء هذا التأجيل مناورة أمريكية تستهدف محاولة ثانية لإقناع مصر بخطوة الانسحاب إلى مجلس الأمن ، ثم عدم إثارة الهواجس خاصة وأن السفير ريشاردز المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط كان في طريقه إلى المنطقة للتحدث في مشروع أيزنهاور .

وعندما تبين للولايات المتحدة تصميم مصر على موقفها بدأت في بحث تعديلات في البيان واقترحت أن يتضمن في مقدمته الإشارة إلى المبادئ الستة ، وأن يحدد في البيان هيئة معينة تمثل المنتفعين أو أن تحدد الأمم المتحدة هذه الهيئة ، وضرورة اتفاق مصر مع المنتفعين حول لائحة القناة ، وضرورة قبول مصر للتحكيم والتقاضى في حالة أى خلاف ، ثم تعديلات لفظية متعددة . .

وكل ذلك لم تقبله مصر . .
وكانت مع القاهرة ورقة ثمينة ، هي حرص الولايات المتحدة على نجاح مهمة مبعوثها ريشاردز إلى المنطقة ، ولذلك رأت مصر أن تؤجل زيارة المبعوث الأمريكي حتى الانتهاء من مسألة القناة .

وفي ٢٣ أبريل ، وافقت واشنطن على خطة مصر في معالجة موضوع القناة ،

وطلبت أن يكون البيان واضحاً ، وإنه عند انعقاد مجلس الأمن سيعلن مندوبها أن البيان وإن لم يعبر تعبيراً وافياً عن المبادئ الستة ، إلا أن الولايات المتحدة ترى إعطاء فرصة للنظام الذي تقترحه مصر .

وفي ٢٤ أبريل ، أبلغت مصر ، سكرتير عام الأمم المتحدة بإعلانها الخاص بقناة السويس .

وفي الرسالة التي وجهها الدكتور فوزى إلى السكرتير العام ، جاءت الإشارة إلى « فهم مصر » للمبادئ التي قررها مجلس الأمن في ١٣ أكتوبر - ولكنها لم ترد في صلب الإعلان المصري - وإلى بيانات مصر في مجلس الأمن والخاصة بهذا القرار .

وطلبت مصر إيداع الإعلان وتسجيله في سكرتارية الأمم المتحدة ، وبذلك يعتبر الإعلان وما تضمنه من التزامات وثيقة دولية .
ولقد حدد الإعلان ما يلي :

- ١ - إن الحكومة المصرية ستستمر في احترام ومراقبة وتنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ .
- ٢ - في الوقت الذي تعيد فيه مصر تصميمها على احترام اتفاقية القسطنطينية نصاً وروحاً والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وأهدافه ، فإن الحكومة المصرية تثق في أن الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ وكل الأطراف الأخرى المعنية ستلتزم بنفس المبدأ .

٣ - إن حكومة مصر مصممة على :

- (أ) حرية واستمرار الملاحة لكل الأمم في نطاق الحدود التي رسمتها اتفاقية ١٨٨٨ .

- (ب) استمرار الرسوم طبقاً لآخر اتفاق وقع في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس العالمية ، وأى زيادة في الرسوم الحالية - في خلال الاثنى عشر شهراً المقبلة - لن تزيد على ١ ٪ وأى زيادة على ذلك تكون نتيجة مفاوضات ، وفي حالة عدم الوصول إلى اتفاق ، تحال إلى التحكيم .

(ج) صيانة وتطوير قناة السويس بما يتمشى مع الملاحية الحديثة ، وستتضمن الصيانة تنفيذ المشاريع ٨ و ٩ لشركة قناة السويس وبالتعديلات التي تراها ضرورية .

٤ - تدبير القناة الهيئة العامة لقناة السويس وترحب الحكومة المصرية بالتعاون بين الهيئة و « ممثلى شركات الملاحية والتجارة » .

٥ - تدفع الرسوم مقدماً إلى هيئة قناة السويس ، وسيتم إنشاء صندوق لتنمية القناة تخصص له ٢٥ ٪ من الإيراد الكلى .

٦ - يستمر العمل بالأئحة الملاحية فى القناة ، وفى حالة إحداث تغييرات عليها تمس بالمبادئ والالتزامات الواردة فى هذا البيان. يحال الأمر للتحكيم .

٧ - اللجوء إلى محكمة التحكيم بالنسبة للخلاف حول تفسير الأئحة وتطبيقها.

٨ - يتم الاتفاق على تعويض شركة قناة السويس ، وإذا لم يتم الاتفاق يحال الأمر إلى التحكيم طبقاً للقواعد الدولية المعمول بها .

٩ - أى خلافات حول اتفاقية ١٨٨٨ أو هذا الإعلان تحل طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

والخلاف بين أطراف هذه الاتفاقية حول تفسير أو تطبيق نصوصها ، إذا لم يحل ، يحال إلى محكمة العدل الدولية .

وستتخذ حكومة مصر الخطوات الضرورية لقبول الاختصاص الإلزامى لمحكمة العدل الدولية طبقاً لنص المادة ٣٦ من نظامها الأساسى .

* * *

وبناء على طلب الولايات المتحدة ، انعقد مجلس الأمن فى ٢٦ أبريل برئاسة مندوب بريطانيا وأعلن مندوب الولايات المتحدة أن البيان المصرى لا يتفق تماماً مع المبادئ الستة ، وأنه لا يتضمن إجراءات محددة منظمة للتعاون بين مصر والمتفعين ، ولكنه أردف قائلاً إن حكومته رأت إتاحة الفرصة للتعرف على مدى صلاحية النظام الذى أعلنت مصر أنها ستسير القناة بمقتضاه .

وأعلن مندوب بريطانيا بدوره أنه يود أن يسجل عدم تحقيق البيان المصرى .

لتسوية نهائية للمشكلة وأنه - أى البيان - جاء خلواً من الإيضاحات اللازمة بشأن تطبيق بعض المبادئ الستة ، وأنه بيان من جانب واحد .

أما مندوب فرنسا ، فقد أعلن أن البيان المصرى لا يحقق المبادئ الستة ، وأنه تصريح من جانب واحد مما يسمح لمصر بأن تعدله حينما تشاء ، كما أشار إلى أن مصر لا تحترم اتفاقية ١٨٨٨ عندما تمنع سفن إسرائيل من المرور فى القناة ، ثم حاول التدليل فى خطابه بأن البيان المصرى مطاط مبهم العبارات ولا يمكن قبوله . وطالب المجلس باستئناف المفاوضات للوصول إلى معاهدة دولية بدلا من البيان المصرى الصادر من جانب واحد .

ثم تكلم مندوب الاتحاد السوفيتى وأعلن موافقته التامة على الإعلان المصرى . وقد انتهى اجتماع المجلس دون اتخاذ قرار بشأن الإعلان المصرى ، وأعلن رئيس المجلس أنه سوف تتخذ ترتيبات لمناقشة أخرى يحددها رئيس المجلس بعد التشاور مع الأطراف المعنية .

* * *

ولقد كشفت الأحداث السابقة على انعقاد مجلس الأمن ، ثم المواقف المختلفة خلال انعقاده عن أمرين :

أولهما : أن بريطانيا تتخذ موقفاً بعيداً عن فرنسا ، فهى قد قبلت فى واقع الأمر البيان المصرى وهى قد سمحت لسفنها بالمرور فى قناة السويس ودفع الرسوم . ثم بدأت فى ذلك الوقت فى السعى إلى عودة التبادل التجارى مع مصر .
وثانيهما : وأن فرنسا رفضت البيان المصرى واعتبرته متعارضاً مع المبادئ الستة واستمرت فى مقاطعة قناة السويس .

وبين هذين الموقفين كانت السياسة الأمريكية ، تسعى إلى إعادة التحالف الأطلنطى إلى قوته ، وبالتالي محاولة التأثير على موقف فرنسا حتى يتجه إلى الاعتدال ، وفى نفس الوقت تتعرض الولايات المتحدة إلى حملة عنيفة مضادة فى المنطقة العربية ومصر تزعم هذه الحملة وتغذيها ، وذلك نتيجة مشروع أيزنهاور وما يحويه من وصاية جديدة على العرب .

ولكن الولايات المتحدة كانت تقدر فى ذلك الوقت أن اتخاذها موقفاً عنيفاً ضد مصر يؤدى بالضرورة إلى هدم خططها الجديدة فى المنطقة وضياح نهائى للمركز

الذى اكتسبته من خلال معارضتها للعدوان ، ويؤكد للرأى العام العربى سوء نواياها من وراء تقديم مشروع أيزنهاور .

ولقد توازى مع مدار فى تلك الأيام ، أن أغلبية الدول البحرية قبلت البيان المصرى ومنهم جميع « المنتفعين » باستثناء فرنسا ، ووجدت الأخيرة أن آخر حلقات الصراع بينها وبين مصر توشك أن تنتهى وقد استعادت مصر حقها وتم الاعتراف به دولياً ، وأنها — أى فرنسا — مازالت تقف بمفردها تواجه الوضع الجديد للقناة وأن فى هذا هزيمة سياسية لها فى الداخل والخارج ، ولذلك اجتمعت حكومة موليه وأصدرت بياناً رفضت فيه مرة أخرى البيان المصرى وعبرت عن أسفها للقرار الذى اتخذته المنتفعون باستخدام القناة ، وعدم قبولها حلاً يتعارض مع المبادئ الستة .

ثم طلبت فرنسا عقد مجلس الأمن فى ٢٠ مايو لمواصلة بحث القضية . وسافر بينو إلى واشنطن ، وحاول إقناع الولايات المتحدة بالعمل على صدور قرار من مجلس الأمن يدعو مصر إلى التفاوض من جديد ، ولم تقبل الولايات المتحدة هذا الاقتراح ، وإن وافقت على أن يدلى لودج — بوصفه رئيساً للمجلس — ببيان فى نهاية المناقشات يرضى به وجهة النظر الفرنسية . وانعقد المجلس فى ٢٠ مايو ، ولم تتقدم فرنسا بمشروع قرارها ، وأنهى لودج الجلسة بتلخيص لما دار فيها .

* * *

وفى شهر يونيو ، أعلنت فرنسا موافقتها على مرور سفنها فى قناة السويس وأعقب ذلك إعلان مصر قبولها الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية ١٨٨٨ على ضوء ماورد فى بيان ٢٤ أبريل .

* * *

وفى سنة ١٩٥٨ وقع اتفاق تعويض شركة قناة السويس العالمية ، وأوفت مصر بالتزاماتها ودفعت للشركة كافة الأقساط المستحقة عليها .

* * *

وتبقى كلمة أخيرة . . . فند ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وحتى الآن . . لم تحدث أى شكوى أو خلاف بين مصر والمنتفعين بقناة السويس .

خاتمة

ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧

الهدف هو مصر . . . فهى مركز الثقل فى المنطقة العربية . . . وهى محور الحركة التحررية التقدمية ، وهى صانعة التوازن الدولى فى تلك البقعة الاستراتيجية من العالم . . .

ولقد أوضحت فى مناسبات متعددة من هذا الكتاب ، دور السياسة الأمريكية فى أزمة السويس ، والمبررات المختلفة والدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية التى حركت هذه السياسة إبان الأزمة ، وانتهت أزمة السويس ، وتكاد تكون الخلاصة لهذا الموقف الأمريكى هى :

١ — أن السياسة الأمريكية فى ١٩٥٦ وما قبلها ، لم تكن قد فقدت الأمل بعد فى احتواء الثورة المصرية .

٢ — وأنها قدرت أن تيار القومية العربية والتحرر الذى تنزعه القاهرة تيار أصيل ومتأصل ، وأن هذه القومية العربية بمفاهيمها الحديثة تقف حائلاً أمام التغلغل الشيوعى فى المنطقة ، ولذلك يحسن تجنب مواجهتها فى تلك المرحلة .

٣ — وأن مصر — بالدور الجديد لها منذ باندونج — تتجه إلى مركز مرموق بين المجموعة الأفرو-آسيوية ، وهى مجموعة لها أهمية كبيرة إذا ما نجحت الولايات المتحدة فى اجتذابها إلى صفها ، ومن وسائل الجذب أن تقف معارضة لأى عدوان على أى منها .

٤ — وأن مركز مصر الجديد ، يحد منه ويمنع من تزايد به مما يؤدى إلى اختلال ميزان القوى فى المنطقة ، وجود مجموعة من الدول تكاد تكون منحازة للغرب ، وطالما أمكن حفظ توازن القوى فى المنطقة ، فإن الغرب لن تهتز مصالحه كثيراً أمام قوة الدفع الثورية لمصر المتحررة .

٥ — ثم إن الظروف الدولية وموازين القوى لم تكن تسمح للولايات المتحدة

بأن تنطلق في سياسة تحد وصدام مع الاتحاد السوفيتي ، وهي لم تكن قد استكملت بعد في ذلك الوقت تفوقها في قوتها النووية الرادعة .

ولقد كان طبيعياً — بعد حرب السويس — أن تزداد مكانة مصر ويرتفع رصيدها في العالم ، وتخرج من هذه الحرب أقوى وأشد مراساً وأكثر تماسكاً ولها كلمة دولية لها وزنها وحسابها .

ومع هذا التطور في موقف مصر ، بدأت تظهر ملامح جديدة في المجتمع الدولي . . .

فنحن أمام بداية انحسار فعلي للنفوذ البريطاني .

ونحن أمام تطور مماثل بالنسبة للنفوذ الفرنسي .

ونحن أمام تزايد في القوة الأمريكية بلغ مداه ، ولم تعد زعامتها للمعسكر الغربي بل وصايتها عليه محل كثير من النزاع في أعقاب السويس .

ونحن ، في الوقت نفسه ، نرى بداية انقسام في المعسكر الشيوعي والخلاف الصيني — السوفيتي يأخذ مساره وتتحدد معالمه ، وكل هذه المعالم الجديدة تتبلور في نهاية الأمر في سياسة عنف وتحد أمريكية لم يعرف المجتمع الدولي لها مثيلاً إلا في أواخر الثلاثينات ومع ظهور النازية وظهور قوتها العسكرية الضخمة ، وسياسة القوة التي اتبعتها الولايات المتحدة ، لمحاولة خلق توازن للقوى في العالم يضع الولايات المتحدة في مكان الصدارة ويفرض لها القوة والغلبة ، وبالتالي يسمح لمصالحها الاقتصادية بالازدهار سواء في صور تجارة حرب أم السيطرة على أسواق أم المحافظة على احتكارات واستثمارات تستنزف جهد الشعوب وتؤمن في نهاية الأمر للدولار مكانته الذهبية .

* * *

وقد تنهت إسرائيل إلى هذه الحقيقة في أعقاب السويس مباشرة وبدأت في أن تحول مدار تحالفها من غرب أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أنها ستكون مركز القوة العالمية الأولى في السنوات التالية .

كان التقدير مبنياً على حقيقة توازن القوى في العالم ، وأن إرساء أسس تحالف جديدة مع الولايات المتحدة متمشية مع سياسة القوة ، أمر من الممكن تحقيقه

في ظل الظروف الجديدة . وكان يتوازي مع هذا التطور تقدير آخر بأن الخلف المقدس بين إسرائيل وفرنسا بدأ في الانهيار بتولى دييجول الحكم في ١٩٥٨ وإنه حتى — لو افترضنا استمراره — فهو لا يوفر لإسرائيل الحسابات الدقيقة لعدوان جديد تشنه على الدول العربية .

* * *

وقد ساعد إسرائيل أن القاهرة واجهت حتمية الصدام مع القوة الأمريكية ، لأن ازدياد القوة المصرية والزعامة المصرية في المنطقة وفي مجموعة الدول الأفرو-آسيوية كان نذيراً بهذا الصدام إزاء ما تراه السياسة الأمريكية من أن كل ماتقدم يؤدي إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة أن مصر تستطيع أن تهدد بمركزها وسياستها ، أنظمة أخرى في المنطقة ، واحتكارات عالمية بها .

وأضاف إلى عوامل الصدام أن القاهرة رفضت الاتجاهات الأمريكية الجديدة المتمثلة في مشروع أيزنهاور في سنة ١٩٥٧ ، ثم النظرة الأمريكية الثابتة — وهي ليست وليدة فكر دالاس فقط — بأن سياسة عدم الانحياز سياسة لا أخلاقية تعتمد على الصراع بين الكتلتين .

* * *

وقد بدأ الصدام مع الولايات المتحدة — كما سبق القول — مع مشروع أيزنهاور والذي تمكنت السياسة المصرية من القضاء عليه بصورة فعلية بعد أن أحجمت أغلب الدول عن الاشتراك فيه ، وازداد القلق الأمريكي ، واستمرت السياسة المصرية في مخطتها ، وفشلت بذلك السياسة الأمريكية في أول ما ارتأته للسيطرة على المنطقة والمحافظة على أوضاعها السياسية .

ولم يكن ممكناً أن تتخذ الولايات المتحدة سياسة عنيفة مع القاهرة لأن الأوضاع في دول أخرى في المنطقة فرضت نوعاً من القيد على حرية الحركة الأمريكية ، فمن جهة كانت القاهرة قد حققت نوعاً من التعايش السلمي والتعاون مع السعودية ثم تعاوناً مماثلاً مع الأردن ، بالإضافة إلى عامل جديد لعب دوره في التراجع الأمريكي وهو ازدياد نشاط الحزب الشيوعي السوري وتقليل الأوضاع في سوريا إلى الحد الذي كان يهدد بانقلاب شيوعي ، ولما كانت القاهرة هي القوة الوحيدة

التي تستطيع أن تمنع تدهور الموقف ، فقد رأت الولايات المتحدة أن تترك الوحدة تتم بين مصر وسوريا ، إيقاناً منها بأن هذا هو السبيل الوحيد لوقف المد الشيوعي في سوريا والدول المحيطة بها .

على أن الأوضاع التي ترتبت على الوحدة والمد الثوري التحرري في ذلك الوقت أدت إلى انفجار ثورة ١٤ يوليو في العراق وسقوط حلف بغداد ، ثم الاضطرابات في لبنان في نفس الوقت ، مما عقد الموقف من جديد أمام السياسة الأمريكية .

لقد سقطت من ميزان القوى العربية ، الدول التي كان من المفروض أن توازن القوة المصرية ، وهي العراق ، ثم لبنان ، وقد قيدتها الثورة الأهلية بما لا يسع لها — عن طريق السيطرة الشمعونية — بالتحول على أية صورة ضد القاهرة .

ومن هنا ، كان رد الفعل الأمريكي عنيفاً ، وقررت الولايات المتحدة التدخل العسكري في المنطقة ، ونزلت قوات الأسطول السادس في لبنان ونزلت القوات البريطانية في الأردن ، وأصبح الصدام مفتوحاً بين القاهرة وواشنطن .

* * *

وتحركات السياسة الأمريكية في مكان آخر في المنطقة ضد القاهرة وهو العراق ، ولم تكن ممالة عبد الكريم قاسم وتعاونته مع الحزب الشيوعي العراقي ، مما يقلق الولايات المتحدة ، ولم تكن تخشى من انقلاب شيوعي فيه ، بل كان كل ما يهمها أن تزداد الوقعة والتنافس بين بغداد والقاهرة إلى الحد الذي يكبل حرية الجمهورية العربية المتحدة وبالصورة التي تشغل القاهرة ودمشق بمواجهة النشاط العراقي .

ولا ننسى هنا ، أن الخلاف بين القاهرة وبغداد ، أدى بالضرورة إلى توتر العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتي بسبب مهاجمة الشيوعية وما يقوم به الشيوعيون في العالم العربي .

وتتسلسل سياسات المحافظة على توازن القوى في المنطقة بحيث إنه ما إن وقع انقلاب الرئيس الراحل عبد السلام عارف في العراق حتى كانت الضربة توجه للوحدة المصرية — السورية بحيث تصبح سوريا بديلة للعراق في مواجهة القاهرة ، ويظهر محور للسعودية والأردن وسوريا في مجموعة مضادة لها .

وقد صمدت القاهرة للضغط الجديد ولآثار الانفصال ، وتحركت الثورة المصرية في انطلاقة الثورة الاجتماعية وصدرت قوانين التأميم والتحول الاشتراكي ، وتمكنت بذلك من أن تزيد من ثقلها العربي ودورها الطليعي وتتخطى عوامل النكسة السياسية التي سببها الانفصال .

* * *

وعند هذه المرحلة ، لم يكن هناك ما يزعج الولايات المتحدة ، فالتوازن من وجهة نظرها قائم ، وبالتالي فهي تحافظ على مصالحها والأوضاع التي ترضى عنها وتحقق لها استمرار مصالحها الحيوية في المنطقة ، ولجأت الولايات المتحدة ، إلى أسلوب جديد مع القاهرة هو مدها بالقرح في اتفاقية لمدة ثلاث سنوات . وكان مغزى الاتفاقية ، أنها ستؤدي إلى شعور القاهرة ببعض القيود ولكن ذلك لم يحدث ومرت العلاقات المصرية الأمريكية بأزمات متعاقبة لم يتخللها إلا القليل من فسحة التنفس .

ولكن السياسة الأمريكية ، ورغم كل هذه الأزمات ، لم توقف إرسال القمح والمواد الغذائية الأخرى ، تقديرًا منها أن الميزانية المصرية ستعتمد على قيمة هذا الفائض إلى فترة طويلة ، وأن هذا في حد ذاته يشكل أكبر ضغط على مصر — خاصة وأنها مرتبطة بتنفيذ مشروعات التنمية وخططها في التسليح .

وفي سنة ١٩٦٤ ، كانت بعض الأحداث قد وصلت بالعلاقات مع واشنطن إلى قمة التأزم مثل حرق المكتبة الأمريكية — إسقاط الطائرة الأمريكية التي رفضت الانصياع إلى تعليمات القيادة الجوية المصرية — استمرار حرب اليمن وفشل المحاولات لإعادة سيطرة الملكيين عليه ، وكان المفروض إزاء هذا الوضع أن تمنع الولايات المتحدة عن تقديم المعونات الغذائية ، إلا أنها جددت الاتفاقية في سنة ١٩٦٥ ولكن بصورة جديدة ولمدة سنة ثم ستة شهور وهكذا إلى أن توقفت تماماً في سنة ١٩٦٦ .

وخلال تلك الفترة ، كانت سياسية مؤتمرات القمة التي بدأتها القاهرة قد وصلت بها إلى تأكيد مركز الصدارة ، وبدأ أن مشكلة اليمن في طريقها للحل وأن العلاقات ستتحسن مع السعودية ، وأعيدت العلاقات مع الأردن ، وتحسنت

العلاقات مع دمشق وتقرر تبادل التمثيل الدبلوماسي ، واستمر التعاون وثيقاً بين القاهرة والجزائر رغم ما جرى من أحداث ، وتحقق زوال حكم عبود في السودان وبدء تجاوب جديد مع القاهرة ، وازدادت الثورة اشتعالاً في الجنوب العربي .

ومن الطبيعي أن مثل هذا الوضع يعيد القلق الأمريكي إلى ذروته ، لأن كل ماسعت إليه السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة منذ ١٩٥٦ ، هو العمل على الحد من قوة مصر أو العمل على احتوائها وضرورة وجود قوى معارضة لها على الدوام بحيث يحقق ذلك :

(أ) أن تستمر القوى الموالية لها في الحكم .

(ب) وبالتالي يستمر ضمان المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة . ولذلك ظهرت عمليات « إعادة التوازن » :

١ - فلم يصل اتفاق جدة إلى حل لمشكلة اليمن ، واستمر التوتر في العلاقات العربية السعودية وظهرت فكرة الحلف أو التجمع الإسلامي .

٢ - وازداد التطرف السوري في معاداة الأردن وبلغ التوتر في العلاقات مداه بين الدولتين .

٣ - وازداد نشاط القوى الرجعية في العراق .

٤ - وازدادت ليبيا في عزلتها عن مصر .

٥ - وأثار الحبيب بوريقية مناوشات جديدة مع القاهرة .

٦ - واثارت مشكلة الحدود الجزائرية - المغربية مرة أخرى .

ولكن ، هل كان يكفي ذلك ، من وجهة النظر الأمريكية ، في الحد من النفوذ المصري ؟

نطرح السؤال ، لأنه رغم كل ما حققته السياسة الأمريكية ورغم كل مظاهر سياسة القوة التي تبلورت في عهد جونسون ، فإن الثورة الاجتماعية كانت قد تخطت الحدود المصرية بالفعل ، وأصبح لها كيان خارج هذه الحدود ، وأثبتت مصر أنه رغم استمرار حرب اليمن ، فإنها قادرة على الاستمرار في سياستها ومخططاتها .

إذن لا بد من البحث عن طريق جديد لضرب الثورة المصرية ؟
وكالعادة كانت إسرائيل تجهز نفسها لهذا الدور وتستعد له على مدى عشر سنوات مضت ، وقدرت أن الوقت قد حان لضربة أخرى .

* * *

هذا هو المدخل إلى عدوان يونيو ١٩٦٧ . . .

ومن الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، أن نفصل ما حدث خلال حرب وأزمة السويس ، عما حدث في يونيو ١٩٦٧ .

ولقد حاولت - وفي إيجاز شديد - أن أتمشى مع تطورات الأحداث منذ انتهت أزمة السويس .

وقد يرى القارئ أن تسلسل تلك الأحداث وتربص إسرائيل بالوطن العربي ، قاد تلقائياً - وفي إطار الصراع الدائر بين القاهرة والأمبريالية والصهيونية - إلى موقعة الخامس من يونيو .

إن أسباب العدوان الإسرائيلي ، والمساندة الأمريكية السافرة له تكمن في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط .

ولقد طلبت الجمهورية العربية المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية لأنها رأت - استناداً إلى سيادتها وحقوقها المطلقة على أراضيها - أن وجود هذه القوات يعرقل ويمنع من التدخل العسكري لمنع عدوان وشيك الوقوع على أراضي الجمهورية العربية السورية .

وكان للقاهرة أكثر من مبرر في طلب هذا الإجراء القانوني ، وسواء كان ماتلقته من معلومات حول الحشود الإسرائيلية التي ستهاجم سوريا حقيقة تصل إلى اليقين أو مناورة - وهو أحد الأسئلة المطروحة للبحث اليوم وفي الغد - فإن الموقف لم يكن يحتمل سوى قرار واحد ، هو طلب سحب قوات الطوارئ الدولية ضماناً لحرية حركة القوات المسلحة المصرية .

وسواء انتهت حركة القوات المسلحة في سيناء إلى ما انتهت إليه من هزيمة نتيجة عدم الإعداد أو عدم التكافؤ في المعركة أو مساندة إسرائيل بوسائل حديثة في معركتها ، فإن هذا لا يمنع من أن القرار كان واجباً اتخاذه ، ولكن أسبابا

أخرى حطمت الآمال والتوقعات التي كانت قائمة لدى كل مواطن عربي في تلك الآونة الخطيرة . ١

وقد تم سحب قوات الطوارئ الدولية - في الإطار القانوني السليم - ودون معارضة من السكرتير العام أو اللجنة الاستشارية - وأصبح مدخل خليج العقبة أرضاً بعيدة عن الرقابة الدولية ، ولم يكن هناك مفر من أن تحتله القوات المصرية ولم يكن هناك بديل - بالتالي - من أن تمنع هذه القوات مرور سفن العدو أمامها في تعد صارخ على حقوق السيادة على مياها الإقليمية .

حدث كل ذلك ، ورتب النتائج التي رتبها ، وأوجدنا في الموقف الذي انتهت إليه معركة ٥ يونيو ، وواجهنا الهزيمة العسكرية وواجهنا نتائجها داخلياً وخارجياً .

ولم تنته المعركة ، وما زال شعبنا يحقق معجزة الصمود ، انتظاراً لمعركة النصر وهي معركة « نكون أو لا نكون » .

حدث كل ذلك ، وهو يفرض أن نبحت ونقارن بين معركة السويس ومعركة ٥ يونيو ، بين الكأس الحلو ، كأس الانتصار التي شربناها . والكأس المرة التي نتجرعها اليوم في صبر مشوب بكثير من الألم الذي يهز النفوس من أعماقها .

إن أسباب ومقومات انتصارنا في ١٩٥٦ قد تكون هي نفسها أسباب ومقومات الهزيمة العسكرية التي لحقت بنا في يونيو ١٩٦٧ .

أولاً : لقد رأينا الدور الذي لعبه التوازن الدولي ، في ذلك الوقت في الحكم على العدوان بالفشل نتيجة حساباته غير الدقيقة ، لقد كان التحالف بين إسرائيل من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى وكان نجاح التآمر ثم العدوان يعتمد في المقام الأول على التأييد الأمريكي مباشراً كان أم غير مباشر .

ولكن الولايات المتحدة لم تؤيد العدوان ، بل وقفت ضده لاعتبارات سياسية لها وزنها ولا اعتبارات عسكرية معينة تدخل في حساب توازن القوى أمام الاتحاد السوفيتي .

وقد تغير هذا الوضع تماماً في ١٩٦٧ :

١ - لإسرائيل رسمت سياستها على أساس إرساء أسس التحالف مع القوة

الأمريكية ، وهي القوة الأرى في العالم ، وقدرت خطورة الاعتماد على قوة غربية غيرها في أي عدوان جديد ترتب له وتنوى القيام به .

٢ - والقوة الأمريكية وصلت إلى مراحل لم تبلغها من قبل ، وخرجت سياستها عن الهدوء واللين إلى العنف والتحدى والتدخل العسكري السافر في كل مكان ، وبلغ تدخلها في فيتنام ذروة سياسة القوة الحمقاء بل بدا أحياناً أن الحق قد تعدى حدوده وبلغ مراحل سياسة القوة المجنونة .

٣ - وهذه القوة الأمريكية تستفيد من أوضاع سياسية معينة لازمت التطور الذي حدث في المعسكر الاشتراكي .

فن جهة بلغ الخلاف الصيني - السوفيتي مداه .

ومن جهة أخرى لم تكن الأحوال مستقرة تماماً داخل المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية .

ثم ثالثاً كان هناك داخل هذا المعسكر رغبة جديدة في السلام ورغبة جديدة في التطور والتقدم ورغبة جديدة في أن تتفادى أجيال الحاضر مآلاته أجيال سابقة في حروب مدمرة عاتية .

٤ - وهذه القوة الأمريكية المجنونة ضاقت ذرعاً بسياسة مصر وجربت معها كل الوسائل لاحتوائها أو المحافظة على أوضاع التوازن في القوى في منطقة الشرق الأوسط إلا أن ذلك لم يأت بنتيجة وبلغت حدة الصدام مداها ولم تنجح في آخر محاولاتها لإخضاع القاهرة بعد أن منعت عنها المعونات الغذائية في نهاية ١٩٦٦ .

٥ - ثم وراء هذه القوة عامل يلعب دوره كلما اقتربت معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية وهو أصوات اليهود في هذه المعركة . ولقد حاولت دول العدوان الثلاثي استغلال هذا الوضع ، يضاف إلى ذلك أن الشركات الأمريكية تقوم بتمويل الجزء الأكبر من نفقات الحملة الانتخابية والتي تصل إلى بلايين الدولارات وأغلب هذه الشركات تخضع للنفوذ الصهيوني .

ولقد حاولت دول العدوان الثلاثي استغلال هذا الوضع في سنة ١٩٥٦ إلا أن الظروف السياسية داخل الولايات المتحدة ثم الظروف الدولية وخشية حرب تدمير

القارة الأمريكية حسمت الموقف ولم تتمكن الصهيونية من فرض كدسها أمام سياسة تعارض استخدام القوة ، أما في ١٩٦٧ فالوضع يختلف لأن السياسة الأمريكية تؤيد استخدام القوة ولأن إسرائيل خططت لذلك على مدى بعيد وبأعماق لم تحدث في عدوان سنة ١٩٥٦ .

ثانياً : كان للموقف الأمريكي انعكاساته بالنسبة للموقف في الأمم المتحدة وسارعت كثير من الأصوات إلى التحرر من عقدة الخوف أو الضغط الأمريكي لتصوت في الأمم المتحدة ضد العدوان في إدانته بصورة لم تشهدها بعد ذلك هذه المنظمة الدولية .

وبالطبع ليست هذه هي الصورة التي لمسناها في سنة ١٩٦٧ حيث عمل الضغط الأمريكي بكل الوسائل على منع أي إدانة لإسرائيل بل والسعى إلى تأييدها انطلق .

ثالثاً : ثم كان لهذا الموقف أثره بالنسبة لدور السكرتير العام للأمم المتحدة . قد كانت السياسة الأمريكية تقدم لهرشولد كل التأييد الذي يحتاج إليه ليؤدي دوره السياسي الذي يتطلبه منه العالم في أزمة كآزمة السويس .

أما اليوم فلا يلاقى يوثانت سوى كل معارضة لأي إجراء يرى اتخاذه من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة .

رابعاً : الدور الفعال الذي لعبته مجموعة الدول التي عانت من الاستعمار والتي تجتمعت لأول مرة في باندونج لتشكيل وزناً جديداً في المجال الدولي وتفرض لنفسها مواقف جادة في مواجهة العدوان .

ومع عدم إنكار هذا الدور وفعاليته اليوم إلا أن الموقف الدولي الحالي وانعكاساته السياسية والاقتصادية ومشاكل التنمية فرض هذا على حركة هذه المجموعة من الدول .

خامساً : نجاح مصر في كسب الرأي العام العالمي : ما بين الفترة التي صدر فيها التأميم إلى وقوع العدوان كانت السياسة المصرية قد اتخذت كل الخطوات السلمية والمشروعة للوصول إلى حل بعيد عن العنف والحرب ، وفي الوقت نفسه كان

العالم يشهد استعدادات عسكرية من جانب دول كبرى للعدوان على مصر نتيجة موقف وطني مشروع لا يبرره على أية صورة هذا العدوان .

وعندما وقع العدوان لم يكن هناك شك في التواطؤ بين دول العدوان الثلاثي وتعرضت إسرائيل برغم وسائل الدعاية التي استخدمتها لنفس السخط الذي تعرضت له حليفتها في تلك المغامرة المجنونة .

وفي سنة ١٩٦٧ لم يكن الوضع إلا صورة عكسية فقد مهدت إسرائيل لعدوانها وصورت للرأي العام العالمي أنها ضحية سياسة تهدف إلى القضاء عليها وأن إغلاق خليج العقبة عمل غير مشروع بحيث ما إن بدأت عدوانها إلا كانت أغلبية الرأي العام العالمي تبرر لها هذا العدوان وتضع علينا اللوم أولاً وأخيراً .

سادساً : ودون دخول في التفاصيل العسكرية فإن ثمة أموراً سياسية نشير إليها :

● منها ما يتعلق بتقدير خطط العدوان سنة ١٩٥٦ على نحو سليم وما ترتب على ذلك من انسحاب عسكري منظم من سيناء فوت تماماً ما حدث في سنة ١٩٦٧ من تحطيم الجيش المصري .

● ومنها ما يتعلق بالضربة التي تلقاها السلاح الجوي المصري سنة ١٩٥٦ وإمكانه تفادي كثير من الخسائر ثم حدوث نفس العمليات في سنة ١٩٦٧ دون أن تتمكن من إنقاذ طائراتنا .

والمجال كبير لمناقشة الأوضاع العسكرية في كلا المعركتين ولكن النتيجة التي نخلص لها هو أن خسائرنا في سنة ١٩٦٧ كانت من الجسامة بحيث شلت في أعقاب المعركة قدرتنا وقوتنا العسكرية على نحو يكاد يكون تاماً .

ومع كل هذه الظروف المعاكسة لم تيأس مصر ومنذ اليوم الأول الذي تبينت فيه ما أصابها أبدت عزيمة الصمود بل انطلقت في ٩ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ في ثورة جديدة لا تترك لغير احتمالات النصر بديلاً في معركة حياة أو موت .

وقاومت مصر سياسياً واقتصادياً وتمكنت من إعادة بناء قوتها العسكرية وحقت خلال عام من الآلام والمشاق وفي صبر وإيمان معجزة الصمود .

ونحن في معركة سياسية ضارية ولكننا نقف فيها اليوم على أرض صلبة داخلياً وخارجياً .

ونحن أمام معركة عسكرية أكثر ضراوة ولو اقتضى الأمر تحرير كل شبر من الأراضي المحتلة بالدم فلن نتوانى عن ذلك في كلتا المعركتين نتحرك على صعيد كل منهما تحركاً واعياً سليماً في اتجاه واحد هو النصر .

إن معركة اليوم قد تبدو أكثر مرارة وقسوة ولكننا يجب ألا ننسى أن معركة ١٩٥٦ لم تكن يسيرة وقد أحاطت بها صعاب وصعاب . وتعرضت مصر خلالها لكافة أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية ثم عدوان عسكري من ثلاث دول ولكن مصر تمكنت في صبر وإيمان من وقف العدوان وإزالة آثاره .

وإذا كانت معركة اليوم امتداداً للمعركة الأمس فإننا بإذن الله وبإيماننا وقدراتنا سنحقق النصر .

قائمة بالمراجع

- Aldrich, Winthrop — A footnote to History. Foreign Affairs — p. 541 — April 1967.
- Azeau, Hentri — Pieve du Suez — Paris, Robert Lafont, 1964 .
- B.B.C. Ten Years after. 5 th July "Crisis 1956" — 7 th July 1966. "Egyptian outlook" — 14 th July "Israel and the Middle. East" 18 th July "Some evidence of collusion" — 21 st July "Constitutional echos"—25 th July "Meanwhile in Hungary"—2 nd August 1966 "International judgement" .
- Ben Zohar, Michel. Suez Ultra Secret, Paris, 1962 .
- Boyd, Francis — British Politics in Transition 1945—1963, Preager — New York, 1964 .
- Burns, E.L.M. — Between Arab and Israeli — Toronto, 1962.
- Canada and the Suez Canal Crisis — Deapartement of External Affairs, Ottawa.
- Campbell, J.C. — Defence of the middle East, New York, 1960.
- Calvocoressi, Wints — Middle East Crisis, Penguin Book, 1959.
- Childers, Erskine— Road to Suez, Macgibbon and Kee—London, 1962.
- Churchill, Lord Randolph — The Rise and fall of Sir Anthony Eden, London, 1959.
- Cremeans, Charles — The Arabs and the World, Preagar — New York, 1963.
- Dayan, Moshe — Diary of the Sinai Campaign, Harper & Row. — New York, 1966.
- Eisenhower, Dwight — Waging Peace, Doubleday — New York, 1965
- Eden, Anthony — Full Circle, Cassel — London, 1960 .
- Finer, Herman — Dulles Over Suez, Quadrangle — New York, 1964 .
- Institute for Straretegic Studies — Sources of conflict in the Middle East — Adelphi paper, March, 1966.
- Kimche, Jon and David — Both sides of the Hill, London, 1960.
- Lash, Joseph — Dag Hammarshjold : A biogtraphy, Doubleday, New York, 1961.

المراجع العربية :

- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر .
- مصلحة الاستعلامات — القسم الأول ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — ١٩٥٨ .
- الأهرام — بصراحة — مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل في ٧ ، ١٤ أكتوبر ١٩٦٦ .
- الأهرام — بصراحة — سلسلة مقالات الأستاذ محمد حسنين هيكل « نحن وأمريكا » وتبدأ في ٢٤ فبراير ١٩٦٦ .
- إسرائيليات — للأستاذ أحمد بهاء الدين .
- أسرار حملة السويس — وزارة الإرشاد القومي — مصلحة الاستعلامات .
- قناة السويس بعد عشر سنوات من التأميم — الاتحاد الاشتراكي العربي أمانة الدعوة والفكر .
- قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة — للدكتور مصطفى الحفناوى .

- Nicholas, H.G. — The United Nations as a Political Institution, Oxford. University. Press, 1959.
- Pearson, L.B. — The Crisis in the Middle East, Government of Canada White paper.
- Roberston, Terence — Crisis. Atheneum 1965.
- Suez Canal Papers — London, Selected documents.
- Stoessinger, John — The United Nations and the Super Powers, Random House, 1965.
- St. John, Robert — Ben Gurion, Dubleday. New York, 1959.
- Thomas. H. — The Suez Report. Sunday Times 4, 11, 18 September, 1966.
- United Nations—Official record of the General Assembly Emergency and Ordinary Meeting. Security Council official record and annexes, also as a summary ; Year Book of the United Nations, 1956.

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٧٠

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ١٩٧٠/٢٢١٥